154

الطبعة الثالثة

Ahmed Mady

فهمى هويدى

خيولنا التى لا تصهل

مقالات فى السياسة والتياسة

مكتبتنا
كنوز من المعرفة

http://www.maktbtna2211.com/

دار الشروق

خيولنا التى لا تصهل

مقالات فى السياسة والتياسة

تساورنى شكوك كثيرة فيمن يقولون لنا إن شعوبنا ليست مؤهلة للديمقراطية. وكأنها أقل شأنًا من شعوب أخرى مثل جورجيا وأوكرانيا ورومانيا. بالتالى فينبغى أن تتلقى «جرعاتها» على مهل، وعلى فترات محسوبة بدقة. ذلك أننى لا أعرف كيف يمكن قياس حالة «القابلية للديمقراطية» عند الناس. وما مؤهلات أو شرعية الذين يفتون فى الأمر على ذلك النحو؟ ومن الذين نصَّبهم وكلاء وأوصياء على الممارسة الديمقراطية؟ وما المعايير التى يعتمدونها سواء فى تحديد حجم وطبيعة «الجرعات»، أو فى تقدير الفترات التى ينبغى أن تمر بين جرعة وأخرى؟ ولا أتردد فى القول بأن أغلب الذين يروجون لهذا الكلام لا يريدون به فى حقيقة الأمر سوى إطالة عمر الأوضاع غير الديمقراطية، وحماية الاستبداد واستمراره. أما بقيتهم فإنهم يخشون أن يلفظهم الشعب وبالتالى يهدد مصالحهم، إذا ما أتيح لجماهيره أن تعبر عن إرادتها الحقيقة وخيارها الذى تنحاز إليه.

فيما يتعلق بمصر بوجه أخص، فإن ترديد ذلك الادعاء يمثل إهانة للذاكرة المصرية، التى عرفت ممارسات الخبرة الديمقراطية منذ قرن ونصف قرن على الأقل، حين تشكل فى القاهرة «مجلس شورى النواب» فى عام ١٨٦٦م. ويؤرخ به بحسبانه بداية للممارسة الديمقراطية التى تواصلت بعد ذلك ولم تنقطع.

إن السؤال الكبير والمهم ليس ما إذا كانت شعوبنا مستعدة للديمقراطية أم لا، وإنما هو ما إذا كانت إرادة التوجه نحو الديمقراطية الحقيقية متوافرة أم لا.

8 Dec. 2011
Riyadh
KSA

6 221102 015707

دار الشروق
www.shorouk.com

mohamed khatab
hmad gamal

خيولنا التى لا تصهل

مقالات فى السياسة والتياسة

فهمى هويدى

دار الشروق

المحتويات

تقديم : هل يجدى الكلام؟! ٧

الفصل الأول: بين الأوهام والحقائق

حين تصبح السياسة لغزا ١٣
غرباء المحروسة ٢٠
مصر فى الأصل والصورة ٢٨
العمر الافتراضى للمسئول فى مصر ٣٥
لماذا وحده الجوهرى يُطَالَب بالاستقالة؟! ٤١
وزراء هذا الزمان ٤٨
من رأس العين يأتى الكدر ٥٦
فزورة «صاحب الاقتصاد»! ٦٣
غيبوبة مصر التليفزيونية! ٧٠
سياسة الأقراص الفوارة! ٧٨
مصر مقبرة المستثمرين ٨٥
فى زمن الأشباه والنظائر ٩٣

الفصل الثانى: خائفون لا أقوياء!

دعوة جديرة بالحفاوة ١٠٣
المطلوب استعادة الثقة وإحياء الأمل ١١٠
قبل رفع شعار «الكمبيوتر أولاً» ١١٧
كى يقام العرس الديمقراطى حقًا ١٢٤

تقـديم

هل يجدى الكلام؟!

يسألنى البعض: ماذا يجدى الكلام؟! فى كل مرة أرد قائلاً إننى مجرد شاهد ومبلغ، وإذا تمكنت من أن أقول ما عندى، بعضه أو كله؛ فذلك يكفينى ويرضينى. ثم إننى لست مسئولا عن النتائج، أنا مسئول عن البذرة وليس الثمرة. والأهمية الأولى بالنسبة لى تُمَثَّل فى الكلمة التى هى غاية ما أملكه. أما ما الذى ستراكمه أو تحدثه فيما بعد، فذلك شأن فى علم الغيب وحده، وقد أدركه أو لا أدركه.

نعم، لا أخفى أننى ممن يتمنون أن تتحقق أحلامهم فى حياتهم بحيث يرونها رأى العين أو يسهمون فى تشكيلها على النحو الذى ارتجوه. لكنى أرى أن مهمتى الأولى هى التبشير بالحلم، أما صناعته فهى شغل غيرى. وكثيراً ما أعزى نفسى بالقول إن الأنبياء والرسل كانت تلك مهمتهم التى أناطتها بهم المقادير، وقد أشار القرآن الكريم صراحة إلى أنه ما على الرسول إلا البلاغ، وأنه ليس إلا مبشرًا ونذيرا.. إلخ. وهو ما أقيس عليه فى ردى على السائلين مضيفًا أنه إذا كان ذلك شأن الأنبياء والرسل بكل جلالهم، فما بالكم بأمثالنا ممن دونهم بكثير، وأضعف منهم حالا بكل تأكيد؟!

أدرى أنه قياس مع الفارق الكبير؛ فالرسل بعثوا لكى يغيروا الكون، والنبى محمد ﷺ جاء مخاطبًا العالمين، أما كلامنا فسقف طموحه شديد التواضع، حيث لا يتجاوز إصلاح بعض ما أفسد علينا حياتنا وأجهض أحلامنا فى أوطاننا. غيرأننى أعترف بأننى أتمسح فى شأن الأنبياء لكى يعيننى ذلك على الصبر، ولكى لا أسرب اليأس إلى قلوب السامعين أو السائلين.

وحتى لا يلتبس الأمر على أحد، فإننى أقرر بأن ما قلته بشأن دور الأنبياء ورسالتهم صحيح وليس فيه افتعال أو ادعاء. لكن من الصحيح أيضًا أننا تعلمنا من خبراتنا أننا

نتعامل مع أوضاع مؤسسية محصنة ضد الاستقبال، وظل شعارها فى التعامل معنا هو: «قولوا ما شئتم وسنفعل ما بدا لنا»! كأن الأدوار قسمت بيننا، بحيث يظل دورنا مقصورا على ممارسة حرية الصياح - والنباح إن شئت الدقة - فى حين احتفظت المؤسسات المعنية بحقها فى ممارسة حرية الفعل والقرار.

لكن تلك الأوضاع المؤسسية التى صمت آذانها عما يقال وعطلت لديها أجهزة الاستقبال ليست الطرف الوحيد فى الساحة، لأن هناك جمهورا واسعا يراقب فى هدوء ويستقبل ويختزن. أما ما الذى سيفعله هؤلاء بما يختزنونه فإن ذلك يظل فى عالم الغيب. ومن المهم جدا فى هذا الصدد ملاحظة أن كفاءة النظام السياسى فى أى بلد تقاس فى بعض جوانبها بقدرة النظام على توفير أوعية وقنوات شرعية تسمح لتلك المشاعر المختزنة فى أعماق المجتمع بأن تعبر عن نفسها بسلاسة وأمان بحيث تنقل ما تراكم منها أولا بأول من الأعماق إلى السطح، الأمر الذى يؤدى إلى امتصاص رواسب السخط والغضب، وتوظيفها بعد ذلك إيجابيا لصالح استعادة الثقة فى التغيير وفى المستقبل.

أما إذا أوصد النظام الأبواب أمام تلك الآمال، وغيَّب أو صادر الأوعية والقنوات المرجوة، فإننا نصبح بإزاء وضع خطر، يستدعى كثيرا من الاحتمالات البائسة، التى تتراوح بين السيئ والأشد سوءا. وهى تداعيات لا نتمناها بكل تأكيد، لكننا لا نملك سبيلا لتجنبها فى ظل الإصرار على دفن الرءوس فى الرمال والتمسك بتعطيل أجهزة الاستقبال من جانب الجهات المعنية، الأمر الذى يسوِّغ لنا أن نقول بأنه فى هذه الحالة ينبغى أن تتحمل تلك الجهات المسئولية المترتبة على ما أقدمت عليه باختيارها وإرادتها الحرة.

إن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن الشارع المصرى مشحون الآن بدرجة عالية من السخط والغضب، الذى يسجل هذا الكتاب بعض شواهده ومبرراته، الأمر الذى يدفعنى إلى الإلحاح على أن التحدى الذى يواجهه النظام السياسى يمثل فى كيفية تحويل تلك المشاعر إلى طاقة بناء وليس إلى شرارة تفجير ومعول هدم. وذلك لن يتحقق ما لم يتم ترشيد الأداء السياسى فى الوقت المناسب، قبل أن ينفلت العيار على نحو يصعب فيه السيطرة على تجليات الغضب وتصاريفه.

أزعم أن محتويات هذا الكتاب التى هى فى الأصل مقالات سبق نشرها على فترات

زمنية متقاربة، هى بمثابة أجراس تدق منبهة إلى بعض مظاهر الخلل ومصادر السخط والغضب. ولئن بدا أن أهل القرار صموا آذانهم عنها وبالتالى لم يسمعوا منها شيئًا، إلا أننى واثق بأنها استقبلت بدرجة أو أخرى من المتابعة فى محيط الشارع الذى لا يزال الأمل فيه كبيرًا والثقة فيه لم تهتز. دليلى على ذلك هو ما أشارت إليه أرقام التوزيع العالية التى سجلتها جريدة الأهرام يوم الثلاثاء وجريدة الوفد يوم الجمعة حيث نشرت فيهما المقالات.

لقد تعلمنا من سنن الله فى الكون ومن خبرة الحياة أن الكلمة الصادقة لا تذهب هباء، ولكنها تظل حية وتأخذ مكانها فى القلب، بحسبان أن الزبد يذهب جفاء وأن ما ينفع الناس هو وحده الذى يمكث فى الأرض. يحضرنى فى هذا الصدد ما سمعته فى مرحلة البدايات من شيوخنا فى مهنة الصحافة الذين رووا لنا قصة أحد كتاب جريدة «الأهرام» كان قد دأب فى أوائل القرن الماضى على مهاجمة الاحتلال البريطانى لمصر والتنديد بممارساته بحماسة شديدة. وقد ظل على تلك الحال سنين عددا، من دون أن يلمس صدى لكتاباته، على رغم ظنه أنها ستشعل نار الغضب على الاحتلال وأعوانه، وستفجر الشارع المصرى فى طول البلاد وعرضها. حينذاك تسرب اليأس إلى نفسه، واقتنع بأن جهده لا طائل من ورائه. فأصيب بالاكتئاب وظل يمزق الأوراق التى دفعه الحماس إلى كتابتها فى التحريض على الانتفاض على الاحتلال. ثم توقف عن الكتابة فى الموضوع تمامًا. لكن المفاجأة التى لم تخطر على باله أن عناوين مقالاته الملتهبة التى نشرها ظهرت بعد سنوات قليلة على اللافتات التى رفعها المصريون حين انفجرت ثورة سنة ١٩١٩ ضد الإنجليز، إذ ظلت كامنة فى الأعماق طول الوقت، إلى أن تحولت إلى شرارات أججت نار الغضب التى سرت فى الشارع المصرى فى ذلك الحين.

إننى لا أتمنى أن يصبح شىء من مقالاتى ضمن لافتات أى انتفاضة غضب مرتقبة، لأننى أرجو ألا تصل الأمور إلى الحد الذى يصبح فيه الانفجار هو التعبير الوحيد عن الغضب.

فهمى هويدى

مصر الجديدة ٩ / ٤ / ٢٠٠٦

الفصل الأول

بين الأوهام والحقائق

حين تصبح السياسة لغزا !

من أكثر الناس عذابا فى مصر، أولئك الذين يحاولون أن يفهموا ما يجرى فيها. ذلك أن أصواتهم ستبح، وأعصابهم ستحترق من كثرة التساؤل والاستفهام. وربما أمضوا سنوات وهم يرددون الأسئلة ذاتها ويراكمونها واحدا تلو الآخر، دون أن يجدوا لها جوابا شافيا. والسبب فى ذلك أن السياسة فى بلادنا تصنع فى مختبرات قد تكون معلومة العنوان، لكنها مسكونة بالغوامض والأسرار، ومحاطة بأسوار عالية، الأمر الذى لا يتيح لأى أحد أن يطلع على آليات صنع القرار وأطواره فضلا عن خلفياته. وإنما غاية ما يستطيعه كل أحد أن يتلقى «المنتج» ويتعامل معه كما يتعامل مع الظواهر الطبيعية، كالبراكين والزلازل والأعاصير، وغير ذلك من الظواهر التى لا تملك أنت وغيرك إلا أن تسلم بها، رضيت أم كرهت. وفى كل الأحوال، فأنت لا تستطيع أن تدفع أيا منها. وبوسعك فقط أن تبتهل إلى الله، وتسأله اللطف فيما نزل.

(١)

سيقول قائل إن البلد ملىء بالمؤسسات والمجالس واللجان وغير ذلك من الهياكل المختصة والمعنية بالأمر. وتلك حقيقة لا يستطيع أحد أن ينكرها، لكنى فقط أزعم أن تلك المؤسسات لا تقوم بدور له قيمته فى الإنتاج، وإنما دورها لا يكاد يتجاوز الإخراج والتوزيع.

والأمر كذلك، ففى بلادنا لاتعد السياسة فن الممكن كما يقول الباحثون الغربيون، ولا هى كل ما كان الناس به أقرب إلى الصلاح منهم إلى الفساد كما يقول بعض فقهاء المسلمين، ولكنها لغز الألغاز المحجوبة مفاتيحها حتى عن الكهنة والنخبة، ولا تسأل عن العامة.

وهذا الذى نقوله ليس اكتشافا ولا هو سر، وإنما هو شيء من ذلك النوع الذى يعرفه الجميع ولا يجهرون به. غير أن وكالة «رويتر» للأنباء عممته على الكرة الأرضية ذات يوم، حين بثت تقريرا عن أوضاع الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن، وشبهت ما يحدث فى ذلك الميدان بنموذج الصندوق الأسود الذى يعد مخزن الأسرار فى كل طائرة، حيث تدخل فيه المعلومات وتخرج منه معلومات أخرى، لكن أحدا لا يعرف ما يحدث بداخله. وقالت إن فى مصر صندوقا أسود، نعرف ما يدخل إليه وما يخرج منه، لكن أحدا لا يعرف ما الذى يحدث داخل الصندوق، وما الذى يحتفظ به، ولماذا يخرج شيئا دون آخر.

ولأن تقرير وكالة «رويتر» انصب على الاقتصاد، فإنه ركز على ألغاز ذلك القطاع. غير أن معدى التقرير لو جالوا ببصرهم وحاولوا أن يتحروا الوضع فى أرجاء مسرح الحياة العامة فى المحروسة، لعمموا الكلام على ما يجرى فى القطاعات الأخرى. ذلك أن الغموض والصندوق الأسود ليسا مقصورين على الاقتصاد وحده، وإنما هو سمة عامة لمجمل الأداء فى السياسة العامة للدولة.

(٢)

للظاهرة انعكاساتها على أخلاق الناس وسلوكياتهم. وقد ربط عبد الرحمن الكواكبى بين مثل هذه الممارسات وبين طبائع الناس، وذهب إلى أن من شأنها تدنى الأخلاق بينهم وشيوع «التسفل» بين العوام، الذين يربون على الانقياد والانصياع والنفاق لمن بيدهم الأمر. وكلامه فى هذا الجانب شديد. ومن شاء أن يستزيد فعليه بالرجوع إلى كتابه عن «طبائع الاستبداد».

على المستوى الاجتماعى والسياسى، فمن شأن تلك الظاهرة أن تعزل السلطة عن المجتمع، حين يشيع بين الناس أنهم رعايا وليسوا مواطنين، ومشاهدون وليسوا مشاركين. ولا غرابة فى ذلك، لأن السياسة حين تصبح بالنسبة لهم مجموعة ألغاز يعجزون عن فهمها أو تفسيرها، وحين يدركون أن دورهم مقصور على التلقى والاستقبال فى ترتيب شئون حاضرهم ومستقبلهم، فإن نتيجة ذلك التهميش والإقصاء هى تفشى الانكفاء على الذات والانسحاب من كل ما هو عام، وهذا الانسحاب يتجلى

أكثر ما يتجلى فى مقاطعة الناس للعمل العام، وإضراب الجميع عن العمل فى تقاعس صامت، لا تخطئه عين كل من أتيح له أن يرى الحاصل فى دوائر الحكومة ووحدات الإنتاج.

إن خطاب السلطة لا يفتأ يذكر الناس بذلك الموقف «الأبوى» والوصائى، الذى يوحى دائمًا بأن هناك من هو أدرى بالمصلحة، وأقدر على التعامل مع متطلباتها، وبالتالى فلا حاجة لمشاركة أحد أو مشورته، وإنما كل المطلوب من الناس أن ينصرف كل إلى حال سبيله، وأن يلتزموا بالهدوء، مطمئنين إلى أن القرار المناسب سوف يتخذ فى الوقت المناسب من الجهة المعنية، وليس لأحد أن يسأل كيف؟ ولا متى؟ أو من؟

إحقاقا للحق، فإن السلطة لا تمنع أحدا من الكلام. وإنما بوسع من شاء أن يقول ما شاء، لكن ذلك لن يؤثر شيئا فى القرار الذى سيصدر، لأن القرار عندنا لا ينبع من القاعدة، ولكنه ينزل إليها، فلا يتجه من تحت لفوق وإنما له طريق ذو اتجاه واحد، من فوق لتحت.

من أراد أن يبح صوته ويصدع رءوس الآخرين بالكلام فذلك شأنه. إذ إن حرية الصياح و«الضجيج الديمقراطى» مكفولة للجميع (فى حدود معلومة بطبيعة الحال)، من ثم فللناس أن يقولوا ما يريدون، إلا أن السلطة من جانبها ستتصرف كما تشاء، ولا علاقة ضرورية بين الاثنين، فذلك باب وذاك باب آخر، ولكل طرف اختصاصه ومقامه!

لا غرابة والأمر كذلك فى ألا يتحرك أحد أو يتخذ إجراء، إلا إذا صدرت بذلك التعليمات من فوق، حتى من نظنهم مسئولين كبارا يحرصون دائما على التأكيد فى وسائل الإعلام على أن الخطوات التى يتخذونها ليست مبادرات من جانبهم، ولا هى تحقيقا للمصلحة العامة، أو استجابة لاحتياجات الناس وأشواقهم، وإنما هى فى البدء والمنتهى تكون «بناء على توجيهات، وتنفيذا وامتثالا لتعليمات، واستلهاما لرؤى وإشارات، واهتداء بخطى وإرشادات. . . . إلخ.

قرأت ذات مرة أن رئيس هيئة السكك الحديدية، بناء على تعليمات السيد الوزير، أصدر أمره بأن تقوم قطارات السكك الحديدية فى مواعيدها (!) وهو أمر لا يحتاج إلى تعليمات أو أوامر من أساسه، وإنما يفترض أن يتم بشكل روتينى، بحسبان أن ذلك هو الأصل والقاعدة. ولكن لأن كل شىء قد ارتبط بخيوط فوقية، وما دام التوجيه قد حل

محل النظام، فإن أحداً لم يعد يؤدى عمله العادى إلا بعد أن يتلقى الأمر بذلك، وما لم يكن هناك أمر أو توجيه فلا عمل يؤدى، ولا مصلحة تنجز.

سيكون من السذاجة بعد ذلك أن يسأل سائل: لماذا لا يقبل الناس على التصويت فى الانتخابات العامة مثلا، أو لماذا أصيب العمل العام بالأنيميا والجفاف؟ أو: لماذا انفض الناس من حول الأحزاب، وتوزعت الأغلبية الصامتة فيما بين ناديى الأهلى والزمالك؟!

(٢)

لن نتحدث فى الكلام الكبير، الذى يتجاوز السقوف المتاحة، برغم أن ثمة أسئلة ملحة على ذلك الصعيد، بعضها معلق فى الحلوق منذ سنين، ومنها ما ينصب على ترتيب البيت المصرى فى المستقبل والضمانات التى رسمها الدستور لتسيير السفينة فى ظل كل الاحتمالات. وبرغم أن كلاما مهما ومطمئنا قيل لاستبعاد شائعات ترددت فى هذا الشأن، فإن الناس عرفوا منه خبر ما لن يحدث، بينما سؤالهم عما سيحدث ظل بلا إجابة. إن شئت الدقة فقل: إن الإجابة محجوبة فى علم الله أولا، وفى «الصندوق الأسود» ثانيا، لكنها لم تصل بعد إلى علم الناس، على رغم أن ذلك حقهم، ببساطة لأن المصير مصيرهم.

لن نتحدث أيضًا فى السياسة الخارجية، حيث لا نعرف شيئا مثلا عن طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة وحقيقة المصالح الأمريكية فى مصر، خصوصا بعد الذى قرأناه فى الموضوع على لسان السفير الأمريكى السابق إدوارد ووكر. ولم نفهم مثلا لماذا قبلت مصر قرار لجنة المتابعة العربية وقف جميع الاتصالات مع إسرائيل، ثم فاجأت الجميع بإرسال مبعوث رفيع المستوى إلى تل أبيب، واستقبلت بعد ذلك شمعون بيريز ـ وزير الخارجية الإسرائيلى ـ فى القاهرة. ولم نفهم ما قيل ذات مرة من أن مصر ليست مع الفلسطينيين أو الإسرائيليين، وإنما هى مع السلام، الأمر الذى يوحى بأن مصر محايدة فى الصراع. لم نفهم أيضًا لماذا دخلت مصر فى فلك الدول الفرانكوفونية برغم أنها لم تكن يوما ما من الدول الناطقة بالفرنسية (للعلم: الجزائر قاطعت المنظمة عند تشكيلها). كما أننا لم نفهم لماذا أعادت كل الدول العربية علاقاتها مع إيران، بينما تخلفت مصر وحدها، وكيف أمكن تذليل العقبات وتطبيع العلاقات مع إسرائيل بينما تعذر ذلك مع إيران. أيضًا، فإننا

لم نفهم كيف يمكن أن يستقبل جون قرنق فى القاهرة، بينما يقود الرجل حربا شرسة ضد كل ما هو عربى وإسلامى فى السودان، ويسعى للعب فى منابع النيل على نحو يهدد المصالح الإستراتيجية المصرية والأمن القومى للبلاد. كذلك فنحن لا نعرف بالضبط ما إذا كانت مصر على وفاق مع ليبيا، أم أن هناك ما يعكر صفو العلاقات بين البلدين، إلى الحد الذى أدى فى بعض المراحل إلى اختفاء صور العقيد القذافى من الصحف القومية المصرية.. إلخ.

هذه نماذج من التساؤلات التى تستفهم ولا تستنكر بالضرورة. فقد يكون الموقف المصرى إزاءها سليما وفى مكانه الصحيح، لكنه يظل غير مفهوم للناس، الذين يطالبون بقبول المواقف من باب حسن الظن فقط، وليس من باب الفهم والاقتناع.

لقد تعلمنا من خلال الخبرة والتلقين المستمر أحيانا، أن تلك مسائل تتجاوز حدودنا، وأنه ينبغى ألا نطمع فى أن يفسرها لنا أحد أو يزيل غوامضها. ومن ثم فإننا نشير إليها من باب التنفيس لا أكثر. ذلك أنه إذا لم يكن بمقدورنا أن نتلقى الأجوبة، فأضعف الإيمان أن نسجل الأسئلة، للعلم فقط وليس للنظر.

(٤)

بوسعنا أن نأخذ راحتنا بدرجة أكبر فى الشئون الداخلية، التى أصبحت تشكل همّا أكبر للناس، لا يزال مسكونا بقدر غير قليل من الغموض. فقد فوجئنا ذات يوم مثلا بحركة إقصاء وتنقلات بين سبعة محافظين، ولم نفهم ما إذا كان ذلك بناء على رغبة الجماهير أم بناء على تغير مزاج الحكومة. وقرأنا أن الناس فى محافظة الوادى الجديد خرجوا فى مظاهرة احتفلت بإقصاء محافظها، ولو أن رضا الناس هو المعيار لتعين إبعاد آخرين من الذين لا يزالون فى مواقعهم.

فى الوقت ذاته، تتزايد الشائعات حول احتمالات التغيير الوزارى، وقالت جريدة «الأسبوع» إن التغيير يمكن أن يطول رئيس الوزراء. وقد اعتدنا أن نستقبل التغييرات الوزارية بمنطق التعامل مع الظواهر الطبيعية أيضًا. فلم نعرف يوما ما لماذا خرج رئيس للوزراء أو أى وزير، أو لماذا دخل أى منهما؟ وتحت أعيننا نماذج لشريحة من الوزراء وصفهم البعض بأنهم «مرفوضون شعبيا»، وفى كل تغيير وزارى يتوقع الناس أو يتمنون

ألا يروا صورهم ووجوههم فى التشكيلة الجديدة، ولكنهم يفاجَئون بخروج المرغوب فيهم وبقاء المرفوضين وقدوم أناس مجهولين، الأمر الذى روج لشائعات ادعت أن أولئك الوزراء الذين نعنيهم يستندون إلى مراكز قوة فى السلطة، قادرة على مقاومة الرأى العام وتحديه. وما دامت تلك المراكز راضية عنهم، فلا يهم بعد ذلك سخط الناس عليهم.

قد لا يكون هناك أى تعديل. وقد نفاجأ بالتعديل ذات صباح، الأمر الذى يعنى أن كل الاحتمالات مفتوحة، من حدودها الدنيا إلى حدودها القصوى. فيما عدا ذلك فنحن نجهل كل شىء، ولا نرى أى شىء، ولا نستبعد أى شىء. ونحن كأى متفرجين أو مشاهدين، لا نملك سوى الابتهال إلى الله أن يلطف بعباده فى نوازله، وأن يسدد أولى الأمر ويوفقهم لما يصلح، وأن ينزل عليهم سكينة من عنده، تنعكس بردا وسلاما ورضا على عباده الذين هو أدرى بضعفهم وقلة حيلتهم وانكسار قلوبهم.

(٥)

ألغاز الاقتصاد نافست ألغاز السياسة. فلم نفهم لماذا ارتفع سعر الدولار من ٣٤٠ قرشا إلى ٤٢٠ قرشا خلال ١٨ شهرا. فى حين وضعت حكومة الدكتور الجنزورى (رئيس الوزراء الأسبق) التى ثبَّتت السعر فى قفص الاتهام، بينما قدمت حكومة الدكتور عاطف عبيد التى انفلت فى ظلها عيار الدولار، بصفتها كتيبة الخلاص والإنجاز. ولم نفهم لماذا تدهورت البورصة على ذلك النحو المدهش الذى جرى، حتى وصلت أسعار الأسهم فيها إلى الحضيض. وهو ما سجله التقرير الأسبوعى لهيئة سوق المال، حين أشار إلى انخفاض ٩٤,٣٪ من أسعار الأسهم المتداولة، وذكر أن نسبة الصفقات الخاسرة وصلت إلى ٩٧,٨٪ من إجمالى الصفقات المنفذة.

فى الأرقام المنشورة أن الاحتياطى النقدى لمصر انخفض من ٢٢ مليار دولار إلى ١٤ مليارا، وأن مصر تستورد من الخارج بما قيمته ١٧ مليار دولار بينما لا تصدر بأكثر من ٤ مليارات ونصف المليار، وأن جملة القروض والسلفيات تجاوزت ٢٢٦ مليار جنيه، منها ٧٥ مليارا بدون ضمانات، وأن البطالة التى ظلت الحكومة تؤكد أنها بين مليون ونصف مليون شخص أو مليونين، فاجأنا البنك الدولى بأن الرقم الحقيقى تجاوز ستة ملايين

عاطل، وأن مصر شهدت فى عام ألفين ١٩٥ ألف قضية إفلاس للتجار، وكان المتوسط فى السابق ١٥٠ ألف قضية فقط.

كل رقم أو معلومة مما ذكرناها كفيلة بأن تقيم الدنيا ولا تقعدها، وتخرج وزراء أو تسقط حكومة بأسرها فى أى مجتمع للناس فيه احترام، أو يحاسب فيه المسئولون عن أفعالهم ومآلات سياساتهم.

لقد كتب كثيرون مطالبين بمجرد تفسير تلك الصدمات والتحولات الحادة. لم يتحدثوا عن مساءلة الوزراء أو حسابهم، ولم يطالبوا بوضع سياسات تعالج الأخطاء الجسيمة، وتنقذ الموقف الاقتصادى من التردى والتدهور. فقط قالوا لأولى الأمر: فهمونا ما يجرى، واشرحوا لنا أسبابه. لكن دعوتهم لم يستجب لها أحد، ولم تتكلم الحكومة، كأنها لم تسمع شيئا ولا ترى شيئا مما يراه الناس كلهم. من ثم فإن الجميع ظلوا يلوكون المعلومات والأرقام ولا يفهمون سوى شيء واحد هو أننا نقف فى منحدر، وأننا نتحرك بسرعة نحو كارثة لا تنقذنا منها إلا معجزة تهبط علينا من السماء.

(٦)

اعتاد الناس أن يتوقعوا من الكاتب بعد التشخيص أن يدلهم على العلاج. ويخطر على بالى فى اللحظة الراهنة أن أتقمص شخصية المصلح وأهتف قائلا: الشفافية هى الحل. لكنى لا أخفى أننى تراجعت عن تلك الرغبة وأصبحت أشك فى أنها نوع من التهريج السياسى، لأن الشفافية لها مناخها وشروطها، وليس لدينا لا هذا ولا ذاك. ولكى يتوافر المناخ والشروط، فلا بد أن نقطع شوطا طويلا ونتسلح بالصدق والإخلاص فى تبنى الخيار الديمقراطى، وبالإصرار على الدفاع عن قيم ذلك الخيار. وليس يلوح لى الآن أننا مؤهلون أو جاهزون لشيء من ذلك.

والحل؟ ليس عندى حل، لكن ما أملكه هو صوت مخنوق أرفعه، وحزن أبثه، وشكاية أرفعها إلى الله، عله يأتينا بفرج من عنده.

غرباء المحروسة

الذين يأخذون الأمور على محمل الجد فى هذا البلد هم من أكثر الناس شعورا بالغربة، بل من أكثرهم حيرة وعذابا، لسبب جوهرى هو : أنهم يتلقون صدمات متلاحقة طول الوقت، حين يحاولون الربط بين الأقوال والأفعال، والأسباب والنتائج، والوسائل والأهداف. ذلك أنهم يكتشفون يوما بعد يوم انقطاع العلاقة المفترضة بين هذه الأمور جميعا. بل كثيرا ما يحدث أن يكون ما يحدث عكس الذى يقال، وأن تؤدى الأسباب إلى نقيض النتيجة المتوقعة، وأن تصبح الوسائل حيلة لإهدار الأهداف وتعطيل بلوغها. وهو ما يحير الألباب ويستعصى على الأفهام.

(١)

إزاء تنامى تلك الظاهرة، فليس أمام أولئك الذين يأخذون الأمور على محمل الجد سوى أن يختاروا واحدا من مخارج ثلاثة : الأول أن يحلوا الإشكال من أساسه، بالانفصال تماما عن الواقع بالهجرة خارج البلاد والبحث عن راحة البال فى بلد آخر. الثانى أن يقرروا الهجرة دون مغادرة، بمعنى أن يبقوا حيث هم ويديروا ظهورهم لما يجرى، فلا يتابعون أخبارا ولا يقرءون صحيفة، وينشغل كل واحد بحياته الخاصة، فيكون حاضرا وغائبا فى الوقت نفسه، و«يشترى بذلك رأسه»، كما يقال فى مصطلحاتنا الجديدة.

الحل الثالث أن يتخلوا ـ مؤقتا وحتى إشعار آخر ـ عن موقف الجدية الذى يلتزمون به، والذى يسبب لهم تلك الحيرة. أعنى أن يحاولوا أن يغيروا من أنفسهم، بحسبان أنه لا أمل فى تغيير الواقع فى الظروف الراهنة، وفى هذه الحالة يتعين عليهم أن يتعاملوا مع ما يصادفهم من أحداث ووقائع بحسبانها فاقدة الجدية من الأساس، وأن الذين صنعوا تلك

الأحداث ألبسوها ثوب الجدية حقا، وعمدوا إلى إخراجها على ذلك النحو، لكنهم لم ينتجوها أصلا لذلك الغرض، وإنما لهم مقاصد أخرى غير تلك التى تخطر على بال المتلقين.

أفضل هذا الحل الأخير، الذى أرى فيه مزايا متعددة، منها أنه يقف على أرضية المرح، ويحول مشاهد وأخبارا كثيرة إلى صور كاريكاتيرية ومواد فكاهية يتندر بها الناس فى مجالسهم، ثم إنه يريح المرء من الصداع والقلق، ويجنبه تداعيات ارتفاع ضغط الدم أو الإصابة بالسكر، عافاكم الله منه.

(٢)

أردت بهذه المقدمة التمهيد لرأى عنَّ لى فى القضية التى أثارها زميلنا الأستاذ مجدى مهنا فى صحيفة «الوفد»، حيث استغرب قرارا أصدره وزير العدل باختياره ٨ شخصيات عامة، لتشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا المختصة بقضايا الأحزاب، وكان من بين الثمانية رئيس هيئة الاستشعار عن بعد، ورئيس معهد بحوث أمراض العيون، ورئيس هيئة الأنفاق، ورئيس مرفق الاتصالات، ورئيس هيئة الصرف الصحى، وأحد الشخصيات العاملة بوزارة الإنتاج الحربى. وإلى جانب أولئك الستة اثنان آخران هما نقيب الصيادلة وعميد تجارة المنصورة السابق.

أبدى الأستاذ مجدى دهشته من التركيب، وتساءل عن العلاقة بين قضايا الأحزاب وبين الاستشعار عن بعد وأمراض العيون والأنفاق ومرفق الاتصالات والصرف الصحى. وعَدَّ ذلك الاختيار استهانة بالعمل السياسى والحزبى. وبعد أيام قليلة من نشر تعليقه على الخبر، قرأنا فى زاويته تعليقا للدكتور إبراهيم درويش، أحد كبار أساتذة القانون، قال فيه إن القانون نظم اختيار تلك الشخصيات العامة، واشترط فيهم التمتع بالاستقلال والسلوك القويم. وأضاف أن المجلس الأعلى للقضاء هو الذى يختار الشخصيات العامة، ووزير العدل دوره تنفيذى فى العملية. وهى ملاحظة رد عليها الأستاذ مجدى بأكثر من حجة، منتهيا إلى أن طريقة الاختيار كشفت عن عقم نظرة الحكومة إلى الطريقة التى يدار بها العمل السياسى والعمل العام فى مصر.

حين قرأت هذا الكلام وجدت أن الاثنين وقعا فى المحظور، من حيث إنهما أخذا الخبر على محمل الجد، ومن ثم أجهدا نفسيهما فى مناقشته، فتحفظ عليه الأستاذ مجدى وعَدَّه إساءة إلى العمل العام والسياسى فى مصر، بينما قرأه الدكتور إبراهيم درويش من الناحية القانونية البحتة، وبرأ ساحة وزير العدل من خطيئة الاختيار.

إزاء ذلك، قلت لو أن كل واحد منهما تعامل مع الخبر بروح مرحة أكثر، ورأى أن المسألة لا علاقة لها لا بالسياسة ولا بالأحزاب، وإنما هى تعبير هازل عن مشهد لا تتوافر له شروط الجدية، لو فعلا ذلك لاستراحا، ولما شغلا بالأمر على النحو الذى بدا.

(٢)

إن الأحزاب ذاتها ليست مأخوذة على محمل الجد، وإنما هى فى الخريطة السياسية الراهنة من مستلزمات «الديكور» الديمقراطى المقام، لأنك إذا زعمت أن لديك ديمقراطية، فإن إخراج «فيلم» بهذا العنوان يتطلب إجراء بعض التعديلات فى «المنظر». وهى مهمة تحتاج إلى عدد من الشخوص وعدة لافتات وبعض الضجيج الذى يسمى أحزابا معارضة، كما تقتضى إحداث قدر من الشغب والصخب الذى يدفع على المسرح بأناس معدين سلفا للهتاف والتصفيق وتأييد القيادة الرشيدة فيما قامت به من إنجازات وما لم تقم به، وهؤلاء يفترض فيهم تمثيل إرادة الأمة . . . . إلخ.

لست بصدد التفصيل فى عناصر الفيلم الديمقراطى، لكن ما أريد أن أقوله أننا إذا كنا بصدد «فيلم» أصلا، فلماذا نطالب المحكمة المختصة بالقضايا السياسية بأن تكون وحدها العنصر الحقيقى والأصيل؟ وأليس حياة سياسية وحزبية بالصورة التى نعرفها تناسبها تماما محكمة فكاهية من ذلك القبيل الذى أعلن عنه ؟!

يحضرنى هنا مشهد فكاهى آخر، قريب من الذى نحن بصدده. ذلك أن كثيرين يذكرون لا ريب أجواء المرحلة التى أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتى، فى أوائل التسعينيات، حين تحولت التعددية السياسية إلى صيحة ترددت أصداؤها قوية فى أرجاء الدنيا، وشعار رفع الناس رايته فى كل مكان. وقتذاك، تمسحت مختلف أنظمة العالم الثالث بوجه أخص فى مسألة التعددية بأساليب مختلفة لم يخل أكثرها من الالتفاف

والاحتيال. لكن أطرف ما بلغني في هذا الصدد.. أنه في إحدى دول الخليج المغلقة سياسيا، أراد مفتي البلاد، الذي يُعدُّ مكتبُه خطبَ الجمعة ويوزعها على الأئمة لقراءتها، أن يوظف مصطلح التعددية ويدخلَه في خطبة الجمعة، وفي الوقت ذاته فإنه خشي من أن يتحدث عن التعددية السياسية، وهو الأمر الذي يوقعه في محظور لا قبل له به. وللخروج من المأزق لجأ الرجل إلى كتابة خطبة تشيد بتعدد الزوجات، وتشرح الحكمة في تلك التعددية.

(٤)

لا فرق في الجوهر بين من تعامل مع التعددية بحسبانها دعوة إلى تعدد الزوجات، وبين من ضم مسئولي الاستشعار عن البعد ومعهد العيون والأنفاق ومرفق الصرف الصحي والمجاري إلى محكمة قضايا الأحزاب، فكلاهما لم يكن جادا فيما فعل، وإن اختلفت درجة الهزل بين حالة وأخرى.

لقد نص القانون حقا على تشكيل ٨ من «الشخصيات العامة» لعضوية المحكمة المختصة بقضايا الأحزاب. ولأن مصطلح الشخصية العامة غير قانوني وغير منضبط، فقد أصبح يتسع لمختلف درجات الجد والهزل. وإذا أخذنا النص على محمل الجد، فسوف لا نحتاج إلى أدنى جهد لكي ندرك أن المقصود هنا شخصيات عامة ذات صلة بالموضوع، تتوافر لها مواصفات وقدرات تمكنها من مناقشة الطعون المقدمة في قرارات لجنة الأحزاب، إذ إنها بغير ذلك تصبح عديمة الجدوى. ولأننا بصدد مشهد وثيق الصلة بالسياسة وبالعمل العام، فيفترض في هذه الحالة أن تكون الشخصية العامة التي ترشح لتلك المهمة من داخل دوائر السياسة أو الثقافة أو محيط العمل العام، بحسبان أنه من الضروري أن تكون هناك ملاءمة بين اختصاصات الهيئة وأعضائها. أما إذا تعاملنا مع الأمر بروح فكاهية، فلن يخرج الاختيار عن تلك الحدود التي صدر في إطارها قرار وزير العدل. لا يخطر على بالي أن يكون وزير العدل قصد أن يمازحنا بالتشكيل المدهش الذي تم، لكني وجدت أن التفسير الفكاهي مخرج وحيد لقراءة الخبر بدون صدمة أو ألم.

أما لماذا صدر التشكيل على ذلك النحو، فردي على ذلك أن الذين أعدوا القائمة ربما

كانت لهم حسابات ومعايير متعددة، ليس بينها يقينا أن يشكل هؤلاء محكمة تمارس اختصاصا حقيقيا فى نظر الطعون المقدمة إليها. وقبل أن أستطرد فى هذه النقطة، أود أن أسجل احترامى للأشخاص الذين وردت أسماؤهم فى التشكيل، الذين أتصور أن كلا منهم مبرز فى مجاله. وليس لدى اعتراض على أحد منهم، ولكن كلامى ينصب كله على المهمة التى كلفوا بها. وهذه ليست مشكلتهم، إلا فى حدود أنهم قبلوا النهوض بما ليسوا مؤهلين له، وارتضوا لأنفسهم أن يصبحوا أدوات لتنفيذ مشيئة السلطة وهواها، لكنها فى النهاية تظل مشكلة الذين اختاروهم ودفعوا بهم إلى تلك الساحة.

نحن نفهم - والكل يعرف - أن الاعتراضات على الأحزاب الجديدة خاضعة أساسا للهوى السياسى والتقديرات الأمنية، وبالتالى فإذا كانت هناك لجنة للأحزاب أو محكمة خاصة بها، فلابد - من وجهة نظر أصحاب القرار - أن تكون مفصلة على هذا الوضع، ومضمونة التأمين والتأييد للتوجيهات السياسية العليا. وبرغم أن تحقيق ذلك الهدف كان يمكن أن يتم بإخراج أفضل من الذى تم، أى دون حاجة للاستعانة برؤساء هيئات الأنفاق والمواصلات والمجارى، فإن الجهات المعنية لم تعن حتى بالارتقاء بمستوى الإخراج، وهو ما يضاعف من الحزن والأسف. ومن ثم يجعل من التفسير الفكاهى مخرجا لا غنى عنه.

(٥)

لو أن القرار كان استثناء ومجرد غلطة وقع فيها أحد الوزراء أو جرى توريطه فيها لهانت المسألة، ولما توقفنا أمامها كثيرا، لكن الأمر أبعد من ذلك بكثير، من حيث إنه تعبير عن سياسة عامة ورؤية حاكمة، لا تأخذ الأمور على محمل الجد، خصوصا فيما يتعلق بالشأن السياسى.

وبوسع المرء أن يستخرج من الذاكرة - ومن أرشيف أى جريدة صحفية - ما لا حصر له من القرارات والعناوين، التى تناولت أمورا غاية فى الأهمية هلل لها الإعلام وطنطن كثيرا، لكنها لم تنجز شيئا يذكر، ثم نسيت بمضى الوقت، لأن الذين أطلقوها لم يكونوا يعنون ما يقولون، ومن ثم فإنهم منذ اللحظة الأولى لم يأخذوها على محمل الجد.

خذ مثلا الكلام عن «التغيير» وعن «الثورة الخضراء» وعن «الثورة الإدارية». ولن

أتحدث عن «الديمقراطية»، فتلك نكتة من الوزن الثقيل. وحاول أن تتذكر كيف كانت حفاوتنا بتلك العناوين، وكيف انتهى بنا الأمر، حيث لم يتغير شيء فى خرائطنا السياسية، ولا رأينا ثمرة للثورة الخضراء، ولا تقدمنا خطوة على صعيد الإصلاح الإدارى. بل إن شعار التغيير بعدما يئس الناس من طول انتظار نتائجه، فإنهم حولوه إلى «نكتة» يتندرون بها، فقال بعضهم إن التغيير سنة الحياة حقا، ولكن فى العبادات فرائض إلى جانب السنن، والذين لا يتغيرون فى الساحة السياسية هم من «الفرائض» الثابتة التى لا حيلة لنا إزاءها، أما من عداهم فتغييرهم وارد، لأنهم يصنفون فى مربع السنن! وسمعت من قال إن المقصود بالتغيير ليس أن يتغير شيء فى الواقع السياسى، ولكن أن يتطهر الناس ويغيروا من أنفسهم أولا، حتى يكون تغيير الواقع مضمونا ولا يتعرض لأى انتكاسات. ولأن الأمر هنا يتعلق بأكثر من ٧٠ مليون مصرى مطلوب تغييرهم، فمن الطبيعى أن يتطلب إنجاز تلك المهمة التاريخية وقتا طويلا، ربما احتاج إلى قرن أو اثنين!

هل تذكرون الضجة التى أثيرت حول موضوع «حزام الأمان» واستخدامه الإلزامى فى السيارات كافة؟ لقد مرت أشهر معدودة على تلك الصرعة، التى هدأت كثيرا الآن، إلى الحد الذى لم يعد فيه المرء يرى أحدا يستخدم ذلك الحزام، كما أن شرطة المرور أصبحت تغض الطرف عن المخالفين ـ وهو ما يعنى أن أحدا لم يأخذ الأمر أيضا على محمل الجد، لا أصحاب السيارات ولا الشرطة ـ لماذا؟

لأن الذين أعدوا ذلك الإجراء لم يأخذوه بدورهم على محمل الجد، فلم يلاحظوا مثلا أن الشارع المصرى لديه ألف مشكلة ينبغى أن تحل قبل أن نصل إلى مسألة حزام الأمان، ولم ينتبهوا إلى أن مخاطر السير على الطرق العمومية فى مصر أكبر بكثير من مسألة الحزام، لكنهم استسهلوا إصدار قرار وتحصيل مئات الألوف من الجنيهات من مخالفيه فى لحظة حماسة، ثم هدأ كل شيء بعد ذلك، وعادت «ريمة» إلى عادتها القديمة!

خذ أيضا أحدث فرقعة فكاهية فى عالم التربية والتعليم، فإزاء الهزات القوية التى تعرض لها المجتمع المصرى، والانقلاب الذى تعرضت له منظومة القيم السائدة، وظهور كثير من الظواهر السلبية فى السلوكيات العامة والخاصة، فإن وزارة التربية قررت التصدى للظاهرة عن طريق تحويل الأخلاق والقيم إلى مادة تدرس فى المدارس!

وجدت الأمر فكاهيا من زاويتين، الأولى فى مبدإ اختزال القيم والأخلاق فى منهج يلقن للتلاميذ، خصوصا فى الظروف الراهنة التى اهتزت فيها القيم الإيجابية بشدة، الأمر الذى من شأنه أن يحدث تناقضا بين ما يدرسه التلاميذ وبين الواقع المحيط بهم، وسيكون مضحكا لا ريب إذا عددنا نجاح التلاميذ فى المادة دالا على تحسن أخلاقهم.

أما الزاوية الثانية فتتمثل فى أن مادة الأخلاق المفترضة ستدرس جنبا إلى جنب مع مادة التربية الدينية، التى يفترض أن الأخلاق والعبادات محورها الأساسى فيما يدرس للتلاميذ (فى الحديث النبوى : إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) ـ وهو ما يثير سؤالا جادا هو: هل ستكون مادة الأخلاق تكرارا أم شيئا مختلفا عن التربية الدينية؟ وكيف ؟ أم أن تلك الخطوة مقدمة لعزل وتقليص مناهج التربية الدينية بمضى الوقت، لصالح تلك الفكرة الخبيثة المبتدعة التى تسعى إلى تذويب التعاليم الدينية فى بوتقة واحدة ؟

(٦)

بيننا أناس استوعبوا الموقف وأدركوا أن الجدية ليست شرطا ضروريا فى العمل العام، وأنه طالما أن أحدا لا يحاسب أحدا، وأن الكلام بالمجان، فلماذا لا يركبون بدورهم الموجة، ويدخلون فى السباق ؟

نماذج الذين يطلقون التصريحات الوردية حول الإنجازات والتطلعات بلا حصر. لكنى أخص بالذكر نموذجا متميزا لأحد المرشحين لمجلس الشعب فى محافظة الجيزة، الذى خاض معركته الانتخابية فى شهر ديسمبر الماضى عام ٢٠٠٠، وتحدث عن تحديث المحافظة ووضع خطة مستقبلية لها ترنو إلى عام ٢٠٢٠.

وفى سياق الحملة استخدم المرشح جامعة القاهرة منبرا لدعايته، وعقد اجتماعا مع مديرها وعمدائها وأساتذتها. وفى إعلان على صفحة كاملة نشرته بالألوان إحدى الصحف القومية فى (٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٠) علمنا أن الجامعة مشاركة منها فى كسب معركة تحديث الجيزة قررت فى اجتماع حضره حضرة المرشح تشكيل ٧ لجان تضم ٥٥ أستاذا فى مختلف التخصصات، ستكون رأس الحربة فى معركة التحديث والتنمية المرجوة. وقبل

ذلك فى (٦/ ١١/ ٢٠٠٠) قرأنا إعلانا آخر عن توقيع بروتوكول للتعاون بين جامعة القاهرة ومحافظة الجيزة والسيد المرشح، للانطلاق فى عملية التنمية. وفى عناوين الإعلان إشارة إلى أن الحدث يمثل «خطوة جادة ومثالا يحتذى به».

بعدما انتهت الانتخابات وفاز العضو، انفض المولد، ولم يعد أحد يتحدث لا عن تنمية الجيزة أو تحديثها، ولا عن مشاركة الجامعة فى النهوض بالمجتمع. وبطبيعة الحال فإن اللجان السبعة بعلمائها الخمسة وخمسين لم تكن أكثر من عنوان فى الجريدة. كان كل ما يجرى مجرد «فيلم» عرض فى ظرف معين لتحقيق مصلحة محددة، وبعد انتهاء الفيلم أطفئت الأنوار فى الصالة، وأوى الجميع إلى بيوتهم مرتاحى الضمير.

وحدهم الذين أخذوا المسألة مأخذ الجد، هم الذين انعقدت ألسنتهم، ووقفوا مبهوتين فى لحظة إطفاء الأنوار. إنهم غرباء هذا الزمان!

مصر فى الأصل والصورة

عادة ما تسعى كل دولة لأن تقدم نفسها بصورة تبعث على الاحترام والهيبة وأحيانا تبالغ فتعطى نفسها حجما أكبر وقامة أطول. لكن ما يدهش المرء حقا أن العكس تماما يحدث فى مصر، التى تقدم نفسها أحيانا - بل كثيرا - فى صورة أصغر وقامة أقصر، الأمر الذى أحسبه يحتاج إلى تحليل وتفسير، ويثير سؤالا كبيرا حول شرعية المتحدثين باسم مصر، وحقيقة أوهوية ما يمثلونه فى هذا البلد.

(١)

خذ مثلا تلك الفضيحة التى شوّهت صورة مصر وسحبت الكثير من رصيد الهيبة والاحترام الذى تتمتع به فى الإدراك العربى. تلك التى تمثلت فى تصريحات الدكتور عاطف عبيد (رئيس الوزراء الأسبق) التى نشرت ذات يوم فى منطقة الخليج، وطيرتها فى اليوم نفسه وكالات الأنباء إلى مختلف أنحاء الدنيا. وكانت التصريحات قد وردت فى سياق حديث لرئيس الوزراء نشرته صحيفتا «الوطن» القطرية و«الاتحاد» الإماراتية استلفت الانتباه منه - وصدم الجميع - الجزء الخاص بموقف مصر من الاجتياح العسكرى الإسرائيلى للأراضى المحتلة. إذ طبقا لما نقلته وكالة الأنباء الفرنسية فى اليوم ذاته، فإن الدكتور عبيد سئل فى ذلك الحوار: لماذا لم تتخذ، أقوى دولة عربية، تدابير ردا على الهجوم العسكرى الإسرائيلى ضد الفلسطينيين، فكان رده: إذا أردت أن تتحرك وأن تكون جاهزا لمواجهة التحديات، فلا بد من أن تكون لديك مائة بليون دولار.

يبدو أن الصحفى لم يكن يفكر فى الخيار العسكرى وحده، فعاد إلى سؤال الدكتور عبيد: لماذا لا تقوم مصر على الأقل بطرد السفير الإسرائيلى؟ - حينئذ رد رئيس الوزراء قائلا: قلت لك نريد مائة بليون دولار(!) - ثم أضاف موجها كلامه للسائل: اجعل العالم

العربى يرصد مائة مليار دورلار، من الأموال العربية المودعة فى الخارج، ليقول لنا بعد ذلك: هذه موازنة مواجهة تفضلى يا مصر يا زعيمة، هذه الموازنة تحت أمرك، تفضلى وابدئى المواجهة.

كانت صحيفة «القدس العربى» اللندنية ممن نشروا برقية الوكالة الفرنسية، وعلقت عليها قائلة إن مصادر دبلوماسية فى لندن استغربت تصريحات رئيس الوزراء المصرى، وبخاصة أن الرئيس حسنى مبارك كان قد شدد فى حديث لوكالة «أنباء الشرق الأوسط» على أن الجيش المصرى ليس جيشا من المرتزقة، وإنما هو جيش وطنى ملتزم بالدفاع عن أمن مصر وسلامتها.

الجميع يعرفون ما جرى بعد ذلك. حين جرت محاولة لترميم الموقف من خلال ما بثته لاحقا وكالة أنباء الشرق الأوسط من تصريحات أخرى للدكتور عبيد قال فيها: إن الكلام ابتسر من سياقه، وإن ما قاله فى حكاية مائة المليار دولار كان «بمثابة رسالة ورد على الذين ينسون ويتناسون دورهم، ويلقون بالمسئولية فى أوقات الأزمات على الآخرين، ويوزعون عليهم الاتهامات أيضا». ثم أضاف: «لا وقت للمزايدة أو التهرب أو اتهام الآخرين.. وللجميع أقول: قبل أن تعطوا الدروس لغيركم برهنوا أولا على حسن مقاصدكم، وقدموا من فائض ما تملكون خدمة للقضية التى تتحدثون عنها وتلقون بتبعاتها على الآخرين».. إلخ.

(٢)

لم ينف الدكتور عبيد فى التصحيح مسألة مائة المليار دولار، وإنما أكد أنه قالها، وقد حاولت وكالة «أنباء الشرق الأوسط» أن تخفف من وقع الفضيحة، ولجأت فى ذلك إلى الهجوم على الآخرين، على نحو لم ينجح فى تحسين الصورة، على الأقل فى خارج مصر. ولأننى عائد لتوى من لقاءات منتدى الإعلام العربى فى دبى، حيث التقيت عدداً كبيراً من الإعلامين والدبلوماسين العرب والأجانب فإننى أسجل بأسف شديد أننى ما تحدثت مع واحد منهم إلا وسألنى عن قصة مائة المليار دولار، وعبر عن صدمته فيما قاله رئيس وزراء مصر، ودهشته من أن القاهرة لم تصدر تكذيبا لذلك الكلام.

لم أستطع أن أقول شيئا سوى أن رئيس الوزراء عندنا رجل فنى (تكنوقراط) وليس سياسيا، وأنه مستغرق فى مواجهة الأزمة الاقتصادية بأكثر من أى شيء آخر. وهو ما أدهش البعض ممن استغربوا أن يكون رئيس وزراء مصر (أم الدنيا!) لا علاقة له بالسياسة ومن ثم لا يجيد الحديث فيها. وهى ملاحظة أهون بكثير من سؤال آخر خشيت أن أسمعه، حول ما حققه رئيس الوزراء على المستوى الاقتصادى، الذى زعمت أن اهتمامه منصرف إليه. وقد حمدت الله على أن أحدا لم يلاحقنى بذلك السؤال، إما جهلا بالحقيقة وإما تأدبا وإشفاقا علىّ من الحرج، من جانب الذين يعرفون البئر وغطاءها، ويلمسون «إنجازات» حكومتنا السنية على المستوى الاقتصادى!

لكن ذلك لم يمنعنى من ترديد أكثر من سؤال - بينى وبين نفسى على الأقل - أحدها عن مبرر استمرار الحكومة، وهذا مستوى كلام رئيسها فى السياسة، وقد ثبت أن أداءه فى الاقتصاد ليس أفضل منه فى السياسة!

أما السؤال الثانى الذى ألح علىّ فقد وجدته أصعب. ذلك أن أى حكومة فى بلد متحضر، تعتمد فى شرعيتها إما على تأييد الجماهير، وإما على الإنجازات التى تحققها على أى صعيد، سياسى أو اقتصادى أو عسكرى أو غير ذلك. لكن حكومتنا السنية ليست مقبولة فى الشارع الذى خيبت ظنونه وأجهضت أحلامه طول الوقت، ثم إن «إنجازاتها» على الأصعدة التى أشرت إليها تلخصها النكتة التى يرددها كثيرون، وخلاصتها أن الدكتور عاطف عبيد فوجئ بأن قرارا صدر فى إستوكهولم بمنحه جائزة نوبل فى الكيمياء، وحين سأل بعض الفضوليين عن السبب، قيل له إنه الوحيد فى التاريخ المصرى المعاصر الذى نجح فى أن يحول الجنيه المصرى إلى خراء!

(٢)

خذا أيضا تلك الفضيحة التى جاءتنا أخبارها من كندا، حين وقفت سفيرة مصر هناك، الدكتورة سلامة شاكر، أمام إحدى اللجان البرلمانية الكندية، وقالت إن أحزان ومعاناة الأمهات الفلسطينيات لا تختلف كثيرا عن أحزان الأمهات الإسرائيليات اللاتى فقدن أعزاءهن فى الأحداث المأساوية التى شهدتها الأرض المحتلة. وهو ما صدم الجالية العربية

والإسلامية، التى كان آخر ما توقعته أن يقول ممثل لمصر كلاما من هذا القبيل لا يميز فيه بين القاتل والقتيل والجانى والضحية، ويتحدث عن المشهد الفلسطينى بحياد مذهل، وكأنه ليس طرفا فى الموضوع، وكأنها مشكلة فى أمريكا اللاتينية أو أقاصى إفريقيا!

لقد نكست السفيرة علم مصر المرفوع فوق مبنى السفارة تعبيرا عن مشاطرة الكنديين حزنهم بسبب قتل الأمريكيين بالخطإ أربعة من جنودهم كانوا ضمن القوة الدولية الموجودة فى أفغانستان. وهو تصرف غير مألوف فى السلوك الدبلوماسى، ولكن أما وقد كانت مشاعرها بتلك الحساسية والرقة تجاه المآسى الإنسانية، فقد تمنى العرب الذين يعيشون فى كندا أن تعبر سفيرة مصر عن بعض مشاعر الحزن إزاء قتل المئات من الفلسطينيين فى أثناء المجزرة الأخيرة، لكن يبدو أن انفعالها بما جرى للكنديين الأربعة كان أكبر وأقوى بكثير من انفعالها بقتل مئات الفلسطينيين فى الأرض المحتلة.

سألت بعض العارفين، فقالوا: إن السفيرة الموقرة عملت عشرين عاما فى الولايات المتحدة الأمريكية وأن تلك الأجواء أثرت فى آرائها ومواقفها من القضايا العربية، وفى مقدمتها قراءتها للملف الفلسطينى. لكنى قلت إنها وقد أصبحت سفيرة لمصر، فهى ينبغى أن تنحى اقتناعاتها الخاصة جانبا، وأن تعبر عن موقف البلد الذى تنتمى إليه. وهذا الموقف فى أسوإ حالاته وأتعسها، لم يصل إلى حد اعتبار الإسرائيليين ضحايا بدورهم، أو المساواة بين أحزانهم والأحزان الفلسطينية.

ذلك يذكرنى بالسفير المصرى السابق فى بون الذى حضر حفلا أقامه الإسرائيليون هناك فى بداية الانتفاضة الفلسطينية، وأسمع المشاركين بعضا من معزوفاته الموسيقية التى يجيدها. وزميله الأسبق فى بلجراد الذى دعا فرقة فنية مصرية لإحياء أسبوع ثقافى هناك فى حين كان الصرب يذبحون المسلمين فى البوسنة، وكانت دماؤهم تسيل أنهارا فى مختلف أنحاء البوسنة.

مثل هذه الوقائع تعيد إلينا السؤال: هل هؤلاء يعبرون حقا عن الضمير الوطنى المصرى؟ (لن أقول العربى والإسلامى)؟ وإذا لم يكونوا كذلك، أو كانو يمثلون شيئا لا نعرفه ولا نراه فى مصر، أليس من حقنا أن نسأل: من وماذا يمثلون فى هذا البلد؟

(٤)

ينتاب المرء خليط من مشاعر الخجل والحيرة والدهشة، حين يقارن تلك التصريحات والمواقف التى مررنا بها، بأصداء أخرى فى العالم الخارجى أكثر استقامة وصدقا وشجاعة. ففيما تقف مصر مترددة فى مسألة العلاقات مع إسرائيل، نجد أن بلدا إفريقيا متواضعا مثل النيجر أقدم على قطع تلك العلاقات، وأعلن فى بيان رسمى أن حكومة نيامى «تظل على تضامنها الكامل مع الشهداء الفلسطينيين، والشعب الفلسطينى، الشقيق فى كفاحه البطولى دفاعا عن حقوقه المشروعة الثابتة».

وإذ تعلن مصر على استحياء عن وقف الاتصالات مع إسرائيل، إلا ما يخدم القضية الفلسطينية، فإن أحدا لا يفهم لماذا يستمر خط الطيران بين القاهرة وتل أبيب، فى حين أن الطائرات تذهب وتعود فارغة، ومن أى وجه يخدم ذلك القضية الفلسطينية؟ ويتحول التساؤل إلى شعور بالانكسار والخجل حين يقارن هذا الموقف بقرار برلمانين لاثنتين من المقاطعات البلجيكية قطع علاقاتهما بإسرائيل، وقرار النقابات الدنماركية مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

يستمر شعور المرء بالانكسار والخجل حين يقارن المرء موقف سفيرة مصر فى كندا التى ساوت بين أحزان الإسرائيليات والفلسطينيات، ونكست علم مصر حزنا على الجنود الأربعة الذين قتلهم الأمريكان فى أفغانستان، بما فعلته زوجة رئيس البنك المركزى الأوروبى السيدة جريتا دوينسبرج، التى علقت علم فلسطين على شرفة منزلها فى أرقى أحياء العاصمة الهولندية أمستردام. وحين سألتها صحيفة «الشرق الأوسط»: لماذا فعلت ذلك؟ قالت: «إننى لا أطيق رؤية القائمين على الحكم فى دول كثيرة بالعالم وهم يتجاهلون ما يجرى فى فلسطين. إنهم يجلسون بلا حراك ولا يفعلون شيئا إزاء ما يفعله شارون. فى حين علينا أن نحتج على الساكتين وعلى جرائم شارون. وقد وجدت أن ما أستطيع أن أفعل من جانبى هو أن أرفع العلم الفلسطينى على شرفة بيتى فى تعبير عما أشعر به من سخط وغضب، وسيظل العلم يرفرف حتى ينتهى الاجتياح ويفك الحصار عن الشعب الفلسطينى».

هل شممت فى كلام السيدة غمزا فينا، أم أننى توهمت ذلك بحكم «البطحة» التى على رءوسنا؟!

(٥)

هل نحن حقا بهذا الضعف وقلة الحيلة؟ وهل تعبر عن الناس حقّا تلك التصريحات الرسمية التى تناولت الملف الفلسطينى، وتلك الكتابات المهزومة والمسمومة، التى هللت لها وزايدت عليها؟

قبل أن أجيب ألفت النظر إلى أننا كلما قلنا إن علينا أن نفعل شيئا إيجابيا، شريفا ومحترما، دفاعا عن أمن مصر وكرامتها، وليس دفاعا عن فلسطين، كلما قلنا ذلك انطلقت الأصوات مولولة وقائلة إننا ندعو إلى الحرب التى يريد أن يستدرجنا إليها شارون وفريقه. وهى النغمة التى أصبح كثيرون يتحدثون بها هذه الأيام. حتى وجدنا شيخ الأزهر يرددها بغير مبرر!

لا أعرف قوة سياسية فى مصر دعت إلى الدخول فى حرب. كما لا أعرف محللا سياسيا فى أى مكان بالكرة الأرضية قال إن شارون يريد استدراج مصر إلى معركة، ببساطة لأن مصر الراهنه لا تقلقه فى شىء ولا تشكل خطرا عليه، منذ رفعت الراية البيضاء وأعلنت عن «آخر الحروب»، وسلمت ٩٩٪ من الأوراق إلى الولايات المتحدة.

كل ما ندعو إليه هو أن نفعل شيئا، أعلى من حدود الانبطاح والإغماء، وأدنى من مغامرة الدخول فى حرب. هناك من يرد هنا زاعما أن اتفاقيات كامب ديفيد تقيد حركة مصر فى هذا الصدد. ومعلوماتى التى استقيتها من الدبلوماسيين الذين شاركوا فى وضع بنود تلك الاتفاقات تنفى ذلك تماما، وتقول إن مصر تستطيع أن تقطع العلاقات وتطرد السفير الإسرائيلى دون أن يمثل ذلك انتهاكا لاتفاقات كامب ديفيد. وبوسعها إذا أرادت أن تفعل الكثير على الصعيد الدبلوماسى والسياسى والتجارى وغير ذلك، إذا أرادت.

أحد أولئك الدبلوماسيين قال: قل ما شئت فى تلك الاتفاقات، لكنك لا تستطيع بأى حال أن تتهمها بأنها ألغت الإرادة المصرية ولا مشكلة فيما هو مكتوب على الورق، ولكن المشكلة الحقيقية فى إرادة الفعل واستقلال القرار.

أكرر ما سبق أن قلته من أن موقف الشارع المصرى أصوب وأصدق بكثير من موقف

النخبة، وأننا لسنا ضعفاء ولكننا مستضعفون. وأضيف أننا لسنا بلا حيلة ولكننا نفتقد إلى العزم والإرادة. وبسبب من ذلك تبدو مصر فى الصورة مختلفة كثيرا عنها فى الأصل. حيث يظهر الرأس أصغر كثيرا من الجسم. ولكى يتسق الوضع، فإما أن يتغير الرأس، وإما أن يتغير الجسم. وإلى أن يتحقق ذلك ويحل إشكال الاختلاف بين الأصل والصورة والواجهة والحقيقة فإن استمرار الخلل فى الأداء والخطى سيظل نتاجا حتميا وطبيعيا، ولن يتوقف شعورنا بالحيرة والخجل والدهشة.

وتعطى الواجهات تعبيرا مغلوطا فى الحقيقة، إلى أن يحل ذلك الإشكال، ويحدث التطابق المنشود بين هذه وتلك من خلال ديمقراطية حقيقية تسمح بتنافس الرأس مع الجسم.

العمر الافتراضى للمسئول فى مصر

تابعت حوارا طريفا حول العمر الافتراضى للمسئول أو الشخصية العامة فى مصر. بدأه الأستاذ إبراهيم سعده فى «أخبار اليوم» بمقال (نشر فى ٢١/ ٧/ ٢٠٠١) أعلن فيه انتهاء صلاحية وزير الصحة، ثم أعقبه الدكتور مصطفى السعيد فى «صوت الأمة» (٢٤/ ٧) فتحدث عن انتهاء صلاحية وزير الدولة لشئون مجلس الشعب. وقد رد عليه الوزير السيد كمال الشاذلى - فى عدد الأسبوع التالى (٣١/ ٧) - بمقال أنبأنا فيه بأن الذى انتهت صلاحيته هو السعيد وليس الشاذلى. ووجه الطرافة فى الموضوع أن مصطلح «انتهاء الصلاحية» نعرفه مستخدما فى مجالات الأدوية والأغذية وغير ذلك من المنتجات المتصلة بصحة الناس، لكنها المرة الأولى فيما أظن التى يرفع فيها الشعار فى عالم السياسة، وفى شأن يظن أن له علاقة بعافية المجتمع.

مع ذلك، ففتح هذا الملف يثير قضية غاية فى الأهمية تتصل بشرعية المسئول أو الشخصية العامة، وكيف تكتسب وكيف تزول أو تنعدم، الأمر الذى يستصحب انتهاء فترة الصلاحية المفترضة لذلك الشخص، وزيرا كان أم قيادة سياسية، كما أنه يستدعى تساؤلات حول طبيعة الجهة التى تحدد استمرار الصلاحية، ومن ثم بقاء المسئول فى موقعه، أو انقطاعها، ومن ثم خروج المسئول من «السوق» السياسية، وإعدامه أدبيا ومعنويا بعد ذلك.

(١)

أنبه ابتداء إلى أن كلامى فى الموضوع لا علاقة له بالشخصيات التى ورد ذكرها توا. فلست فى موقف الدفاع عن أى منهم، كما أننى لست فى وارد تأييد الكلام الذى قيل عنهم، خصوصا أننى لم أفهم خلفيات فتح ملفات البعض دون الآخرين؛ لأننى أعلم أن ما نسب إلى البعض من اتهامات أو انحرافات سوغت المطالبة بإنهاء الصلاحية، يسرى

بالقدر نفسه ـ وربما أكثر ـ بحق آخرين فى نفس الوصف والرتبة . ومع ذلك فقد صوبت السهام إلى الأولين دون الآخرين . الأمر الذى دعانى إلى الشك فى المسألة ، والتساؤل عن السبب فى تسليط الضوء على انحرافات بذاتها ، وغض الطرف عن انحرافات أخرى مماثلة أو أشد جسامة . لم تكن لدى إجابة واضحة ، وغاية ما هدانى إليه التفكير أننى استبعدت البراءة فى الموضوع . وقلت إن الأمر ليس مجرد تصد للفساد والانحراف ، وإن هناك بعدا آخر لا يلمحه أمثالى من غير المطلعين على الدخائل وبواطن الأمور ، لكنه موجود لا ريب . وإذا كنت لا أراه ، فإننى أشم رائحته .

من باب الفضول ، سألت واحدا ممن هم أعرف منى وأكثر اطلاعا على عالم الكواليس فى السياسة ، فقال فى تفسير كشف الفساد فى موقع وتجاهل تجلياته فى موقع آخر : إن المسألة مرتبطة بدرجة الحصانة التى يتمتع بها شاغل الموقع ؛ وليس المقصود بالحصانة تلك التى يضفيها القانون على بعض المسئولين أو أعضاء مجلس الشعب ، فتلك أدنى درجات الحصانة المقصودة فى هذا السياق ، بحسبان أن السياسة فوق القانون ، وأحيانا هى التى تصنعه ، وإنما المقصود هو الحصانة السياسية المتمثلة فى درجة الوصول أو القبول من جانب الجهات أو الأطراف صاحبة القرار . فالوزراء مثلا قد يكونون فى الرتبة نفسها من الناحية الشكلية والبروتوكولية ، لكنهم ليسوا كذلك فى حقيقة الأمر ، فهناك وزراء «سوبر» ، أو قل «فرز أول» ، وهناك فرز ثان ، وثالث وهكذا . وموقع الواحد ونفوذه ومن ثم الحصانة التى يتمتع بها ، ذلك كله يتحدد طبقا لدرجة القبول والرضا التى يحظى بها . وهذه التصنيفات ليست ثابتة أو مطلقة ، ولكنها متحركة . فالوزير «السوبر» قد يهبط فى الدرجة تحت أى ظرف ، لكى ينضم إلى شريحة الفرز الثانى أو الثالث ، ومن ثم تضعف الحصانة الممنوحة له ويمكن استباحة الهجوم عليه .

(٢)

هذا التحليل يفسر لنا بعض الظواهر التى يرصدها المراقبون للخطاب الإعلامى فى مصر ، ومنها «الاستفراد» بمسئولين دون آخرين ، وتسليط الأضواء على الفساد فى موقع والسكوت عنه فى موقع مماثل . ومن تلك الظواهر أيضا التوقف المفاجئ لبعض الحملات التى تشنها الصحف فى مرفق ، والسماح باستمرارها فيما يتعلق بمرفق آخر . . . وهكذا .

رصد اتجاهات الريح فى طبقات السياسة العليا لا يستطيعه كل أحد، وإنما ذلك متاح فقط للقريبين من معامل ومختبرات صناعة القرار وتحديد المسارات، وكفاءة الكاتب أو الصحفى فى هذه الحالة لا تقاس بمقدار تثبته من وقائع الفساد أو شجاعته فى ملاحقته والتصدى له حيثما وجد، وإنما تقاس بمقدرته على التقاط الإشارات وحسن قراءته لتضاريس الخريطة السياسية، ومن ثم مدى معرفته باتجاهات الريح ومتغيراتها. الأمر الذى يمكنه من ضبط التصويب فى اتجاه الإشارات الخضراء، ومعرفة حدود الإشارات الصفراء والحمراء.

الذين لا يتمتعون بموهبة التقاط الإشارات وهى طائرة، والبعيدون عن المراصد المعنية بالأمر، كثيرا ما يقعون فى الغلط، ومنهم من يكسر الإشارات الحمراء غير عالم بأنه خاض فى المحظور، ووضع قدمه ـ قلمه إن شئت الدقة ـ فى منطقة ملغومة، الأمر الذى لابد أن يكون له ثمنه، الذى يختلف باختلاف حجم ومدى اللغم الذى يصادفه الكاتب «الغشيم».

(٢)

قد تفيدنا تلك الخلفية فى الإجابة عن السؤال: من أين يستمد المسئول شرعيته؟ فى الأوضاع السياسية العادية تستمد الشخصية العامة شرعيتها من مصدرين أساسيين هما: الكفاءة والإنجاز الشخصى، أو التعبير عن قوة سياسية موجودة فى المجتمع. وفى السنوات الأخيرة أضافت ثورة الاتصالات مصدرا ثالثا للشرعية تمثل فى الإعلام، الذى أصبح يتمتع بقدرة متنامية على صناعة الشخصية السياسية أو اغتيالها.

الأمر مختلف بصورة نسبية فى بلادنا. ففى غياب الشفافية فإن الخريطة الحقيقية للقوى السياسية غير معروفة، والنتائج المعلنة لأى انتخابات نيابية مشكوك فى صدق تعبيرها عن الخريطة السياسية الحقيقية، بالتالى فإن العمل السياسى مستبعد بوصفه مصدراً لإضفاء الشرعية على المسئول. صحيح أن العمل السياسى لا يزال بمقدوره أن يقدم شخصيات عامة فى المجتمع، لكن هذه الشخصية العامة لا تستطيع أن تتبوأ موقع المسئولية من أى باب. وفى حالات استثنائية جدا، فإن ذلك قد يحدث إذا ما توافرت لتلك الشخصية درجة من الرضا أو القبول، أو إذا ما كان استدعاؤها مطلوبا لاعتبارات الملاءمة السياسية،

وإن شئت الصراحة فقل لاعتبارات استكمال الديكور الديمقراطى، كما هو الحاصل أحيانا فى عملية تعيين الأعضاء العشرة بمجلس الشعب.

لنا أن نقول كثيرا عن موت السياسة فى مصر، ولكن المقام لا يسمح بذلك. غير أن أهم ما يعنينا فى السياق الذى نحن بصدده هو إدراك تلك الحقيقة المتمثلة فى استبعاد العمل السياسى مصدراً لشرعية المسئول.

فى غيبة السياسة، فإن الإنجاز أو الكفاءة العلمية يغدو مصدرا معتبرا لشرعية المسئول، الأمر الذى رشح الجامعة وعاء مهما لتقديم الوزراء فى مصر. وقد سمعت من الدكتور جمال حمدان رحمه الله ذات مرة قوله إنه ليس صحيحا أن الحكم فى مصر يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، وهو ما عَدَّه «أكذوبة كبرى»، إذ الحقيقة أنه تحالف بين الضباط وأساتذة الجامعات. وهو رأى يؤيده الواقع، لأنه بعد إلغاء الأحزاب السياسية رسميا بعد الثورة، لم يجد قادة الثورة مصدرا مدنيا يستعينون به فى تولى المسئوليات العامة سوى الجامعة، وقد استمر هذا الوضع حتى الآن، أى على رغم وجود ١٦ حزبا أو ١٧، ولأن تلك الأحزاب مقطوعة الصلة بالمشاركة فى القرار السياسى، ناهيك عن أن أغلبها مقطوع الصلة بالجماهير ذاتها.

النتيجة التى ترتبت على التوسع فى الاستعانة بأساتذة الجامعات فى تولى المسئوليات العامة، أننا أصبحنا نشهد نموا متصاعدا بصورة نسبية لطبقة «التكنوقراط»، يتوازى مع التراجع المستمر لطبقة السياسيين.

(٤)

الإعلام فى مصر ليس بالقوة التى يتمتع بها فى الولايات المتحدة أو أوربا، ناهيك عن أنه ليس له استقلاله الذى يسمح له بالتصرف بعيدا عن توجيه الدولة وحساباتها. وقد صارت «صناعة الرئيس» فنّا له أدبياته فى الولايات المتحدة، وله مؤسساته وشركاته التى أسهمت فى إيصال شخصيات لا علاقة لها بالسياسة إلى البيت الأبيض مثل رونالد ريجان. وقد تكرر النموذج فى إيطاليا أخيراً، حين أوصلت تلك المؤسسات بيرلسكونى إلى رئاسة الوزارة هناك.

إزاء ذلك فالإعلام في مصر الخاضع لسيطرة الدولة وتوجيهها، مصدر تابع وليس أصيلا. أعني أنه لا يصنع المسئولين، ولكنه يساعد في تلميعهم أو في سحب الأضواء بعيدا عنهم. من ثم فإن درجة الحضور الإعلامي، في التليفزيون أولا وفي الصحف القومية بعد ذلك، مرتبطة بدرجة القرب أو البعد السياسي.

إذا صح ذلك الذي قدمناه، فشرعية المسئول في مصر لا تتم من خلال تمثيله لأي قوة سياسية، ولا تتأتى عبر قوة الإعلام. ويبقى الإنجاز العلمي هو المصدر الأكثر بلورة ووضوحا لإضفاء تلك الشرعية، وذلك ينحصر في التكنوقراط دون غيرهم. والمفاضلة بين الشخصيات ذات الإنجاز العلمي لا تتم في حقيقة الأمر استنادا إلى المعايير الموضوعية وحدها، وإنما تتداخل فيها الاعتبارات الشخصية (لا تنس مجموعة الدكتور عاطف صدقي التي شاركه أعضاؤها في لعب الطاولة، ثم زاملوه في وزارته)، إضافة إلى الاعتبارات الأمنية الطبيعية.

من طريف ما يذكر في هذا الصدد أن كثيرين من الوزراء الفنيين الذين يدخلون الوزارة في مصر، ينضمون إلى الحزب الوطني بعد تعيينهم، لكي تصبح الحكومة ممثلة لحزب الأغلبية. وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن الانتماء السياسي مسألة هامشية، وأن الأمر ليس مأخوذا على محمل الجد.

(٥)

الحقيقة التي ينبغي أن نعترف بها هي أن شرعية المسئول في مصر مصدرها الأول هو القرار السياسي. ولا يستطيع مسئول في أي موقع أن يدعي أنه احتل مكانه لأنه يمثل رصيدا شعبيا رفعه إلى المكانة التي بلغها. وبعض الذين تقدموا الصفوف بعد فوزهم في الانتخابات، ومنهم من شارك في الحوارات الأخيرة التي فتحت ملف الشرعية، لم يتحقق نجاحهم إلا بعد تدخل جهات معينة لصالحهم.

ينطبق ذلك أيضًا على التكنوقراط، الذين يظل القرار السياسي مصدرا أصيلا لتوليهم مناصبهم، بينما تأتي خبراتهم في المقام الثاني، بوصفها عنصرا مساعدا على الترشيح.

إذا أردنا أن نذهب في المصارحة إلى أبعد فلا مفر من الاعتراف بأن أغلب المسئولين لم

يلتحقوا بالسياسة إلا بقرارات فوقية، وأن علاقة هؤلاء بالسياسة تنقطع إذا تغيرت طبيعة تلك القرارات. وأقرب شاهد على ذلك أن الوزراء الذين ينضمون إلى الحزب الوطنى بعد توليهم الوزارة، يطلقون الحزب والسياسة بمجرد خروجهم منها.

ولماذا نذهب بعيدا، ونحن نجد فى الصحافة الظاهرة نفسها. ذلك أن بعض القيادات الصحفية لم تبدأ علاقتها بالسياسة إلا بعد أن نصبت فى مواقعها. وهناك كتاب «سياسيون» كبار ممن أصبحوا يتحدثون فى أمور ومصائر القوى الكبرى والعالم العربى، ويلقون علينا دروسا فى السياسة الداخلية، لم يخط الواحد منهم سطرا واحدا فى الشأن السياسى طيلة حياته، وأى مطلع على ملفات الأرشيف يلمس هذه الحقيقة دون عناء. حيث يلاحظ تلك الهجرة الدائمة للسياسة فى كتاباتهم، ويفاجأ باكتشاف مواهبهم فى التحليل السياسى والرؤى الإستراتيجية العميقة، فور صدور قرارات تعيينهم فى مناصبهم وجلوسهم على الكراسى السحرية.

(٦)

السياسى عندنا يولد بقرار، ويختفى بمجرد تغير القرار، من ثم ففترة صلاحية أى واحد منهم معلقة على استمرار قرار الإبقاء. لذلك فلست أرى مسوغًا لادعاء بعضهم بأنه أكثر شرعية من الآخر، لأن شرعية الجميع مستمدة من مصدر واحد. بالمثل، فإن أحدا لا يستطيع أن يقرر انتهاء شرعية مسئول أو حتى يطالب بذلك، لأن قرارا من هذا القبيل يتجاوز حدود أى كاتب، ناهيك عن أن تلك المطالبة لاقيمة لها.

ثم لاتنس أن شرعية هؤلاء المطالبين ليست أفضل كثيرا من غيرهم، لأنها بدورها مستمدة من قرار، يمكن أن يتغير فى أى لحظة.

لماذا وحده الجوهري يُطالب بالاستقالة ؟

لأول وهلة، خطر لى أن تكون المطالبة باستقالة محمود الجوهرى حين كان مدربا للفريق القومى المصرى لكرة القدم سببها الضغائن والمكائد الشخصية التى تحفل بها مختلف مجالات النجومية. لكن ذلك الخاطر تراجع إزاء اتساع نطاق المطالبة التى ترددت أصداؤها فى مختلف الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية فى مصر؛ إذ قلت إنه لايمكن أن يكون للرجل كل ذلك العدد من الكائدين والحاسدين فى وسائل الإعلام المصرية. ولأننى فى الرياضة أمر سريعا بالعناوين دون غيرها، فقد اضطررت لفهم المسألة إلى قراءة المكتوب تحت العناوين، فإذا بى أفاجأ بأن عددًا كبيرا من الكتاب والمعلقين يحملون الجوهرى مسئولية هزيمة الفريق القومى المصرى فى الجزائر، ويطالبون بإقصائه من جراء ذلك الفشل. ولا أخفى أن ذلك الاكتشاف أصابنى بدهشة شديدة، لأننى قلت على الفور: لماذا وحده الجوهرى من دون كل الفاشلين هو الذى يطالب بالاستقالة؟!

(١)

حين برز السؤال، وجدتنى متعاطفا مع الجوهرى، ورأيته مظلوما فى إطار المعادلات المصرية الراهنة، التى لاتَعُدُّ نجاح المسئول أو فشله معيارا لبقائه فى منصبه من عدمه، وإنما ترهن مستقبله بمدى ولائه والثقة به والرضا عنه. فإذا فاز المسئول بذلك الرضا، فقد انفتحت له طاقة ليلة القدر، حيث لايهم بعد ذلك إن كان قد أحسن أم أفسد، نجح أم فشل. ولايهم أيضًا أن يبقى فى منصبه ضد رغبة الناس، وحتى ضد ضوابط القانون، إذ هو باق ما دام مشمولا بذلك الرضا، وما دام قادرا على التعبير عن ولائه والإثبات فى كل مناسبة أنه «من جماعتنا»، فليهدأ بالا وليطمئن إلى أنه ليست هناك قوة قادرة على إزاحته من موقعه، باستثناء صاحب القرار فى الأرض وصاحب الأمر فى السماء.

صحيح أنني والجوهري كنا نلعب سويا ضمن فريق «الأسد المرعب» الذي عرفه شارع «حيدر باشا» بحلوان قبل أكثر من نصف قرن، وهو المسئول عن انضامي لاحقا إلى مشجعي النادي الأهلي، قبل أن أعتزل مشاهدة كرة القدم في أعقاب هزيمة سنة ١٩٦٧، إلا أن تلك الخلفية الخاصة ليس لها علاقة بالتعاطف الذي أشرت إليه، والذي أزعم أن له أسبابه الموضوعية وثيقة الصلة بخرائط زماننا السياسية وقيم الأداء السائدة فيه.

غير أنني قبل أن أعرض لصدى مطالبة الجوهري بالاستقالة عندي، أستأذن في كلمة خارج السياق الذي نحن بصدده، تنصب على بعض الكتابات التي نشرت في الصحف المصرية في أعقاب المباراة التي جرتنا إلى الحديث من البداية. وهي كلمة لم أستطع أن أحبسها، خصوصا أن مضمون تلك الكتابات بدا مدهشا وصادما، حتى أزعم أنه إذا كان الذي جرى في المباراة «الرياضية» مفجعا، فإن بعض ما كتب عنها كان عجيبا، أما ما حدث بعدها من دعوة إلى استقالة الجوهري فهو أعجب.

(٢)

من عجيب ما نشر بعد المباراة قول أحد الزملاء إن «العروبة سقطت في عنابة»، وقول آخر إنه ليس معقولا أن تكون الجماهير التي تهجمت على الفريق المصري والمصريين هي تلك التي تحملت مصر من أجلها عدوان سنة ١٩٥٦. وقول ثالث إن الجزائريين ردوا لشعب مصر «الجميل» الذي قدمته ثورة يوليو للشعب الجزائري حتى نال استقلاله.

لم أفهم العلاقة بين مباراة كرة القدم التي أقيمت في إطار تصفيات كأس العالم في عنابة، وبين العروبة والقومية العربية. ولم أر وجها لإقحام العروبة في الموضوع من أساسه. ولم أفهم أيضًا لماذا كلما قامت مصر بدورها ومسئوليتها بوصفها بلدا كبيرا ورائدا في العالم العربي، يحاول بعضنا المن على الآخرين ومعايرتهم بما سبق تقديمه؟ وهو مسلك لايليق بالكبار، ثم إنه ليس من المروءة أو الشهامة في شيء.

إن الجمهور الجزائري خشن بطبيعته، وحين يكون نفر من هؤلاء من العوام والسوقة، فلك أن تتوقع أن يصدر عنهم أي شيء. وإذا أضفت إلى ذلك أن سكان بلدة «عنابة»

وجمهورها هم من ذوى الأصول البربرية، وبعضهم معبأ ضد كل ما له علاقة بالعروبة فضلا عن الإسلام، وهى التعبئة التى يقوم بها باستمرار الإعلام الفرانكوفونى المؤثر والمهيمن فى الجزائر، إذا وضعت هذه الاعتبارات جنبا إلى جنب، ولم تسقط منها التدهور الحاصل فى مستوى أخلاقيات الجمهور الرياضى بشكل عام، فإن ما حدث هناك لايبدو أمراً مفاجئا، وإن ظل باعثا على الاشمئزاز والقرف.

لقد تمنيت أن يتعامل المعلقون الرياضيون ومن لف لفهم مع الحدث فى حدوده وطبقا لمعطياته، وألا يقحموا العروبة أو تاريخ العلاقة بين البلدين فى الموضوع. فى هذا الصدد، أعجبنى ما كتبه الأستاذ وائل قنديل فى صحيفة «العربى» حين كتب يقول: «هل كان مطلوبا من الجزائريين أن يتواطئوا لتفويت مباراتهم ضد مصر لصالحنا حتى تكون القومية العربية بخير؟ و... هل عروبة مصر فى حاجة إلى ثلاثة أهداف نظيفة فى مرمى الجزائر حتى لا تكون ـ عروبتنا ـ موضوع سؤال؟ ... وهل انتماء مصر العربى معلق فى أقدام أحد عشر لاعبًا فاشلاً ومدرب عقيم؟ ولو كانت نتيجة المباراة فى صالح مصر، فهل معنى ذلك أن العروبة بخير، وأن الجزائريين أشقاء فوق العادة؟».

إن الخفة فى التعامل مع الحدث رهنت علاقة البلدين والشعبين المصرى والجزائرى لحساب نفر من الرعاع والعوام، وذلك خطأ أساسى. فمنذ متى تقاس علاقات الشعوب وتحاكم القيم العليا بمثل تلك الممارسات الغوغائية؟ وهل غدت وشائجنا بتلك الهشاشة والاهتراء، بحيث يسمح لممارسات من ذلك القبيل أن تكون منعطفا أو حتى محطة وقوف؟

(٢)

كأننا على موعد مع العبث، بحيث إننا بخروج مصر من التصفيات اكتشفنا أن مدرب الفريق فشل فى مهمته، فحاكمناه فى العلن، وقررنا أن نصلبه تكفيرا عن خطايا كل الفاشلين فى مصر. حتى بدا وكأننا غيورون على كرة القدم وحريصون على الفوز بأكثر من غيرتنا على مستقبل البلد بأسره وتقدمه.

وحتى لا يلتبس الأمر على أحد، أرجو أن يكون واضحا أننى لست أدعو إلى التقاعس

والانصراف عن الفوز فى المباريات الرياضية، وإنما أدعو إلى استدعاء الحماسة والغيرة والهمة وتوزيعها بالعدل والقسطاس على مختلف مجالات العمل العام. ذلك أن أكثر ما يغيظ المرء ويثير حفيظته أن يكون حظ مصير كرة القدم من الغيرة أضعاف حظ مصير الأمة بأسرها، بحيث لا يغتفر أى تقصير أو ذنب فى مباريات لدورى أو كأس، بينما تلتمس الأعذار للقصور والفشل فى مختلف مجالات العمل الوطنى، ويقال لنا فى معرض التسويغ إن ذلك يحدث فى مختلف بلاد الدنيا ويقع فى أحسن العائلات!

والأمر كذلك، فلا مفر من الاعتراف بأن الرياضة هى المجال الوحيد الذى تمارس فيه الشفافية بحق فى مصر. فانتخابات النوادى الرياضية تتم بنزاهة لم تعرفها مصر فى أى انتخابات أخرى خلال نصف القرن الأخير. ورؤساء النوادى لايتأبدون ولا يورثون، وإنما يشغل ذلك المنصب بأسلوب نقرأ عنه فى الصحف، وتشير إليه كتب الإدارة السياسية ومراجعها، لكننا لم نختبره على الواقع بعد، وليس سرا أن بعضنا يحلم به، وربما تحدث عن حلمه مع آخرين. وهذا الأسلوب موصوف بعبارة سقطت من قاموسنا ومازالت غريبة على أسماعنا، هى: تداول السلطة!

أعضاء مجالس الإدارات فى النوادى يختارهم الناس ولا يفرضون عليهم. ولا يستطيع واحد أن يشغل موقعه دون أن يكون له رصيد فى مجتمع النادى. من ثم فهم ليسوا من ذلك الصنف الذى يأتى من المجهول أو يهبط «بالباراشوت» لكى يكتشفه الناس بعد أن يجلس فوق الكرسى، وإنما هم يحتلون مواقعهم لأن الناس مقتنعون بهم ويريدونهم، وليس لأن جهة عليا نصبتهم واحتكرت لنفسها المعرفة بخلفياتهم وقدراتهم، ثم فاجأت الجميع باستدعائهم.

أيضًا، فإن أعضاء أى ناد مقتنعون بأنهم يستطيعون تغيير أى قيادة فى النادى وسحب الثقة منها فى أى انتخابات إذا فشلت فى مهمتها، كما أن بوسعهم الإبقاء على أى قيادة ناجحة. والرأى العام فى النوادى محترم وله حساسيته الشديدة، فلا تستطيع أى قيادة أن تبقى على مدرب سبب للنادى هزيمة أو خاب فى مهمته. وهذا الأخير لايسنده أحد إن فشل، حيث لا يشفع له حسب أو نسب أو عشم من أى نوع. ولا يستطيع أن يبقى فى مكانه لمجرد أنه من «الشلة» أو من أهل الثقة، وإنما أداؤه أو نجاحه هو المعيار الأول والأخير. وفى كل مباراة هناك امتحان يجب أن يجتازه. وإذا تكرر

الرسوب فلن يكون العتب على اللاعبين، وإنما المدرب هو الذى ينبغى أن يكون فى مقدمة من يدفع الثمن.

فى بلادنا يشعر أعضاء النوادى خصوصا فى «الجمهوريات الكروية الديمقراطية» بأنهم مواطنون حقيقيون لهم صوت مسموع وإرادة محترمة ويملكون القدرة على التغيير، ومن ثم فإن رؤيتهم للحاضر والمستقبل واضحة، لا لبس فيها ولا إبهام. وللأسف، فإن هؤلاء أنفسهم يتغير حالهم خارج محيط كل ناد، فيتحولون إلى رعايا، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من البشر، الذين لاصوت لهم. ولا يملكون شيئا من مقدراتهم لا فى الحاضر ولا فى المستقبل.

(٤)

إن الذى فشل فيه الجوهرى المراد إقصاؤه أهون بكثير مما فشل فيه آخرون جاثمون على أنفاس هذا البلد منذ سنين طال بعضها بأكثر مما ينبغى. فلا مقارنة بين الذى خاب فيه، وهو فى النهاية خسارة معنوية وأدبية، وبين الخيبة التى حلت بمصر فى إدارة اقتصادها، وظهر أثرها بوضوح فى الإيقاع الجنونى لسعر الدولار وفى تدهور أوضاع البورصة وهروب المستثمرين ونهب أموال البنوك. وما قيل عن الاقتصاد ينسحب بذات القدر على مجالات الصناعة والزراعة والإسكان والتعليم . . . إلخ.

وحين يصل عدد العاطلين إلى ستة ملايين شخص، وحين لايجد بعض الناس ملاذا لهم إلا القبور، وحين يتم التعليم فى البيوت وخارج المدارس، أو حين تصاب حركة التصدير بالشلل، وحين ينصرف الناس عن متابعة التليفزيون المصرى ولا يتابعون الأحداث إلا من خلال مشاهدة قناة «الجزيرة» أو «أبو ظبى»، وحين تتراكم الديون بالملايين على بعض المؤسسات الصحفية . . . أليست هذه كلها صورا من الفشل أخطر وأبعد أثرا من الفشل الذى لاحق الجوهرى فى الجزائر؟!

لم نسمع أن أحدا من المسئولين عن ذلك الفشل مختلف الأوجه طولب بالاستقالة، أو حتى حوسب على ما فعله أمام أى مؤسسة فى الدولة. حتى مجلس الشعب، الذى يفترض أن يكون ساحة المساءلة والاستجواب أبطل فيه هذا الجانب من المسئولية، بل

وتراجع فيه الاهتمام بالشأن العام، حتى كاد أن يتحول إلى إحدى مؤسسات الحكم المحلى.

أكثر من ذلك، فإن بعضا من القيادات المسئولة عن الفشل تتمتع بثبات مدهش فى مواقعها، وبات معروفا أنها محصنة ضد المساءلة ناهيك عن التغيير، لما ذكرناه قبل قليل، من كونهم من المحظوظين المشمولين بالرضا.

(٥)

فى كل الدنيا، حين يهزم أى حزب سياسى فى الانتخابات، فإن رئاسته تتنحى عن القيادة، وتترك المجال لقيادة أخرى تجدد شبابه وحيويته، وتهيئه لخوض الانتخابات التالية، بأمل بلوغ الفوز المنشود ومن ثم الشرعية المفترضة. غير أن الحزب الوطنى الحاكم فى مصر يتمتع بقدرة مدهشة على تحدى كل النظم والأعراف المعمول بها فى الحياة السياسية. إذ على رغم أن الجميع يعلمون أن الحزب حقق فشلا ذريعا فى الانتخابات النيابية، فإن ذلك لم يغير شيئا فى تركيبته القيادية. وكل الذى حدث أن جهدا بذل لاصطناع أغلبية له، من خلال ضم أعداد كبيرة من المستقلين، وبذلك أقنع الحزب نفسه وأعلن على الآخرين أنه يتمتع بأغلبية كبيرة «وكاسحة»، أهلته للاستمرار فى حكم البلاد بجدارة تؤكدها البيانات والأرقام المعلنة. وبذلك تمت مداراة الحقيقة وطمسها، وجرى تجميد الحزب فى «الفريزر السياسى» لحين استخراج جثته فى الانتخابات القادمة.

النموذج الذى يقدمه الحزب الوطنى أفدح بكثير من نموذج الفشل فى قطاعات الإنتاج والخدمات. ذلك أن الحزب يفترض نظريا وسياسيا أنه يستمد مشروعيته من تأييد الجماهير له. وهو يرتبط بذلك التأييد وجودا وعدما. بينما الوزراء لايسرى عليهم ذلك الوضع بالضرورة، لأنهم لايحتاجون إلى أصوات الجماهير لكى يشغلوا مناصبهم.

مع ذلك، فقد ضرب الحزب الحاكم عرض الحائط بتلك الحقيقة، وتصرفت قيادته كأى قيادة تنفيذية أخرى. أكثر ما يهمها فى البدء والمنتهى هو إثبات الولاء واستمرار الرضا، بوصفهما ضلفتى الباب السحرى للتمكين والثبات فى الساحة السياسية المصرية.

(٦)

أتردد فى القول بأن على المطالبين باستقالة الجوهرى أن يثبتوا على الموقف المبدئى، فيعنوا بأمر البلد عنايتهم بأمر كرة القدم، ويطالبوا أيضًا بتنحية غيره من الفاشلين فى القطاعات الأخرى عن مناصبهم، إذ إنى أخشى فى هذه الحالة أن يؤخذ الأمر على محمل الجد، فلا يبقى أحد فى موقعه!

ولأن شر البلية ما يضحك، فإن المشهد يذكرنى بحكاية الحكومة التى شاع فيها الفساد، فما كان من أحد دعاة الإصلاح إلا أن قال إنه لاحل سوى تطبيق الشريعة وقطع يد السارقين، وهو ما أزعج الحكومة، فدعا رئيسها أعضاء مجلس الوزراء إلى اجتماع عاجل، وألقى على الجميع السؤال التالى: هل أنتم مستعدون للعمل بيد واحدة؟!

أكرر أن هذه مجرد نكتة ولست مسئولا عن أى تشابه بينها وبين أى واقع يعرفه أى أحد!

وزراء هذا الزمان

حيرنى طويلا اهتمام النخبة بحكاية التعديل الوزارى فى مصر، على رغم أن الجميع يعلمون أن الأمر لم يعد مهما كثيراً بالنسبة للحياة السياسية فى مصر، ويدركون جيدا أن التعديل لا يعنى بالضرورة تغييرا، إلا فى حدود الأسماء والوجوه، وأن الأمل فى التغيير المنشود فى ظل المعطيات الراهنة لا تلوح له بادرة فى الأفق، بله أقرب إلى أمل إبليس فى الجنة!

(١)

صحيح أن التعديل لايكون دائمًا مقطوعا به، وأنه كثيرا ما يكون مجرد شائعات أو تمنيات، حيث لا يعرف له أحد موعدا ولامسوغا. وحتى إذا قيل إن فشل السياسة الاقتصادية يسوغ ذلك التعديل، فردى على ذلك أنه سبب كاف حقا، لكنه غير مقنع، لأن شواهد ذلك الفشل ثابتة فى أكثر المجالات. والجديد فيها فقط أنه تحول من فشل سرى نسبيا يعيشه ويعانيه أهل السوق ويشهد به العاملون فى البنوك، إلى فشل علنى تتحدث عنه الصحف وتلوكه ألسنة المسئولين، وإن هونوا منه بصورة أو أخرى.

لست مشغولا بالموعد ولا بالمسوغ، ليس فقط لأننا اعتدنا على المفاجأة فى هذه الأمور، منذ أصبحت من الألغاز والأسرار التى يتكتمها أهل القرار، وإنما أيضا لأن تحرى هذ الجانب لا يفيدنا كثيرا فى السياق الذى نحن بصدده. فليس يهمنى فى اللحظة الراهنة ما إذا كان التعديل سيتم أم لا، ومتى، أو لماذا التعديل أصلا؟ إنما الذى أحاول أن أجد له تفسيرا هو ذلك الاهتمام الذى يوليه كثيرون من المثقفين لموضوع التعديل، برغم اقتناعهم بعدم أهميته فى تضاريس السياسة وخرائطها.

إذا حاولنا أن نمسك الخيط من أوله، فربما جاز لنا أن نتساءل عن مدى جدية

الافتراض الذى يزعم بأن تعديل الوزارة ليس حدثا مهما فى حياة الناس، حتى إذا طال رئيس الوزراء شخصيا.

سأجيب عن سؤال آخر بشأن معيار الأهمية، ومتى وكيف يكون التعديل مهما أو لا يكون. ردى على ذلك أن التعديل يكتسب أهميته من عدمها، تبعا لما يستصحبه من تغيير فى التوجه السياسى الذى يحقق المصالح العليا للمجتمع، سواء عن طريق حل مشكلاته ومعالجة أزماته، أو عن طريق التعبير عن أحلامه وأشواقه.

(٢)

إذا توافقنا على هذا المعيار، وحاولنا تنزيله على الواقع مستعينين بخبرات السنوات الماضية، فسنلاحظ أمرين، أولهما أنه منذ موت السياسة فى مصر - لأسباب يطول شرحها ويعرفها الجميع - فإنها أصبحت تصنع بمعزل عن الناس، ثم تنسب إليهم فى وقت لاحق بصياغات مختلفة. أعنى أنه بسبب ذلك الموت ونتيجة له فإن مصر تعيش فى فراغ سياسى منذ حوالى نصف قرن، الأمر الذى ضيق كثيرا من دائرة القرار السياسى، حتى حصره فى نطاق السلطة العليا فى المجتمع، ومنذ تركزت السلطات والصلاحيات فى تلك الدائرة الضيقة للغاية، وجرى تقنين ذلك الوضع بأحكام فى الدستور، فإن السياسة لم تعد تتغير إلا بتغير طبيعة تلك الدائرة ومكوناتها.

فى هذا الصدد فإننى أدعو إلى التفرقة بين الموقف السياسى والمزاج السياسى، وأزعم أن الموقف إستراتيجى وثابت والمزاج حالة تكتيكية، مؤقتة وعارضة. وأذهب إلى أنه فى كل مرحلة من المراحل التى مررنا بها كان للموقف السياسى خطوطه وركائزه وطبيعته الخاصة، التى استمرت إلى نهاية المرحلة، أما الذى كان يتغير فهو المزاج السياسى، الأمر الذى اقتضى إحداث تغيير فى الأسماء والوجوه بين الحين والآخر. ولم يكن ذلك التغيير يمس جوهر الموقف السياسى، بقدر ما كان يعكس تغير المزاج أو الحسابات، لأسباب قد تكون موضوعية وأحيانا تكون شخصية.

الأمر الثانى أن الوزير السياسى اختفى فى مصر بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢، واختفاؤه أو انقراضه أمر طبيعى، ذلك أنه بعد موت السياسة، وفى أجواء الفراغ الكبير الذى شهدته تلك الساحة، ما كان ممكنا أن ينتج هذا الوضع وزيرا سياسيا بأى حال. وغاية ما

كان يمكن أن يحدث أن يستدعى الوزير من الفراغ، ويشتغل بالسياسة بعد أن يعين فى منصبه، وقد تستهويه اللعبة فيستمر فيها حتى بعد تركه للمنصب، وفى أغلب الأحوال فإنه كان يعتزلها إذا أعفى من المنصب. وفى كل الأحوال فإن الوزير يُختار لذاته وليس لما يمثله. وذلك أيضا شيء طبيعى. إذ بعد تصفية القوى السياسية أو تفريغها من محتواها وتحويلها إلى كيانات هشة، منزوعة الفاعلية، وإقصائها من دائرة القرار بعد ذلك كله، فإن معامل تفريخ القيادات السياسية لابد أن تتعطل. ولا غرابة فى أن يصبح الوزراء فى أحسن أحوالهم أقرب إلى الفنيين أو التكنوقراط منهم إلى السياسيين.

(٣)

إذا أنصتنا جيدا للتساؤلات التى تثار حول الوزراء فى أعقاب كل تعديل، فسنلاحظ أنها لم تعد تنصب على الخلفية السياسية للوزير، ولا يخطر على بال أحد أن يسأل عن القوى السياسية التى يمثلها، أو البرنامج الذى يلتزم به، أو حتى الآراء والمبادئ التى يعتنقها. إنما صارت الأسئلة تنصب بالكاد على سجله الوظيفي والشهادات التى يحملها، وشلته ودفعته فى الجامعة، ونسبه وعائلته وأصهاره وصلته بمراكز القرار إن وجدت، ثم عما إذا كان من الوجه البحرى أو الصعيد... إلخ.

هذا التحليل إذا صح، فإنه يدعونا إلى القول بأن اهتمام النخبة بالتعديل الوزارى راجع فى حقيقته إلى أسباب اجتماعية، وليست سياسية. ومن ثم فذلك الاهتمام وثيق الصلة بالفضول الشخصى ومقطوع الصلة بالمصالح العامة للمجتمع.

حين تختفى الدلالة السياسية للوزير، فإن ذلك يعد خصما من قيمته لدى الرأى العام. يعزز من ذلك الخصم إدراك الجميع أن الوزير ليس انتخاب المجتمع وأبعد ما يكون عن أن يمثل شيئا له وزنه، وإنما هو فى حقيقة الأمر مرشح الأجهزة واختيار جهة القرار. الأمر الذى يعطى انطباعا قويا بأنه ليس خارجا من رحم المجتمع، وإنما هو هابط عليه من عل، «بالباراشوت» أحيانا.

ذلك يفسر لنا أيضا لماذا لم يقدم أى وزير استقالته من أى حكومة فى مصر خلال العقود الخمسة الأخيرة. ذلك أن الوزير غير السياسى، الهابط على المجتمع من عل، قد

تكون له مبادئه الأخلاقية، لكنه يختلف بالضرورة عن الوزير الملتزم ببرنامج ورؤية سياسية، والمؤيد من بعض قطاعات الرأى العام: فالأول نظره معلق إلى فوق وولاؤه منصرف إلى الجهة التى رفعته وأوصلته إلى ما وصل إليه، بينما الثانى لا يستطيع أن يحول بصره عن مبادئه السياسية والجماهير التى انتخبته وفرضته شريكا فى السلطة أو القرار. الأول يأتى مطيعا ومدجنا من البداية وممتنا للذين أتوا به؛ أما الثانى، فلأنه ثابت القدم فى الشارع وشرعيته مستمدة من انتخاب المجتمع له، فهامش استقلاله أكبر، ومن ثم فحريته أوسع. الأول استمد مكانته من التوزير وهو بها يكبر فى مجالات عدة؛ أما الثانى فمكانته محفوظة بالوزارة أو بغيرها، وخروجه من الوزارة أو استقالته منها لا يؤدى بالضرورة إلى انخفاض أسهمه فى بورصة السياسة، وربما أدى إلى صعود تلك الأسهم. (لاحظ أننا نقارن بالمجتمعات الديمقراطية التى لم تمت السياسة فيها).

(٤)

الوزارة فى ثقافتنا المرجعية ـ وفى الديمقراطيات الحديثة أيضا ـ مؤازرة لصاحب السلطان ومشاركة له فى رسم السياسة وإدارة المجتمع. وفى حدود علمى، فالكلمة استخدمها النص القرآنى لأول مرة، فى سورة «طه». التى سجلت على لسان سيدنا موسى عليه السلام قوله لله تعالى: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَرُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (٣١) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ (الآيات ٢٩ ـ ٣٢). وقد فرق الماوردى صاحب الأحكام السلطانية بين صنفين من الوزراء، وزير التفويض الذى يرسم السياسة ويفوض غيره فى تنفيذها، وهو أقرب إلى رئيس الوزراء، أو الوزير الأول كما يقولون فى المغرب وتونس، وبين وزير التنفيذ الذى «يؤدى للسلطان ويؤدى عنه»، أى أنه ليس مجرد منفذ ومستقبل فقط، ولكنه مرسل أيضا، ينقل إلى السلطان ويبصره.

يختلف الأمر تماما فى التجربة المصرية، منذ اختفت منذ نصف قرن فكرة المشاركة فى القرار السياسى، ثم حين قنن الدستور الصادر فى عام ١٩٨٢ هذا الوضع بتركيزه كل السلطات فى يد رئيس الدولة، وتحويله رئيس الوزراء إلى معاون له من السلطة التزاماتها ومسئولياتها دون صلاحيتها. وإذا كان ذلك شأن رئيس الوزراء فلك أن تتصور حال من

يفترض أنهم مرءوسوه من الوزراء، الذين تحولوا فى حقيقة الأمر إلى مديرين فنيين يجلس كل واحد منهم فى صدارة مرفق معين من مرافق الخدمات أو الإنتاج، وهو ما أدى إلى تقليص دور ومفهوم الوزير، بحيث صار اللقب أكبر بكثير من حقيقة محتواه، وأصبح فيه من الوجاهة أكثر مما فيه من الوظيفة.

ليس هذا فحسب، إذ لم يقتصر الأمر على تصغير حجم ودور الوزير، وانخفاض أسهمه أو انعدامها فى بورصة السياسة، وإنما استصحب ذلك صورا من التهوين من شأنه والاستخفاف به، أدت فى بعض الأحيان إلى استخدامه ورقة فى لعبة الصراع وتصفية الحسابات السياسية، خصوصا بعد خروجه من الوزارة، وهو ما يتجلى أحيانا فى إطلاق حملات التشهير الإعلامى واستدعاء بعضهم للتحقيق فى اتهامات ملفقة تطنطن بها الصحف، على نحو لا يمحى أثره حتى إذا ثبتت براءته. ونتيجة لذلك، فقد المنصب وهجه وجاذبيته بالنسبة لبعض الرجال المحترمين. فعزفوا عن المنصب، وسمعت من بعضهم قوله إنه ليس على استعداد لأن يتحول إلى متلق للتعليمات والتوجيهات وهو فى الوزارة، ثم ضحية لها حين يخرج منها.

(٥)

ثمة عنصر آخر برز خلال السنوات الأخيرة بوجه أخص، أسهم بطريق غير مباشر فى هبوط أسهم الوزراء فى بورصة السياسة، وهو الذى يتمثل فى تنامى دور **رجال الأعمال، الذين كادوا** ـ وأضع خطا تحت الكلمة الأخيرة ـ **يتحولون إلى حكومة موازية**. وقد خطر لى أن أصفهم بحكومة الظل، لكنى تراجعت عن ذلك لأن حكومة الظل فى بريطانيا لا تباشر أى صلاحيات إلا بعد هزيمة الحزب الحاكم وتركه للوزارة. أما حكومة رجال الأعمال، فهى تعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة القائمة، وتقدم لها المقترحات والتوصيات التى هى فى حقيقة الأمر طلبات لا يمكن تجاهلها بالنظر إلى مصدرها.

وإذا لاحظت أن الوزارة تؤدى دور المجموعة الاقتصادية فى حقيقة الأمر ـ منذ خمسة عشر عاما على الأقل ـ فستدرك على الفور حجم التداخل أو التقاطع بين حكومة المحروسة وبين حكومة رجال الأعمال. وستتصور الموقف أكثر إذا انتبهت إلى أن الوزير

فى حكومة المحروسة يجلس على كرسى معلق فى الهواء، ويمكن أن تعصف به الريح فى أى لحظة، بينما حيتان رجال الأعمال يجلسون على تلال من المصالح والأموال (لا تسأل عن مصدرها!) والارتباطات (التى قد تعرف مصدرها). وهو الأمر الذى يعطى كلا منهما وزنا مختلفا، ولا أحتاج لأن أدلك على الطرف الذى ترجح كفته عند المقابلة أو المقارنة، يكفى أن تعلم أن رجال الأعمال يصادفون أضواء خضراء حين يطرقون مختلف الأبواب، بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة للوزراء، وأصوات الأولين مسموعة فى كل حين، بينما يجد بعض الوزراء أن الخط مشغول فى بعض الأحيان، حتى إننى سمعت من أحد الوزراء الذين خرجوا فى التعديل الأخير قوله بعد أن أخذ نفسا طويلا، إنه لم يسترد حريته فحسب، لكنه استرد كرامته أيضا.

(٦)

لا نريد أن نقع فى فخ إطلاق التهوين، لأن أسهم الوزير إذا كانت هابطة فى بورصة السياسة، فلا يزال لهذه الأسهم وزنها المعتبر فى بورصة المجتمع، وإذا كان قليل الحيلة فى الأولى، فلا يزال له بعض الوجاهة فى الثانية، ذلك أن انتسابه إلى السلطة، وزواجه منها حتى وإن قصر وكان على سبيل «المتعة»، يضمه إلى نادى الحكام، وتلازمه إلى الأبد صفته وزيراً، الأمر الذى ينقله عمليا من حالة نفسية إلى أخرى مختلفة تماما، وبشكل مواز من شريحة اجتماعية إلى أخرى أعلى. ولئن أصبح مواطنا من الدرجة الأولى الممتازة حال جلوسه على الكرسى وحمله اللقب، فإنه يظل مواطنا من الدرجة الأولى بعد تركه للوزارة؛ فرنين الوزير كله لا يفقد صداه، حتى وإن صار وزيرا سابقا.

وفى حالتيه، الأولى الممتازة والأولى، فإن أبوابا كثيرة تفتح أمامه وميزات تتوافر له، مما لا يتاح لمواطن الدرجة «السياحية» إذا جاز التعبير. آية ذلك مثلا أن الوزراء ومن لف لفهم، يحتلون الصفوف الأولى والمواقع المتميزة فى القرى السياحية. إذ كما كانوا الأوائل فى المنتزه والمعمورة، فإنهم ظلوا كذلك حين أنشئت مراقيا وماربيلا، واحتلوا ذات الصدارة حين ظهرت فى الأفق مارينا وفينيسيا. ثم إنهم أقاموا لأنفسهم مستوطنة خاصة بهم ولائقة بالمقام، فى لسان الوزراء بمنطقة فايد و«أبو سلطان».

وليس سرا أن بعض الوزراء يرون أن التحاقهم بنادى الحكام فرصة العمر لتصحيح كل أوضاعهم الخاصة، هم وأبناؤهم وصولا إلى أحفادهم. والحكايات كثيرة واللغط لا حصر له، حول نفر من الوزراء شرعوا فى إحداث «ثورة التصحيح» هذه على المستوى العائلى والخاص، منذ الأسبوع الأول لجلوسهم على الكرسى، واضعين فى حسبانهم أن عجزهم عن المشاركة فى إصلاح الهم العام، ينبغى ألا يحول دون إنجاز تلك المشاركة على مستوى الهم الخاص.

غير أن الإنصاف يقتضينا أن نتصور أن هناك وزراء تأبوا فوق كل ذلك، فخرجوا مثلما دخلوا، ومنهم من اقترض من بعض أصدقائه لكى يغطى تكلفة تغيير أثاث بيته حين تم ترفيعه، ومنهم من اقترض لكى يدبر مصاريف زواج بعض أبنائه.

(٧)

هذه الصورة ليست جديدة، فقد وجدت نماذج لهذا الصنف وذلك من الوزراء فى كتاب «إنباء الأمراء بأنباء الوزراء»، الذى ألفه شمس الدين محمد بن طولون، الدمشقى المتوفى سنة ٩٢٣م، وعرض فيه لسيرة أكثر من ثلاثين من وزراء العصر العباسى والمملوكى والأموى، وكان من أكثرهم استقامة وبرا تاج الدين بن حنا، الذى اشتهر بتواضعه وورعه وحبه للناس، حتى إنه جعل فى تربته مكتبا للأيتام أوقفه على تعليمهم، واشترط على الأيتام إذا ما أرادوا مسح ما على ألواحهم من قرآن أن يغسلوها بالماء، ثم يسكبوا ماء الغسيل على قبره. ولم يكن ذلك بعيدا عن حامد بن العباس الذى ظل ينصب الموائد اليومية لإطعام الفقراء، حتى إن رجلا اشترى خبزا ذات مرة ليتصدق به، فقال له الخباز، إنك لن تجد أحدا بحاجة إلى صدقتك، لأن جميع فقراء البلد فى جراية الوزير حامد.

أما الوزير الأفضل بن بدر الجمالى، فقد كان خرب الذمة طماعا فى كل ما صادفه. وحين حصر ثروته إثر وفاته، وجدوا أنه جمع من الأموال ما لم يجمعه أحد من قبله. وحسبما يذكر ابن طولون ـ المؤلف ـ فقد وجد له «من الذهب خمسمائة ألف ألف دينار، ومن الفضة مائتان وخمسون إردب دراهم، وخمسة وسبعون ألف ثوب ديباج، وثلاثون

حملا أحقاق ذهب ومائة مسمار ذهب، وخمسمائة صندوق للكسوة، وصندوقان مليثان من ذهب النساء، ومن الرقيق والخيول والدواب والمراكب والطيب والحلى ما لا يقدره إلا الله سبحانه وتعالى. وخلف خارجا عن ذلك من البقر والجواميس والأغنام ما قيمة ألبانها فى كل سنة ثلاثون ألف دينار».

أما ما استلفت نظرى فى القصة كلها وفاجأنى حقا، فلم يكن ثراء الرجل الفاحش، وإنما أنه كان وزيرا للمستعلى العلوى بمصر.

ترى هل يذكرك ذلك بأحد ممن تعرفه؟!

من رأس العين يأتى الكدر

أستغرب جدا موقف حكومة تتصرف وكأنها فهلوى مصر الوحيد، غير مدركة أنها فى بلد اخترع الفهلوة، ونصف أهله يعيش بها، والنصف الآخر «يموت فيها». بذات القدر، فإننى أستغرب أن تَعُدّ الحكومة نفسها أذكى ما أنجبته مصر، بينما تفترض فى الناس إما قلة الذكاء وإما قلة الاعتبار. ذلك أمر محزن لاريب وسيئ فى ذاته، لكنه أسوأ فى دلالته؛ لأنه يعنى أننا بصدد حكومة تتعامل مع شعب لا تفهمه، ناهيك عن أنها لا تقدره حق قدره.

(١)

لاتسألنى لماذا هى كذلك، لأن الإجابة تخرجنا عن الموضوع، وأهم من ذلك أنها تحرجنا من حيث إنها قد توردنا موارد الغلط وتجعلنا نقع فى المحظور. مع ذلك فإننى أغامر بإجابة مختصرة خلاصتها أن الحكومة فى حقيقة الأمر ليست منتخبة من الشعب ومقطوعة الصلة بإرادته، وهى ليست مسئولة أمامه، ولا يهمها كثيرا رضاه، ولا يؤرقها بحال سخطه. وإذا كان أمرها كذلك، فكيف نتوقع منها أن تفهمه، أو أن تحاول ذلك؟!

كما رأيت، فالسؤال « لماذا ؟» يطول فيه الحديث ويتشعب، لأنه وثيق الصلة بأزمة الديمقراطية وغياب الشفافية فى المجتمع، الأمر الذى يستصحب خوضا فى أمور بعضها يتصادم مع السقوف المتاحة، وذلك ليس موضوعنا فى السياق الذى نحن بصدده، إنما الذى يعنينى بدرجة أكبر هذا المرة هو السؤال: كيف تمارس الفهلوة والتذاكى؟ وكيف لا يعامل الرأى العام فى مصر بما يستحقه من احترام؟

فأى واحد يعيش فى هذا البلد لابد أن يلاحظ أن الحديث عن الفساد أصبح على كل

لسان، ورائحته تفوح من كل صوب. وفى هذا التوقيت، تحاول حكومتنا الذكية أن تمتص استياء الناس، فتعلن عن فتح التحقيق فى موضوع الفساد، فتستدعى ملفا قديما لمحافظ الجيزة السابق الذى لم تكن سمعته فوق الشبهة، وتخترع ملفا آخر لوزير سابق للمالية كان دائما فوق الشبهة، ثم تعلن على الملإ أنها جادة فى محاربة الفساد وقطع دابره.

ولأن الحكومة مقطوعة الصلة بالمجتمع، فإنها لاتدرك أن تصرفها الذى ظنت أنه رمية أصابت الهدف فى الوقت المناسب، تحول إلى نكتة فى الشارع المصرى، لأن الناس سرعان ما تساءلوا: لماذا فتح الملفات القديمة «البايتة»، بينما هناك كثير من الملفات الساخنة، التى يخص بعضها وزراء فى الحكومة الحالية، مسكوت عنها؟ ولماذا استعراض العضلات والاستقواء دائما على من هو «سابق»؟ ولا أظن أن أحدا ممن يقرءون الصحف يمكن أن يتساءل عن المقصود بالملفات «الساخنة» التى تخص وزراء حاليين، فأعداد جريدة الوفد ـ مثلا ـ حافلة بالتقارير والتحقيقات التى تسلط الضوء على ذلك الوجه للفساد المسكوت عنه.

(٢)

حين أجهض الاستجواب الذى قدم إلى مجلس الشعب بشأن مخالفات البورصة وأوضاعها، بعد ما فاحت رائحة الفساد فى ذلك المرفق المهم والحساس، وصوّت المجلس على «الانتقال إلى جدول الأعمال»، وعُدَّ الأمر كأن لم يكن، فإن الذين أداروا اللعبة على ذلك النحو وتستروا على ما يجرى فى البورصة، ظنوا أنهم كسبوا الجولة بما فعلوه. لكن فاتهم أن الناس بدورهم أذكياء، ولديهم من الفهلوة ما يمكنهم من أن يفهموها وهى «طائرة»، ولم يكونوا بحاجة لأن يدلهم أحد على أن الحكومة أرادت إغلاق الملف ووقف اللغط حول موضوع البورصة الذى ما زالت سيرته على كل لسان.

وحين حاول وزير الإسكان أن يقنع الناس بأن قرار نزع ملكية الأراضى فى جزيرتى الذهب والوراق باسم المنفعة العامة، هو قرار برىء ولن يؤثر على أحد من الملاك أو السكان، وحشد لذلك مجموعة من الخرائط والنصوص القانونية، فإن أحدا لم يأخذ كلامه على محمل الجد، ليس فقط لأن كلامه لم يكن مقنعا، ولكن أيضًا لأن الناس

أذكياء بدرجة أقنعتهم بأن الوزير لم يكن يوما فى صف الفقراء والمستضعفين، ولكن انحيازه إلى الأثرياء والمستكبرين كان واضحا منذ اللحظة الأولى.

من ناحية أخرى، فلعلك رأيت أن كلام وزير الصحة عن مستشفى الأمراض العقلية الذى قال فيه إنه أصبح أقرب إلى الفنادق من فئة خمس النجوم، تحول إلى مادة للكاريكاتير فى الصحف، فضلا عن أنه غدا موضوعا للتندر فى المنتديات المختلفة الذى يعرف الناس فيها حقيقة الأوضاع فى المستشفيات الحكومية.

قل مثل ذلك عن التعليم، حيث ما برح الوزير يقنعنا بأن الهيئات المختلفة فى العالم أشادت به وعبرت عن إعجابها بما تحقق فيه من إنجازات، بينما الكل يعرف جيدا أن التعليم الآن يتم فى البيوت ومن خلال الدروس الخصوصية. وقد سمعت ذات مرة أحد الآباء يقول إن وزير التعليم حصل على شهادات التزكية والتقدير من مختلف أنحاء العالم، ولم يعد ينقصه سوى شهادة واحدة لن يطولها، هى تلك التى يمكن أن يصدرها لصالحه المجتمع المصرى.

(٣)

قرأت فى صحف الصباح أن رئيس الوزراء اليونانى كوستاس سيميتيس ألغى زيارة رسمية كان مقررا أن يقوم بها إلى الصين، بعدما بيّنت استطلاعات الرأى أن شعبية حكومته فى تراجع، لذلك قرر الرجل البقاء فى أثينا، ودعا إلى اجتماع عاجل للهيئة التنفيذية لحزب «باسوك» الاشتراكى الحاكم لمناقشة هذا الموضوع، واتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة شعبية الحزب وتأييد المجتمع له.

لم أستغرب الخبر، لأن الحكومة فى أى دولة ديمقراطية تستمد شرعيتها من تأييد الأغلبية لها على الأقل، وحين يتراجع ذلك التأييد فإن ذلك يعنى أن الرأى العام غير راض عن أداء الحكومة، الأمر الذى يفقدها شرعية استمرارها فى السلطة.

قفزت إلى ذهنى مباشرة قائمة الوزراء ممن درجت صحف المعارضة على وصفهم بالمرفوضين شعبيا، الذين يتوقع المجتمع مع كل تغيير أن يتركوا مواقعهم، بعدما ارتفع رصيد استفزازهم للرأى العام وبلغ استياء الناس منهم مبلغه، لكنهم يفاجَئون مع كل

تغيير أنهم باقون وثابتون فى مواقعهم. ولا أعرف إن كانت تعليقات الناس على تلك الظاهرة قد وصلت إلى مسامع السلطة أم لا، لكنى أذكر أننى سمعت فى أحد اللقاءات من قال بمرارة: بعدما يئسنا من تغيير تلك الوجوه، فيبدو أنه لا مفر من تغيير الناس أنفسهم، لأن تغيير المجتمع ربما كان أسهل من تبديل تلك الوجوه المرفوضة.

تحضرنى فى هذا الصدد قصة رئيس الجامعة العريقة الذى استشرى الفساد فى الكليات فى عهده، ونشرت الصحف أخبار توظيفه حرم الجامعة لصالح أحد رجال الأعمال المرشحين فى الانتخابات، كما أفاضت فى نشاطه الخاص الذى يتضمن التجارة فى البيض والكتاكيت. هذه الصورة السلبية التى استقرت فى الإدراك العام للرجل كفيلة فى الظروف العادية بأن تكون حافزا لمراجعة موقفه ومحاسبته على إساءته لتقاليد الجامعة ومقتضيات منصبه، لكن ذلك لم يحدث، وفوجئنا بأن الرجل كوفئ بتعيينه أخيرا عضوا فى مجلس الشورى!

ليست هذه حالة فريدة فى بابها. ففى جامعة الإسكندرية نموذج آخر، لعله ينتظر دوره فى المكافأة. وفى مواقع أخرى كثيرة يبدو اتجاه القرار معاكسا لاتجاه الرأى العام ومستفزا له.

أدرى أن الصورة التى ترسم للمسئول من خلال وسائل الإعلام قد تكون مشوهة لسبب أو لآخر، وأن الجهة التى تصدر القرار الخاص به قد ترى فيه ما لا يراه الناس. هذا مفهوم، لكن مع ذلك يظل هناك رأى عام واجب الاحترام، الأمر الذى يقتضى إقناع الناس بمسوغات اتخاذ القرار، أو بصحة موقف المسئول وببطلان الشبهات المثارة حوله.

(٤)

ما يغيب عن جهات القرار فى الحكومة أن مواقفها تؤثر على السلوك العام فى المجتمع، وأن النموذج الذى تقدمه بأدائها يرفع من شأن قيم معينة ويهمش أو يضعف من شأن قيم أخرى. وإذا ما ظنت أن ما تفعله مجرد قرارات أو مناورات سياسية، أو أنه شأن يمس الأوضاع الاقتصادية والأهداف التنموية، ولا شأن له بالقيم والأخلاق فى المجتمع، فإنها تقع فى خطإ جسيم.

صحيح أن السلطة لا تنشئ قيما ولا غطا فى السلوك، فالقيم لا تبتكر أوتخترع، ولا تملك أن تصنعها جهة بذاتها أيا كان مبلغ قوتها وعمق تأثيرها، لكن من الصحيح أيضًا أن السلطة تملك أن تتبنى قيما وتروج لها فتتسيد بعض تلك القيم مراحل معينة، بينما يتقلص دور قيم أخرى، ويضفى ذلك شرعية على سلوك بذاته بينما يستهجن سلوكا آخر.

وهذا التأثير لا ينتظر تصريحا من السلطة، وقد لا تكون راغبة فى حدوثه، لكنه مع ذلك يقع على الرغم منها. ذلك أن ممارسات السلطة أو إقرارها لأوضاع معينة أو حتى سكوتها على تلك الأوضاع، هى فى حقيقة الأمر بمثابة إشارات خضراء وإجازات مرور للقيم الكامنة فى ثنايا تلك الممارسات.

إن الكذب والاحتيال والمحسوبية، والغش والتدليس، مثلا، رذائل متوطنة فى المجتمعات الإنسانية منذ الأزل، ولا تملك سلطة فى الأرض أن تجتثها أو أن تستأصلها من أى مجتمع، لكن أى سلطة تستطيع بممارساتها أن تكسب بعض الرذائل شرعية وتثبتها قيما فى المجتمع. كما أن بمقدورها أن تتبنى سلوكا ومواقف معاكسة، فتشجع تطهر الناس من تلك الرذائل، وتستخرج منهم أفضل ما فيهم.

(٥)

أستأذن هنا فى أن أنقل بعضا من فقرات مقالة لى سابقة نشرت بعنوان «الحكومة وأخلاق الناس»، تضمنها كتاب صدر لى فى عام ١٩٨٧ بعنوان «التدين المنقوص».

فى أدبيات العصر الإسلامى الأول نعثر على هذا الوعى بالرباط الوثيق الذى يصل ما بين السلطة وقيم الناس. فكانت مقولة عثمان بن عفان الشهيرة: إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وهى تعبر عن نظر ثاقب يكشف عن أن دور السلطان فى تقويم الناس يتجاوز دور القرآن ذاته، الذى يفترض أنه أخطر مؤثر فى صياغة المجتمع الإسلامى.

من ذلك أيضًا قول الإمام على بن أبى طالب : الناس بأمرائهم، أشبه منهم بآبائهم فى التمثل والتلقى والتقليد.

ومما كتبه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فى وصاياه: أن الرعية مؤدية إلى الإمام، ما أدى الإمام إلى الله. فإذا رتع الإمام (أسرف وتنعم)، رتعوا!

وفى الطبرى أنه لما حمل الجندى إلى عمر بن الخطاب سيف كسرى وجواهره، بعد هزيمته أمام جيش المسلمين، فإن أمير المؤمنين قال: إن قوما أدوا هذا لذوو أمانة.. فعقب على بن أبى طالب، موجها كلامه إلى عمر قائلا: إنك عففت، فعفت الرعية.

وهذا ابن الأثير، يسجل فى موسوعته التاريخية «الكامل»: كان الوليد بن عبدالملك (الخليفة الأموى) صاحب بناء، واتخاذ المصانع والضياع، فكان الناس يلتقون فى زمانه فيسأل بعضهم بعضا عن البناء. وكان سليمان (بن عبد الملك) صاحب طعام ونكاح، فكان الناس يسأل بعضهم بعضا عن النكاح والطعام. وكان عمر بن عبد العزيز صاحب عبادة، فكان الناس يسأل بعضهم بعضا عن الخبر: ما وردك الليلة؟ وكم تحفظ من القرآن؟ وكم تصوم من الشهر؟

ربما بدا أن ابن الأثير كان مبالغا بعض الشىء فى الصورة التى رسمها لحجم التأثير المباشر الذى يحدثه فى قيم الرعية سلوك الحاكم رمز السلطة فى السياق التاريخى، غير أن تلك الصورة لا تخلو من أصل صحيح، أيا كان مقداره.

هذه الفكرة التى نحن بصددها، صاغها الفيلسوف الفرنسى هلفيتيوس فى القرن الثامن عشر، عندما قال: إن التفاعل بين المجتمع والسلطة ذو اتجاه واحد. فالشعب لا يؤثر فى طبيعة السلطة، وإنما تؤثر السلطة فى خصائص الشعب وأخلاقه. واستنتج من ذلك أن السلطة مسئولة عن مساوئ الشعب، كما أنها مسئولة عن محاسنه.. فالسلطة التى تقوم على الابتزاز، ويتمتع أقطابها بامتيازات استثنائية لابد وأن تخلف جهازا مرتشيا. والسلطة التى تتعامل مع الشعب بطريقة فاشية، فإن جهازها لابد وأن يكون فاشيا، سواء بتشكيلاته، أو بالنزعة التى تسيطر على أفراده.

قد يكون ذلك محل جدل بالنسبة للدول التى يتمتع فيها الرأى العام بقوة ضغط ووعى شديدين، حيث تتحقق المشاركة الحقيقية للناس فى السلطة، بحيث يتقلص دور وتأثير

الفرد، أمام تنامى دور المؤسسة، مما يضيق المسافة نسبيا بين السلطة والشعب. لكنه يسرى بقدر أكبر على دول العالم الثالث، حيث تتمتع السلطة المركزية بنفوذ وتأثير بالغين، بينما يعانى الوعى العام من القصور والضعف بنسب متفاوتة.

أخيرا: أختم هذه المقالة بقصة الليث بن سعد، فقيه مصر الأشهر، حين دخل على هارون الرشيد الذى سأله: يا ليث ما صلاح بلدكم؟ فكان رده: يا أمير المؤمنين، صلاح بلدنا إجراء النيل (جريانه) وصلاح أميرها، ومن رأس العين يأتى الكدر؛ فإذا صفا رأس العين صفت العين!

إن السلطة عندنا لها أكثر من عين، فادعوا لها بالصفاء، ولأهلنا بالصبر والسلوان!

فزورة «صاحب الاقتصاد»!

لاأعرف إن كان على المرء أن يفرح أم يبتئس وهو يقرأ أخبار التعديل الوزارى فى مصر. ذلك أننى كنت أحد الذين حيرتهم الأنباء التى ترددت فى هذا الصدد. لكنى قلت فى النهاية إن أى تعديل فى الأجواء التى ترفع شعار اللاتعديل هو من علامات الصحو والحيوية، فضلا عن أن فى الحركة بركة فى كل الأحوال. غير أن الأمر اختلف عندى حين وجدت أن التعديل فى شق منه جاء تغييرا فى العناوين واللافتات، حيث رفعت لافتة وزارة الاقتصاد، وثبتت مكانها لافتة التجارة الخارجية.

ولا أخفى أننى شعرت بالإحباط حين وجدت أن إدارة الأزمة الاقتصادية - التى هى جوهر التعديل وموضوعه الأساسى - ظلت منوطة بذات اليد التى فاقمت الأزمة وأصبحت رمزا لها. وهو ما أثار لدى كثيرين سؤالا عما إذا كنا حقا بصدد محاولة جادة لتحريرنا من الأزمة، أم أن الأمر ليس بالضبط كذلك وإنما هو إلى «التحريك» أقرب منه إلى التحرير؛ من ثم ففيه من المراوحة فى ذات المكان أكثر مما فيه من التقدم للأمام.

(١)

عنوان «الأزمة» ليس جديدا، وإنما أزعم أنه ظل العنوان الرئيسى للصفحة الأولى فى جريدة مصر الساكتة خلال السنوات الثلاث الأخيرة على الأقل. إن شئت فقل إنه العنوان الذى يراه الجميع، ولم يحاول أحد من أهل الحل والعقد قراءته، والذين قرءوه دفنوا رءوسهم فى الرمال، وتصرفوا كأنه لم يكن. ومن ثم استمر عرض مسلسل «الانفشاخ» الاقتصادى بمختلف تجلياته، التى ظهرت على شاشات التليفزيون وفى الأسواق البلهاء، التى أصبحت تستورد كل شىء، بما فى ذلك الطعمية والطرشى، لشعب أغلبيته الساحقة غير قادرة على شراء أى شىء.

وقد بلغ الانفشاخ ذروته حين خرج علينا صاحب القرار الاقتصادى ذات صباح معلنا أن الاقتصاد أمتن مما يتصور الجميع، وأن العملات الصعبة على «قفا من يشيل»، وأن بوسع أى واحد، حتى إذا كان تاجر مخدرات أن «يغسل» ما يشاء من أموال، وأن يطهر جنيهاته بماتيسر من الدولارات. ومن ثم، صدرت التعليمات إلى البنوك كافة بفتح الخزائن الدولارية على مصاريعها، ورفع الانفشاخ إلى الدرجة القصوى، وتنبيه القاصى والدانى، والراغب والعازف، والمصريين والخواجات، الأحياء منهم والأموات، بأن الدولة المصرية قررت أن تبيع لمن شاء كل ما يشاء من عملات صعبة، دون أى سؤال عن المنبع أو المصب، أوعن السبب والهوية. فقط ما على المشترى إلا أن يؤشر فيستجاب له، ويأمر فيطاع. وطالما أن زكائب فلوسه حاضرة فلا تثريب عليه؛ إذ «العتب مرفوع والزعل ممنوع»، و«الرجل وقرشه».

ليس ذلك فحسب، وإنما تضمن الفرمان الذى أصدره صاحب الاقتصاد فى حينه، أن أى موظف من أولئك الأراذل الذين يعملون فى البنوك، إذا ما فتح فمه وحاول أن يستفهم من أى مشتر عن أى شىء يتعلق بالأموال المراد سحبها، فإنه سيتعرض لعقوبة الفصل، لأن من شأن ذلك التشكيك فى عضلات الحكومة الاقتصادية الفولاذية، فضلا عن أنه بذلك يهز الثقة بالاقتصاد المصرى المتين مما يؤثر بالسلب على اطمئنان رجال الأعمال، الذين يقفون بالطوابير على أبواب المحروسة، وهم يبتهلون إلى الله أن يوفقهم فى إدخال فلوسهم إلى البلد، لكى يفوزوا بنصيب من فيض خيراتها التى تنهال من كل حدب وصوب. ولم لا، والرخاء والانتعاش أغرقا البلد فى بحبوحة غير مسبوقة، والبورصة أسهمها صاعدة إلى عنان السماء، والفلوس جرت فى أيدى الناس بغير حساب، الأمر الذى جعل الناس جميعا يتقلبون فى نعيم أزهى العصور!

(٢)

لم يكذب الناس خبرا، فاندفع كل من معه قرش صوب البنوك لكى يؤمن نفسه ضد تقلبات الجنيه وانتكاساته. وكان التجار والمضاربون والصيارفة فى مقدمة الطوابير التى اصطفت أمام البنوك ساعية وراء الاغتراف من خزائن الدولارات التى انفتحت بغير

حساب . العارفون بأسرار الأوضاع الاقتصادية فوجئوا بقرارات صاحب الاقتصاد، واستغربوا أن يعمد إلى ذلك الإغراق بينما تدرك أى عين خبيرة أن الموقف لايحتمل مغامرة من ذلك القبيل، وأن الجنيه فى هبوط، لأنه ليس فى البلد إنتاج أو تصدير يستره ويحفظ كرامته.

كانت اللافتات المعلقة على مداخل كل البنوك تنادى مشترى الدولار وتطمئنهم إلى أن بوسعهم أن يعبوا قدر استطاعتهم وهم فى أمان. وحين صدم موظفو أحد البنوك عندما جاءهم أحد رجال الأعمال طالبا شراء ٨ ملايين دولار، واسترابت إدارة البنك فى المسألة، فإن جهات أعلى وقفت إلى جانب المشترى، وألزمت البنك بإعطائه مايريد، وسافر الرجل حاملا حقيبة يد كبيرة رصدت فيها الملايين الثمانية من الدولارات التى اشتراها ولم يجرؤ أحد فى المطار على سؤاله عن وجهته وسبب حمله ذلك المبلغ الكبير معه إلى الخارج. كما لم يجرؤ أى موظف فى البنك على أن يسأله عن سبب سحبه تلك الكمية، تماما كما أن أحدا من أجهزة الدولة المعنية لم يجرؤ على سؤاله عن مصدر أمواله، وعما إذا كان موقفه الضريبى أمام الدولة سليما أم لا.

لم يكن وحده، ولكن ذلك كان أعلى رقم تم شراؤه من البنوك دفعة واحدة خلال الشهرين الماضيين فى حدود علمي، والباقون تراوحوا بين عشرات الألوف من الدولارات ومئاتها. والذين ذهبوا إلى أبعد، كانت تحويلاتهم بين نصف مليون ومليونين. لا أعرف كمية الدولارات التى تم سحبها فى تلك الفترة، ولكن الهجمة كانت شرسة وقوية، مما أدى إلى نضوب ما لدى بنوك الدولة من عملات صعبة، حتى إن بعضها أصبح الآن يماطل فى رد مستحقات المودعين أو المدخرين، وعند الضرورة كانت تلك البنوك تشترى العملات الصعبة من الصيارفة!

بعض العاملين فى تلك البنوك هالهم ما رأوه من استنزاف، فحاولوا أن يتحققوا من جدية عدة طلبات لشراء الدولار. ولكن لأن التعليمات كانت صارمة بضرورة الاستجابة لتلك الطلبات، وكانت واضحة فى أن أى موظف لا يمتثل للتعليمات سيتعرض للفصل، فقد وقع خمسة موظفين فى« بنك القاهرة» فى المحظور، وتم فصلهم بالفعل، عقابا لهم على ما أبدوه من تخوف وقلق، حيث عُدُّوا معطلين لسياسة الانفشاخ، وحجر عثرة تعين إزالته من طريق الانطلاقة الاقتصادية الكبرى!

(٢)

الذى حدث بعد ذلك يعرفه الجميع، وخلاصته أن كل الآمال التى كانت معلقة على إطلاق حرية تحويل العملة لم تحقق المراد منها، الأمر الذى يعنى أن كل التقديرات والحسابات التى بنى عليها القرار كانت خاطئة، وأن ما حدث خلال الشهرين الماضيين لم يكن سوى حلقة جديدة فى مسلسل فشل السياسة الاقتصادية. وكان سعر الدولار أكثر ما يعبر عن ذلك الفشل، إذ إن قيمته ارتفعت بما يعادل ٩٥ قرشا خلال سنتين. فحين تولت حكومة الدكتور عاطف عبيد مهامها فى أكتوبر عام ١٩٩٩ كان سعر الدولار ٣٤٠ قرشا، وفى منتصف الأسبوع الماضى كان السعر قد وصل فى السوق السوداء إلى ٤٣٥ قرشا، والكل ممسك عن التحويل الآن، بانتظار أن يصل إلى خمسة جنيهات مع بداية العام (٢٠٠٢).

لم يتحقق الاستقرار المنشود. ولم يطمئن رجال الأعمال، واكتوى ظهر الناس من جراء الأسعار التى أصبحت تزيد يوما بعد يوم. ولم يقف الأمر عند حد مايستورد من الخارج، بل امتدت الموجة حتى شملت السلع والخدمات المحلية، وازدادت أعداد الشركات التى تشهر إفلاسها، والمصانع التى تغلق أبوابها (فى أهرام ١٩/ ١١ / ٢٠٠١ أنه تم إشهار خمسة آلاف حالة إفلاس خلال العامين الأخيرين). وتكررت حالة المشروعات التى لم تفلس ولم تغلق أبوابها، وإنما توقفت عن صرف رواتب العاملين. وفى بعض الشركات والمصانع التى أعرفها، لى فيها أقارب وبلديات، لم تصرف الرواتب منذ ثمانية أشهر!

هذا الفشل الاقتصادى بدد الثقة فى السياسة الاقتصادية، وجرح إلى حد كبير مشروعية «صاحب الاقتصاد» فى البلد. ذلك أن المشروعية كما نفهمها فى عالم السياسة قوامها شيء واحد هو الثقة والإنجاز. وأضع الثقة فى المقدمة، لأن المسئول السياسى قد لا يستطيع أن يلبى أشواق الناس ومتطلباتهم، وقد تقصر جهوده بالتالى عن تحقيق الإنجاز المنشود، ولكن المجتمع قد يقبل باستمراره لأن خبرتهم به جعلتهم يودعون فيه ثقتهم. الأمر الذى يجعلهم مطمئنين إلى أنه فى كل الأحوال يبذل غاية ما يستطيع. وإذا لم يتحقق الإنجاز الذى يطمحون إليه، فإن الناس قد يصبرون عليه إلى حين، لأن ثقتهم به تقنعهم بأنه يبذل غاية جهده. وهذه الثقة هى التى تبقى لديهم أملا فى أن يتحقق الإنجاز يوما ما.

إذا اجتمعت الثقة مع الإنجاز، فإن ذلك غاية المراد بطبيعة الحال. غير أن الأزمة فى بلادنا تكمن فى أن صاحب الاقتصاد لا هو محل ثقة الناس، ولا هو حقق إنجازا يذكر. إذ فضلا عن أن الكثيرين يلوكون قصص خلافاته المستمرة مع كل رئيس وزارة، ومع زملائه فيما يسمى بالمجموعة الاقتصادية، فإن المشهد الاقتصادى ذاته يصيب الإنسان بالإحباط والحزن، ولا يوفر لأحد أملا فى إمكانية الخروج من المأزق، خصوصا بعدما تحولت السياسة الاقتصادية إلى نوع من المغامرة أو المقامرة. وتجربة إطلاق شراء العملات بغير ضابط ولا رابط خلال الشهرين الماضيين خير دليل على مدى المقامرة فى تلك السياسة، التى أصبحت توصف فى الكتابات الصحفية الناقدة بالعشوائية.

(٤)

لابد أن تكون الأزمة قد بلغت درجة الخطر، حتى تتابعت محاولات الإنقاذ. فصدرت التعليمات يوم الأحد ١٨/ ١١/ ٢٠٠١ إلى البنوك بالمسارعة إلى إغلاق الخزائن الدولارية مرة أخرى، وبالعودة إلى الإنفاق منها «بالقطارة». وبينما ظلت اللافتات تتصدر البنوك معلنة عن أنه بوسع كل من هب ودب أن يشترى ما يشاء من العملات الصعبة، فإن التعليمات الصارمة صدرت للبنوك بالعودة إلى سياسة ما قبل المرحلة الانفشاخية، والتى تقضى بعدم صرف أكثر من ألف دولار فقط للمواطن، شريطة أن يقدم جواز سفره وتذكرة سفره، للتأكد من أنه يريد شراء الدولارات لحاجته إليها فى سفره إلى الخارج. وفى بعض البنوك اقترنت التعليمات بحملات قام بها رجال المباحث العامة للتأكد من الالتزام بالحدود المقررة، وتحقيقات جرت مع بعض الموظفين الذين حامت حولهم شبهة بيع العملات إلى عدد من الصيارفة وتجار السوق السوداء.

حين سمعت قصص التعليمات الجديدة والمداهمات ثارت لدى أسئلة عدة، منها مثلا: ما موقف موظفى بنك القاهرة الخمسة الذين فصلوا خلال الشهرين الماضيين، لأنهم حاولوا أن يتثبتوا من جدية طلبات شراء العملة، وهى الجدية التى أصبحت مطلوبة بصرامة الآن؟ . . وألا يستحق هؤلاء أن يعودوا إلى أعمالهم وأن يعوضوا عما أصابهم من ضرر مادى وأدبى؟ ثم، كيف يفصل من حاول أن يحمى اقتصاد البلد ـ فى حدوده المتواضعة ـ ثم يثبت ويرقى من قامر بذلك الاقتصاد وضاعف من مأزقه؟!

لم يكن الأمر مقصورا على مجرد العودة إلى سياسة الصرف بالقطارة، ومن ثم تغيير الوجهة بمعدل ١٨٠ درجة، ولكن يبدو أن الأمر من الجسامة بحيث تم اتخاذ إجراءات أخرى، في مقدمتها منع استيراد كثير من السلع، وخفض مشتريات الوزارات بالنقد الأجنبي بنسبة ٥٠٪. وتقييد الإنفاق العام. . إلخ. وهو إعلان آخر - ضمني - عن فشل السياسة الاقتصادية التي أطلقت ما ينبغي أن يقيد، واعتمدت منطق البحبوحة والانفشاخ في ظروف بلد لايحتمل مثل ذلك الهزل!

المستلفت للنظر أن الإجراءات التي تم اتخاذها لاحقا لعلاج آثار العشوائية في السياسة الاقتصادية تمت بدعوى معالجة آثار انخفاض موارد النقد الأجنبي بعد أحداث ١١ من سبتمبر في الولايات المتحدة. وإذا لاحظنا أن مجلس الوزراء بحث تلك القرارات في ٢٠ من نوفمبر ٢٠٠١، فسندرك أن حكومتنا الرشيدة استيقظت بعد مرور ٧٠ يوما، وحاولت أن تتدارك آثار ما وقع في ١١ من سبتمبر على الاقتصاد المصري!

وليس من شك في أن أحداث ١١ من سبتمبر كانت لها تأثيراتها الاقتصادية على مصر والعالم بأسره، لكن الأصح من ذلك أن أزمة الاقتصاد المصري سابقة على ذلك التاريخ، ومن ثم فإن التمسح فيما جرى بالولايات المتحدة هو من قبيل الادعاء والمداراة على الفشل الذي منيت به السياسة الاقتصادية، والذي أوصلنا إلى ما وصلنا إليه.

(٥)

حين قرأت أنه تقرر إلغاء وزارة الاقتصاد رأيته قرارا صائبا للغاية، وقلت إننا بغيرها ربما نكون أحسن حالا. وطالما أننا وصلنا إلى المأزق الذي نحن فيه في وجود وزارة للاقتصاد، فربما كان من الحكمة أن نجرب أوضاعنا في غيابها.

بسذاجة وحسن نية، تصورت أن هناك من اكتشف أن المشكلة تكمن في السياسات الفاشلة التي تتبعها وزارة الاقتصاد، فقرر أن يستأصل الفشل من منابعه ويشكل حكومة لاتوجد فيها وزارة الاقتصاد. واستحضرت في ذاكرتي الوزارات التي عاشت ثم بادت في التجربة المصرية، وقلت إنه ربما جاء الدور على وزارة الاقتصاد لكي تنضم إلى الفئة «البائدة». إذ كما أنه كانت هناك في الأربعينيات وزارة التنمية القروية، ورؤي بعد ذلك

إلغاؤها وإدماج اختصاصها ضمن وزارة الشئون الاجتماعية ، وكما أن ظروف الحرب العالمية الثانية استدعت إنشاء وزارة للتموين لضبط الأسواق، ووزارة الوقاية المدنية لتأمين حياة الناس، ثم ألغيت الوزارتان بعد الحرب لانتفاء الغرض منهما، إذا كان ذلك قد حدث في السابق، فلماذا لا يكون قرار إلغاء وزارة الاقتصاد واردا في هذا السياق؟ فقد أنشئت لغرض لم تحققه، وأغرقتنا في دوامة من المشكلات والمآزق التي لا قبَلَ لنا بها. ولذلك كان منطقيا التخلص منها عملا بالمثل الشائع: الباب الذي يأتيك منه الرِيح، أغلقه لتستريح!

غير أنني أدركت أن سذاجتي كانت أكثر من اللازم، حين قرأت في صحف ٢٢/ ١١/ ٢٠٠١ ، أن ما ألغى كان اسم الوزارة، وأن المسألة لم تتجاوز تغيير اللافتة، وأن صاحب الاقتصاد الذي قاد الفريق في مقامراته السابقة قد ترقى وتعززت مكانته، وظهرت صورته في الصفحة الأولى للأهرام وهو يضحك والفرحة تطل من عينيه، ولا أعرف لماذا تخيلته وهو يخرج لسانه للآخرين، ممن ظنوا أنه أول الخارجين في أي تعديل وزاري أو أي إصلاح سياسي.

لم أتخلص بعد من الشعور بالدهشة حين وقعت عيناي على الصورة والخبر، ولأنني ما زلت حائرا في تفسير لغز صاحب الاقتصاد، والسر في قعوده فوق تل مصر برغم كل ماجرى، فإنني عددْت المشهد حلقة مثيرة من فوازير رمضان، استعصى على فك لغزها. ومازلت في انتظار أن يبادر من هو أعرف مني بمسالك السياسة ودروبها في مصر فيخبرنا بالحل الصحيح للفزورة، وله مني جائزة بالدولار، بمجرد أن يتوافر في الأسواق، برغم أنني أشك في بلوغ أي من الأمرين: حل الفزورة، والعثور على الدولار!

غيبوبة مصر التليفزيونية!

تختلف صورتنا فى الصحف وعلى شاشات التليفزيون عن تلك التى نطالعها فى المرآة. فنحن فى الصحف والتليفزيون دولة تعيش فى بحبوحة، محصنة ضد كل المشكلات التى تحدث فى الكرة الأرضية، من جنون البقر إلى كارثة ١١ سبتمبر. لذلك، ولأن مصر التليفزيونية لاتحمل همّا، فإننا نمارس حياتنا بشكل أكثر من طبيعى. نهارنا حفلات ومؤتمرات ومهرجانات نبعثر فيها الأموال يمينا وشمالا، وليالينا طرية ندية، محفوفة بالانبساط والحبور، تتلألأ فيها عناوين من قبيل: ادلعي يادوسة، و.. كده أوكّيه!

فى المرآة لنا وجه مختلف، على النقيض تماما من كل ما نرى ونسمع فى الواجهات العمومية. والمرآة التى أعنيها هنا هى الشارع والسوق والبيت، وفيها تظهر مصر مكدودة ومكتئبة، ومسكونة بالهموم والإحباطات. الأمر الذى يدعونى إلى القول بأن مصر التليفزيونية غير مصر الحقيقية. ولا تسأل عن المسافة بينهما، لأنها فى بعد ما بين السماء والأرض.

(١)

لا يستطيع المرء أن يتخلص من الدهشة وهو يتابع مثلا أخبار المهرجانات التى تشهدها مصر كل أسبوع، التى لا نعرف لها ميزانية ولا نكاد نرى لها مسوِّغا، ولا نجد لها عائدا يتجاوز الطنطنة الإعلامية التى توهمنا بأننا نفعل شيئا، بينما نكتشف فى نهاية المطاف أننا تحركنا كثيرا، وتكلمنا كثيرا، وأنفقنا أكثر، لكننا راوحنا مكاننا ولم نتقدم خطوة إلى الأمام. وتلك المهرجات ليست كل شىء، ولكنها تمثل بندا واحدا من بنود الإنفاق غير الرشيد، الذى يتسم به السلوك المظهرى للحكومة. وإذا أردت أن تتعرف على بقية تلك

البنود فاسأل أى واحد من رجال الاقتصاد وخبرائهم المستقلين، الذين بحت أصواتهم من كثرة الإنذار والتنبيه. وحاذر وأنت تسأله، لأنه لو فتح فمه بالكلام فإنه لن يتوقف من كثرة المكتوم عنده والمخزون.

أدرى أن الاهتمام بالمظاهر سمة شرقية برزت فى عصور التراجع والانحدار، تتعادل مع كثرة الادعاء والاهتمام بالأقوال دون الأفعال. لكن ذلك قد يكون مقبولا فى سلوك الأفراد الذين يدفعون من جيوبهم فاتورة «الفشخرة». لكنه ليس مفهومًا ولا مقبولا فى سلوك الحكومات وأهل السلطان، الذين تدفع لهم الفاتورة من جيوب الناس ودمائهم. وحين يحدث ذلك فى أزمنة الكرب بوجه أخص فإن العبث يتضاعف، والخطأ يصبح خطيئة، والهفوات تغدو كبائر لاتغتفر.

يزيد الطين بلة أن تصبح تلك المظاهر عبئا على حياة الناس، وليس على جيوبهم فحسب، بحيث تتحول إلى مصدر يزيد من تعاستهم ويعكر عليهم صفو حياتهم. وهو ما يتجلى فى «الطنطنة» التى تقترن بها، والتدابير التى تستصحبها، حيث تصبح الطنطنة مقررة على عيون الناس وأسماعهم عبر وسائل الإعلام، وتتحول المواكب والمسيرات الاحتفالية إلى سبب لوقف أحوال الناس وتعذيبهم بالساعات، وهم مصلوبون وراء الحواجز وإشارات المرور الحمراء.

(٢)

أدرى كذلك أن مصر التليفزيونية أكثر إشراقًا وبهجة، تبعدنا عن همومنا وتنسينا أحزاننا، وتحلق بنا فى آفاق بعيدة، لكنها فى المحصلة النهائية تظل قناعا يزيف الواقع ووهما نخدِّر أنفسنا بالعيش فيه. من ثم، فإنها تغدو شهادة تثبت أننا نؤثر أن ندفن رءوسنا فى الرمال حتى لاتقع أعيننا على الحقيقة القاسية والمدببة. كما تثبت أن كل ماندعيه من شفافية ومكاشفة ومصارحة، لم يوفر لنا الشجاعة الكافية التى تمكننا من الاعتراف بالأزمة، وبالتصرف انطلاقا منها.

قال لى قادم من واشنطن إن مسئولا مصريا اقتصاديا كبيرا تحدث فى العاصمة الأمريكية عن أوضاع الاقتصاد المصرى على نحو فاجَأ السامعين، لأنه قال بصراحة إنه فى

حالة من السوء أبعد بكثير ممايتصوره أى أحد، وإن احتمالات المستقبل محفوفة بمخاطر كبيرة، من جراء احتمالات التدهور التى تلوح فى الأفق.

وقال لى آخر من المطلعين على ما يجرى فى الكواليس: إن الاتصالات العربية التى أجرتها مصر كان الهاجس الاقتصادى حاضرا فيها بصورة أو أخرى، وإن المرحوم الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات حين دعا الإماراتيين إلى الاستثمار والسياحة فى مصر، فإن ذلك كان صدى لتلك الاتصالات التى تحاول إنقاذ السفينة الجانحة من الغرق.

هذا عن الأخبار. أما الشائعات التى تملأ البلد فحدث عنها ولاحرج. وكلها تدور حول نضوب السيولة وفضائح البنوك، ومليارات حيتان السوق التى نزحت إلى الخارج، ومحاولات بعضهم تصفية أعمالهم وبيع مشروعاتهم الكبيرة، التى سحبوا عليها الملايين من البنوك، ثم البورصة وما فيها، والقيل والقال حول أسباب إقفال تحقيقاتها، ونزوح الاستثمارات الأجنبية، وإيثار بعضها الاستقرار فى إسرائيل أو جنوب إفريقيا.

(٣)

«السر» الذى يعرفه كل مواطن فى البلد كما عرفه بعض الأمريكيين، ولم تعلنه الحكومة رسميا بعد، أن مصر فى أزمة عميقة، وأنها على شفا كارثة اقتصادية، لايعرف إلا الله مداها أوتداعياتها. ولم تعد الأزمة بحاجة إلى خبير اقتصادى حتى يرصدها ولا أى مصدر مطلع حتى يعرف دقائقها لأنها ضربت كل بيت بدرجات متفاوتة، ولم تستثن أحدا إلا سكان الطوابق العليا، الذين بلغهم الخبر فى الأغلب، لكنه لم يطرق لهم بابا، ولا مس لهم طرفا.

سنجد قائلا يقول: إن فى الولايات المتحدة أزمة بدأت قبل ١١ من سبتمبر، ثم تفاقمت وتضاعفت بعدها، فهو يرى أن الداء يصيب الدول العظمى، ولأن قامتنا استطالت فى عصرنا الزاهر وأصبح رأسنا برأس تلك الدول، فقد أصابنا ما أصابهم. بل إن البلاء عندنا لاحت بوادره قبل ١١من سبتمبر بكثير، ومن ثم كنا «روادا» - أيضًا! - فى الابتلاء بالكساد.

ولا أعرف إن كان هذا الكلام يستحق أن يؤخذ على محمل الجد أم لا، ومن ثم ما إذا

كان يستحق أن يناقش ويرد عليه أم لا، لكنى أقول باختصار : إن الفرق بين الكساد والركود فى مصر ونظيره فى الدول الأخرى - فى الغرب خاصة - يكمن فى أنه عندهم ظاهرة عرضية، كما أن لديهم آليات تعطيهم أملا فى تجاوز ذلك الركود. أما الأمر عندنا، فهو مختلف تماما، أولا لأن هناك تشوهات بنيوية هى التى أفرزت أزمة المحروسة، وثانيا لأن مصر لا تتوافر لها الآليات التى تمكنها من حل الإشكال فى الأجل المنظور.

هناك فروق أخرى كثيرة، لا أريد أن أفصل فيها حتى لا أقلّب المواجع، من قبيل أن هناك من يراقب سلوك الدولة ويحاسب أركانها من ألف باب. فالرئيس شيراك تعرض للمساءلة عن مصدر الأموال التى دفع بها بطاقات سفره هو وعائلته إلى الخارج. وملكة إنجلترا لها ميزانية لا تستطيع أن تتجاوزها فى نفقاتها. وملك السويد لم يستطع أن يغير من ستائر قصره العتيقة لأن راتبه لا يسمح له بذلك.. إلخ.

من تلك الفروق أيضًا أن ثمة شفافية تسمح للناس بأن يعرفوا كم أنفق كل مسئول، وما مصادر دخله، وما إذا كان قد دفع الضرائب أم لا، وما المعدلات الحقيقية للإنتاج أو الركود، وللبطالة والتشغيل.. إلخ. ثم لاتنس أن تلك الدول تتوافر لها بنية اقتصادية قوية توفِّر لها قدرا من العافية يمكنها من استرداد ما فقدته، وبنية سياسية على ذات الدرجة من العافية، لاتسمح لمسئول بأن يتجاوز حدوده فى الإنفاق أو بأن يبقى فى مقعده إذا أخفق فى مهمته، مهما كان وزنه أو سنده. أخيرًا هناك آلية سياسية تسمح بتداول السلطة بين القوى السياسية المختلفة، التى تتباين أساليبها فى الإصلاح، مما يعطى الناس أملا فى إمكانية التغيير، ما بين إدارة وأخرى، أو حزب وآخر. إن شئت فقل إن السلطة عندهم اختيار وليست حظوظا ولا قدرا، هى شركة بين الناس وعقد له شروطه، وليست «وقفا» على فئة بذاتها أو أناس بأشخاصهم، يدوم ما دامت الدنيا وطال العمر.

بالله عليكم لا تقارنونا بغيرنا، فالمقارنة ليست فى صالحنا من ناحية، ثم إنها من ناحية أخرى تفتح علينا أبوابا وتستدعى ملفات تحرجنا، وتكاد توقعنا فى الغلط.

(٤)

إننا نعيب على الآخرين ازدواجية المعايير، لكننا غارقون حتى آذاننا فى ازدواجية الشخصية، حين بدونا فى الصورة على تلك الشاكلة المختلفة تماما عنا فى الأصل.

وللأسف ، فإننا بذلك نضحك على أنفسنا ـ نخدعها فى الحقيقة ـ ولا نضحك على الآخرين. وحتى إذا نجحنا فى خداع الآخرين ، فإن مجتمعنا هو الذى يدفع الثمن وهو الضحية.

إننا لا نستطيع أن نتجمل بالهرج الإعلامى والادعاء ، لكننا سنكون أجمل لاريب لو كنا أكثر صدقا مع أنفسنا. ولن نكون صادقين إلا إذا عكست تصرفات أولى الأمر فى بلادنا حقيقة الأزمة التى يعيشها مجتمعنا. أعنى إذا تصرفنا كمأزومين ، ونزعنا عن وجوهنا جميع أقنعة البحبوحة المصطنعة والنفخة الكاذبة.

نعم ، ليست جديدة ، لا فى الماضى ولا فى الحاضر ظاهرة النُّخبة التى انفصلت عن جماهيرها ومجتمعاتها ، فعاشت فى واد وعاش غيرهم فى واد آخر. وظل لكل منهما عالمه الخاص المختلف فى نمط حياته وأشواقه. لكن الجميع يعرفون كيف انتهى الأمر بتلك النخب ، ومن أى باب من أبواب التاريخ دخلت (أوخرجت!). وفى كل الأحوال ، فليس فى هذا النموذج ما يحتذى أو يحترم ، وإنما العكس هو الصحيح ، إذ فيه ما يستوجب التحذير ويدعو إلى النفور.

إننا نأخذ على بعض الناس السفه فى الاستهلاك ، ونتهم التجار والوسطاء بأنهم أفسدوا أذواق الخلق ، وغذوا النزعات الاستهلاكية الباذخة ، وأسهموا فى تدمير الصناعة الوطنية لصالح السمسرة والتجارة. وذلك كله حق. فالمؤاخذة فى محلها والاتهام صحيح. ويجب أن نستمر فى الدعوة إلى ترشيد استهلاك الناس ، وأن تسعى الجهات المعنية إلى ضبط مسار الاستيراد ، والحيلولة دون إطلاقه بحيث لايكون الضرر فيه أكبر من النفع ، أو يصبح وسيلة للإثراء السريع التى تمكن أصحاب النفوذ والواصلين من تحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب إفساد المجتمع وجثة صناعته الوطنية.

غير أن الأهم من هذا وذاك أن الشره الاستهلاكى الذى أصاب البعض ما كان له أن يظهر على السطح إلا فى أجواء غير صحية استخلصت من الناس أسوأ ما فيهم ، وأن جشع المستوردين ما كان له أن يستشرى على ذلك النحو إلا لأنهم وجدوا من السلطة موقفا رخوا ، اتسم بغض البصر وربما استسلم للاختراق والغواية ، ولم يستشعروا منها حزما ولا إصرارا على حماية المجتمع من شرور الاستهلاك المريض.

بكلام آخر، فإن هؤلاء وهؤلاء لو أنهم وجدوا فى الحكومة نموذجا يتمسك بالاستهلاك الرشيد ويتمثله ويدافع عنه. لتخلق الناس بأخلاق استهلاكية أخرى، ولأدرك المستوردون والسماسرة أن ثمة خطوطا حمراء ينبغى ألا يتجاوزوها، ولاعتدلت كفة الميزان وذهب ما فيها من خلل؛ لكن المجتمع لم يجد فى أداء السلطة ذلك السلوك الرشيد، وحين مالت مال الناس معها، وتعلموا من أدائها العوج وليس الاستقامة. ذلك أنه مما يغيب عن بال كثيرين من أهل السلطة أنهم حين يحكمون، فإن طريقة حكمهم تلقن الناس دروسا فيما عليهم أن يتخلقوا به، وأن هناك علاقة وثيقة بين السياسة العامة والأخلاق العامة. وذلك ليس اكتشافا، لكنه من بديهيات علم الاجتماع السياسى، التى ينبغى أن يعيها كل مشتغل بالعمل العام.

(٥)

قرأت تشخيصا دقيقا لحالة الاقتصاد المصرى، التى يطل بها على القرن الواحد والعشرين، أعده وزير الاقتصاد الأسبق الدكتور سلطان أبو على، فى ورقة قدمت لمعهد التخطيط حول «سيناريوهات» أداء الاقتصاد فى بدايات القرن الجديد. وبرغم أنه تحرى «الرأفة» فى التشخيص، فإنه رصد عشر ثغرات تعوق قدرة الاقتصاد على التنمية وتكبله. هذه الثغرات تتمثل فيما يلى:

- عجز ميزان المدفوعات الذى كان قد حقق فائضا قدر بنحو ٤,٥ مليار جنيه فى عام ٩٢/ ١٩٩٣، ثم تآكل ذلك الفائض بصورة تدريجية، حتى وصل العجز إلى ١,٣ ملياردولار فى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠.
- عدم استقرار سعر الصرف، وتدهور قيمة الجنيه المصرى، الأمر الذى أدى إلى انخفاض الاحتياطيات إلى أقل من ١٥ مليار دولار، نتيجة استمرار محاولات الحفاظ على بعض العافية للجنيه .
- تراجع معدلات الإنتاج المحلى التى لم تعد تلبى لا احتياجات الاستهلاك، ولا متطلبات التصدير.
- انخفاض نسبة الادخار المحلى إلى أقل من نصف المعدلات المطلوبة لتحقيق التنمية.

- زيادة معدلات البطالة .
- زيادة الركود واستمراره ، وهو ما أسهم فيه إلى حد كبير المبالغة فى الاستيراد من دول جنوب شرقى آسيا التى انخفضت عملاتها . وبينما كانت القيمة المعتادة للمخزون من السلع المستوردة لا تتجاوز مليار دولار فى الأغلب ، فإن القيمة وصلت إلى ٨ مليارات جنيه عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ .
- درة السيولة التى أسهمت فيها عوامل كثيرة ، الأمر الذى أدى إلى تراكم المتأخرات على الحكومة مما أعجزها عن الوفاء بمديونياتها والتزاماتها .
- الخلل فى أداء الجهاز المصرفى - عجز منظومة التعليم عن توفير الأيدى العاملة القادرة على تحمل عبء التنمية .
- ارتفاع نسبة الأمية (أكثر من ٤٨٪) . أعرب الدكتور سلطان أبو على عن أسفه لأن بلدا مثل فيتنام يصل متوسط دخل الفرد فيه إلى نصف مثيله فى مصر ، تقدر نسبة الأمية فيه بأقل من ٥٪ .
- أخيرا أشار وزير الاقتصاد الأسبق إلى السلوكيات العامة فى مصر ، التى عدها عبئا على التنمية ، من الانحراف والفساد ، إلى تراجع قيم جودة الإنتاج وإتقانه ، وعزوف الناس عن الكد وسيادة الشعور بالإحباط . . . . إلخ .

(٦)

هذا الوجه الاقتصادى المكتئب يصور جانبا من حقيقة مصر غير التليفزيونية ، برغم أنه تجنب الإشارة إلى دور السياسة وتأثيرها ، وهو الدور المتمثل فى الإرادة والقدرة وآليات الحساب والمساءلة ، ومصدر مشروعية السياسى ومصدر وحدود السلطة . وهى عناوين مهمة يحتاج كل منها فى لحظة المصارحة إلى كلام كثير من الوزن الثقيل . بل أزعم أن هذه العناوين هى الأصل . من حيث إن صلاح السياسة يفتح الباب واسعا لتقويم كل عوج فى الاقتصاد .

أيا كانت حظوظ السياسة والاقتصاد فيما وصلنا إليه ، فإن ذلك لايغير من حقيقة وجود الأزمة . ولايثير خلافا حول ضرورة أن يتصرف الجميع بحسبانهم يعيشون فى

مجتمع مأزوم. وأضع خطا تحت كلمة الجميع لأن هذا المفهوم ليس واضحا تماما، على الأقل مما نراه فى سلوك مصر التليفزيونية التى نراها مستثناة من الأزمة.

فى المجتمع المأزوم تقوم السلطة بإعادة النظر فى أولوياتها وسلوكياتها، بحيث تقود بالنموذج الذى تقدمه - وليس بالمواعظ والخطاب المجانى - حملة الخروج من المأزق؛ وتلك لحظة الصدق الوحيدة التى يمكن أن يحتفى بها الناس ويسترشدون بها، ويجدون فيها أملا يعيد إليهم الثقة فى الحاضر والمستقبل. وما لم يبدأ أهل السلطة بأنفسهم - مهما علا مقامهم أو اختلف جنسهم - فإن التكليف سيظل مرفوعا عند الناس، وسيظل المستقبل قاتما ومحفوفا بالمخاطر، التى لن تستثنى أحدا، وإنما ستطول الجميع، سواءا كانوا فى الطوابق العليا أم فى الطوابق السفلى، وربما كان وضع الأخيرين أفضل، من حيث إنهم لن يخسروا شيئا، بعد كل الذى خسروه!

سياسة الأقراص الفوارة !

على الرغم من الإحباط الشديد الذى يخيم على المعنيين بالشأن الاقتصادى فى مصر، فإنهم لم يتوقفوا عن التنكيت، الذى به ينفسون عن بعض ما هو مكتوم فى صدورهم. وآخر نكتة سمعتها من أحد كبارهم تقول إنه حين زار مصر السيد تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى، خرج يتمشى مع الدكتور عاطف عبيد (حين كان رئيسا للوزراء) فى حديقة قصر الضيافة. وعلى سبيل المداعبة أخرج بلير عملة معدنية من جيبه، وقال لمن حوله إنه سيلقى بها فى بركة ماء صادفها فى الحديقة، وسيكافئ أول شخص يعثر عليها بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه إسترلينى. وبمجرد أن ألقى الرجل بالعملة، اندفع المرافقون بثيابهم صوب البركة، وأفلح واحد منهم فى العثور عليها، فحرر له رئيس الوزراء البريطانى شيكا بالمبلغ وسط تصفيق الجميع.

فكر الدكتور عاطف عبيد لحظة، وهو يشاهد الموقف ثم أعلن على الملإ الواقف أنه سيفعل الشىء نفسه، لكنه سيكافئ أول من يأتيه بما سيلقيه فى البركة بمبلغ خمسة مليارات من الجنيهات. هلل الواقفون وصفقوا، بينما بهت وزير المالية المصرى الذى كان واقفا بجواره، فاقترب منه والذهول باد على وجهه، وسأله إن كان جاداً فى عرضه، فرد عليه الدكتور عاطف باقتضاب قائلاً إنه يتمسك بما قال. وعندئذ ألح عليه الوزير أن يراجع نفسه لأن الخزانة خاوية والبلد «على الحديدة»، والحكومة متوقفة عن دفع أى شىء لأى واحد. لكن الدكتور عاطف أكد له مرة أخرى أنه يعنى ما يقول، وأنه لن يرجع عما أعلنه أمام الناس. وإزاء إلحاح الوزير واستعطافه له، انتحى به الدكتور عاطف جانبا وقال هامسا: لا تقلق، فأنا أعرف ما تعرفه، لكن لاتنس أننا يجب أن نظهر بمظهر يشرف البلد، ويعزز الثقة بقدراتنا. وقد قررت أن نعرض مكافأة تفوق بمراحل ما عرضه رئيس الوزراء البريطانى. وقد احتطت جيدا للأمر، ولذلك فإن ما سألقيه فى البركة لن يكون سوى قرص فوّار!

(١)

المهم هو المنظر. هكذا تقول النكتة المرة، وهى ترسم التفكير الاقتصادى من بعض جوانبه. ولأجل ذلك فلا يهم إن كانت الحكومة قادرة على أن تفى بما تعد به أم لا، ولا يهم إن كانت الحِيَل التى تعمد إليها مشروعة أم غير مشروعة. إنما الأهم هو «الرنين». هو دغدغة مشاعرَ الناس وأحلامهم بكلام كبير، يتحول إلى «مانشيتات» فى الصحف، وعناوين تتصدر نشرات الأخبار فى التليفزيون والإذاعة، ولافتات يتحلق حولها المهللون والهتيفة، وأناشيد يرددها المنافقون وحملة المباخر.

غير أن الذى يفوت دعاة «المنظرة» أن الناس ليسوا بالسذاجة التى يتصورون، وأن لعبة الأقراص الفوارة لم تعد تنطلى عليهم. حيث لم يعودوا يثقون بأى كلام يقال أو إجراء يتخذ. والرسائل التى يتلقاها أولئك الناس بين الحين والآخر تؤكد أن حدسهم فى محله. وآخر تعديل وزارى ـ وهو الذى جاء بمثابة حركة ترقيات وتنقلات محدودة ـ طمأن الجميع إلى أن أوان الجد لم يحن بعد، وأن حكاية الأقراص الفوارة ليست نكتة، ولكنها تمثل منهجا لمدرسة فى السياسة المصرية، منفصلة عن الرأى العام، ومعنية بالتليفزيون وليس بالمجتمع.

والأمر كذلك، فلعلى لا أبالغ إذا قلت إن مشكلة الاقتصاد المصرى الآن هى فى انعدام الثقة بالقرارات والسياسات المتبعة، وأنه ما لم تسترد تلك الثقة فإن أى جهد يبذل لن يكون له طائل، ولن ينقذ اقتصاد البلد من التردى الذى يتقلب فيه يوما بعد يوم، والذى أوصل سعر الدولار فى (٢٨/ ١١/ ٢٠٠١) إلى خمسة جنيهات، لمن أسعدهم الحظ واستطاعوا العثور عليه فى ظلمات السوق السوداء.

لقد اطلعت على قائمة تعليمات البنك المركزى التى عممت على البنوك المختلفة، إثر اجتماع المحافظ الجديد مع رؤساء البنوك فى ١٩/ ١١/ ٢٠٠١ الذى نوقشت فيه أولويات الجهاز المصرفى فى المرحلة الراهنة. ووجدت أن القائمة التى تضمنت ٢١ بندًا ترسم صورة قاتمة للواقع الاقتصادى المصرى، وتضيف مصدرا آخر لتعزيز عدم الثقة بالسياسات النقدية. فهى مثلا تقيد بيع النقد الأجنبى بحيث لا يصرف البنك إلا لعملائه، ولغرض السفر، أكثر من ألف دولار فى السنة. أما غير العملاء فليس للمسافر منهم الحق فى شراء أكثر من ٥٠٠ دولار فقط فى السنة. هذا إذا سمحت موارد البنك، على أن يتم

التأشير بذلك على جواز وتذكرة السفر . وهى تقيد عمليات الاستيراد السلعى وتتحكم فى أولوياتها ، وتهبط بحدود التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستيراد إلى النصف . . إلخ . وكما يذكر الجميع ، فإن هذه التعليمات على النقيض تماما مما كان مقررا قبل شهرين ، حين أعلن رسميا على لسان رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد فى الحكومة ذاتها أن البلد يعوم على بحر من الدولارات ، ولكل من هب ودب أن يغترف من ذلك البحر كما يشاء ، وبغير حساب .

(٢)

إليك مثلاً آخر لسياسة «الأقراص الفوارة» . .

فى شهر يوليو ٢٠٠١ ، أعلن السيد صفوت الشريف وزير الإعلام وقتذاك عقب اجتماع الوزراء أن الحكومة سوف تسدد كل ما عليها من ديون للشركات والأفراد فى موعد غايته ٣١ من أغسطس هذا العام (٢٠٠١) . ونزل التصريح بردا وسلاما على قلوب كل «الديانة» (الدائنين) . لكن ٣١ من أغسطس جاء والتزمت الحكومة الصمت ولم تصرف قرشا لأحد منهم . ودخل سبتمبر ثم مر ، وجاء أكتوبر ثم نوفمبر ، ويكاد العام (٢٠٠١) يولى دون أن تحرك الحكومة ساكنا . . لقد ذاب القرص!

هذه المبالغ المتأخرة على الحكومة تقدر بحوالى عشرة مليارات جنيه مصرى ، هى استحقاقات مئات الشركات التى قامت بأعمال للحكومة ، وآلاف الأفراد الذين قدموا محصولاتهم للحكومة ـ القطن مثلا ـ تنفيذا للأوامر والتعليمات ، لكنها تسلمت ولم تسدد للناس حقوقهم . إن شئت فقل إن الحكومة أخذت حقوقها كاملة ، ثم تهربت من سداد ديونها . وحين تمتنع الدولة عن الدفع فإن الجميع يقفون عاجزين أمامها ، حيث ليست هناك وسيلة لإجبارها على الوفاء بالتزاماتها ، خصوصا إذا قيل للمطالبين صراحة : إن العين بصيرة واليد قصيرة ، وإن الحكومة تتمنى أن تدفع ولكنها غير قادرة على ذلك . وهى بالكاد تدبر احتياجات الإدارة بالعملات المصرية ، عن طريق اقتراض ١٠٠ مليون جنيه من البنوك يوميا (صدق أو لا تصدق!) .

لكن الأمر أبعد أثرا مما يتصور كثيرون . فحين تحجب الحكومة مبلغا بهذا القدر ، فإنه يعد ضربة قوية للشركات والأفراد المستحقين ، من شأنها أن تضعف من حجم السيولة

المتوافرة لديهم، مما يترتب عليه بالتالى إضعاف قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم إزاء الغير. فشركات المقاولات مثلا - وهى الدائن الأكبر للحكومة - لابد من أن تقلص من نشاطاتها. ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن تستغنى عن بعض العاملين فيها أو تخفض رواتبهم. وفى ذلك خراب لبيوت كثيرة وإضافة أعداد جديدة إلى سوق البطالة. كما أنها لن تتمكن من الوفاء بالتزامات مقاولى الباطن الذين تتعامل معهم عادة. وفى ذلك وقف لحال آخرين. ولاتسأل عن سداد شركات المقاولات لأقساط البنوك المستحقة عليها، التى لابد من أن تتراكم فوائدها. ومن الطبيعى أن تتوقف تلك الشركات عن سداد الضرائب. هذا إذا كان لديها أرصدة يمكن أن تخضع للضرائب. وذلك يؤثر بالضرورة على إيرادات الدولة.

الخلاصة أن وقف مستحقات شركات القطاعين العام والخاص من شأنه أن يصيب بالعجز والشلل قطاعا واسعا من المجتمع، وهو ما لا يضرب اقتصاد البلد فقط، وإنما يهدد استقراره الاجتماعى أيضًا. ليس هذا فحسب، وإنما من شأنه أن يشيع فى المجتمع ثقافة التهرب من السداد. لأنه إذا كانت الحكومة - «بجلال قدرها» - متوقفة عن سداد ديونها، فإن ذلك يغدو مشجعا لآخرين كثيرين للاقتداء بها فى تلك السُّنة السيئة التى استنتها. والنتيجة أن عشرات الآلاف من الناس فى مصر أصبحوا يحملون شيكات من آخرين، ولديهم أحكام قضائية ضدهم، ولكنهم عجزوا عن تحصيل استحقاقاتهم، وتركوا فريسة للهم والحزن.

هذا عن الشركات، أما الفلاحون الذين باعوا القطن للحكومة ولم يحصلوا على شىء من قيمته، فهؤلاء أكلوا الهواء. ومن كان عليه التزام من أى نوع، إيجار أرض أو قسط واجب الدفع، فلم يكن أمامه سوى أحد حلين: إما أن يضرب رأسه فى الحائط، وإما أن يبيع ماشيته أو أساور زوجته إن وجدت لكى يعيش مستورا، حتى إشعار آخر.

(٣)

ذلك مجرد نموذج للتخبط والتصور فى السياسة الاقتصادية. وحيثما يتجه بصر المرء يجد نماذج أخرى. ولا أريد أن أكرر ما سبق أن أشرت إليه فى هذا الصدد، وما تحفل به الصحف اليومية من تقارير واستطلاعات تشير كلها إلى أن جهود إنقاذ الاقتصاد المصرى لم تنجح لا فى حل مشكلاته المستعصية، ولا فى إقناع المتعاملين بأن الأمل فى الحل قريب. وهو ما أدى

إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وانهيار البورصة. والخلل الكبير فى الصادرات والواردات، وتوقف مشروعات التنمية، وتهديد عجلة الإنتاج بالتوقف... إلخ.

فى هذه الأجواء المعتمة، يستغرب المرء مثلا أن تستمر وزارة التجارة الخارجية فى دعم حفنة من المصدرين تتجاوز بقليل أصابع اليد الواحدة، حتى بعد خفض الجنيه المصرى ورفع سعر الدولار. فقد كانت الوزارة تقدم ذلك الدعم لأولئك المصدرين حين كان سعر الدولار ٣٤٠ قرشا، لكن بعد أن وصل رسميا إلى ٤٢٧ قرشا، ولم يعد المصدرون بحاجة إلى الدعم، ظلت الوزارة تصرف لهم عدة ملايين من الدولارات (٤٠٠ مليون تقريبا) تطوعا منها وكرما. وهو ما يمكن أن نقبله إذا كانت تلك الملايين تدفع من جيب صاحب الاقتصاد، لكنها تثير الكثير من علامات الاستفهام وتستثير الحفيظة والغضب حين تدفع من عرق الناس وجيوب الفقراء.

يستغرب المرء أيضًا تلك الطنطنة التى صاحبت قرارات توظيف ١٧٠ ألف خريج، وهى العملية التى تعد تطبيقا آخر لسياسة «القرص الفوار»، ليس فقط لأن موارد الدولة لا تحتمل تعيين ذلك العدد الكبير من الموظفين فى أجهزة تعانى أصلا من البطالة الجزئية والمقنعة، ولكن لأن سوق العمل الراكد طرد ضعف هذا العدد من وظائفهم.

(٤)

بالنسبة لبعض المسئولين عن الاقتصاد جاءت أحداث ١١ من سبتمبر نجدة من السماء. لأنهم حولوها إلى مشجب علقوا عليه فشلهم وعجزهم ورفع العتب من عليهم، بعد إذ صار «الحق على الطليان»، فإنهم ارتدوا أقنعة البراءة، وتحولوا إلى ضحايا وشهداء.

وليس ينكر أن أحداث سبتمبر أثرت بالسلب على اقتصاديات مختلف دول العالم، لكنى أكرر التذكير بأن الفشل عندنا سابق على ذلك التاريخ، وقد أضافت إليه تلك الأحداث أبعادا جديدة، من قبيل تأثيرها على حركة السياحة والطيران على سبيل المثال. لكنى أضيف أن تلك الإشارات المستمرة إلى أحداث سبتمبر ونسبة تدهور الأوضاع الاقتصادية إليها، هذه الإشارات تعد شهادة إضافية تدلل على العجز والفشل ـ لماذا؟

لأن عباقرة الاقتصاد فى مصر أخذوا بالكارثة ولم يروا فيها الفرصة، وآثروا أن

يستسلموا لدور الضحية - وهو الأسهل - لأنهم عجزوا عن أخذ زمام المبادرة، وهو الدور الأصعب. من ثم، فإنهم انحازوا إلى جانب الخسران، ولم يفكروا فى أن يحققوا كسبا مما جرى.

مثلا، بعدما أصبحت الأموال العربية المودعة فى المصارف الغربية مهددة، من جراء عمليات المصادرة العشوائية، وبالتالى انتابت الحيرة عددا غير قليل من المودعين والمستثمرين العرب، كان يمكن أن تصبح مصر هى البلد الذى يستقطب تلك الأموال، ويجذبها، لو أن العباقرة المسئولين عن السياسة الاقتصادية أشاعوا فيه بعض الاستقرار الذى يطمئن أصحاب الأموال إلى أنهم بمجيئهم إلى مصر لايغامرون بثرواتهم.

إن الجامعات الأردنية فتحت أبوابها على الفور للطلاب العرب الذين ضاقوا بالحملات المضادة ضد العرب والمسلمين فى بعض الأقطار الغربية، وقرروا الالتحاق بالجامعات العربية، كما أن لبنان بعد أن استعاد بعض عافيته يركض الآن بسرعة، وهو يعد نفسه لاستقبال السياح العرب الذين لم تعد السياحة إلى أوربا وأمريكا مريحة لهم بعد الذى جرى. وإذا سألت ماذا فعلنا نحن، فلن تجد جوابا، لأننا لم ننشغل باستثمار الموقف ومحاولة الإفادة منه بما يحقق مصلحة كل الأطراف، وإنما شغلنا بلطم الخدود وشق الجيوب واستعذبنا دور الضحية، الذى سيعفى حكومتنا الرشيدة من المسئولية عن تدهور أوضاعنا الاقتصادية، ويجعلها مستحقة للعزاء والرثاء، بدلا من المساءلة والاتهام.

(٥)

فى النوادى الرياضية، إذا تكررت خسارة فريق كرة القدم، فإنهم لا يترددون لحظة فى تغيير الطاقم المسئول عن التدريب. وفى الدول الديمقراطية، هناك آليات لمحاسبة المسئولين وتقدير ما إذا كانوا جديرين بالبقاء، أم أن عليهم أن يتخلوا عن مواقعهم لمن هو أكفأ وأقدر على الإنجاز.

ونحن لا نطمع فى أن نتمثل سلوك الدول الديمقراطية، لأن ذلك يتطلب أن تكون عندنا ديمقراطية، الأمر الذى قد يفرض علينا أن ننتظر طويلا، ولأجل غير منظور. ولأن

أعضاء الحكومة يدركون ذلك جيدا، فقد أصبحوا مطمئنين إلى أن أحدا لن يحاسبهم، حيث لا توجد آليات تقوم بهذه المهمة، وصار هم الواحد منهم وغاية مناه أن يظل محل قبول المقامات العليا دون غيرها، بحسبان أن ذلك القبول بمثابة القدر الذى لا يرد، والحصن الذى ينزه المسئول عن أى مساءلة.

وإذا كان بلوغ مرتبة الدول الديمقراطية صعب المنال، فلعله لايكون كثيرا علينا أن نتمثل نهج النوادى الرياضية. وإذا لم تتوافر لنا آليات الممارسة الديمقراطية التى تمكن المجتمع من محاسبة المسئولين عن أدائهم، فبوسعنا أن نطالب ـ كما يفعل أى ناد رياضى ـ بتغيير الطاقم المسئول عن إدارة المشهد الاقتصادى، بعدما ثبت أنه المسئول عن بلوغنا ما بلغناه من مأزق واختناق. وإذا أحسنا به الظن فقد نقول إنه فعل غاية ما بوسعه، لكنه فشل فى النهاية.

إن أزمة الثقة التى أكدتها التعديلات الوزارية الأخيرة ينبغى ألا تستمر. وهذه الأزمة لن تبددها التكليفات التى تناط بالحكومة، أو الاجتماعات التى تعقد مع الوزراء واحدا تلو الآخر، فتلك كلها مسكنات لاتكفى ولاتشفى. ذلك أن الفريق الذى يقود سفينتنا الاقتصادية أعطى آخر ما عنده، ولم يعد لديه مايمكن أن يقدمه. إن التصدى الجاد والحاسم للأزمة، وعودة الثقة إلى السياسة الاقتصادية فى مصر، لن يتحققا إلا إذا تغير الفريق بكامله، لكى يرى الناس فكرا خلاقا جديدا من خلال وجوه جديدة، راجيا ألا ينصحنا أحد البائسين بالاستعانة بمدرب أجنبى!

إن أخشى ما أخشاه أن يفوتنا القطار هذه المرة، فلا نطول آليات الدولة الديمقراطية، ولا نتأسى بنهج النوادى الرياضية، ونظل أسرى لعبة الأقراص الفوارة!

مصر مقبرة المستثمرين !

اكتشفت إنجازا لحكومتنا الرشيدة لم ينتبه إليه كثيرون، هو أنها نجحت بامتياز فى جعل الجميع يتكلمون فى الاقتصاد (لاتسأل ماذا يقولون!) ـ فلم يعد أحد فى بر مصر لا يتابع أسعار الدولار. وما من مكان تذهب إليه إلا ويحدثونك عن نكتة استقلال البنك المركزى، وقراراته العنترية التى سحبت بعد ٧٢ ساعة من إعلانها. أما الفتوى فى مفارقات التصدير وفضائح الاستيراد وكارثة البورصة وهروب المستثمرين، فقد أصبحت موضوعا لايكاد مجلس يخلو منه.

هكذا، فإنه فى بلد انفرط عقده، ولم تعد فيه قضية تحظى بالإجماع العام، نجحت الحكومة فى أن توفر ذلك الإجماع، الذى تمثل فى شيوع القلق بشأن المستقبل، وفقدان الثقة بالسياسات الاقتصادية. ولا أعرف إن كان ذلك يعد نجاحا يحسب للحكومة أم يحسب عليها، لكنه أصبح واقعا لا مفر من الاعتراف به.

(١)

مثلما يحدث فى الحروب، فإن الجيوش حين تنهزم يكثر جنرالات المقاهى. وهو أمر مفهوم، إذ حين يدرك الناس أن أهل الباع فشلوا فى بلوغ المراد، فإن ذلك يغرى كل من ليس له باع بأن يتصدى للأمر، وأحسب أن ذلك ما حدث فى الشأن الاقتصادى، إذ حين ثبت فشل القيادة الاقتصادية على مختلف الجبهات التى أشرت إليها، فإن «السِّيرة» أصبحت على كل لسان وفى كل منتدى. وأغلب الظن أن الناس حين أصبحوا منخرطين فى الشأن الاقتصادى ومهمومين به، فإنهم لم يفعلوا ذلك غراما بالاقتصاد. وإنما خوفا على أنفسهم وعلى مستقبلهم الذى تتكاثر فى أفقه السحابات المعتمة يوما بعد يوم.

من دلائل ذلك الإنجاز الحكومي الذي أشرت إليه، أن واحدا مثلي لم يكتب في الاقتصاد شيئا ذا بال منذ أربعة عقود، وجد نفسه مدفوعا إلى الخوض في الموضوع، ومنخرطا في محاولة استجلاء دروبه وغوامضه. وبسبب البعد عن مجالات الاقتصاد والإنتاج الصناعي والزراعي، فقد توجهت إلى أهل الاختصاص الذين أعرفهم بأسئلة تبدو ساذجة نوعا ما. فأنا لم أفهم مثلا كيف نسعى إلى ترويج وتسويق المنتجات المصرية في الخارج، في حين أن المجتمع المصري ذاته فاقد الثقة بالمنتج المحلي ويرى أنه بضاعة من الدرجة الثانية. وهو ما نلحظه في الإعلانات التي تنشرها الصحف، إذ تحرص - في التدليل على تفوق بضاعتها وتميزها - على الإشارة إلى أنها «مستوردة». فكونها أمريكية أو سويسرية أو فرنسية أو من أي بلد آخر، يشكل ضمانا يبعث على الاطمئنان والثقة.

أيضًا لم أفهم كيف أننا نتطلع إلى التصدير للخارج وثلاثة أرباع السلع الموجودة في السوق مستوردة. وإذا ذهب الواحد منا إلى المجمعات التجارية الجديدة في القاهرة أو الإسكندرية على الأقل فسوف يفاجأ بأن ٩٠٪ من السلع المعروضة في تلك المجمعات مستوردة، وفي بعض المحلات لايوجد مصري سوى العامل الجالس أمام ماكينة الدفع، والعملة التي يتم البيع بها.

(٢)

استوقفني ذات مرة كتاب أصدره أحد المسلمين اليابانيين وصف فيه رحلته إلى الحج في سنة ١٩٣٤، حيث كان عليه أن يأتي إلى القاهرة لكي يحصل على تأشيرة الدخول للسعودية، ثم يذهب إلى الأراضي المقدسة بالباخرة من مدينة السويس. تحدث الياباني المسلم وهو يصف أيامه على الباخرة، عن شريط سينمائي عرض على الركاب، وفيه ظهرت مجموعة من السيدات المصريات يرقصن في مناسبة ما (دعك من المفارقة أو الملاءمة هنا). وإذا بثوب إحداهن يتمزق قبل أن تنتهي الوصلة الأولى، الأمر الذي عرضها لعتاب زميلاتها ونقدهن، حيث قلن لها إن ثوبها أصابه ما أصابه لأن قماشه من النوع المستورد الرديء، في حين أنها لو اشترت قماشا مصريا لضمنت ثوبا ممتازا لايبلى.

ويبدو أن واحدة من المتحدثات انتقدت القماش لأنه يابانى، الأمر الذى أثار حفيظة صاحبنا المسافر للحج، فأبدى فى كتابه ضيقا بالملاحظة، لكنه عبر عن سعادته حين اقترب من شاشة العرض فى اليوم التالى فوجد أنها حملت شعار : صنع فى اليابان.

ما استلفت نظرى فى تلك الواقعة أننا فى الثلاثينيات كان لدينا قدر من الاعتزاز والثقة بالمنتج المصرى، لا يتوافر لنا فى الوقت الراهن، أى بعد ٧٠ عاما تقريبا، وهو ما يثير لدى المرء السؤال التالى: هل كنا فى الثلاثينيات أكثر مصرية منا الآن؟ بكلام آخر، هل كانت الأمور أكثر وضوحا فى ظل الاحتلال، منها فى ظل الاستقلال، بحيث عُدَّ الانحياز آنذاك لما هو مصرى من مقتضيات الوطنية وتجلياتها، بينما اختلف الأمر حيث غاب التحدى، حتى صار بعضنا يتباهى بأنه لا يتعامل إلا مع ما هو مستورد، بل ويستعلى فوق لغته ذاتها مؤثرا النطق بغير العربية؟

أدرى أن الموضوع مختلف الجوانب، ويحتمل كلاما كثيراً يتطرق إلى حالة الهزيمة الحضارية التى نعيش فى ظلها، وولع المغلوب بتقليد الغالب كما قال ابن خلدون، كما يتطرق إلى ضغوط التغريب ووطأة العولمة، وهى أبعاد أخشى أن تبعدنا مناقشتها عن موضوعنا الأساسى. لذلك فإننى سأتوقف عند طرح الأسئلة للتفكير فيها، حتى يتيسر الرجوع إليها فى فرصة لاحقة، مستأذنا فى العودة إلى أسئلة الهم الآخر الذى بدأنا به الحديث.

(٣)

مما سمعت أدركت أن الفساد يمثل المعول الأول فى ضرب الصناعة المصرية. واكتشفت أن أبواب مصر مثقوبة بأوسع وأكبر مما نتصور. فإغراق السوق المصرية بالسلع الأجنبية لم يحدث نتيجة لجهد المستوردين المتلهفين على الكسب بأى طريقة فحسب، ولكن أيضًا لأن حركة التهريب استفحلت وتوحشت بشكل غير مسبوق، وأصبحت تقودها عصابات منظمة من الوزن الثقيل.

«السر» الذى يعرفه التجار والمصدرون أن البضائع المهربة التى أغرقت الأسواق لم تهبط من السماء فى غفلة من الحكومة، ولكنها خرجت من الموانى المصرية، خصوصا

ميناء بورسعيد. وإخراج البضائع يتم بمنتهى السهولة، ولا يتطلب فى الأغلب سوى إجراء واحد هو: أن يشترى المهرب أو مجموعة المهربين إحدى بوابات الميناء لمدة ساعة مثلا تحت جنح الظلام، وغالبا ما يتم ذلك قبل الفجر والكل نيام. وشراء البوابة يعنى أن يدفع مبلغ معين لكل المجموعة المسئولة عنها، من أكبر رأس إلى أصغر موظف. وما على هؤلاء جميعا إلا أن يغمضوا أعينهم ويستسلموا للنوم خلال المدة المتفق عليها، ومن ثم يُخلون الطريق أمام البضاعة لكى تنقل من البواخر الراسية إلى خارج الميناء. وهذه البضاعة قد تكون شحنات ملابس أو أثواب قماش أو أحذية أو تليفزيونات.. إلخ. كل يوم تتم هذه العملية وتتسلل البضائع المستوردة إلى مخازن التجار الكبار. وما يهرب من بورسعيد مثلا يتم تخزينه بسرعة فى بلدة القنطرة مثلا، ثم يسرب على مهل إلى واجهات المحلات فى القاهرة.

ولمواجهة احتمالات التفتيش التى تتم بين الحين والآخر على تلك المحلات، فثمة ورش صغيرة متخصصة فى إنتاج العلامات التى تثبت أن السلعة صنعت فى مصر، وعلى تلك العلامات تسجل كل البيانات اللازمة لتزوير هوية المنتج. وكثيرا ما يلجأ التجار إلى أن ينزعوا العلامات الأصلية الملصقة على السلعة، وإلى أن يستبدلوا بها تلك الدالة على أنها مصرية المنشأ. وفى هذه الحالة فإن كل مستلزمات التزوير الأخرى تكون جاهزة، بما فى ذلك فواتير إنتاجها محليا.

بعض التجار المصريين يلجئون إلى حيلة أخرى، حيث يحصلون على توكيل يعطيهم حق تمثيل إحدى الشركات العالمية التى تنتج سلعا مختلفة، كالأدوات والملابس الرياضية مثلا، ويضعون اسم الشركة على بعض السلع البسيطة التى تنتج محليا من تلك القائمة، الفانلات مثلا، فى حين يعتمدون فى توفير بقية منتجات الشركة على ما يهرب من الخارج، ويلصق عليه أنه صنع فى مصر. حتى إذا دخلت فروع الشركة، فستجد أن كل ما فيها مصنوع محليا، ولن تستطيع أن تميز بين ما هو حقيقى وما هو كاذب فى ذلك الادعاء.

هذا النموذج ليس افتراضيا، لكنه يعبر عن حالة واقعية. واسم الشركة معروف، والبضائع المهربة تملأ فروع التوكيل فى أنحاء مصر، وليس فى الأمر سر.

(٤)

هذه البضائع التى تهرب من الثقوب الكبيرة والكثيرة فى أبواب مصر تصيب الصناعة المصرية فى مقتل، لأنها تصل إلى الأسواق بأسعار غير قابلة للمنافسة، بحسبان أنها غير محملة بالأعباء الضريبية التى تثقل كاهل المنتج المصرى، وتكاد تقصم ظهره. ليس هذا فحسب، وإنما من شأن ذلك الوضع أن يطرد المنتجين من السوق لكى يحل محلهم المهربون. وفى حالات أعرفها فإن بعض المهربين لجئوا إلى مساومة نفر من كبار المنتجين، لشراء منافذ البيع التى أقاموها، بعدما كسدت تجارة الأخيرين وتعسروا، وارتفعت أسهم المهربين وتمنظروا!

مأساة إغراق الأسواق بالبضائع المهربة تضع أصبعنا على مشكلتين: الأولى تتعلق بحجم الفساد الإدارى فى البلد، الذى وصل إلى حد احتمال شراء أطقم كاملة من موظفى الجمارك. والثانية تتصل بالسياسة الضريبية التى تحولت إلى سوط للجباية يلهب ظهور المنتجين.

ما أعنيه بالفساد الإدارى فى السياق الذى نحن بصدده له تعبير واحد، هو الرشوة التى أصبحت وباء ضرب قطاعات عريضة من الموظفين محدودى الدخل، حتى أصبح الموظف الذى لا يمد يده عملة نادرة، وحتى لم تعد هناك مصلحة تقضى - صغيرة كانت أم كبيرة - إلا إذا دفع لقاءها مبلغ معلوم.

الرشوة مشكلة عامة فى أجهزة الإدارة المصرية، تشخيصها معروف وأسبابها معروفة، وكذلك علاجها، ولذلك لن أتوقف أمامها، ليس إقلالا من أهميتها، ولكن لأنها من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى مزيد كلام.

أما الضرائب التى يتحملها المنتج المصرى، فهى كارثة حقيقية؛ لأنه إذا كان شريفا وأمينا فسوف يسدد للحكومة ضرائب تعادل نسبة تتراوح بين ٧٠٪ و ١٠٠٪ من أرباحه، وسيخرج مفلسا فى النهاية. وفى سنوات الكساد أو التراجع كالتى مرت بها مصر خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فإن الضرائب لا ترحم المنتجين، وإنما تظل تطالبهم بنفس المبالغ التى كانوا يدفعونها فى السابق، ضاربة عرض الحائط بكل الظروف التى استجدت.

هذه الضرائب مختلفة التسميات، منها مثلا: الأرباح التجارية والصناعية ـ الخصم والإضافة ـ التمغة ـ الأرباح الرأسمالية ـ ضرائب المبيعات ـ الإيراد العام. المدهش فى الأمر أن الحكومة تتقاضى على الخامات والماكينات ضريبة مبيعات، مع أنها ليست مبيعات ولكنها أجهزة ومواد أولية لازمة لإنتاج السلع، التى يفترض أن تباع وتحصل عليها الضرائب لاحقا. وفيما علمت، فإن بعض المنتجين دفعوا ضريبة المبيعات عن آلات استوردوها، ثم رفعوا قضايا ضد الحكومة، وحكم لصالحهم ببطلان تحصيل تلك الضريبة منهم.

يستلفت النظر فى هذا الصدد أن الحكومة وهى تعصر المنتج وتمص دمه بما تفرضه عليه من ضرائب، فإنها لاترحمه حين تتلقى منحا من الخارج ـ السوق الأوربية مثلا ـ لتنشيط عملية التصدير. وكما قيل لى، فإن الحكومة تلقت منحة بقيمة مليار ونصف مليار يورو لهذا الغرض، بفائدة تراوحت بين ٢٪، ٣٪، ولكنها حين قدمتها للمصدرين فرضت عليهم فائدة ١٥٪ (منتهى التشجيع!!).

(٥)

إجراءات الجمارك كارثة أخرى. فالمنتج كى يصدر أو يستورد فلابد أن يتعذب ويصلب فى دهاليز مصلحة الجمارك قبل أن يحقق مراده. فالمادة الخام التى تأتى من إيطاليا فى يومين مثلا أو ثلاثة لاتخرج من محبس الجمارك قبل ثلاثة أسابيع. وكل ما يقال عن تيسيرات وتسهيلات ليس أكثر من طق حنك، أو «كلام جرايد»، يطلق فى الفضاء ولا صلة له بما يجرى على الأرض. وقد قيل لى إن مسئول الجمارك فى بر مصر كان مسئولا فى السابق عن مكافحة التهريب، لذلك أصبحت القاعدة لديه أن كل تاجر أو صانع لا بد أن يكون مهربا، وعليه أن يثبت العكس، إذا طال به العمر!

وعندما تتعثر الخامات فى الجمارك ولا يعلم إلا الله وحده متى يتم الإفراج عنها، فإن وفاء المنتج بارتباطاته فى مواعيدها يصبح فى مهب الريح، ومن ثم فإن كل تعاقداته تغدو مرشحة للفسخ.

ثمة شكاوى أخرى من تدهور مهارات العمال، ومن غياب طبقة المشرفين الفنيين. وقد أحزننى ما سمعته من أن أكبر مصنع لتصدير المنسوجات فى مصر الآن يملكه

الإسرائيلون، الذين جلبوا أحد عشر شخصا فقط، يتولون الإشراف على ثلاثة آلاف عامل مصرى دائم، وثلاثة آلاف آخرين يعملون نصف الوقت (هو المصنع الذى يوفر احتياجات متجر ماركس آند سبنسر فى إنجلترا وغيرها من دول العالم).

إلى جانب تدهور مهارات العمال الفنيين، فلا مفر من الاعتراف بأن التدهور أصاب قيم العمل ذاتها، من إتقان العمل إلى الوفاء بالمواعيد، إلى ضمان الجودة... إلخ. وحين حدث ذلك أغلقت أسواق عدة فى وجه المنتج المصرى، وضاعت منا إلى الأبد لأن المنافسة أصبحت قوية للغاية فى الأسواق الخارجية.

(٦)

الكلام الذى أعلن فيه رئيس الجمهورية أن التصدير أصبح مسألة حياة أو موت صحيح مائة فى المائة، خصوصا بعد ضرب السياحة وتراجع عائدات النفط وقناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج. غير أن الدخول فى هذا الباب له شروطه، التى لا يتوافر منها شيء لدينا للأسف الشديد، برغم كل ما هو متوافر للبلد من طاقات بشرية وخدمات مادية.

ولابد من الاعتراف بأن المعوقات التى أشرنا إلى أهمها أصابت صناعة التصدير بالشلل، بل وأساءت إلى سمعة مصر بشكل بالغ، حتى راج بين كثيرين أن مصر هى مقبرة المستثمرين. وفى حدود ما رأيت وما سمعت، فما من منتج شريف إلا وهو نادم على ما فعل، وما من صاحب رأس مال أجنبى إلا ويتمنى - اليوم قبل الغد - أن يفلت بجلده، ويستعيد ما أنفقه، ولو بدون ربح.

إن مصنع «بنيتون» الإيطالى للملابس لم يحتمل الاستمرار، وأغلق أبوابه. ورحل أصحابه إلى جنوب إفريقية أو إسرائيل. وهذه أول حالة من نوعها فى تاريخ المشروع. وفى حدود علمى، فإن مصنعا للكابلات الكهربائية أنفق عليه أصحابه ملايين الدولارات، تركه أصحابه السوريون كما هو وفضلوا أن يستثمروا أموالهم فى السعودية. وهناك أكثر من منتج آخر يستعدون الآن لتصفية أعمالهم والرحيل، خصوصا فى صناعة النسيج، التى تضم ٣٠٪ من عمال القطاع الخاص.

بودى فى النهاية أن نسأل أنفسنا : لماذا أصبحت صادرات تونس عشرة أضعاف صادرات مصر؟ ولماذا وصلت صادرات المغرب إلى عشرين ضعفا لما نصدره؟ ولابد أن تلاحظ أننى أقارن بدول لا يتوافر لها ما لمصر من إمكانات ، ومع ذلك سبقتنا بعدما تعثرنا وانكفأنا على وجوهنا ، وخرجنا من السباق.

بودى أن أسأل أيضًا أولئك الذين يطنطنون بالتصريحات التى تملأ الصحف كل صباح عن الريادة المصرية فى ظل أزهى العصور : لماذا تتدفق الاستثمارات على سريلانكا وفيتنام وماكاو وتايلاند؟ ولماذا لايكف كل مستثمر جاء إلينا عن لطم خديه وندب حظه؟ ولماذا أصبح الواحد منهم ينتظر بلهفة اليوم الذى يتمكن فيه من الخروج من الورطة التى وقع فيها والحماقة التى ارتكبها؟!!

هل من شجاع يجيب عن تلك الأسئلة بصراحة؟!

فى زمن الأشباه والنظائر

أبحث منذ سنين عن أحد يقنعني بجدوى الجهد الذى يبذل، والأموال التى تنفق، فى إجراء انتخابات مجلس الشورى فى مصر. ولا أستطيع أن أخفى دهشتى إزاء الاهتمام المفتعل الذى تبديه الصحف القومية فى متابعة تلك الانتخابات، من دعوة الناخبين لتسجيل أسمائهم فى الجداول، إلى إعلان أعداد المرشحين ثم تشكيل لجان الفرز وانتداب القضاة للإشراف على عملية التصويت، وانتهاء بإجراء الانتخابات على مراحل أولى وثانية وثالثة، ثم التركيز على الإعادة وإشغال الناس بالنتيجة التى يعرفونها سلفا!

أفهم أن تهتم الصحف بذلك، مجاملة للحكومة أولا، التى نصبت المولد برمته، وثانيا لأن الصحف مستفيدة من الإعلانات التى تأتى فى ذيل العملية الانتخابية، لكن الذى لم أفهمه هو: لماذا يهتم المواطن العادى بذلك المولد، الذى يبدو ثقيل الظل وعديم الجدوى، ناهيك عن أننى لم أفهم بالضبط لماذا وجد مجلس الشوري أصلا، ولا أكاد أرى فرقا فى أحوال البلاد والعباد بين وجوده وغيابه.

(١)

سألت بعض من أعرف: ما الذى يفعله مجلس الشورى؟ ودفعنى إلى إلقاء السؤال وتحرى إجابته أنه وجه إليّ من أحد المراسلين الأجانب فى القاهرة، فاحترت فى الرد عليه، لأننى لم أفكر فى الأمر من قبل. وكل ما كان فى ذهني أنه موجود فقط، وأن أعضاءه يتكلمون كثيرا فى جلساته، وأن الصحف تتحدث عن لجانه ودراساته. أما ما حصاد ذلك كله؟ وأين يذهب؟ فلا أعرف!

وأنا أفكر فى السؤال، لم أجد فرقا يذكر بين مجلس الشورى والمجالس القومية

المتخصصة، التى تضم عددا من الشخصيات المحترمة والخبرات العريضة، التى يجتمع أصحابها وينفضون بين الحين والآخر. ويُعدُّون فى لجانهم دراسات مهمة، لا يعرف أحد أين ذهبت؟ ولا ماذا أفادت؟ وفى حدود علمى، فإنهم لم يعودوا يطمحون إلى أكثر من أن تشير الصحف إلى ما فعلوه، من باب الإشهار وإثبات الوجود الأدبى على الأقل.

اتفقت آراء الذين سألتهم على أن مجلس الشورى فى حقيقة الأمر ليس أكثر من «مكلمة» يلتقى فيها مجموعة من الوجهاء، سواء الذين تختارهم السلطة فيقعدون بغير عناء على الكراسى، أو ترضى عنهم فينزلون إلى الانتخابات ويحققون نتائج «كاسحة»، وبدورهم يقعدون بغير عناء على كراسى أخرى مجاورة، بعد أن يكونوا قد تكلفوا بعض الأموال فى أثناء الحملة الانتخابية. والشورى فى كل أحوالها لا تعدو كونها عنوانا وقورا ومحترما لحلقات من «الدردشة» ـ الأكاديمية أحيانا ـ التى تستمر عدة سنوات، وبدورها لاتقدم ولا تؤخر.

حين رجعت إلى الدستور، وجدت أن نصوصه تؤيد ما أدعيه. فالمادة ١٩٤ منه تقول إن المجلس يختص «بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، و١٥ مايو سنة ١٩٧١م (لم أعرف أن الأخيرة ثورة ثانية) ودعم الوحدة الوطنية، وحماية تحالف قوى الشعب العامل، والمكاسب الاشتراكية، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا، والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته».

فى المادة التالية نص الدستور على أن المجلس يؤخذ رأيه (فقط) فى تعديل الدستور ومشروعات القوانين والمعاهدات، وما يحال إليه من موضوعات تتعلق بالسياسة العامة للدولة. وغاية ما يفعله فى كل ذلك أن «يبلغ رأيه» إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

(٢)

يعرف كثيرون أن الرئيس السادات استفتى الناس فى سنة ١٩٨٠ على تعديل الدستور، وإنشاء مجلس الشورى، فى إطار حرصه آنذاك على تمديد فترة ولاية رئيس

الجمهورية، بحيث تتعدد إلى ما شاء الله. بدلا من النص على حصرها فى ولايتين اثنتين فقط، كما كان النص قبل التعديل. ولتغطية هذا الهدف، فإنه ابتدع حكاية مجلس الشورى، وأغرى الناس أكثر بالتصويت لصالح التعديل (كأن أصواتهم مهمة!) حين غيَّر النص على أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسى للتشريع. واقترح جعلها المصدر الأساسى للتشريع، مضيفا الألف واللام على نحو يوحى بأنه يعلى من شأن الشريعة.

ما يهمنا فى هذا الصدد أنه لتمرير حكاية إطالة مدة البقاء على الكرسى (التى لم يهنأ بها)، فإنه دغدغ الذاكرة والمشاعر الدينية بمسألة مجلس الشورى وبإضافة الألف واللام. وجعل من المجلس «مصطبة» إضافية يجلس عليها نفر من علية القوم للشرثرة فى الشأن العام. وأحسب أنه كان بذكائه مدركا لأن التعديل كان يحقق له ما يريده شخصيًّا، بينما يبيع للناس أوهاما وأحلاما، لأن المجلس الجديد للحكى فقط، والتعديل فى نص مرجعية الشريعة لا قيمة له من الناحيتين العملية والقانونية.

أراد الذين ابتدعوا فكرة مجلس الشورى أن يبتدعوا شيئا شبيها بمجلس الشيوخ الذى عرفته مصر فى السابق، والمعمول به فى دول أخرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا. وهو ربما يكون شبيها ببعض تلك المجالس من حيث الشكل، خصوصا أن ثلث أعضائه يختارون بالتعيين، لكن الفارق الجوهرى والأهم فى الوظيفة. فمجلس الشيوخ فى تلك الأقطار، له وظيفته التشريعية، وفى مصر كانت موافقة المجلس على أى قانون ضرورية، ومن ثم فإن اختصاصه التشريعى كان كاملا، أما مجلس الشورى فصلاحياته كما رأيت، الأمر الذى يجعل منه مؤسسة سياسية منزوعة الجدوى من الناحية العملية.

(٣)

إن شئنا أن نتصارح أكثر، فلا مفر من الاعتراف بأن كثيرا من الهياكل والمؤسسات المقامة فى مصر الآن ينطبق عليها الوصف ذاته. أعنى أنها أشباه ونظائر لمثيلاتها فى المجتمعات الأخرى، لكنها بدورها منزوعة الجدوى، على نحو يشكك فى جديتها وأصالة وصدق تعبيرها عن اللافتات المرفوعة فوقها. هى مجرد تقليد للكيانات

والمؤسسات المتعارف عليها ، يتفق فى الاسم والرسم، لكنه يختلف فى الوظيفة والدور .

لقد قلت إن مجلس الشورى يشبه مجلس الشيوخ فى التشكيل فحسب، لكنه يختلف عنه كليا فى الوظيفة، وبرغم ذلك أعُدُّه أكثر استقامة وصدقا من مؤسسات أخرى من حولنا . لأن الدستور قيد حركته على النحو الذى سبقت الإشارة إليه . ومن ثم فإنه إذا لم يفعل شيئا، وإذا لم يقدم أو يؤخر ، فإنه يبقى معذورا، ووفيا للإطار الذى حدده له الدستور، بينما الإشكال يقع حين تحمل المؤسسة أو المنبر اسما كبيرا، وتمنح على الورق صلاحيات وأدوارا حيوية فى المجتمع، ثم تغيب تلك الأدوار فى الحقيقة وتصبح شكلا بلا مضمون أوجسما بلا روح .

مجلس الشورى لم يدَّع أنه منبر الديمقراطية، ولم يقل إنه سلطة تشريعية، ولم يزمجر فينا قائلا إنه سيد قراره، وإنما تصرف بحسبانه «مصطبة» جلس عليها أناس محترمون، فى الأغلب، وظلوا يتكلمون فى مكبرات الصوت طيلة ست سنوات . لذلك فليس لنا عليه عتاب أو مؤاخذة . إنما عتابنا يكون على الذين أرادوا له أن يكون كذلك، أولا، ثم ينصب بعد ذلك على غيره من المؤسسات التى انتفخت وانتفشت وحاولت أن توهمنا بأنها تقوم بدور خطير فى حياة الأمة وصناعة المستقبل، وتعبر عن نبض الجماهير وأشواقها، بينما هى فى بعض أحوالها «مصطبة» ومكلمة، وفى كل أحوالها إما مجرد ديكور، وإما مجرد صدى لغيرها . لا هى فاعل حقيقى، ولا هى أصيل فيما تقوم به .

(٤)

حيثما يتلفت المرء، فإنه لا يكاد يرى حوله إلا أشباها ونظائر . فلدينا انتخابات مشابهة فى إجراءاتها لتلك التى تحدث فى الدنيا، ولدينا مجلس نيابى يشبه بالضبط المجالس النيابية الموجودة فى الديمقراطيات الحديثة . ولدينا أحزاب سياسية شبيهة بما نعرفه، ولدينا تليفزيون وصحف ونقابات ومدارس وجامعات وكتاب وصحفيون ورجال أعمال ومراكز بحث . ذلك كله شبيه بالأصل فى الشكل ومختلف عنه فى الدور والوظيفة .

عمليا، لا ينقصنا شىء فى أشكال وهياكل المشهد الديمقراطى، ولا ينقصنا سوى

شىء واحد فقط هو الديمقراطية . ولدينا إعلام يبث حتى الفجر ، وقنوات تفوق الحصر . لكن الناس لا يتابعون الأحداث إلا من خلال المحطات الفضائية الأخرى . ولدينا مؤسسات صحفية كبيرة تناطح فى الإمكانات والأبنية والألوان المؤسسات الصحفية فى عواصم العالم الكبرى ، وتنتج صحفا شبيهة بتلك التى تصدر فى تلك العواصم ، لكن محتواها يتراوح بين صدى السلطة والكلام الساكت .

لدينا وزارة للتربية والتعليم ، شبيهة بتلك الموجودة فى بلاد الدنيا ، لكنها معنية بالأمن السياسى وليس بالتربية (الوزير تباهى فى الأسبوع الماضى بأنه نقل ٣ آلاف مدرس اتهموا بالتطرف - بناء على تقارير أجهزة الأمن بطبيعة الحال - إلى وظائف إدارية) - أما التعليم ، فقد أصبح يتم خارج المدارس كما هو معلوم .

لدينا كيانات تطلق على نفسها منظمات المجتمع المدنى ، يفترض أنها خارجة من عمق المجتمع ومشغولة بهمومه . وهى أيضًا شبيهة بتلك التى توجد فى المجتمعات الأخرى . لكنك تفاجأ إذا قلبت فى سجلها ، بأنها معتمدة على التمويل الأجنبى ، وتتحرك فى إطار أجندة المؤسسات الغربية الممولة . ليس هذا فحسب وإنما تجد عندنا أيضًا مؤسسات ثقافية وإستراتيجية تحمل أسماء كبيرة لا يلبث المرء حين يتابع نشاطاتها وإصداراتها أن يجد أنها أيضًا معتمدة على التمويل الأجنبى ، وتزداد دهشة المرء حين يجد أن تلك المؤسسات تتحدث بحسبانها مرآة للمجتمع ومعبرة عن ضميره ، الأمر الذى لابد أن يدفعه إلى التساؤل : كيف يمكن أن تكون المؤسسة مرآة لمجتمع ما أو معبرة عن ضميره ، بينما شريان حياتها واستمرارها مستمد من مجتمع آخر؟

(٥)

ليست هذه مشكلتنا وحدنا فى حقيقة الأمر ، لأن البلوى عامة فى الدول المتخلفة المصنفة ضمن العالم الثالث ، خصوصا الدول شبه الديمقراطية ، التى تنتحل حكوماتها صفة التعبير عن إرادة الشعب ، بينما ليس فيها سوى إرادة السلطة والسلطان . وقد كان سوبوزا الثانى ملك «سوازيلاند» الراحل (فى جنوب إفريقيا) أكثر صدقا من الجميع ، حيث أصدر مرسوما فى عام ١٩٧٣ ، اختصر فيه الموقف ولخصه ، ونص على

ما يلى : « نحن سوبوزا الثانى : نعلن أنه بالتعاون مع مجلس وزرائى ، وبدعم من جميع فئات الأمة ، فإننا نتولى السلطة العليا فى البلاد ، بما فى ذلك جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، تلك السلطات التى سنتولاها جميعها فى الوقت الراهن ، بالتعاون مع وزرائنا » (!!) .

لم يلجأ صاحبنا هذا إلى التدليس والاحتيال اللذين سادا فى أكثر دول العالم الثالث ، وأدى الفساد السياسى فيها ، الناشئ عن احتكار السلطة إلى إشاعة الفساد فى مختلف مجالات الحياة الأخرى ، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ومن أبرز صور الاحتيال التى عرفتها الدول غير الديمقراطية ، ذلك التحول الذى طرأ على أنظمة الحكم ، من ملكية إلى جمهورية . وقد أدركنا فى وقت لاحق أن بعض الجمهوريات أسوأ وأكثر شراسة من الأنظمة الملكية ، ثم وجدنا أن الجمهوريات قد تحولت بصورة تدريجية على الصعيد العملى إلى ملكيات ، تم فى ظلها احتكار السلطة ، بل وتوريثها للأبناء أيضا . وبهذا وجدنا أنفسنا بإزاء جمهوريات اسما وملكيات ممارسة وفعلا ، الأمر الذى يعيدنا إلى صلب النقطة التى تعنينا ، لأننا نصبح بصدد شبه جمهوريات ، وليس جمهوريات حقيقية أو أصيلة .

(٦)

المصورون المحترفون يفرقون بين اللقطة الحقيقية واللقطة «الأمريكانى» ، والأولى تسفر عن صورة بينما فى الثانية تنفتح العدسة وينطلق ضوء «الفلاش» ، فتصبح اللقطة وهمية ولا تنتج أى صورة ، برغم تمام طقوس ومظاهر التصوير . وفى سوق الأدوات الكهربائية فإن ما هو أصيل يقال له يابانى ، أما ما هو تقليد أو «مضروب» فيوصف بأنه «تايوانى» . لست أعرف أصول أو مسوغات إطلاق مثل هذه التسميات ، لكنها تداعت إلى ذهنى فى السياق الذى نحن بصدده . بحيث خطر لى أن أصف الديمقراطية التى تطبق عندنا بأنها أمريكانى أو تايوانى ، من حيث إنها فى نهاية المطاف شبه ديمقراطية ، تفتقد إلى الجدية والأصالة .

حين عشنا فى أجواء شبه الديمقراطية ، امتلأت حياتنا بصورة تدريجية بالأشباه

والنظائر ، وشيئا فشيئا تراجع ما هو أصيل وصادق فى مختلف الممارسات، لصالح ما هو «أمريكانى» و« تايوانى». الأمر الذى أشاع قدرا لا ينبغى الاستهانة به من اليأس والإحباط من احتمالات التصحيح والتصويب. وللأسف، فإن منابرنا الإعلامية ذاهلة عما يجرى من تفاعلات فى المجتمع، فى غمرة الاستغراق فى التهليل ومحاولة إثبات الولاء وإتقان دور الصدى للسلطة وليس للمجتمع. وهى التفاعلات التى تتبدى فى نوعية الجرائم التى تحدث فى المجتمع والتحولات السلوكية المثيرة التى ظهرت على سطحه فى الآونة الأخيرة.

ترى، هل يكون العتب على النظر ؟!

الفصل الثانى

خائفون لا أقوياء!

دعوة جديرة بالحفاوة

يستحق الحفاوة والتقدير لا ريب، ما أعلنه الرئيس حسنى مبارك فى لقائه مع رجال القضاء من أن حكم الفرد قد انتهى بغير رجعة، وهو التصريح الذى أبرزته عناوين الصحف الصادرة صبيحة يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠١، ويتمنى المرء أن يأخذه الجميع على محمل الجد، بحيث تتضافر الجهود لترجمته على صعيد الواقع، كى تعود الولاية للأمة بعد طول هجر واغتراب ومفاصلة.

(١)

أدرى أنها مسألة ليست سهلة، وإنما هى رحلة طويلة حافلة بالعوائق والسدود. لأن فى مصر معمارا متكاملا يكرس الفردية فى السلطة، له إطاره التشريعى، بل وله جذوره الضاربة فى عمق التاريخ. وشأن كل رحلة طويلة، فإن أصعب شىء فيها هو قرار الإبحار وخطوته الأولى، وهى المرحلة التى حسمها كلام الرئيس مبارك، الذى أزعم أن الصحف القومية والإعلام الرسمى لم يوفياه حقه، من حيث إنه لم يسلط عليه ضوء كاف يبرز أهميته وينير الطريق أمام الساعين إلى تطبيقه، تلبية لشوق قديم، تحول إلى حلم يدغدغ المشاعر ويداعب الخيال، وتتوارثه الأجيال واحدا تلو الآخر دونما أمل فى تجسيده على أرض الواقع يوما ما.

ذلك أنه برغم ما يحفل به الواقع من كيانات وهياكل ومؤسسات، فإن التجربة العملية أثبتت أن ذلك كله لم يقنع المجتمع بجدية المشاركة أو جدوى تلك الهياكل، حيث صنفت فى الإدراك العام بحسبانها «ديكورات» ديمقراطية لإراحة العيون وترطيب الجوانح وتجميل الواقع أو تسويغه، وليست مؤسسات ديمقراطية شريكة فى القرار ومهيأة للنهوض بحقى المراقبة والمساءلة.

طى تلك الصفحة، واستشراف طور جديد يدار المجتمع فيه من خلال مؤسسات ونظم مستقرة يحكمها القانون وليس الهوى، والحق وليس القوة، والعدل وليس الحظ، أمر ليس بالهين كما قلت توا. مع ذلك، فحين تأتى الإشارة الخضراء من رأس الدولة، فإن ذلك لا يفتح الطريق فحسب، وإنما يعنى ما هو أبعد وأكثر، إذ إن النضال فى هذه الحالة لا يكون موجها ضد سلطان الدولة، وإنما يغدو تفاعلا واستجابة لدعوة رئيسها الذى يحمل بما يفوق طاقة البشر، ويطالب بما تعجز عنه أمة من الرجال.

(٢)

يصعب على المرء أن يفهم لماذا لا تنفذ أحكام القضاء إلا إذا دعا الرئيس إلى ذلك، ولا يستطيع المرء أن يخفى دهشته وحزنه إزاء تلويح مجلس الشعب طول الوقت بحكاية «سيد قراره»، وتمسكه برفض كل الأحكام الصادرة بحق إبطال نتائج الانتخابات فى بعض الدوائر، أو إسقاط عضوية بعض الذين دخلوه بغير حق، بالتدليس أو التزوير، ثم حين يطالب الرئيس بتنفيذ الأحكام الصادرة، يقال لنا ـ هكذا ببساطة شديدة ـ: إن المجلس لم يعد سيد قراره وإن الوصف لم يعد ساريا، حتى إشعار آخر على الأقل!

لو لم يقلها رئيس الجمهورية لاستمرت معاندة أحكام القضاء على ذلك النحو المدهش، بما يستصحبه ذلك من ضياع للحقوق وتحصين للبطلان، وتهوين من شأن السلطة القضائية وتعطيل لحكم القانون. وهى أمور خطيرة للغاية، تهدر قيما أساسية فى المجتمع، وتحط من شأن القضاء والقانون، الأمر الذى إذا حدث فى مجتمع عصرى (لا تسأل عن المجتمع الديمقراطى!)، فقل على الدنيا السلام!

أيضًا، يصعب على المرء أن يفهم لماذا لا تتحرك عجلة الإدارة فى الاتجاه الصحيح إلا حين يصدر توجيه من الرئيس. وهو ما يطرح كثيراً من الأسئلة حول لزوم الجهاز الإدارى فى هذه الحالة، كما عبر عن ذلك الأستاذ سمير محمد غانم فيما كتبه بصحيفة الوفد (١٣/ ٧/ ٢٠٠١)، تعليقا على ما لاحظه فيما نشره «الأهرام» يوم ٢٧/ ٦/ ٢٠٠١) من أن الرئيس خلال جولته لافتتاح كوبرى الوراق الجديد استدعى محافظى القاهرة والجيزة والقليوبية وطالبهم بالعمل على مراعاة عوامل الأمان المرورية والانضباط والرقابة على

كل «الكبارى» والطرق السريعة، لمنع وقوع الحوادث، وهو توجيه سديد بعدما أصبحت مصر من أعلى بلاد العالم فى حوادث المرور والسير.

فى اليوم التالى مباشرة، نشر الأهرام أن وزير النقل أعد دراسة بناء على توجيهات الرئيس تبين منها أن ٨٥٪ من إجمالى الحوادث سببها العنصر البشرى، ودعت الدراسة إلى ضرورة التنسيق مع وزارة الداخلية لتكثيف حملات المرور والرقابة على الطرق السريعة، وإلى التعاون مع وزارة الإعلام لزيادة توعية المواطنين بالسلوك المرورى السليم، كما دعت إلى التنسيق مع وزارة الصحة لسرعة معالجة الحوادث وإجراءات الإسعافات السريعة. . إلخ. حدث ذلك كله ـ أو ظهر على الأقل ـ خلال ساعات معدودة من صدور التوجيه.

بعد ذلك بيوم ـ فى ٢٩/ ٦ ـ نشر الأهرام أن محافظ القاهرة «أكد» أن المحافظة بدأت تنفيذ توجيهات الرئيس باتخاذ إجراءات سريعة ورادعة للحد من حوادث السير والسرعة غير القانونية، وضرورة تطبيق قانون المرور. . . إلخ.

هذه الحلقات تتابعت بسرعة بعد زيارة الرئيس وصدور توجيهاته، الأمر الذى يعيد طرح السؤال: ماذا لو أن الرئيس لم يزر المكان، ولم يفاتح أصحاب الشأن فيما ينبغى لكل واحد أن يفعله بحكم موقعه؟!

لأن الإجابة معروفة، فلم يعد غريبا أن نقرأ ذات صباح لأحد الكتاب فى جريدة الأهرام (عدد ٧/ ٧/ ٢٠٠١) قوله: لم تعد هناك سلطة فى هذا البلد تحترم أحكام الدستور ومواد القانون سوى رئيس الدولة. . ولم يعد هناك ملاذ للوقوف فى مواجهة سوء استخدام المؤسستين التشريعية والتنفيذية للسلطة سوى رئيس الدولة.

أيا كان قدر المبالغة فى هذا الكلام، إلا أنه فى حده الأدنى يطمئننا فى وجود رئيس الدولة، لكنه يرعبنا فيما تلا ذلك.

(٣)

للمعمار التشريعى والإرث التاريخى دورهما الذى لا يمكن إغفاله فى إيصالنا إلى تلك النتيجة، ووضعنا فى ذلك الموقف الدقيق والحرج. وهو ما لا يتحمل مسئوليته الرئيس مبارك، ولكنه يحمل بنتائجه التى تثقل كاهله.

هذا الجانب سلط عليه الضوء بشكل قوى ما كتبه الدكتور إبراهيم درويش أستاذ القانون الدستورى المرموق حول سلطات رئيس الجمهورية فى النظام السياسى المصرى. ومقاله فى هذا الصدد لم يكن دراسة فحسب، وإنما شهادة أيضًا. ذلك أن الرجل كان شريكا فى وضع الدستور الحالى (الصادر سنة ١٩٧١) ومقررا للجنة السلطة التشريعية، كما أنه اختير مقررا للجنة الصياغة العامة للدستور. وقد ذكر فيما كتب أن اللجنة أعدت مشروعا للدستور قدمته إلى الرئيس السادات، راعت فيه الحفاظ على قوة السلطة التنفيذية دون تغول أو إطلاق، والحفاظ على قدرة وكفاءة السلطة التشريعية. غير أن معدى المشروع فوجئوا بمشروع دستور آخر يطرح للاستفتاء، تضمن تغييرات جوهرية فى ثلث المشروع الذى سبق تقديمه. وأهم ما فى المشروع الجديد أنه جعل الوضع السياسى فى مصر خليطا بين النظامين البرلمانى والرئاسى، فى «توليفة» جعلته يقدر أنه «ليس هناك من نظام سياسى فى عالم اليوم، وفى ظل زعم بوجود ديمقراطى يتسم بالسلطات المطلقة، مثل النظام المصرى. وللأسف فإن هذه السلطات المطلقة «تمارس» بالدستور والقانون، وفى ظل سلطة تشريعية اتسم جانب منها بتكوين فاسد، وبأساليب تزويرية، وبعنف وبلطجه، إضافة إلى سلطات مضافة ومضخمة فيه، وأعنى بها سلطات قانون الطوارئ».

فى إيضاحه لما يعنيه بالسلطة المطلقة التى منحها الدستور لمن يشغل منصب رئيس الدولة، قال بأن التعديلات التى أدخلت على مشروع الدستور قضت بأن «تتمحور سلطات الدولة كلها حول شخص رئيس الجمهورية، بدون مسئولية وبدون مساءلة فعالة، بصرف النظر عمن يشغل ذلك المنصب».

عرض الدكتور إبراهيم درويش لنماذج من السلطات الهائلة التى منحها الدستور لشاغل منصب الرئيس، بحيث جعلت النظام السياسى بكامله ممثلا فى موقع الرئيس، الذى أصبحت بيده كل السلطات، وكل القوة السياسية، بدون مسئولية أو مساءلة. وسلطاته فى هذه المجالات تفوق الحصر، حتى قال الدكتور درويش إن عملية الحصر تحتاج إلى «لجنة» لكى تقوم بها، لكثرتها وتشعبها.

ليس ذلك فحسب، وإنما «صدمنا» الدكتور إبراهيم درويش بدراسة أخرى نشرتها له الوفد حول الوضع الدستورى لموقع رئيس الوزراء فى الدستور المصرى، ذكر فيها أن

الدستور «لم يحدد وضعا خاصا لموقع رئيس الوزراء، سوى إشرافه على أعمال الوزارة، وكذلك ما يفوض فيه من قبل رئيس الجمهورية، الذى هو رئيس السلطة التنفيذية؛ ومن ثم فإن وضعه الدستورى فى إطار السلطة التنفيذية هو بمثابة مساعد أو معاون لرئيس الجمهورية».

هذا الخلل التشريعى الخطر، الذى يركز سلطات الدولة فى يد واحدة، يحتاج إلى علاج، لأنه إذا كان الرئيس مبارك أمينا على تلك السلطات فى الوقت الراهن، فإن ذلك لا ينفى ولا يبدد القلق الكبير على المستقبل.

(٤)

هل هذا قدر مكتوب، أم أنه تخير واختيار؟

فى الجزء الثانى من مؤلف الدكتور جمال حمدان «شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان» فصل خاص يسهم فى إلقاء الضوء على إجابة السؤال. فقد خصصه لما أسماه «جغرافية مصر الاجتماعية»، أشار فيه إلى النظرية الشائعة فى الدراسات الاجتماعية، التى تربط بين الاستبداد السياسى وبين البيئة النهرية. وخلاصتها أن المجتمعات التى تعيش على الأنهار مهيأة أكثر من غيرها للحكم المطلق، بخلاف المجتمعات التى تعيش على الأمطار، من حيث إن المجتمعات النهرية تفرز بالضرورة سلطة مركزية قوية تقتضيها مسئولية توزيع المياه على الناس، بعكس مجتمعات الزراعة المطرية التى لا تستطيع السلطة أن تتحكم فى شريان الحياة بها.

فى هذا المعنى، فإن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن الظروف الجغرافية الطبيعية فى مصر القديمة والعراق وآشور وفارس وفينيقيا واليونان وروما، مسئولة عن التنظيم السياسى الذى نشأ بها. فالأربعة الأولى سادها الحكم المطلق بسبب طبيعتها النهرية وزراعة الرى، وبسبب الطبيعة الجبلية لبلاد فارس، أما الدول الثلاث الأخرى فقد سادها حكم غير مطلق، لأنها ليست نهرية.

فى المجتمعات التى تعتمد على الأنهار لابد من ضبط للنهر وضبط للناس. فبغير ضبط النهر تتحول المياه إلى شلال جارف يحطم كل ما يعترض مجراه، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء إلى عملية دموية، ويسيطر على المجتمع قانون الغاب والأدغال..

إزاء ذلك، والكلام لا يزال للدكتور حمدان، فإن التنظيم الاجتماعى يصبح شرطا أساسيا للحياة، ويتحتم على الجميع أن يتنازل كل منهم طواعية عن كثير من حريته ليخضع لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع. ومن ثم فلابد من حكومة تكون وسيطا بين النهر والفلاح. الأمر الذى جعل من وظيفة الحاكم الأساسية فى تلك المجتمعات أنه «قاضى المياه»، والملك هو محكمة المياه فى نهاية المطاف.

فى تنزيل هذه الفكرة على مصر القديمة، لاحظ الدكتور حمدان أن الفرعون غدا ضلعا أساسيًا فى مثلث الإنتاج إلى جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس. «وإذا كان قد تحول إلى الملك ـ الإله، فذلك أساس لكونه ضابط النهر، بصفته الملك ـ المهندس، وبصفته بطريقة ما صانع «المطر البعيد».

ولأن الملك هو الذى يوزع المياه، فقد وصفته بعض الكتابات الفرعونية بأنه واهب الموت والحياة. ولأن المهمة كانت أساسية فى استمرار المجتمعات القديمة، فقد اقتضت عملية توزيع المياه إقامة سلطة مركزية قوية ومكينة، لكى تنهض بذلك الواجب، الذى هو مبرر وجودها. وقوة السلطة، التى يقف على رأسها الملك الإله، جعلت المجتمع المصرى مهيأ للاستبداد، شأنه فى ذلك شأن المجتمعات النهرية الأخرى، الأمر الذى جعل النيل سلاحا بحديه؛ فهو يوزع الخصب من ناحية، لكنه يهيئ المجتمع لقبول المركزية والسلطوية المتحكمة.

(٥)

فى السياسة ليست هناك حظوظ وأقدار، ولكن هناك أسبابا. فأنت تحصد بقدر ما تزرع. صحيح أن هناك عوامل مساعدة تحث الخطى فى هذا الاتجاه أو ذاك، وهناك طبائع للبشر تشكل الميول والأمزجة، ولكن إدارة المجتمعات أصبحت لها قوانينها وأصولها المستقرة، والنجاح فى تلك الإدارة لم يعد سرا. ثم إن البشر يتشكلون، وتستطيع الإدارة السياسية الجيدة أن تستخلص منهم أفضل ما فيهم، كما أنها قد تستخرج منهم أسوأ ما فيهم. ولم يعد مقنعا ولا مجديا أن نلقى بالتبعة فى صناعة الحاضر على التاريخ والجغرافيا، وإن صلح كل منهما لتفسير بعض الظواهر فى الماضى أو الحاضر.

لقد شهدت فرنسا فى الأسابيع الأخيرة جدلا كبيرا حول مصادر دخل الرئيس جاك

شيراك، انصب على المبالغ النقدية التى دفعها هو وأسرته ثمنا لبطاقات سفر بالطائرات فى رحلات قام بها حيث كان رئيسا لبلدية باريس، فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٢، ١٩٩٥. وقام ثلاثة من القضاة بمساءلة زوجة الرئيس وابنته فى أثناء التحقيق فى هذه القضية لمعرفة الكيفية التى استطاع بها شيراك دفع أكثر من مليون فرنك نقدا ثمنا لتلك البطاقات، فى حين أن القانون يمنع تسديد المبالغ التى تفوق قيمتها عشرة آلاف فرنك نقدا.

محاسبة رئيس الدولة فى فرنسا أو فى أى بلد آخر لا نستطيع تفسيره بالتعويل على عوامل الجغرافيا والتاريخ، لكنه منوط بالدرجة الأولى بقوة المجتمع وفاعلية مؤسساته السياسية، وعمق وثبات البنيان الديمقراطى والمدنى فيه. الأمر الذى من شأنه أن يعيد الكرة إلينا ـ إذا جاز التعبير ـ ويضع بين أيدينا مفاتيح الحل ومسئوليته.

فى إيران مثارة الآن صلاحيات الولى الفقيه، التى أصبح واضحا للجميع أن اتساعها على النحو الذى يركز بدوره السلطات فى يد رأس الدولة، يشكل العقبة الحقيقية التى تعترض الإصلاح السياسى. والمشكلة هناك أكثر تعقيدا، لأن مناقشة تلك الصلاحيات يزج فيها ببعض الحجج والاجتهادات الفقهية، التى يلوح فيها البعض بالولاية المطلقة. ويرد آخرون محتجين بالولاية النسبية، ويدعو فريق ثالث إلى ولاية الفقيه فى إطار ولاية الأمة.

مثل هذا الجدل ليس مثارا فى مجتمعات أهل السنة بشكل عام، ناهيك عن أنه ليس واردًا فى السياق الذى نحن بصدده، حيث يظل الأمر منوطا بما نريده نحن وبما نستطيعه، وبقدرتنا على التمسك بالأهداف، واستعدادنا لدفع ثمن الحلم وضريبته، لأن الأحلام لا تتحقق بالمجان، والكبير منها باهظ التكلفة.

إن دعوة الرئيس مبارك مفتوحة، والضوء الأخضر يلوح فى الأفق، فهل نحن جاهزون لمواصلة النضال الديمقراطى، حتى يتحقق المراد، وتطوى صفحة حكم الفرد إلى غير رجعة؟

المطلوب: استعادة الثقة وإحياء الأمل

أهم ما تطالب به الحكومة المصرية، ليس أن تحل مشكلات التعليم والصحة والإسكان وغير ذلك، ولكن أن تتصرف على نحو يعيد ثقة المواطن فى أنها جادة فى السعى إلى ذلك، وأمله فى أن يتحقق الإصلاح المنشود يومًا فى المستقبل المنظور.

(١)

للأسف، وفإنه ليس لدينا قياسات معتبرة للرأى العام، لكنى أرجو ألا أكون مبالغًا إذا قلت إن الشوق إلى التغيير فى مصر صار مطلبًا ملحًا فى الآونة الأخيرة، بله غدا شاغلاً للعالم العربى كله. كما أنه ليس بمقدورى أن أعرف بالضبط كيف استقبل الناس الوزارة الجديدة، وما مشاعرهم إزاءها، وإن كان واضحًا أن صحف المعارضة اتخذت منه موقفًا سلبيًا - ربما لأنها «معارضة» بحكم طبيعتها - وأرجو ألا أكون مخطئًا إذا قلت إن الشارع استقبلها بقدر من الحذر والترقب. بمعنى أنه أجَّل الحكم عليها حتى يرى الناس ماذا ستفعل. وإذا جاز لى أن أعبر عن القدر الذى أعرفه من انطباعات الرأى العام، فإن تغيير الوزارة حرك جانبًا من الركود فى المشهد السياسى المصرى، كما أن التشكيلة الوزارية أراحت الناس من بعض الذين لا يريدونهم، ولكنهم ليسوا قادرين على الجزم بأن الذين جاءوا هم بالضبط الذين يريدونهم؛ ربما لأن أغلب القادمين الجدد لم يختبروا فى الحياة العامة، على الرغم مما قد يكون لهم من إنجازات فى دوائرهم المحدودة أو نشاطاتهم الخاصة. ولأنهم اختيار السلطة وليسوا اختيار المجتمع، فقد كان الحذر والترقب صدى طبيعيًا ومفهومًا.

أعترف فى هذا الصدد بأننى تأثرت بما كتبته صحف المعارضة نقدًا للوزراء الجدد، حتى حاولت التشهير بأحدهم ووصفته بأنه صاحب شركة «شوربة» فراخ، لكننى حين سألت

عنهم من يعرفونهم فوجئت بأنهم يتحدثون عنهم بثناء كبير، ويشهدون لهم بالاستقامة والكفاءة.

إذا صح وصف الانطباع العام بأنه اتسم بالحذر والترقب، فإن حكم الناس على الوزارة الجديدة سيظل مؤجلاً. وإذا كانت الحكومة قد أعلنت بعد أول اجتماع لها أنها ستضع عشرة برامج لإصلاح الوضع القائم، فإن ذلك لن يغير شيئًا من موقف الحذر والترقب؛ لأن هذه البرامج حتى الآن مجرد عناوين، وقد تتحول خلال الأشهر القادمة إلى خطط عمل، وذلك كله سيظل «كلامًا» أصبح عاجزًا عن أن يطرب الناس، ناهيك عن أنه لن يشبع أو يقنع إلا إذا اقترن بعمل صادق دءوب.

ولأن الكلام لم يعد معيارًا جيدًا للحكم، فقد تمنيت أن يقتصد فيه الوزراء، وأن يقاوموا ضغوط الإعلام وإغراءاته. وقدرت كثيرًا واحترمت ما قاله وزير السياحة الجديد لإحدى مذيعات التليفزيون (يوم ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٤) من أنه لا يستطيع أن يتكلم عن خططه ومهمته إلا بعد أن يدرس أوضاع الوزارة جيدًا ويجتمع بمسئوليها، إذ قدَّرت أن امتناعه عن الكلام أكثر صدقًا وإقناعًا من تعجله بإطلاق «أي كلام» يعبر به عن الأماني والأحلام.

(٢)

لا آخذ على محمل الجد قول من قال إن اسم رئيس الوزارة (الدكتور نظيف) له دلالته في الظرف الراهن، الأمر الذي يستصحب ارتياحًا وتفاؤلاً. وهو كلام أراه من قبيل «المخدرات السياسية» التي يتعين مكافحتها ومحاسبة المروِّجين لها. على صعيد آخر فلا أجد مسوِّغًا للادعاء بأن وضع حكومة الدكتور نظيف عشرة برامج لحل مشكلات المجتمع، يعني أن هذه المشكلات ستحل بالفعل. (بالمناسبة، لاحظت أن التصريح الرسمي في هذا الصدد تحدث عن جميع مجالات الخدمات والإنتاج، لكنه أسقط الزراعة، فلعل المانع خيرًا). لكنني أدعو إلى التفرقة بين حل المشكلة والأمل في حلها. وأزعم أن الوزارة إذا استطاعت أن تحيي في الناس الأمل في حل مشكلات المجتمع الأساسية، فذلك سيكون إنجازًا عظيمًا لا ريب. وذلك الزعم من جانبي ينبني على

شعور بالإحباط ألمسه حيثما اتجهت، أوصل كثيرين إلى اليأس والقنوط. يتجلى ذلك بوضوح فى أوساط الشباب الذين لم يعودوا يرون مستقبلاً فى مصر، وإنما صاروا يبحثون عن «الأمل» خارج الحدود. وحين يهاجر الأمل من بلد فلا مجال للمراهنة على الحاضرين فيه، ولا تسأل عن المستقبل.

بل أذهب إلى ما هو أبعد، زاعمًا أن اليأس تجاوز أجيال الشباب إلى مختلف شرائح الطبقة الوسطى التى تضم عموم موظفى الدولة والمهنيين فيها. على الأقل فذلك ما تنطق به الخطابات التى أتلقاها من أناس ينتمون إلى تلك الشرائح، التى تشكل العمود الفقرى للمجتمع. ذلك أن تلك الخطابات - بلا استثناء - تنقل صورًا من المعاناة تفوق طاقة البشر. وما زلت أحتفظ بكم غير عادى من الرسائل المعبرة عن هذه الحالة، تلقيتها حين كتبت ذات مرة مقالاً تحت عنوان «مصر الصابرة» بمناسبة التحقيق الذى أجرى مع أحد مديرى العموم فى وزارة الشئون الاجتماعية، بعدما تبين أنه يقوم ببيع الفول المدمس فى الصباح لسكان أحد الأحياء، وقد اضطر إلى ذلك بعدما أمضى أكثر من ٢٠ سنة فى خدمة الحكومة، لكى يواجه نفقات الحياة التى لم يستطع تحملها.

ثم لا تنس أن حالات الانتحار التى تعددت، وكان سببها العجز عن تلبية متطلبات المعيشة، أو الفشل فى العثور على عمل بعد مضى سنوات على التخرج، هى فى جوهرها تعبير صارخ عن اليأس وفقدان الأمل فى الحاضر والمستقبل. وعلى الرغم من أن هذه الحالات لم تتحول إلى ظاهرة عامة بعد، إلا أن مجرد حدوثها على ذلك النحو غير المسبوق يبعث برسالة إلى المجتمع ذات دلالة لا يمكن التهوين من شأنها أو تجاهلها.

(٢)

الثقة والأمل اللذان أدعو إلى استحضارهما على وجه السرعة يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بأمرين: أولهما التشخيص الصحيح للواقع، والثانى إقناع المجتمع بجدية التصدى لمشكلات ذلك الواقع.

فيما يتعلق بالتشخيص، فلست أعرف إن كان مجىء التعديل الوزارى بعد أسابيع من

فضيحة «صفر المونديال» هو مجرد مصادفة أم لا. كما أننى لا أعرف على وجه الدقة كيف قرئ خبر الفضيحة فى دوائر القرار، وهل حوصر أثره فى محيط الرياضة وحدها، أم أنه تجاوز تلك الحدود إلى الفضاء العام. وسواء كان التتابع مجرد مصادفة، وأيّا كانت الكيفية التى قرئ بها الخبر، فإننى أرجو أن يعد الصفر علامة فارقة، وأن يتم التعامل معه بوصفه نقطة انطلاق ودعوة ملحة إلى إعادة التفكير جذريّا فى كثير من الأوضاع العامة، خصوصًا أن ثمة اتفاقًا على تردى تلك الأوضاع فى مجالات عدة، الأمر الذى أدى إلى تراجع دور مصر وانخفاض رصيدها المشهود إقليميّا ودوليّا. وهو ما عبرت عنه كتابات عدة واكبت أجواء التغيير الوزارى.

لا أريد أن نختلف حول إذا ما كان التقييم فى المجالات الأخرى التى تتجاوز الرياضة هو عند الصفر أم فوق ذلك بقليل أو كثير، لكننى أزعم أن ثمة اتفاقا على أن الأداء العام هو دون المتوسط، أى أننا نتحرك فى حدود تقدير «ضعيف»، حتى وإن اختلفنا حول درجة ذلك الضعف.

فى يوم الجمعة (٢٢/ ٧ / ٢٠٠٤) نشرت صحيفة «الوفد» خلاصة دراسة نشرها العدد الأخير من مجلة التجارة العربية الألمانية، ركزت على المقارنة بين رجال الأعمال فى خمس دول هى: مصر والمغرب والكويت وقطر وقبرص. وكان من بين نتائج تلك المقارنة أن حصلت مصر على المركز الأخير فى مدى احترام المواعيد والالتزام الزمنى. إذ جاءت قطر فى موقع أفضل من مصر، تسبقها قبرص، تلتها المغرب ثم الكويت، واحتلت مصر مؤخرة القائمة. وفيما يخص عدم اتخاذ القرار وتصعيده للمستوى الأعلى، جاءت مصر فى موقع متأخر، حيث سبقتها قطر وقبرص والكويت. وفيما يتعلق بالتفكير التحليلى وتحاشى حدوث المشكلات، احتلت مصر أيضا المركز الأخير، وسبقتها قطر وقبرص والكويت والمغرب. أما فيما يخص المناقشات والمحادثات بين رجال الأعمال، فقد احتلت مصر كذلك المركز الأخير، وسبقتها كل من قبرص وقطر والكويت والمغرب.

لست أعرف صدى دراسة من هذا القبيل فى أوساط غرف التجارة ودوائر رجال الأعمال، لكننى أجد فيها رسالة يجب أن تقرأ جيداً ورنينًا يجب أن يسمع ويؤخذ على محمل الجد.

(٤)

هذا الرنين يسمع بقوة فى كتاب حول «مكانة مصر والدول العربية فى المؤشرات العالمية»، ألفه الدكتور رضا عبد السلام عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق فى جامعة المنصورة. وقد اعتمد فيه على نتائج الدراسات التى أجرتها حول الموضوع بعض المؤسسات العالمية، فى المقدمة منها المنتدى الاقتصادى العالمى، ومنظمة الشفافية الدولية. وقد نشر المؤلف مقاله فى صحيفة «الوفد» (فى ١٩/٦/٢٠٠٤) الماضى ضمنها بعض الخلاصات التى بينتها الدراسات المذكورة. وكان المقال تحت عنوان دال هو: تعالوا نفهم حكاية صفر المونديال!

تحدث فى كتابه عن وضع مصر فى ٨ مؤشرات عالمية وقارن فى ذلك بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وكانت النتائج كالتالى:

* فيما يخص مؤشر الفساد والشفافية كان ترتيب مصر فى عام ٢٠٠٢ عند رقم ٦٣، وهذا الترتيب تراجع فى عام ٢٠٠٣، حتى وصل إلى ٧٠.

* فى مؤشر التنافسية العالمية، كان الترتيب ٥١ ثم أصبح ٥٨.

* فى مؤشر الاستثمار الأجنبى كان الترتيب ٩١ وتراجع إلى ١١٠.

* فى مؤشر الاندماج فى العولمة كان الترتيب ٤٥ وأصبح ٤٦.

* فى مؤشر الاستعداد التقنى والمعرفى تراجع ترتيب مصر من ٦٥ إلى ٧٠.

* فى مؤشر ثروة الأمم الناهضة تراجع الترتيب من ٣٦ إلى ٤٥.

* فى مؤشر الحرية الاقتصادية لم يحدث تراجع، وإنما تقدم وضع مصر فى الترتيب، حيث كانت فى المرتبة ١٢١ فى عام ٢٠٠٢، ثم أصبحت فى المرتبة ١٠٤ فى عام ٢٠٠٣.

* فى مؤشر التنمية البشرية عاد التراجع إلى سيرته، من ١١٥ عام ٢٠٠٢ إلى ١٢٠ فى عام ٢٠٠٣.

الأكثر إثارة مما سبق أن التراجع المصرى فى هذه المجالات لم يكن على المستوى العالمى فحسب، وإنما كان على المستوى الإقليمى العربى أيضًا. فحين أجريت مقارنة بين أداء

مصر فى المؤشرات السابقة، وبين أداء ١١ دولة عربية هى: البحرين - قطر - السعودية - الإمارات - تونس - الأردن - المغرب - الجزائر - الكويت - لبنان - سلطنة عمان، وعلى الرغم من أن بعض الدول لم تمثل فى عدد من مؤشرات الدراسة، فإن مصر مثلت فيها جميعًا، وسجلت التقارير تراجعها - بل كانت الأسوأ أداء - دون غيرها فى المجالات الثمانية، باستثناء ميدان الحرية الاقتصادية، الذى قطعت مصر فيه شوطًا أبعد.

خلص الباحث من المقارنة إلى ما يلى:

* إن من بين الدول الأربع الأقدم تمثيلاً فى مؤشرات الدراسة «مصر والأردن وتونس والمغرب» كانت الأردن هى الأفضل أداء بالنظر للمؤشرات مجتمعة، وهو ما يعكس إصلاحًا حقيقيًا جرى فى الأردن.

* مثلت الأردن فى سبعة مؤشرات من الثمانية، وارتفع أداؤها فى خمسة مؤشرات هى: التنافسية - جذب الاستثمار الأجنبى - التنمية البشرية - الاستعداد المعرفى - ثروة الأمم. وقد حقق الأردن ذلك الإنجاز على الرغم من محدودية ثروته البشرية، وعلى الرغم من أنه دولة ليست نفطية أو سياحية أو زراعية. لوحظ أيضًا أن الأردن كانت الدولة العربية الوحيدة التى حققت أعلى معدلات فى جذب الاستثمار الأجنبى.

* كان أداء الدول العربية متباينًا وغير متجانس. فهناك دول تحسن أداؤها بشكل ملحوظ، وهى على التوالى: الأردن وتونس وقطر وعمان والإمارات والمغرب. كما أن هناك دولاً تراجع أداؤها، وهى على التوالى: مصر والسعودية والجزائر وسوريا.

ربما اختلف البعض فى تقييم تلك النتائج، وسوف نجد من يطعن فى المعايير التى تم الاستناد إليها فى إجراء ذلك التقييم، لكنى أرجو ألا يصرفنا ذلك أو يعمينا عن إدراك حقيقة أن الدخان الذى يطلقه ليس آتيًا من فراغ، ولكن له أصلاً، فى نار مرئية فى الأفق أو خامدة تحت الرماد.

(٥)

لا شأن لى بالعلاج، ولست فى موقف يسمح لى بالخوض فى موضوعه، ولكننى ألح على جديته. والجدية هنا لا تتأتى بالتصريحات والخطب، ولا أمل فيها إن انصبت على

الأصل دون الصورة، ولا سبيل إلى إنجاز شيء حقيقى إذا لم يكن المجتمع طرفًا أصيلاً فى عملية العلاج، حيث الحكومة وحدها بكل سلطانها وهيلمانها، لن تستطيع النهوض بالمجتمع بمعزل عن مشاركة الناس. ولهذا فينبغى أن يكون أحد شواغل الحكومة هى كيفية استدعاء المجتمع وإخراجه من حالة اللامبالاة أو الإضراب عن العمل أو الاستقالة الجماعية. وهذا الاستدعاء لن يحقق المراد منه إلا إذا أدرك الناس أن هناك جدية فى الأداء واقتنعوا بأنهم مواطنون مشاركون وليسوا رعايا يساقون.

الشفافية من علائم الجدية، وهى مطلوبة فى التشخيص بقدر ضرورتها للعلاج. وليت الحكومة تحدد لنا أولوياتها، وتصارح الناس بما تستطيع أن تنجزه وما لا تستطيع، بدلاً من أن تزف إلينا أنها وضعت برامج لإصلاح كل شيء، ومن ثم تحمل نفسها بما لا تستطيع الوفاء به، الأمر الذى يهز الثقة ويضعف من رصيد الأمل. وأتمنى فى هذا الصدد ألا تلقى تبعة المأزق الذى نحن فيه على الناس، بدعوى أنهم ينجبون أكثر وأن معدلات التنمية عاجزة عن معدلات النمو السكانى. ولنا فى الهند والصين عبرة، واحتفال الهند ببلوغ تعداد سكانها المليار نسمة رسالة قوية تدين المنطق العاجز الذى يرى فى الواقع السكانى عقبة تعطل النمو وليس طاقة وثروة ينبغى الإفادة منها واستثمارها.

إن قائمة الأمنيات طويلة، واستعداد الناس للتفاؤل قائم، على الرغم مما أصابهم من إحباط وما تسرب إلى نفوسهم من يأس. لكن ذلك الحديث فى هذا أو ذاك معلق على لحظة استعادة الثقة وإحياء الأمل فى الحاضر والمستقبل.

قبل رفع شعار «الكمبيوتر أولاً»

حين نرفع شعار «كمبيوتر لكل بيت»، فإن ذلك يفترض أن لكل مواطن بيتًا يستقبل فيه الكمبيوتر، وأن التيار الكهربائى واصل إلى البيت، على الأقل لتشغيل الجهاز. وحين لا يتوافر أحد الشرطين أو كلاهما، فإن رافعى الشعار لن يختلفوا كثيرًا عن ملكة فرنسا مارى أنطوانيت، التى سمعت عن ثورة الناس لأنهم لا يجدون الخبز، فتساءلت: لماذا لا يستعيضون عنه بالبسكويت؟!

(١)

لست أخفى قلقًا من «الصرعات» التى تنتابنا أحيانًا ونحن نحاول تحديث مجتمعاتنا. و«الصرعات» مصطلح لبنانى فى الأغلب يعبر عن الانفعالات الطارئة التى تستبد بأى أحد فى أى اتجاه. وهى أقرب إلى «الموضات» الصارخة التى تهب على المجتمعات كالزوابع فى زمن بذاته، ثم لا تلبث أن تهدأ وتنحسر بعد ذلك. وأرجو ألا يكون شعار «كمبيوتر لكل بيت» هو إحدى هذه الصرعات. وقد رفعه مسئولو الحكومة المصرية الحالية لأسباب مفهومة، أهمها أن رئيسها مرجع فى المسألة وكان وزيرًا للاتصالات. كما رفع الشعار ذاته فى الأردن فى الأسبوع الماضى. وكانت بعض إمارات الخليج قد ذهبت فى وقت سابق إلى ما هو أبعد، حين أعلنت عن إقامة «الحكومة الإلكترونية»، التى تنجز الخدمات للناس وقضاء مصالحهم عن طريق الكمبيوتر، دون أن تلتقى أحدا منهم. وهو اتجاه محمود لا ريب، وإن كان يفترض أن يكون هناك أولاً حكومة، لكى تصبح إلكترونية بعد ذلك. وهو افتراض متوافر فى بعض الحالات ومغيب فى حالات أخرى.

وقبل أن تتسارع الخطى فى هذا الاتجاه، وقبل أن يرفع شعار «الكمبيوتر أولاً» على

غرار شعار مصر أولاً أو الأردن أو لبنان، فإننى أدعو إلى التفكير فى الموضوع على نحو مختلف. ذلك أننى أتفق تمامًا مع القائلين بأن عدم التمكن من هذه التقنية هو عين الأمية فى هذا الزمان. ومن ثم فليس عندى أدنى شك فى ضرورتها. كذلك فإننى أتفق فى أن يكون شعار «كمبيوترلكل بيت» هدفًا يتعين بلوغه بعد عدة سنوات، ومن ثم تعمل مؤسسات الدولة لأجل تحقيقه على نحو تتدرج فيه، وتتقدم نحو ذلك الهدف عامًا بعد عام. لكنى أخشى ما أخشاه أمران. أولهما المبالغة فى التعلق بالصرعة، إلى حد تقدير أن «الكمبيوتر هو الحل» وأنه وحده دليل التقدم وجواز المرور إلى العصر، الأمر الذى يستغرق جهد الحكومة إلى درجة قد تصرفها عن أولويات أخرى للمجتمع، أكثر إلحاحًا وأهمية. الأمر الثانى أن تصبح تلك الصرعة تجسيداً لحماسة عابرة ترتبط بوجود الحكومة الحالية، التى يردد البعض أن عمرها قد لا يتجاوز ١٨ شهراً (مع انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ٢٠٠٥). حيث لا يستبعد أن تأتى حكومة أخرى تفكر على نحو مغاير، فتطرح من جانبها «صرعة» أخرى، ولن تعدم فى هذه الحالة من يروج لاختيارها ويهلل له، ويسوقه بدوره بوصفه جواز المرور المرتجى، والمفتاح والحل... إلخ!

(٢)

أدرى أن شعار «كمبيوتر لكل بيت» أكثر وجاهة وجاذبية وأخف دمًا وهمًا من شعارات أخرى من قبيل مسكن لكل مواطن، أو المياه والكهرباء لكل بيت، أو رغيف خبز لكل جائع أو كوب لبن لكل رضيع، أو تعليم أفضل لكل تلميذ، ولا أقول فرصة عمل لكل عاطل. وأفهم أن الشعار الأول باعث على البهجة والتفاؤل، كما أنه هين فى استحقاقاته. بحيث لن يسخط الرأى العام أو يستشعر الوجع إذا لم تنجح الحكومة فى الوفاء به. أما الشعارات الأخرى، فهى من النوع ثقيل الظل الذى يمثل امتحانًا صعبًا يتطلب اجتيازه جهدًا كبيراً وعرقًا غزيراً ونضالاً مريراً. لكن حين تكون تلك العناوين ثقيلة الظل هى الهموم الحقيقية لأغلبية أبناء المجتمع المصرى، فإن عدم تسليط الضوء عليها فى أولويات العمل الوطنى يصبح خطأ فادحًا.

لا أظن أن المرء يحتاج إلى خيال واسع لكى يتصور شعور مئات الألوف الذين

يسكنون المقابر في القاهرة، أو نظرائهم الذين يعانون من نقص المياه وشح الخبز في أطراف العاصمة وضواحيها، وهم يسمعون عن حكاية انشغال الحكومة بتوفير كمبيوتر لكل بيت. ولست أريد أن أفتح باب التساؤل عن شعور الذين يعيشون خارج القاهرة، لعلمي بأن مشكلاتهم الحياتية أضعاف ما ذكرت. وإنما أكثر ما يهمني في السياق الذي نحن بصدده هو ذلك الإلحاح عن ضرورة ترتيب أولويات العمل العام على نحو صحيح، يضع في المقدمة مصالح الأغلبية التي تضم ملايين الفقراء، والضعفاء والمهمشين، الذين لا نسمع لهم صوتًا، ولا نرى لهم صوراً. ويقلقني كثيراً احتمال أن يفقد هؤلاء ثقتهم في إمكانية تحسين أوضاعهم والتخفيف من معاناتهم، فتذوي آمالهم واحدًا تلو الآخر، ويعرف اليأس طريقه إلى أعماقهم. ذلك أن اليأس في هذه الحالة يتحول إلى طاقة سلبية وليست إيجابية، أقرب إلى القنبلة الموقوتة المرشحة للانفجار في أي وقت.

لا أريد أن أستسلم للتشاؤم، لكنني لا أستطيع أن أسقط من ذاكرتي شبح تقرير مخيف عن النتائج التي ترتبت على اتساع الهوة بين الأثرياء والفقراء في الصين، نشرته مجلة «نيوزويك» في ١٠/٨/ ٢٠٠٤، وكيف أن الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد أنعشت طبقات معينة، وقسمت البلد إلى بلدين، أحدهما يضم سكان المدن ويرتع فيه الأغنياء بسياراتهم ومنتجعاتهم وملاهيهم. والثاني يشكل سكان القرى، ويتقلب فيه الضعفاء والفقراء، الذين يسكنون بيوت الطين ولا يجدون ما يسترهم ويعجزون عن تعليم أولادهم. هذه الفجوة ترجمت إلى نقمة وعنف، وصفتها المجلة بأنه «هيجان دموي» تجلى في وقوع كثير من حوادث القتل التي ارتكبها نفر من شباب الفقراء بحق أقرانهم من أبناء الأثرياء. وكان اليأس من الواقع المرير هو الدافع الأساسي لحدوث تلك الجرائم التي أزعجت السلطات الصينية، واستدعت ملف هموم الفقراء على طاولة الحكم في بكين.

(٢)

يعيننا على فهم ما نحن بصدده تقسيم فقهاء الأصول للمصالح إلى ثلاث طبقات، شرحها أستاذنا الدكتور عبد الوهاب خلاف بقوله: إن منها ما هو «ضروري» ويقصد بها ما تقوم به حياة الناس ولا بد منها لاستقامة أمورهم، وبغيرها يختل نظام حياتهم، الأمر

الذى يفتح الباب لإثارة الفوضى وشيوع المفاسد. فى المرتبة التالية تأتى طائفة من المصالح تعارف الأصوليون على وصفها بـ «الحاجية»، التى يحتاج إليها الناس لليسر والسعة (الرخص مثلاً). فى المرتبة الثالثة تأتى مصالح أخرى «تحسينية أو تجميلية»، وهى مما تقتضيه المروءة والآداب وسير الأمور على أفضل وجه.

إذا جاز لى أن أستخدم هذا التقسيم، فإننى أزعم بأن احتياجات الفقراء التى أشرت إلى بعضها فى البداية، هى فى حكم المصالح الضرورية. ومن ثم فإنها تمثل خطًا أحمر لا ينبغى المساس به أو تجاوزه. فى حين أن مسألة الكمبيوتر فى ظروفنا الراهنة هى من الأمور «الحاجية» عند البعض، وقد تكون تحسينية عند آخرين، لكنها بالقطع ليست من الضروريات.

ولكى أكون أكثر وضوحًا، فإننى أقرر بأن انشغالى بشعار «كمبيوتر لكل بيت» ليس منصبا على ذات الخبر، وإنما على مغزاه ودلالته. ذلك أننى أعُدّه خبرًا كاشفًا، بدت الوقعة من خلاله بمثابة سهم دال، أو شاهد على مسار مقلق أدعو إلى ملاحظته ومراجعته. وأرجو أن أكون مخطئًا فى تقديرى السلبى له.

بكلام آخر، فلو أنها مسألة كمبيوتر فقط لهانت ومرت، ولما استحق الأمر تحريرًا أو تحذيرًا. ولكن يبدو أن الأمر أكبر من ذلك وأعمق. ذلك أن ظاهر الأمر يوحى بأن ثمة توجهًا يعلى من شأن الأمور الحاجية والتحسينية ويقدمها على غيرها، وفى كل الأحوال فإنه لا يعطى الأمور الضرورية ما تستحقه من أولوية واهتمام. وهو ما يدعونى إلى القول بأن الإشارات التى نتلقاها حتى الآن تكاد تعطى انطباعًا مؤداه أن نصيب الفقراء والمستضعفين فيما أعلن من سياسات وما صدر من قرارات أدنى من أنصبة القادرين والميسورين. على الأقل فتلك هى الرسالة التى تلقيتها فى ثنايا القرارات الاقتصادية المصرية الأخيرة. التى قيل إنها خطوة مهمة على طريق الإصلاح ومن تجليات «الفكر الجديد» المطروح فى الساحة السياسية المصرية الآن.

(٤)

للقرارات إيجابيات لا تنكر، تفيد المستوردين والمصدرين والمستثمرين ومن لف لفهم. لكن ما أحدث صدى واسعًا ورنينًا ترددت أصداؤه فى الشارع المصرى، كان الزيادة فى

أسعار السولار بنسبة ٥٠٪ التي قيل إنها ستدر دخلاً للخزانة العامة بمقدار ٢,٤ مليار جنيه تارة، وبمقدار ١,١ مليار في تصريح آخر. ولأن السولار يستخدم في وسائل النقل وفي كل نشاط اقتصادي يكون الوقود عنصراً فيه، فإن الوجع أصاب كل أهل الشارع المصرى بلا استثناء، لأن الذى تحمل الزيادة في قيمة الوقود هو المستهلك العادى، الذى يذهب إلى عمله ويعود مستخدما الحافلة، ويمضى يومه كله معتمدًا على وجبة الفول والطعمية. ولسوء الحظ فإن الزيادة تمت وسط أجواء العودة إلى المدارس، الأمر الذى ضاعف من مصاريف الانتقال بالنسبة لرب أى أسرة لديه أبناء يذهبون إلى مدارسهم ويعودون منها بالمواصلات العامة، وترتب على ذلك أن المواطن العادى والبسيط تلقى بسبب تلك التعديلات ضربة قوية لم تكن في حسبانه، وهو المطحون والمثقل بأعباء وهموم أخرى تنوء بحملها الجبال.

مما يدهش المرء ويحيره أنه في الوقت الذى زاد فيه سعر السولار بنسبة ٥٠٪ فإن القرارات الصادرة خفضت إلى حد كبير قائمة طويلة من السلع الكمالية و«التحسينية»، التى لا يتعامل معها إلا الميسورون والمرفهون. ولست الوحيد الذى حيره ذلك، فقد قرأت خلال الأسبوع الماضى تعليقات عدة في الاتجاه ذاته، أقتبس منها ما كتبه المحرر الاقتصادى للأهرام الزميل أسامة غيث الذى قال في تحليل نشره يوم (١٨/ ٩/ ٢٠٠٤) ما يلى: تتضمن تخفيضات التعريفة الجمركية تناقضات يصعب فهمها اقتصاديًا واجتماعيًا وماليًا في ظل الظروف الراهنة. فما مبررات تخفيض الجمارك على الجمبرى والإستاكوزا من ٣٠٪ إلى ٥٪ فقط والسلمون المدخن «السومون فيميه» من ١٠٪ إلى ٥٪ بنسبة ٨٠٪؟ وما مسوِّغات خفض الجمارك على «جوزة الطيب» من ٢٠٪ إلى ٥٪ وكذلك ما تضمنته القرارات من تخفيض لا مسوِّغ له على الجهاز الاستقبال الخاص بالأطباق اللاقطة (الدش) إلى ٥٪ فقط وإلغاء الضريبة على الهواتف النقالة؟ وأين موقع هذه التخفيضات من أحاديث البعد الاجتماعى، ومن أحاديث موارد الدولة وإيراداتها، وحتميات الحفاظ عليها، وعدم التنازل عنها إلا لمقتضيات اقتصادية قاهرة؟

أضاف زميلنا قائلاً إن هذه الفلسفة المالية تعنى جمركيًا أن الخزانة العامة تنازلت في المتوسط لكل مشتر للمحمول في مصر عن مبلغ يتراوح بين ٢٠٠ و٦٠٠ جنيه. أما في السيارات فكرم الدولةالحاتمى ذهب إلى أبعد، حيث وفرت لكل راغب في شراء سيارة جديدة مبلغًا عشرة آلاف و٣٠ ألف جنيه.

إن الناس لا بد أن يعذروا إذا انتابهم القلق من جراء وقوفهم على المفارقة فى القرارات الاقتصادية، التى رفعت السولار الذى يهم المغلوبين المقهورين بنسبة ٥٠٪ وخفضت من جمارك الجمبرى والإستاكوزا والسومون فيميه بنسبة ٨٠٪.

سمعت الأستاذ إسماعيل حسن محافظ البنك المركزى السابق ذات مرة يقول إنه خلال السنوات الثمانى التى قضاها فى منصبه لم يوقع قراراً إلا وسأل نفسه أولا: ما تأثيره وصداه على المواطن المصرى الفقير؟ ـ وهى مقولة تحضرنى الآن، وتدعونى إلى إحالة السؤال إلى كل من كانت له علاقة بالقرارات الأخيرة، لمجرد العلم والنظر!

(٥)

فكرة تسليم المقاليد فى المجتمعات المركبة إلى التكنوقراط ورجال أعمال لا تخلو من مغامرة، لأن خلفياتهم لا تؤهلهم للنظر الكلى للأمور، ناهيك عن أن تلك الخلفيات لم تصلهم يومًا ما بنبض الشارع وأحزان الفقراء. فالتكنوقراط عاشوا فى تخصصاتهم ورجال الأعمال عاشوا فى مشروعاتهم. وهؤلاء وهؤلاء مقطوعو الصلة مع الناس بحكم طبيعة مواقعهم. وحين يأتون من خارج السياسة فإنهم يعذرون إذا ظلوا أسرى خبراتهم الخاصة، ويضعف من شعورهم بالفقراء والمستضعفين فيه. ولأنهم ليسوا انتخاب المجتمع أو اختياره، وإنما هبطوا على سطحه من علٍ، فإنهم يعذرون إذا ما كانت صورة المجتمع فى مداركهم مهزوزة ومشوشة. من ثم فلا غَرابة فى أن يروا فيه شريحة العائمين على سطحه من أكلة الإستاكوزا والسومون فيميه. ولم تستلفت أنظارهم جموع الكادحين القابعين فى عمقه أو المهمشين على تخومه، الذين يوجعهم ارتفاع أسعار السولار والفول والطعمية، إذ تلك آفاق لا يدركها إلا المنخرطون فى العمل العام، الذين عركتهم السياسة وجعلتهم على صلة بمعاناة الناس وأحزانهم.

لا تبعث على الارتياح أيضًا فكرة استسهال استجلاب الحلول الجاهزة لكل مشكلات مجتمعاتنا، الأمر الذى يجسد تبسيطًا للأمور ينم عن حالة من الكسل العقلى، تحجب القدرة على الابتكار، الأمر الذى يضيق من آفاق التنمية وفرصها. ويصبح عدم الارتياح شعوراً بالانزعاج والدهشة حين تعمد محاولات الإصلاح إلى الترقيع والاجتزاء، الذى يفتقد إلى النظر الكلى والرؤية الإستراتيجية.

ولا أعرف إن كانت القرارات التى اتخذتها الحكومة قد انبنت على رؤية إستراتيجية واضحة لخريطة ومشروع تنمية المجتمع أم لا، لكننى أفهم أن للتنمية شروطًا للخبراء فيها كلام كثير، يربط بين التنمية الاقتصادية والبشرية، وبين الاثنتين والتنمية السياسية.

لقد استوقفنى مثلاً تصريح لوزير التعليم العالى الجديد، قال فيه: إن ١١ جامعة خاصة جديدة ستفتح أبوابها فى مصر خلال السنوات الخمس القادمة. ذلك أن الخبر يدخل فى إطار الاهتمام بتلبية رغبات القادرين على دفع المصروفات الباهظة التى تتطلبها تلك الجامعات الخاصة، كما أنه من تجليات الاستجابة لضغوط رجال الأعمال الذين حولوا التعليم العالى إلى تجارة (وتلك كارثة أخرى). وفضلاً عن هذا وذاك، فإن السؤال الذى شغلنى هو: ما الإستراتيجية التى على أساسها اتخذت هذه الخطوة؟

ألح علىّ السؤال بعد الذى سمعته من الدكتور حامد الموصلى رئيس الجمعية المصرية للتنمية الذاتية للمجتمعات المحلية، وهو خبير دولى فى مجاله، إثر عودته من زيادة أخيرة لألمانيا، إذا قال إنه التقى هناك مدير معهد البوليمارات (أنواع البلاستيك) التابع لجامعة كلاوس تال، وناقشه فى أسباب تفوق الصناعة الألمانية وتميزها. ومما قاله مدير المعهد فى هذه الصدد أن سر التفوق يكمن فى الاهتمام الكبير الذى أولته الدولة للتعليم الصناعى، والذى انطلق من إستراتيجية استهدفت الإصرار على الارتقاء بالمهارات البشرية الصناعية وخوض المنافسة العالمية بسلاح الجودة والتميز. وبسبب هذه السياسة فإن نسبة تتراوح بين ٥٠٪ و٦٠٪ من الشباب أصبحوا يتجهون إلى التعليم الصناعى وليس الجامعى العالى. وترتب على ذلك أن الشاب الألمانى وهو فى سن ١٩ سنة يصبح عاملاً ماهرًا، بوسعه أن يستقل بمشروعه ويصير «معلمًا» أو «أوسطى» وهو فى سن الثانية والعشرين.

كنت قد سمعت هذا الكلام بعد ما قرأت خبر الإحدى عشرة جامعة خاصة جديدة فى مصر، فنحيت الصحيفة جانبًا وقلت: بلد شهادات صحيح!

كى يقام العرس الديمقراطى حقا

يحسب للرئيس مبارك لا ريب بأنه باقتراحه تغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية فى الدستور، أعاد إلى بؤرة الضوء ملف الإصلاح السياسى، الذى ظن كثيرون أنه مرحل إلى أجل غير مسمى. وكان من شأن تلك المفاجأة أن شهية كثيرين انفتحت لمناقشة قضية الإصلاح من مختلف جوانبها، الأمر الذى يشجعنى على إبداء عدة ملاحظات حول المناقشات الجارية.

(١)

عندى أربع ملاحظات من حيث الشكل هى:

* أن ثمة مبالغة مفرطة من جانب وسائل الإعلام فى تصوير ما جرى. وتلك ملاحظة أبداها عدد من الكتاب المصريين المحترمين، الذين استغربوا حملة التهليل التى استقبلت الاقتراح، حتى ساوت بينه وبين جلاء الإنجليز عن مصر وتأميم قناة السويس وإقامة السد العالى. وكان ذلك مسيئًا إلى فكرة جيدة فى ظاهرها اقترحت تعديلاً لم تعرف أبعاده. أما وجه الإساءة الذى أعنيه فيتمثل فى أن التهليل ألغى المسافة بين القول والفعل مقدرًا أن الإصلاح الدستورى حقق مراده، وأن جمهورية ثانية ولدت فى مصر، فى حين أننا ما زلنا فى الأيام أو الأسابيع الأولى من «الحمل».

* إن جهات عدة وأفرادًا كثيرين ممن كانوا قد عارضوا فكرة تعديل الدستور، ودعوا إلى عدم المساس به بحسبان ذلك من دواعى «الاستقرار» ومتطلباته، وانساقوا حينًا من الدهر وراء الإشارات التى عَدَّت الدعوة إلى التعديل أمرًا باطلاً وفاسدًا، هؤلاء أنفسهم وجدناهم فجأة فى مقدمة المهللين للتعديل الذى تم اقتراحه. وامتدحه أحدهم

قائلاً إن من شأن الأخذ به أن يجعل الدستور المصرى أكثر اكتمالاً واشتمالاً على أفضل ما فى دساتير الشرق والغرب، الأمر الذى يرشحه لأن يدرس فى كليات الحقوق ومعاهد القانون، بوصفه دستوراً نموذجيّا كامل الأوصاف.

* إن إدخال التغيير المقترح فى صلب الدستور يمر بكثير من الإجراءات القانونية التى تستغرق ما بين شهرين وثلاثة أشهر، علمًا بأن الفترة الزمنية المتاحة بين اقتراح الدستور وموعد إجراء الامتحانات الرئاسية هى ستة أشهر وهو ما يعنى أن من يريد أن يرشح نفسه للرئاسة من داخل الأحزاب أو خارجها لن تكون أمامه سوى ثلاثة أو أربعة أشهر لتقديم نفسه وبرنامجه إلى الرأى العام المصرى، وتلك فترة لا تتيح لأى مرشح سوى أن يتواصل مع محيطه الصغير خصوصًا فى ظروف الجدب السياسى الذى نعيشه، الأمر الذى يعنى أيضًا أن المنافسة غير واردة من أى باب. وترتيبًا على ذلك فإن إعمال النص والإفادة منه ستتوافر فرصته الحقيقية فى انتخابات الرئاسة اللاحقة (التى تجرى فى عام ٢٠١١). وليس فى الانتخابات التى نقبل عليها فى الخريف القادم.

* إن أهل القانون وقبلهم أهل السياسة يعرفون جيداً أن صياغة الدساتير لا تصنع الديمقرطية، ولكنها فى أحسن أحوالها تضع إطاراً إجرائيّا لضمان الحقوق والحريات وتيسير أعمالها. ومن الناحية العملية فإن الضمان الحقيقى للديمقراطية يتمثل فى وجود حيوية سياسية وهياكل مؤسسية تجسد قوة المجتمع وتحول دون تغول السلطة أو استبدادها. ولا يفوتنا هنا أن ننبه إلى أن إنجلترا، التى تعد أم الديمقراطيات المعاصرة، ليس لديها دستور مكتوب، فى حين أن أكثر النظم الفاسدة فى النظام الثالث زينت واجهاتها بدساتير لم تترك شيئًا فوق أشواق الناس وأحلامهم إلا تضمنته واحتفت به.

(٢)

تعددت أصداء الاقتراح فى وسائل الإعلام المصرية، وفى حلقات المناقشة التى تناولت موضوعة. ومن متابعتى لتلك الأصداء وجدت أنها تباينت على النحو التالى:

* فهناك فئة بالغت فى الحفاوة به والتهليل له، على النحو الذى أشرت إليه توّا، ورأت أن الاقتراح يمثل مفتاح الإصلاح وحجر الأساس فيه. بل إن بعض هؤلاء رأوا أن

الإصلاح السياسى قد تم بإعلان الاقتراح، ومن ثم أصبحت الكرة فى ملعب الجمهور الذى بات عليه أن يتفاعل معه ويؤدى واجبه إزاءه. ومن الأخيرين من اقترح على شاشة التلفيزيون أن يُعَدّ يوم إعلان الاقتراح - ٢٦ فبراير - عيداً قومياً ويوم عطلة رسمية!

* وهناك آخرون تعاملوا مع الأمر بأسلوب أكثر احتشاما ورصانة، فقالوا إن ما جرى مجرد بداية على طريق طويل، وإن الإصلاح المنشود سوف يتحقق إذا ما استمرت الخطى على الدرب. وقد اقتضت حكمة التغيير أن يتم التدرج فى الموضوع، لأن القفزة الكبيرة لها مخاطرها التى ينبغى الحذر منها. وما الحوار الوطنى الجارى الآن مع الأحزاب السياسية إلا تمهيد لاتخاذ خطوات أخرى على طريق الإصلاح، ستتواصل بعد الاستحقاق الرئاسى.

* شريحة ثالثة رحبت بالاقتراح. وشغلت بضمانات تنفيذه، ومن ثم تركزت تحفظاتها على مدى حياد أعضاء اللجنة العليا لتزكية المرشحين للرئاسة، والنصاب الواجب توافره لإقدام كل مرشح يرغب فى المنافسة على المنصب.

* شريحة رابعة ضمت عدداً غير قليل من أساتذة القانون الدستورى، رأت أن تغيير مادة واحدة فى الدستور لا تكفى، ورأت وجوب إعادة النظر فى الدستور كله، خصوصاً مواده التى تتعلق بفترة بقاء رئيس الجمهورية فى منصبه - إذ يدعون إلى حصرها فى مدتين فقط وليس تركها مفتوحة لعدة مرات - وتلك التى تتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية التى توسع فيها الدستور المصرى الحالى بأكثر مما ينبغى. ومن هؤلاء من دعا إلى التوسع فى إرساء مبدإ الانتخاب المباشر، قائلين إن ذلك إذا سرى على رئيس الجمهورية، فأولى بذلك أن ينتخب المحافظون والعمد ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات وشيخ الأزهر. وهى المناصب التى تتحكم فيها السلطة التنفيذية، وتشغلها بالتعيين.

* الشريحة الخامسة ضمت نفراً من فقهاء القانون وأساتذة العلوم السياسية، وهؤلاء أرتأوا أن الإصلاح السياسى الحقيقى لا يتوافر بمجرد تعديل الدستور، لأن كل التعديلات التى ينادى بها البعض، يمكن أن يستجاب لها دون أن يؤدى ذلك بالضرورة إلى تحقيق الإصلاح المنشود. واستدلوا فى ذلك بكثير من الخبرات التى اعتمدت على

الهياكل والإجراءات فى الإصلاح السياسى، ثم فرغت الهياكل من مضمونها، وعطلت الإجراءات بقوة السلطة أو أجهضت فاعليتها. كما أنهم استدلوا أيضًا ببريطانيا التى أقيمت فيها الديمقراطية على أكتاف قوة المجتمع ومؤسساته، على الرغم من عدم وجود دستور مكتوب للدولة. الأمر الذى يعنى أن رسوخ مؤسسات المجتمع والتزام الجميع فيه بسيادة القانون، يمكن أن يكون كافيًا لتوفير ضمانات الحقوق والحريات.

فيما لاحظت، فإن تقدير فكرة الاقتراح أمر لم يختلف عليه أحد، ولكن تفاوت الآراء فى صدده انبنى على ما إذا كان ذلك يعد كافيًا أم لا، وهل يمثل التعديل أفضل مدخل للإصلاح السياسى أم لا.

(٢)

وعلى الرغم من أنى لست من فقهاء القانون ولا من أساتذة العلوم السياسية فإننى أضم صوتى إلى صوت أهل الشريحة الخامسة. وكنت قد عبرت عن موقف قريب مما دعوا إليه، فى مقالة عنوانها: الحرية قبل الديمقراطية وليس بعدها. والفكرة الأساسية فى المقالة انبنت على أن الديمقراطية كآلية للمشاركة من خلال التصويت والتعددية السياسية لا تؤدى وظيفتها الحقيقية إلا إذا قامت على أساس من الحرية. وانتقدت آنذاك السلوك الشائع فى كثير من دول العالم الثالث، وبمقتضاه يتم إقامة هياكل الديمقراطية ومؤسساتها، دون أن يؤدى ذلك بالضرورة إلى أداء أى من وظائف الديمقراطية، الممثلة فى المشاركة والمساءلة وتداول السلطة، وهو نهج يزيف الديمقراطية فى حقيقة الأمر، من حيث إنه يحتفظ بكل الممارسات الاستبدادية، من تفرد بالسلطة واحتكارها، فى حين يجرى إخفاء تلك الممارسات وراء قناع من «الديكور» الديمقراطى. وقد اضطرت بعض الأنظمة إلى الاحتيال على الديمقراطية بهذا الشكل، سواء للتجمل أمام العالم الخارجى، بعدما أصبحت فكرة الإصلاح السياسى شعارًا جذابا جرى تعميمه على الكافة، أو التفافا على ضغوط خارجية تحاول لىَّ أذرع بعض الأنظمة لكى تستجيب لطلباتها. وهو نوع من الإصلاح وصفته مرة فى مقالة سابقة بأنه «سياحى» وليس سياسيًا حقيقيًا بأى حال، لأن الهدف منه هو إرضاء الغربيين والتجمل أمامهم، وليس التعبير عن أشواق الجماهير وتمكينها من المشاركة فى صياغة حاضرها ومستقبلها.

هذا الذى قلته هو بعض ما تعلمته فى دارسة القانون الدستورى. وأحد الذين علمونى هذا الكلام هو الدكتور ثروت بدوى - أمد الله فى عمره - فى محاضراته، التى تضمنها كتابه «النظم السياسية»، (صدر فى عام ١٩٥٨)، وفى مقدمته ذكر أن الحريات لا تتجزأ، وهى لا تقبل التبعيض أو التفرقة، وأن توفيرها بمختلف مكوناتها ضرورى لإقامة ديمقراطية حقيقية، فلا يمكن أن تقوم ديمقراطية يتاح للناس فيها حرية التصويت أو الترشيح، فى حين تحجب فيها حرية التعبير أو حرية تشكيل الأحزاب السياسية. ذلك أن الحريات جميعًا وحدة متكاملة تنهارأجزاؤها فور المساس بإحدى حلقاتها، أو بأى من الحريات المدنية أو السياسية.

وجدت الدكتور ثروت بدوى يردد الكلام ذاته فى الحوار الذى أجرته معه صحيفة «الوفد» يوم الجمعة (٤/ ٣/ ٢٠٠٥). لم يغير من أفكاره شيئًا طيلة نصف قرن. وحين حصلت على رقم هاتفه واتصلت به لكى أحييه وأشد على يده، قال لى إننا يجب ألا نكتفى بمناقشة أو مراجعة هذه المادة أو تلك من الدستور، لأننا ينبغى أن نجيب أولاً - وبنجاح عن جميع الأسئلة المتعلقة بالمواقف من الحرية الديمقراطية وقيمها واستحقاقاتها.

هذا الموقف عبر عنه المستشار طارق البشرى فى كتابات ومناسبات عدة، منذ ظهر فى الأفق مصطلح «الإصلاح السياسى»، حيث عزف عن مناقشة تفصيلات الدستور، بل رفض فكرة تعديله فى الوقت الراهن، ليس إقلالاً من شأنها، ولكن لأن تلك المناقشة تحتل المرتبة التالية من الأهمية، بعد حسم الإجماع الوطنى حول قضية الحرية والديمقراطية، والعمل الجاد لاستعادة حيوية المجتمع من خلال مؤسساته المختلفة.

(٤)

إذا جاز لى أن أشرح تصورى للموقف الذى أنحاز إليه، فإننى أزعم أن الديمقراطية الحقيقية - التى هى جوهر الإصلاح السياسى المنشود - لها أركان وشروط معينة يجب أن تتوافر، وهى ثلاثة تتمثل فيما يلى:

١ - بيئة سياسية واجتماعية مواتية، تتمثل فى أجواء الحرية التى ترفع فيها قيود التعبير وتشكيل الأحزاب السياسية، وتتقوى فيها مؤسسات المجتمع، وترفع الطوارئ، ويتم

الفصل بين السلطات، وتهيمن سيادة القانون. وهى الأجواء التى تفتح الباب واسعًا لحرية الحوار وتنامى دور القوى السيأسة، ومن ثم ظهور البدائل التى يمكن أن تتداول على السلطة.

هذه البيئة بمثابة «التربة» التى يلقى فيها الغرس وتترعرع فيها شجرة الديمقراطية. إن شئت فقل إنها «السرادق» الذى بغيره لا يكون للعرس الديمقراطى محل أو طعم.

٢ - هياكل وإجراءات وآليات تقام فى محيط تلك البيئة، لكى تكون وسائط وقنوات التعبير عن إرادة الناس، وهو الأمر الذى ينهض به الدستور والقوانين والأحزاب والمؤسسات والمجالس المختلفة، النيابية منها والمحلية. وتندرج تحت ذات العنوان الانتخابات والاستفتاءات وما شابهها.

٣ - وظائف تؤديها تلك الهياكل والإجراءات، تتمثل فى توفير المشاركة فى صناعة القرار، ومساءلة أو محاسبة المسئولين عن قيادة السفينة، وإدارة عملية تداول السلطة بين قوى الشعب التى تحوز الأغلبية ورضاها.

بكلام آخر، فإن البيئة المتمثلة فى حزمة الحريات العامة، هى «القاطرة» التى تجر ذلك كله، وهى الضمان الأساسى لتوفير الديمقراطية الحقيقية والحيلولة دون تزويرها. وهذه لا تحتمل التجزئة أو التقسيط. فهى تكون أو لا تكون. وقضية الحريات العامة ليس فيها حل وسط. تمامًا كالحمل، يكون إما حقيقيًا وإما كاذبًا. وكما قال الدكتور ثروت بدوى بحق. فإن تلك الحريات بمثابة وحدة متكاملة. تنهار إذا جرى المساس بإحدى حلقاتها تحت أى ذريعة.

والأمر كذلك، فإن المعيار الحقيقى الذى تقاس به الديمقراطية فى أى مجتمع هو مدى ما يتوافر فى ظلها من حريات، وضمانات تحمى حقوق الناس فى التعبير والحركة السياسية. ولم يقل أحد إن الديمقراطية تقوم بمجرد تشكيل الأحزاب أو إجراء الانتخابات أو تشكيل المجالس النيابية، أو غير ذلك من الهياكل والآليات. وهى العناصر التى تحرص على توفيرها مختلف الأنظمة المستبدة بتقدير أنها توفر شكل الديمقراطية دون وظيفتها. إذ فى غيبة القاطرة - حزمة الحريات العامة - تضل كل العربات طريقها، فضلاً عن أنها تغدو عاجزة عن التحرك صوب أى من الأهداف التى تتحراها الممارسة الديمقراطية.

لقد كان الاتحاد السوفيتى ومعه كل دول «الكتلة الشرقية» نموذجًا للبلدان التى توافرت

لها مختلف هياكل الديمقراطية ومؤسساتها، ولم يغب عنها سوى شيء واحد هو الديمقراطية ذاتها. وكان ذلك يمثل أعلى درجات التزوير والاحتيال على الديمقراطية.

لقد بات سهلا أن تدبج الدساتير وتحشد فيها كل الحقوق والضمانات، بعبارات بليغة وقوية لا تشوبها شائبة. وبنفس درجة السهولة أصبح من الممكن «طبخ» الانتخابات، واصطناع الأحزاب وتوزيع الأدوار عليها، بحيث يستكمل الشكل الديمقراطي في كل مقوماته. لكن تفعيل ذلك كله، من ضمان الالتزام بتطبيق الدستور، إلى قيام المؤسسات بدورها في المشاركة والمساءلة والتداول، لا يمكن له أن يتحقق إلا في ظل إطلاق الحريات العامة، التي وحدها توفر للمجتمع العافية التي تمكنه من الحيلولة دون تزوير الديمقراطية أو العبث بها.

(٥)

تساورني شكوك كثيرة فيمن يقولون لنا إن شعوبنا ليست مؤهلة للديمقراطية - وكأنها أقل شأنًا من شعوب أخرى مثل جورجيا وأوكرانيا ورومانيا - بالتالي فينبغي أن تتلقى «جرعاتها» على مهل، وعلى فترات محسوبة بدقة. ذلك أنني لا أعرف كيف يمكن قياس حالة «القابلية للديمقراطية» عند الناس. وما مؤهلات أو شرعية الذين يفتون في الأمر على ذلك النحو؟ ومن الذين نصَّبهم وكلاء وأوصياء على الممارسة الديمقراطية؟ وما المعايير التي يعتمدونها سواء في تحديد حجم وطبيعة «الجرعات»، أو في تقدير الفترات التي ينبغي أن تمر بين جرعة وأخرى؟ ولا أتردد في القول بأن أغلب الذين يروجون لهذا الكلام لا يريدون به في حقيقة الأمر سوى إطالة عمر الأوضاع غير الديمقراطية، وحماية الاستبداد واستمراره. أما بقيتهم فإنهم يخشون أن يلفظهم الشعب وبالتالي يهدد مصالحهم، إذا ما أتيح لجماهيره أن تعبر عن إرادتها الحقيقة وخيارها الذي تنحاز إليه.

فيما يتعلق بمصر بوجه أخص، فإن ترديد ذلك الادعاء يمثل إهانة للذاكرة المصرية، التي عرفت ممارسات الخبرة الديمقراطية منذ قرن ونصف قرن على الأقل، حين تشكل في القاهرة «مجلس شورى النواب» في عام ١٨٦٦م. ويؤرخ به بحسبانه بداية للممارسة الديمقراطية التي تواصلت بعد ذلك ولم تنقطع.

إن السؤال الكبير والمهم ليس ما إذا كانت شعوبنا مستعدة للديمقراطية أم لا، وإنما هو ما إذا كانت إرادة التوجه نحو الديمقراطية الحقيقية متوافرة أم لا.

الحرية قبل الديمقراطية وليس بعدها

من أغرب مفارقات زماننا أن شعوبا عدة فى عالمنا العربى باتت تساق إلى انتخابات «حرة تمامًا»، فى حين أن تلك الشعوب فاقدة الحرية من الأساس. الأمر الذى يجسد الفصل بين الديمقراطية والحرية، فيستدعى الأولى ويؤجل الثانية، على نحو لا يختلف عن وضع العربة أمام الحصان.

(١)

بين أيدينا نموذجان يجسدان تلك المفارقة: الانتخابات البلدية فى فلسطين والتشريعية فى العراق، (وكلتاهما تمتا فى شهر يناير عام ٢٠٠٥). فى كل من الحالتين يرزح الشعب تحت احتلال من العيار الثقيل. كما أن الانتخابات تعد مطلبا للمحتل، مضمراً إسرائيليا فى الحالة الفلسطينية، لكنه معلن ومشهور أمريكيا فى الحالة العراقية، لدرجة أن الرئيس بوش شخصيا يقف على رأس المطالبين بإجرائها فى موعدها. فضلا عن ذلك فهى «مفصلة» بحيث تحقق المصالح المرجوة. آية ذلك أن اللاجئين المقيمين بالخارج حرموا من التصويت فى الحالة الفلسطينية على الرغم من أن عددهم يتراوح بين ٤ و٥ ملايين شخص، فى حين أنهم فى الحالة العراقية (عددهم مليونان) استدعوا للتصويت حيثما كانوا، فى مشارق الأرض ومغاربها. وحين يكون الأمر كذلك فلا بد أن يبعث على الشك والارتياب، حيث لا يخطر على بال أحد أن يكون الدافع إليه هو الحرص على صدق تمثيل الإرادة الشعبية للفلسطينيين والعراقيين. وهو ما لا نتوقعه فى آرييل شارون، ولم نعرفه فى ممارسات الرئيس بوش. ثم إننا لم نقرأ فى أى تحليل أمريكى محترم أن أحدا منهما مشغول بالمسألة من هذه الزاوية، الأمر الذى يعنى أن لهما «مآرب أخرى» تخدم مصالحه فى نهاية المطاف. فإسرائيل التى سعت إلى التخلص من الرئيس

ياسر عرفات، ومازال اتهامها بتسميمه معلقا فى رقبتها، رحبت بالانتخابات التى أتت بقيادة فلسطينية جديدة أملا فى تحقيق هدفين. أولهما وقف الانتفاضة وشل حركة المقاومة المسلحة، وثانيهما التوصل إلى تسوية تنتهى بإقامة دولة فلسطينية (فى غزة على الأرجح) مع تأجيل القضايا الجوهرية الأخرى كافة فى الملف: القدس والاستيطان واللاجئين والحدود.

فى العراق المصلحة واضحة. فالانتخابات التشريعية التى تصر الولايات المتحدة على إجرائها فى موعدها (٣٠ يناير) لا تختلف فى مقاصدها عن الاستفتاء الصورى الذى أجرته سلطة الاحتلال البريطانى هناك عام ١٩١٩ (عقب انتفاضة النجف عام ١٩١٧). إذ أرادت به إضفاء الشرعية على استمرار الاحتلال والإدارة البريطانية، الأمر الذى رآه مجلس الحلفاء مسوِّغا لفرض الانتداب على العراق فى عام ١٩٢٠. غير أن الحيلة لم تنطل على العراقيين الذين تزايدت نقمتهم، فانفجر غضبهم فى ثورة العشرين. الأمر الذى اضطر الإنجليز إلى دعوة الأمير فيصل بن الحسين والمناداة به ملكا على العراق على رأس نظام دستورى نيابى ديمقراطى، أيدته الجماهير فى استفتاء أجرى عام ١٩٢١. وكان أول إنجاز قام به الملك الجديد بعد تنصيبه - بناء على الإرادة الشعبية - أنه وقع فى العام التالى مباشرة المعاهدة التى قننت الانتداب وأبقت على النفوذ البريطانى فى العراق. ومن الطريف أن المعاهدة نصت فى مادتها الثالثة على ضرورة تشكيل مجلس تأسيسى، كى يضع دستورا للمملكة ويصدر قانونا للانتخابات لضمان تمثيل الإرادة الشعبية. هذا الذى فعله البريطانيون فى عشرينيات القرن الماضى، هو بالضبط ما يريده الأمريكيون فى آخر يناير الحالى. إنه بتشكيل مجلس نيابى عراقى منتخب، يضفى شرعية على الوضع المستجد، خصوصا الوجود العسكرى الأمريكى، ويؤمن مختلف المصالح الأمريكية التى كانت دافعا إلى الغزو.

فى الحالتين انفصلت الإجراءات الديمقراطية عن قضية السيادة الوطنية، وبالتالى انفصلت حرية الوطن عن حرية المواطنين، وأصبحت الانتخابات أو الاستفتاءات غاية بحد ذاتها، بمقتضاها وظفت لتحقيق مصالح الاحتلال، ومن ثم لأغراض لا علاقة لها بحرية الوطن أو بحرية المواطنين، على الرغم من أن المواطنين صوتوا فيها - أو يفترض أن يصوتوا فيها - بمنتهى الحرية!

(٢)

تلك حالة قصوى للمفاصلة بين الديمقراطية والحرية، دونها حالات أخرى كثيرة شائعة فى العالم الثالث والعربى ضمنا، تكررت فيها المفاصلة ذاتها، ولكنها وظفت لصالح استمرار احتكار السلطة وتكريس الأوضاع غير الديمقراطية. فقد تابعنا خلال العقود الثلاثة الأخيرة جهودا حثيثة لاستخدام قيم الديمقراطية وعناوينها فى ذلك الاتجاه. وشهدنا تنافسا على رفع اللافتات ونصب الهياكل الديمقراطية دون أن يكون لذلك كله أى ترجمة أو ممارسة على صعيد الواقع. وحين تواترت تلك المحاولات فإن العناوين الديمقراطية فرغت من مضمونها وجرى ابتذالها.

قبل سنوات حين تولى ميخائيل جورباتشوف زعامة الاتحاد السوفيتى ورفع شعار (البريسترويكا) أو إعادة البناء، وكان للشعار صداه الذى تردد فى العالم الخارجى، خرجت الأبواق الإعلامية الرسمية فى إحدى دول المغرب العربى معلنة على الملإ أن زعيمها كان سباقا إلى الدعوة لإعادة البناء، منذ قام بحركته التصحيحية، التى قومت ما كان معوجا وأخرجت الأمة من ظلمات البؤس والإحباط إلى نور الأمل والرجاء. وحين اختبرت التجربة واحتل النموذج مكانا دائما ومتميزا فى التقارير السنوية التى تسجل انتهاكات حقوق الإنسان، جرى تكثيف الحملة الدعائية، التى زفت إلى الجميع أخبار تقرير مادة حقوق الإنسان فى كل مراحل التعليم، وإنشاء مكتب لحقوق الإنسان فى كل وزارة وكل محافظة. ومن ثم امتدت اللافتة بطول البلاد وعرضها، دون أن يكون لها أى تنزيل على الأرض! وفى وقت لاحق حين انتخب تونى بلير رئيسا للوزراء فى بريطانيا، وتبنى آنذاك شعار «الطريق الثالث» بين الاشتراكية والرأسمالية، فإن إعلام قطر عربى آخر قال إنه أخذها عن شعار «النظرية الثالثة» الذى أطلقته قيادة ذلك البلد. وبعدما صارت لافتة «التعددية» عنوانا للمرحلة التى أعقبت سقوط جدار برلين سمعت خطيبا للجمعة فى إحدى دول الخليج وهو يشيد بالفكرة ويراها إنجازا إسلاميا سبقنا به الجميع، تجلى فى سماحه بتعدد الزوجات - وأخيرا حين رفع فى الأفق العربى شعار «الإصلاح السياسى»، وشاع الحديث عنه فى مختلف الأوساط السياسية وغير السياسية، فإن أكثر من قيادة عربية ذكرت أن الأمر ليس جديدا عليها. وأن الإصلاح هو هدف كل ما تتخذه من إجراءات بحسبان أنها ما جاءت إلا لتصلح. وظل ذلك ديدنها طول الوقت. بالتالى فهى ليست معنية بتلك الدعوة ولا هى مطالبة بأكثر مما تؤديه فعلا.

(٢)

طالما ظل الجدل محصورا فى إجراءات الديمقرطية وأشكالها وليس فى وظيفتها وغاياتها، فإن قضية الحرية ستكون هى الضحية فى نهاية المطاف. فالانتخابات مهمة لا ريب، ولكن ما لم تكن سبيلا إلى المشاركة فى القرار السياسى وإلى الحساب والمساءلة، وما لم تكن صيغة تكفل التداول السلمى للسلطة، فإنها تغدو عبئا على الديمقراطية وليست عونا أو رافعة لها. إذ حين لا ترتب الانتخابات أيّا من تلك الوظائف، ولا تكون وسيلة لتحقيق تلك المقاصد، فإنها تصبح غاية فى ذاتها تخدم الحاكمين فتحسن صورتهم، وتنقطع صلتها بالمحكومين الذين لاتتحقق مصالحهم إلا من خلال المشاركة والمساءلة والتداول.

إن شئت فقل إن الانتخابات الحرة ليست فقط تلك التى تتوافر لها حرية التصويت أمام صناديق الاقتراع، ولكنها أيضا تلك التى يتمتع فيها المواطنون بحرية الإرادة والاختيار. أعنى أنها ليست فقط تلك التى يتمكن فيها الناس من التصويت بغير ضغط ولا إكراه أو إرهاب، أو تلك التى يتم فيها فرز الأصوات دون تلاعب أو تزوير. إذ الأهم من ذلك أن تتم فى جو ترفرف عليه رايات الحرية، حرية التعبير وحرية إصدار الصحف وحرية تشكيل الأحزاب السياسية... إلخ. وهى الظروف التى من شأنها تحرير إرادة المواطن وتعزيز قوة المجتمع وتحصينه، من خلال ما تفرزه من مؤسسات مدنية ومنابر مستقلة تسهم فى تشكيل الرأى العام، وتكبح جماح السلطة وتحول دون تغولها أو طغيانها.

إن الانتخابات حين تصبح غاية فإنها فى أحسن فروضها توفر «لحظة حرية». وحين تظل وسيلة فإنها تصنع مجتمعا حرا. وللأسف، فإن لحظة الحرية هى التى يجرى تسويقها الآن. ويتضاعف الأسف حين نجد أن النخبة مشغولة بترقب تلك اللحظة بأكثر من تركيزها على استحقاقات وشروط إقامة المجتمع الحر المشارك والفعال.

ما يسرى على الانتخابات ينطبق بالقدر ذاته على غيرها من عناوين ومفردات الممارسة الديمقراطية، من قبيل تشكيل الأحزاب وتأسيس مجالس ومنظمات حقوق الإنسان والدعوة لإقامة مؤسسات المجتمع المدنى وتمكين النساء من شغل الوظائف القيادية والعامة... إلخ. ذلك أن تلك الجهود كلها إذا تحولت إلى غايات ولم تصب فى وعاء

المشاركة الحقيقية وتعزيز الحرية فى المجتمع، فإنها تصبح من قبيل محاولات الإلهاء التى تؤدى إلى تزييف الديمقراطية وتفريغها من مضمونها.

(٤)

لا بديل عن وضع الحصان أمام العربة لكى تتقدم المسيرة صوب بر الأمان. ولذلك فلا مفر من تقديم الحرية على الديمقراطية واعتبارها مقياسا لها. إذ بالأولى نصل إلى الثانية بصورة تلقائية، فى حين أن التجربة علمتنا أن العكس غير صحيح. بمعنى أن الديمقراطية الشكلية يمكن توظيفها لإجهاض قيمة الحرية وإحداث قطيعة معها.

ليس فى الأمر مغامرة من أى نوع. هذا ما تؤكده خبرة بلد كالهند وصل عدد سكانه إلى مليار نسمة، وتعايشت فى ظله تمايزات وتناقضات عرقية ودينية واقتصادية لا حصر لها، جعلته أصعب بلد يمكن أن تمارس فيه الديمقراطية. لكنه بالحرية امتص تلك التناقضات، وحقق فى ظلها إنجازات اقتصادية كبيرة. وقدم نموذجا للاستقرار النسبى القائم على التسامح وتداول السلطة، الأمر الذى أضاف إلى رصيد الهند إنجازا سياسيا جديرا بالاحترام والاحتذاء.

ما حدث فى الهند حصل مع إندونيسيا (٢٥٠ مليون نسمة) التى هى بدورها بلد صعب للغاية، يحفل بالتناقضات والمشكلات التي تراوحت بين الصراعات الدينية (بين المسيحيين والمسلمين) وبين دعوات الانفصال فى (مقاطعة آتشيه مثلا). ومع ذلك فإن البلد خاض التجربة الديمقراطية إلى نهايتها، وتم فيه تداول السلطة ثلاث مرات خلال السنوات التى أعقبت سقوط نظام الرئيس سوهارتو فى عام ١٩٩٨، بعدما ظل محتكرا لها طيلة ٣٢ عاما، احتمى فيها الفساد بالاستبداد.

لم يكن فى النجاح السياسى الذى حققه البلدان وكفل لهما الاستقرار سر. وإنما الذى حدث لهما أنهما اتبعا ذلك النهج البسيط الذى بمقتضاه تم وضع الحصان أمام العربة. فتجاوزا ديمقراطية اللحظة والمناسبة وتعاملا مع الانتخابات بحسبانها وسيلة لإغناء المشاركة، لا غاية استهدفت تثبيت ما هو قائم. لذلك فإنها كفلت فى يسر شديد تداول السلطة، فأضفت حيوية على الحياة السياسية، وأزالت كل أسباب الانسداد ومن ثم الاحتقان السياسى. فى الوقت ذاته فإنها رسخت اقتناع الناس بإمكانية تحقيق التغيير

السلمى، الأمر الذى قطع الطريق تلقائيا على دعاة التغيير بالعنف. حتى المتطرفيين السيخ الذين يمثلهم حزب «بهارتيا جاناتا» حينما جاءوا إلى السلطة فى الهند (عام ١٩٩٩) فإنهم تقلدوا موقعهم برضا الناس واختيارهم - بأصوات الأغلبية أعنى - لكنهم اضطروا للتخلى عنها فى أول انتخابات لاحقة (عام ٢٠٠٤) حين فاز حزب المؤتمر بأصوات الأغلبية. من ثم حق له أن يرأس الحكومة لمدة ٥ سنوات على الأقل.

(٥)

لماذا للحرية والديمقراطية الحقيقية ولادة عسرة فى العالم العربى دون غيره من بقية أقاليم وأقطار العالم؟

من السخف أن يرد على السؤال بإحالة الإجابة إلى «جينات» الإنسان العربى، بدعوى أن تركيبته العضوية والنفسية لا تستجيب لقيم من ذلك القبيل. وأسخف من ذلك أن تتهم فى ذلك عقيدة الأغلبية المسلمة فى العالم العربى، بدعوى أن ثمة شيئا غلطا فى العقيدة، يفضى إلى تلك النتيجة البائسة. وهو الكلام الذى يردده نفر من الباحثين الغلاة، الذين يكرهون الإسلام والمسلمين (بعضهم عرب للأسف) ومنهم المستشرق اليهودى برنارد لويس، الذى ما برح يسوق الفكرة خصوصا فى كتابه «أين الخطأ؟»، متصدرا قائمة المنظرين لتشويه كل ما له صلة بالعرب أو المسلمين. وهم المنظرون الذين يلونون التاريخ، ولا يترددون فى «حرق» مراحله، وتجاهل حقيقية الحضارة العظيمة التى أقامها العرب والمسلمون يوما ما، وكانت وما زالت صفحة مضيئة ومشرقة فى سجل المسيرة الإنسائية.

لكننى لا أتردد فى الإجابة بأمرين، أولهما أن عسر ولادة الحرية والديمقراطية فى العالم العربى راجع إلى فشل النخب العربية فى الدفاع عن استحقاقاتهما. ولهذا الفشل أسباب يطول شرحها، بعضها يتعلق بالبيئة السياسية والبعض الآخر يتعلق بالصراع الفكرى الذى غيب الإجماع الوطنى، خصوصا بين النخب العلمانية والإسلامية. الأمر الثانى أن مصالح القوى المهيمنة فى الخارج والداخل التقت على ضرورة إجهاض أى جهد من شأنه التوافق على إقامة مجتمع الحرية والديمقراطية، الذى سيكون بالضرورة رافضا للهيمنة الغربية. وتحضرنى هنا الشهادة المهمة والمثيرة التى أوردها الدبلوماسى البريطانى

المخضرم جون كاى فى كتابه الذى أصدره بعنوان «زرع الريح» وعالج فيه جذور الصراع فى الشرق الأوسط. فى ذلك الكتاب، الذى أشرت إلى مضمونه فى مقال سابق، قال صاحبنا صراحة إن العالم العربى ضحية موقعه الفريد فى قلب العالم. وهو الموقع الذى جعل قوى الهيمنة تتنافس فى السيطرة عليه. وأضاف أن الدوله الغربية هى التى رسمت الخريطة السياسية للمنطقة (فى سايكس بيكو عام ١٩٠٦)، وهى حريصة على الإبقاء على تلك الخريطة كما هى حتى الآن. ومنذئذ فإن تلك الدول المهيمنة لم تتوقف عن التدخل فى مسيرة المنطقة وفى صياغتها وفقا لمصالحها الإستراتيجية.

خلاصة هذا الرأى أن تغييب الحرية والإبقاء على الديمقراطية الشكلية هو الوضع الأمثل الذى يطمئن قوى الهيمنة إلى استمرار مصالحها الإستراتيجية، التى أصبحت مختزلة فى الثروة النفطية والوجود الإسرائيلى. وعلى الرغم من أن ذلك الاعتبار يضاعف من عسر الولادة المنشودة، ويرفع من درجة التحدى المطروح على دعاة الحرية والديمقراطية الحقيقية، فإن سنة الحياة وعبرة التاريخ تطمئناننا إلى أن الإرادة الوطنية إذا تحركت، وكان عزمها أكيدا فلن يحول دون تحقيق مرادها شيء. ذلك أن الله ينصر من ينصره. وما الانحياز إلى الحرية إلا انتصار لحق من حقوق الله. ثم لا تنس أننا منذ كنا صغارا فى المدارس كنا ننشد دائما بيت الشعر الذى يقول:

إذا الشعب يوما أراد الحياة ... فلا بد أن يستجيب القدر.

إن سنن الكون فى انتصار الشعوب وظفرها بحريتها قد تتأخر لسبب أو آخر، لكنها لا تخيب أبدا. وليس مطلوبا منا سوى أن «نعقلها»، ثم نتوكل.

درس فى الديمقراطية «المعدّلة» !

تلقى الشباب الجامعى فى مصر درسا بليغا فى الممارسة الديمقراطية «المعدَّلة»، إذ بعد النجاح الذى حققته الجهات التى تعرفها فى ترتيب انتخابات مجلس الشعب والشورى والمحليات، فإنها قررت تعميم التجربة فى انتخابات اتحادات طلاب الجامعات، حتى تكون الأجيال الجديدة على وعى كاف «بالريادة» التى تحققت على الصعيد الديمقراطى فى ظل أزهى العصور. وبفضل جهود تلك الجهات ويقظتها، فقد تم إجهاض انتخابات تلك الاتحادات بكفاءة شهدت بها الصحف الصادرة صباح الثلاثاء ٦ / ١١ / ٢٠٠١. فقد نشرت تلك الصحف يومذاك أن نسبة الإقبال على المشاركة فى الانتخابات كانت هزيلة فى بعض الكليات، بينما لم يكتمل النصاب فى كليات أخرى، ولم تجر الانتخابات من الأساس ـ وهو «إنجاز» لا ريب، يحسب لحراس ديمقراطية آخر الزمان!

(١)

بالنسبة لى، لم يكن فى الخبر جديد ولا شىء يلفت الانتباه إليه. فأن تجرى الانتخابات وتشكل لأجلها اللجان وتقام السرادقات وتطبع الأوراق وتعلق الأسماء، ثم لا يذهب أحد طوال اليوم، ويظل أعضاء اللجان يثرثرون ويقضمون أظافرهم حتى يحين موعد إغلاق الدفاتر، فهذا شىء مألوف تحول إلى «عادة» انتخابية وعرف موسمى.

أكثر من ذلك، فإننى عَدَدْت ذلك أمرا طبيعيا ولا غرابة فيه. ذلك أنه إذا كان الناس قد أدركوا أن أصواتهم لا تقدم ولا تؤخر فى الانتخابات النيابية والبلدية، لأن الأمور مرتبة والحظوظ موزعة مسبقا، ومن ثم فإنهم عزفوا عن المشاركة وآثروا البقاء فى بيوتهم

أو على المقاهى، فليس هناك مسوِّغ لاستثناء انتخابات الاتحادات الطلابية، التى هى حتى إن تمت بحيدة أو نزاهة، فلن تقدم كثيرا أو تؤخر. فديمقراطية بتلك الصورة، لا بد لها من انتخابات على تلك الشاكلة. لم أكترث بالأمر إلا حين قرأت فى يوم تال خبرا آخر يقول إن محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية قررت وقف تنفيذ قرار رئيس جامعة الإسكندرية بالامتناع عن تمكين ١٧ طالبا من الترشيح لانتخابات اتحادات الطلاب فى ست كليات. وأمرت المحكمة رئيس الجامعة بإدراج أسمائهم فى كشوف المرشحين عن اللجان التى تقدموا إليها، وألزمته بالمصروفات، كما أمرت بتنفيذ الحكم بمسودته بغير إعلان.

حرك الخبر الذى نشرته «الأهرام» اللامبالاة عندى، إذ فهمت منه أن الجامعة خصت بعض الطلاب باستمارات الترشيح للاتحادات، بينما حجبتها عن طلاب آخرين، فتقدموا ببلاغ إلى النيابة، طالبوا فيه بتمكينهم من ممارسة حقهم الدستورى، وإزاء تعنت رئيس الجامعة فإنهم لم يجدوا مفرا من اللجوء إلى مجلس الدولة لينصفهم.

قالت المحكمة التى رأسها المستشار حسين السماك فى حكمها: إن جامعة الإسكندرية أقرت بأن سبب استبعاد هؤلاء الطلاب أنهم لم يقدموا ما يفيد حسن سلوكهم. وهو ما يعنى أن الطلاب استوفوا الشروط المقررة قانونا، لكنهم فقط لم يدللوا على حسن سلوكهم. ورأت أن تلك حجة تفتقد إلى المنطق، فردَّتها قائلة إنه «لو افتقد الطلاب هذا الشرط حقيقة ما أبقتهم الجامعة فى الدراسة أصلا، الأمر الذى يكشف زيف هذا القول».

إزاء ذلك، فإن المحكمة رأت أن امتناع رئيس الجامعة عن تمكين الطلاب من ترشيح أنفسهم لاتحادات الطلاب، مخالف للدستور والقانون، «بحسبان أن الجامعة، وهى منارة مضيئة، يجب ألا يخفت فيها صوت طلابها، وأن تتاح الفرصة لهم فى ممارسة حقهم الدستورى فى الترشيح. وكان لزاما على رئيس الجامعة أن ييسر لهم تحقيق ذلك المقصد».

فى ختام خبر «الأهرام» إشارة إلى أن المحكمة قضت فى الجلسة ذاتها بوقف قرار عميدى معهدى الخدمة العالى والفنى التجارى بالإسكندرية، لاستبعادهما

كثيرا من الطلاب من ممارسة حقهم فى الترشيح للانتخابات ذاتها، للأسباب السابق ذكرها.

(٢)

لم أخف أن إعراض الطلاب عن المشاركة فى الانتخابات بدا عندى شيئا طبيعيا، وعرفا دارجا فى ممارستنا «الديمقراطية»، لكن ما أثار انتباهى حقا ذلك الإصرار من جانب الطلاب على ممارسة حقهم فى الترشيح (متهورون !)، ثم، وهذا هو الأهم، ذلك الحكم الذى أصدرته محكمة القضاء الإدارى، الذى بدا ناطقا بالنزاهة والحيدة، ومتأبيا على مجاملة رئيس الجامعة والجهات الأخرى التى تقف وراء قراره، وهذا أمر لا غرابة فيه، لكنه كان بدوره مفاجئا.

حفزنى ذلك المشهد على تحرى الأمر من مصادره ومظانّه، فاكتشفت أن الحكم ليس سوى حلقة واحدة فى مسلسل حافل بالإثارة، ومشحون بالدلالات والعبر، التى تسلط الضوء على الأبعاد غير المرئية فى ديمقراطيتنا «المعدلة»، بدروسها التى تلقن لشباب اليوم وقادة الغد.

الذى فهمته باختصار أن أجهزة الأمن تقف فى الظل، وراء كل القرارات والترتيبات «الجامعية» التى تمت لإجراء الانتخابات. أسماء المرشحين فى كل كلية كانت معدة سلفا، وأسماء المطلوب استبعادهم كانت بدورها معدة. والمستبعدون كانوا كل الناشطين الذين لا ترضى عنهم أو لا تعرفهم أجهزة الأمن، وبوجه أخص الطلاب الذين ينتمون إلى التيار الإسلامى.

كان مطلوبا إنجاح طلاب بذواتهم، بالتزكية إن أمكن، ومن ثم دون انتخابات من الأساس، تجنبا للضجيج ووجع الدماغ. وفى الوقت ذاته كان مطلوبا منع الآخرين من الاشتراك فى الانتخابات بأى صورة أو من أى باب، حتى لا يزاحموا غيرهم و يفسدوا «الطبخة» المعدة !

ولأجل تحقيق الهدفين، الإيجابى والسلبى، جرى تكتم أمر الانتخابات وأحيط موعدها بسرية تامة، حتى لا يتحرك الناشطون محاولين المشاركة فيها وتعبئة الطلاب

لأجلها، واتخذت إجراءات وحيل أخرى عدة، لعدم تمكين غير المرضى عنهم من المشاركة، وتفويت الفرصة عليهم فى هدوء، وهذه التدابير شكلت جوهر حلقات المسلسل المثير.

(٣)

كان السيناريو المبدئى يقضى بإحاطة المشهد الانتخابى بالكتمان كما ذكرت توا، ثم إجراء العملية على نحو مفاجئ لإنجاح الأسماء المتفق عليها بالتزكية. ولكن خبرا نشرته الأهرام فى ٢٩ / ١٠ / ٢٠٠١ أفشى السر، وكشف عن المواعيد التى ستجرى فيها انتخابات الاتحادات الطلابية للعام الجامعى ٢٠٠١ / ٢٠٠٢. فوجئ الطلاب فى جامعة الإسكندرية، بأن باب الترشيح ينبغى أن يفتح فى يوم النشر ذاته (٢٩/ ١٠)، وأن ذلك الباب سيغلق فى اليوم التالى مباشرة، على أن تجرى الانتخابات يوم ٥/ ١١/ ٢٠٠١. هذا كله عرفوه مما نشر فى الأهرام، ولم يعلن عنه شىء داخل الجامعة، برغم أن تلك المواعيد تحددت فى اجتماع مجلس الجامعة يوم ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠١.

للتحكم فى عملية الترشيح، فإن مدير الجامعة أصدر عدة قرارات تجعل الترشيح من عدمه خاضعا لسلطة الإدارة، وهى القرارات التى أبطلها حكم المحكمة الذى سبقت الإشارة إليه. بمقتضى تلك القرارات، فإن طلاب السنوات الأولى بالكليات، الذين يدخلون الجامعة لأول مرة، إذا ما أراد واحد منهم أن يترشح، فعليه أن يحصل على شهادة موقع عليها من وكيل أول وزارة التعليم بالمحافظة، بحسن السير والسلوك، وهو قرار تعجيزى لأن أى طالب فى تلك السن لن يسمح له بمقابلة الوكيل الأول، والذين ذهبوا إلى المحافظة لهذا الغرض لم يسمح لهم بدخولها أصلا !

أما طلاب السنوات الأخرى، فقد نص قرار رئيس الجامعة على أن يكون الراغبون فى الترشيح من أصحاب النشاط «الملحوظ والملموس والمتكرر». وعلى كل طالب أن يثبت ذلك ـ كيف ؟ ـ فالفرق الرياضية التى ترعى الأنشطة داخل الجامعة ممنوع عليها أن تعطى الطالب المدرج فى القوائم المحظورة، شهادة بأنه يمارس أى نشاط ملحوظ وملموس ومتكرر. وإذا كان الطالب ناشطا فى ناد أو جمعية خارج كليته، فنشاطه ربما كان ملحوظا وملموسا ومتكررا، ولكن لأنه يمارسه خارج الجامعة، فإنه لا يصبح نشاطا «ملحوظا».

وإذا كان الطالب قد حاز الجائزة أو الميدالية الذهبية فى أى بطولة مصرية أو حتى دولية، فذلك ربما يشفع له بوصفه نشاطا ملحوظا وملموسا ولا شك فيه، لكنه يرفض برغم ذلك لأنه نشاط «غير متكرر» !

على رغم هذه العراقيل التى وضعها رئيس الجامعة، فإن هناك بعض الطلاب أفلحوا فى استيفاء الشروط وتوفير الشهادات المطلوبة، ولكن ماذا حدث لهم ؟

فى كليات الهندسة وطب الأسنان رفض موظفو «رعاية الشباب» إعطاءهم بطاقات الترشيح. كلية الآداب سمحت بإعطاء الطلاب البطاقات، لكنها رفضت تسلّمها منهم. كلية التربية انحازت إلى موقف الرفض، وحين قالت إحدى الطالبات لأحد أعضاء اتحاد الطلاب للعام الماضى إنها تريد أن ترشح نفسها، قال لها بصراحة: إذا خلعت الحجاب سيتحقق لك ما تريدين. فى كلية الحقوق اعتصم الطلاب احتجاجا على منعهم من ترشيح أنفسهم. فى كلية الصيدلة، قال الموظف المختص لأحد الطلاب: اسمك غير مدرج فى قائمة المطلوب إعطاؤهم استمارات الترشيح. أما فى كلية التجارة فكانت الحيلة مختلفة ومبتكرة نسبيا. كانت هناك نافذتان لصرف الاستمارات فى مقر رعاية الشباب، فتم وضع طابور ضم عشرين طالبا من أعضاء الجوالة وعناصر الاتحاد القديم أمام كل شباك. وظل هؤلاء واقفين بغير حراك من الساعة الثامنة صباحا إلى الثانية ظهرا، أى إلى موعد الإغلاق. وحين كان الطلاب الراغبون فى الترشيح يحتجون لدى الإدارة، كان يقال لهم: قفوا فى الطابور وانتظروا دوركم، الذى كان معروفا سلفا أنه لن يأتى، وأن الموظفين سيغلقون الشباكين وينصرفون دون أن يُمَكَّن أحد من تقديم أوراق ترشيحه.

أما فى المعهد الفنى التجارى، فإن المسئولين أراحوا أنفسهم وقالوا للطلاب: المسألة ليست بأيدينا، ومن أراد أن يترشح فليذهب ويسوى أموره مع الأمن أولا.

(٤)

بعد انتهاء يوم الترشيح، وفى الفصل الثانى من المسلسل، لجأت مجموعة من الطلاب إلى محكمة القضاء الإدارى متظلمين من عدم تمكينهم من ترشيح أنفسهم نتيجة للقرارات

التعسفية التى أصدرها رئيس الجامعة بالاتفاق مع الأجهزة الأمنية. وقد انتهى ذلك الفصل بسرعة، لأن القضية نظرت على سبيل الاستعجال، وقضت المحكمة بالحكم الذى أشار الأهرام إلى خلاصته. وبه انتهى الفصل الثانى، وبدأ الفصل الثالث الذى كان أطول نسبيا.

فقد رفضت أغلب الكليات تنفيذ حكم المحكمة بإدراج أسماء الطلاب السبعة عشر فى قوائم المرشحين، واحتج بعضها بأن إدارة الجامعة لم تبلغها بالحكم، وطالب البعض الآخر بالاطلاع على أصل الحكم وعدم الاكتفاء بصورته. وحين تمسكت طالبة فى كلية التجارة - اسمها نسيبة أحمد عبد النبى - بحقها فى الترشيح، احتد عليها وكيل الكلية وهم بصفعها على وجهها، ولكن بعض الواقفين فى مكتبه هدَّءوا من انفعاله، كما أن قائد الحرس هددها بالرسوب وتوعدها بأنها لن تتخرج فى الكلية!

احتالت كليات الهندسة والتربية والحقوق على الموقف بصورة أخرى. فادعت أنها امتثلت للحكم، وأدرجت أسماء الطلاب فى كشوف المرشحين الابتدائية، لكنها قامت بشطبهم فى اليوم التالى، وسقطت أسماؤهم - سهوا؟! - من الكشوف النهائية!

بالتوازى مع ذلك، قامت أجهزة الأمن باستدعاء الآباء وأولياء الأمور، وطلبت منهم نصح أبنائهم بسحب ترشيحاتهم «حرصا على مستقبلهم». وفى كفر الدوار، استدعى طالب فى السنة الرابعة بصيدلة الإسكندرية، هو وأبوه، إلى مقر مباحث أمن الدولة، وضرب الطالب، وأهين أبوه، لأن الابن كان واحدا من السبعة عشر الذين احتكموا إلى مجلس الدولة لإثبات حقهم فى الترشيح.

ثمة تفصيلات كثيرة هنا ترسم صورة مكبرة للجهود التى بذلت من جانب الجامعة للالتفاف على قرار المحكمة بتمكين الطلاب من ترشيح أنفسهم، ومن جانب أجهزة الأمن لتخويف أولياء الأمور والطلاب من عواقب الاستمرار فى «مغامرة» الترشيح والانخراط فى تلك اللعبة الخطرة. ولولا محدودية المساحة لعرضت لتلك التفصيلات المدهشة، التى تصور المشهد وكأنه معركة تاريخية وحاسمة، سيتقرر فى ضوئها مصير الأمة العربية، فى حين أن الأمر أهون بكثير من أن يبذل فيه كل ذلك الجهد ويدفع فيه ذلك الثمن، الذى يعد كله سحبا من رصيد الجامعة وأجهزة الأمن ومشاعر الطلاب وأعصاب الأهالى.

في هذه الأجواء التي تشيع أخبارها وتعرف تفصيلاتها أولا بأول في أوساط الطلاب، لا محل للتساؤل عن السبب الذي من أجله ضعف إقبال الطلاب على الانتخابات في بعض الكليات، بينما لم يكتمل النصاب في كليات أخرى، بل ربما كان السؤال الأكثر وجاهة هو: لماذا يذهب الطلاب أصلا للمشاركة في انتخابات هزلية من ذلك القبيل؟!

(٥)

في الفصل الرابع من المسلسل نجد الطلاب يتصرفون على نحو يتسم بالمسئولية والحكمة، على الأقل بأفضل مما تصرف به الآخرون، وقد وجدوا في نزاهة القضاء حصنا أعطاهم أملا في المشاركة، بينما احتشدت الجهات الأخرى لإحباط ذلك الأمل وتيئيسهم فضلا عن تخويفهم. تمسك الطلاب بحقهم الدستوري، واحتكموا إلى القضاء مرة ثانية، الذي قضى بوقف الانتخابات بكليات جامعة الإسكندرية، باستثناء كليتي الآداب والزراعة. وأدان الحكم سلوك الكليات التي احتالت على قرار المحكمة بتمكين الطلاب من ترشيح أنفسهم، مما يعد «إساءة استعمال للسلطة وانحرافا بها»، فضلا عن كونه إهدارا لحجية الأحكام القضائية والتفافا حول تنفيذ الحكم».

وقررت المحكمة إدراج أسماء الطلاب ليس فقط في كشوف المرشحين، وإنما أيضًا في بطاقات إبداء الرأي، وتمكين الطلاب الناخبين من الاقتراع على أسمائهم في انتخابات جادة حقيقية ـ لاحظ الإشارة ـ وتحديد موعد آخر لإجراء الانتخابات في غضون هذا الشهر، شريطة الإعلان عن ذلك بشكل ظاهر وواضح، يستطيع جميع الطلاب العلم به، ليتمكنوا من المشاركة في هذه الانتخابات، استعمالا لحقهم الدستوري في ممارسة حقوقهم السياسية.

إذا قرأت المنطوق مرة ثانية، فستدرك أنه مكتوب بطريقة محكمة للغاية، وأن القاضي الذي أصدره يعرف جيدا أن هناك من يريد أن يعبث بالانتخابات، سواء في كشوف الناخبين أو تحديد المواعيد أو أماكن التصويت، التي تعمدت بعض الكليات إخفاءها عن الطلاب (صدق أولا تصدق!). ولقطع الطريق على عمليات الالتفاف والاحتيال، حددت المحكمة عدة ضوابط وشروط لإجراء الانتخابات، ولم تترك

موعدها لمزاج الإدارة، وإنما اشترطت أن يتم خلال شهر، حتى لا يتكرر ما حدث فى انتخابات مجلس الشعب عن دائرة الرمل، حيث ألغيت الانتخابات منذ أكثر من عام، ولم تجر حتى الآن.

لم ينته الفصل الرابع، لأن الضغوط والألاعيب ما زالت مستمرة، وفى انتظار الفصل الخامس، حين يتحدد موعد الانتخابات خلال الشهر المفترض، أو المقترح.

(٦)

ما دمنا قد فتحنا ملف «الديمقراطية المعدلة»، فإننى أضع بين أيدى الجميع رسالتين تلقيتهما هذا الأسبوع، ما زلت غير قادر على تصديق مضمونهما. ولولا أن الأولى مشفوعة بخطابات رسمية، والثانية صادرة عن جهة معتبرة، لما أقدمت على الإشارة إليهما. الرسالة الأولى تضمنت شكوى من فصل ١١ طالبا من كليتى التجارة والتربية بجامعة طنطا لمدة ٢١ يوما، والتهمة التى نسبت إليهم، والمسجلة فى خطابات الفصل التى تحت يدى صور منها، أنهم وزعوا على زملائهم كتيبات عن الانتفاضة الفلسطينية، ومنشورات دعت إلى التبرع لإنشاء مستشفى ميدانى لصالح الضحايا من أبناء الشعب الفلسطينى!

الرسالة الثانية تلقيتها فى (٥/ ١١/ ٢٠٠١) من اللجنة القومية المصرية للدفاع عن سجناء الرأى، وتضمنت بيانا بأسماء ٣٠ معتقلا لأشخاص برأهم القضاء، ويوجب القانون العادى، بل وقانون الطوارئ الإفراج عنهم، ولكنهم لا يزالون معتقلين، بعضهم منذ عشر سنوات وأقلهم معتقل منذ خمس سنوات. بين الأسماء شخص اسمه محسن الدمرداش محمد اعتقل فى ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٠، وصدر بحقه ٢٠ حكما بالإفراج النهائى، ولا سميع ولا مجيب. وآخر اسمه ماهر فرغل إسماعيل، اعتقل فى ٢٤ / ١١ / ١٩٩٢، وصدر له ١٨ إفراجا نهائيا، ولا يزال تحت الاعتقال. وثالث هو عادل إبراهيم حسن اعتقل فى ١/ ١١/ ١٩٩٣، ورابع هو مصطفى ثابت بيومى وشقيقه قاسم، اعتقلا فى ٢١/ ١٢/ ١٩٩٤، وكل منهم صدر له ١٥ حكما بالإفراج النهائى، وعادل إبراهيم حسنى اعتقل فى ١/ ١١/ ١٩٩٣، ومصطفى صلاح عباس الذى اعتقل فى ١٩/ ١٢/ ١٩٩٣، وصدر لكل منهما ١٤ حكما بالإفراج النهائى... إلخ.

أفزعنى فى الرسالة أمران، أولهما أن ذلك القدر من الظلم حاصل فى مصر، والثانى أن خطاب اللجنة القومية ذكر أن القائمة تتضمن مجرد «أمثلة بسيطة».

لم أنم فى تلك الليلة التى تلقيت فيها الخطاب، وظل السؤال يؤرقنى: إذا كانت تلك أمثلة بسيطة، فكيف تكون الجسيمة ؟!

أيها السادة: اتقوا دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب.

إن الديمقراطية «المعدلة» فهمناها، ويمكن أن نحتملها إلى حين، ولكن تلك «المعدلة جداً جداً» تحمل الناس بأكثر مما يطيقون، بشرور كثيرة، خصوصا إذا جاء الحصاد من جنس ذلك الذى يزرع فى الأرض.

ودرس فى قراءة التاريخ

لا خير فى أمة تنكر فضل السابقين، تزلفا وقربى للاحقين، برغم أنها لو دامت للأولين لما وصلت للآخرين، الذين هم بدورهم ليسوا مؤبدين أو مخلدين. وهناك فى صدارات الأمم صنفان من الكبار: الذين يكبرون بالقامات العالية التى يحيطون أنفسهم بها، والذين يحشدون من حولهم الأقزام، حتى تبقى الهامات المرتفعة حكرا عليهم دون غيرهم. وفى هذا وذاك، فإن صناع الأبواق وحملة المباخر يراهنون على ضعف ذاكرة الناس، فيستمرئون اللعب بالمقامات ميلا مع الريح وإرضاء للهوى، بالنيل منها تارة، وحجبها تارة أخرى. وهم ينسون أو يجهلون أن للتاريخ أيضا ذاكرة لا تجامل ولا ترحم. كما أنهم لا يدركون أن التاريخ لا تكتبه الأبواق الإعلامية، مهما علا ضجيجها، وأن المَلَق الذى تبثه تلك الأبواق يغدو بمضى الوقت ـ حين يصدر التاريخ حكمه ـ شهادة إدانة ضدها وليس لصالحها.

تلك بديهيات لا يكاد أحد يختلف عليها. لكننا أصبحنا بحاجة لأن نذكر أنفسنا بها وسط الهرج الذى نعيشه فى هذا الزمن، الذى شاع فيه النفاق وندر الصدق وشحت المروءة، حتى صار النزيه غريبا والحليم حيران.

(١)

من المفارقات التى استوقفتنى أخيرا، أنه فى حين قررت وزارة الثقافة تحويل بيت زعيم الأمة سعد زغلول إلى متحف، وانتهت من إعداده لهذا الغرض، فإن مسئولا مجهولا فى تلفزيوننا الموقر قرر استبعاد مسلسل يروى حياة وكفاح زعيم الأمة، من خريطة الأعمال الدرامية فى شهر رمضان، إذ لم أفهم لماذا الاهتمام ببيت الزعيم دون الزعيم ذاته؟! ولماذا تم تجهيز المتحف للافتتاح، وفى الوقت ذاته تم إخراج مسلسل «حوارى وقصور» من

خريطة الشهر الذى أصبحت تعرض فيه أهم الأعمال التلفزيونية، التى تحظى بأعلى نسبة من الإقبال ؟

دعك الآن من أن رمضان أصبح موسما للإقبال على التلفزيون، فى حين أنه فى الأساس موسم للإقبال على الله، فهذه قضية مهمة حقا، لكننى لست بصدد مناقشتها هنا الآن. ما يعنينى فى اللحظة الراهنة هو موقف التلفزيون من زعيم الأمة.

لاحظت فيما كتبه الزميل عونى الحسينى فى «الوفد» ـ عدد ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠١ ـ أن المسلسل لم يستبعد لأنه ردىء من الناحية الفنية، ولا يرقى إلى مستوى الأعمال الجيدة المفترض عرضها فى شهر رمضان، وإنما عَدَّته لجنة القراءة العليا «جيدا جدا»، وهى التى ذكرت فى تقريرها عن جزئه الأول أنه بمثابة موسوعة سياسية، وثائقية واجتماعية، ممتزجة فى قالب درامى محبوك، لفترة مهمة وثرية بأحداثها وتغيراتها فى تاريخ مصر، وبخاصة ثورة ١٩١٩. وهى الثورة التى كان لها دورها العميق فى وجدان الشعب المصرى، من حيث إنها كانت إشهارا لصحوته، التى تلاحقت تجلياتها فيما بعد خلال القرن العشرين.

فهمت أيضا مما كتبه زميلنا المختص بالوفد أن لجنة القراءة، فضلا عن إشادتها بالقصة التى كتبها الأستاذ محمد الغيطى، فإنها وصفت الحوار بدوره بأنه جيد جدا، وأن الأسلوب فيه مناسب تماما للشخصيات المختلفة المشاركة فيه.

كانت تلك مواصفات وشهادات ترشح المسلسل لأن يحتل مكانه فى خريطة رمضان، لكن جودته لم تشفع له، فرحل إلى دورة أخرى، وتم ذلك بهدوء شديد. ولولا ما كتبه الزميل عونى الحسينى فى الموضوع لما عرفنا شيئا عن الموضوع. وذلك بدوره بعد فى المسألة يستلفت النظر، لأن صحفنا اليومية ما برحت تتابع بدقة أخبار مسلسل فوازير رمضان، حتى عرفنا مثلا أن شريهان اعتذرت عن عدم تقديمها، وأن نيللى أيضا اعتذرت عن القيام بدور البطولة فيها. وحين رشحت حنان ترك، كان الوقت قد تأخر ولم يعد الوقت كافيا لإعداد حلقات الشهر، فاعتذرت بدورها، ومن ثم تقرر إلغاء الفوازير هذا العام، وبالتالى حرمان الصائمين هذا العام من «ثواب» متابعة مشاهدها الاستعراضية الراقصة!

إلغاء الفوازير حظى باهتمام كبير ومتابعة دقيقة من جانب صحفنا اليومية، لكن

استبعاد مسلسل عن سعد زغلول لم يستوقف أحدا، ولا نشر عنه خبر واحد، باستثناء ما نشرته الوفد، الأمر الذى يجسد مفارقة أخرى تضاعف من شعور المرء بالحزن والإحباط.

(٢)

لست فى وارد الحديث عما هو فنى فى الموضوع، فالتلفزيون بالنسبة لى مادة للقراءة بالكاد، وليس موضوعا للمشاهدة، خصوصا أنه خرج من سباق متابعة الأحداث، وبسبيله الآن للخروج من المنافسة حول «المنوعات»، الأمر الذى يرشحه بجدارة للبحث عن وظيفة أخرى، يواصل فيها رسالته «الريادية»، التى ما انفك المسئولون يطنطنون بها. كما أننى لست بصدد الدفاع عن المسلسل الذى لا أعرف صاحبه، ولا تتجاوز علاقتى به حدود ما نشرته الوفد عنه.

كل ما همنى فى الأمر هو المفارقات التى حفل بها، وبوجه أخص ذلك الاهتمام ببيت «زعيم الأمة»، بأكثر من الاهتمام بسيرة الزعيم ذاته؛ فقد فهمت الأولى وقدرتها، لكنى لم أفهم الثانية. وإذا كان الاهتمام بالبيت له دوافعه الثقافية والفنية، مما يسَّر الأمر، فإن دلالة الاهتمام بالرجل قد تضيف إلى المشهد بعدا سياسيا، مما يجعل الأمر أكثر دقة وحساسية. يشجعنا على التفكير فى البعد السياسى فى المسلسل أنه مجاز من الناحية الفنية، وحاصل على تقدير «جيد جدا»، على الأقل طبقا لما نشر.

إذا شئت الدقة، فقل إن هناك ثلاثة احتمالات فى تفسير استبعاد المسلسل هى:

* أن يكون الذين اتخذوا القرار لا يعرفون من هو سعد زغلول، وبالتالى قللوا من أهمية ما يتعلق به، أو رأوا أنه لا يستحق أن يعرض فى شهر رمضان، ولا يرقى مثلا إلى مستوى «أم كلثوم» التى قدمت فى مسلسل رمضانى سابق، وهو احتمال أشك فيه كثيرا لأن هؤلاء لابد وأن يكونوا عرفوا قدر الرجل، على الأقل بعد قراءة النص، ومشاهدة حلقات المسلسل.

* أن يكون الأمر لا علاقة له بالسياسة ولا بشخص سعد زغلول، وإنما هو مسألة مجاملات ومصالح وشلل (كوسة بالعامية الفصيحة!) فرضت أعمالا واستبعدت أعمالا، وكان سعد زغلول ضحية التربيطات، التى لا علاقة لها بالشأن العام، وإنما

هى مصالح خاصة أولا وأخيرا، لا يهمها المشاهد ولا التلفزيون، ولا سعد زغلول بطبيعة الحال.

- * أن يكون التقدير السياسى قد تدخل فى المسألة. كأن يقول قائل إن سعد زغلول كان زعيما للوفد، والوفد حزب معارض الآن، وتركيز الأضواء عليه قد لا يلقى ترحيبا من الحزب الوطنى وقياداته، ولأنه الحزب الحاكم وقادته هم الحكام، وهم أصحاب التليفزيون بالتالى، فليس من المناسب أن يتطوع التليفزيون ببث مسلسل يكدر خواطرهم. ومن ثم، فإن منطق إيثار السلامة يقتضى استبعاد المسلسل، و«دفنه» فى أى دورة أخرى، يكون الإقبال على التليفزيون فيها أقل، ومن ثم تصبح الحساسية إزاءه أقل.

لا أشك فى أن الذين أعدوا المسلسل لم يخطر على بالهم أن يمس ذلك مكانة زعماء الحزب الوطنى، لكنى لا أستبعد أن يكون بعض من الذين قرروا استبعاده فكروا بهذه الطريقة، حيث لا نعدم أناسا غلّقوا كل منافذ عقولهم، ولم يعودوا يرون فى الدنيا غير الحكومة والحكام. ولم يعد ما يشغلهم إلا استجلاب رضا الاثنين.

لى تجربة شخصية تدلل على ما أقول. فحين أعلنت مقترحات الرئيس كلينتون بشأن حل القضية الفلسطينية، وجدتها وقتذاك مهينة جدا للعرب، فكتبت مقالا كان عنوانه «بصقة الرئيس كلينتون»، أوضحت فيه أن الرجل قبل أن يغادر مكتبه آثر أن يوجه بصقة باتجاه العرب جميعا، وأن يؤكد ولاءه لإسرائيل، ربما لكى يعزز موقف زوجته فى انتخابات الكونجرس، الذى ترشحت لعضويته عن ولاية نيويورك، ظنا منه أنه بذلك يكسب أصوات يهود نيويورك لصالحها.

حين نشر المقال وجدت له عنوانا آخر هو: اقتراحات الرئيس كلينتون، وهو عنوان بدا باهتا وسخيفا، لأنه على الأقل يصلح لخبر يعرض المقترحات، وليس لمقال يناقشها ويبدى رأيا فيها.

حين استفسرت عن سبب تغيير العنوان، قيل لى إن أحد الجهابذة من تلامذة مدرسة إيثار السلامة، الذين غلقوا منافذ عقولهم، تحفظ على العنوان وعَدّه مسيئا. وكانت حجته فى ذلك أن «البصقة» المفترضة - التى عَدَدْتُها موجهة ضد العرب جميعا - ربما أصاب

رذاذها بعضا من حكامنا، وهذا لا يليق، ولذلك يجب تغيير العنوان، تجنبا لذلك الاحتمال! والغريب في الأمر أن هذا الكلام وجد من يصدقه، ومن ثم تقرر تغيير عنوان المقال!

(٢)

إن سعد زغلول هو زعيم للأمة قبل أن يكون زعيما للوفد. وحتى إذا كان زعيما للوفد فقط، فإن الحزب هو جزء من الذاكرة الوطنية لهذا البلد، وأى استخفاف به أو تهوين من شأنه، هو إهانة لتلك الذاكرة وازدراء بها. وسواء تم ترحيل المسلسل لأسباب تتعلق بالجهل أو بالمجاملات والخواطر التى تحكم كثيرا مما يعرضه التليفزيون، فتلك أعذار لا تقل قبحا عن الذنب ذاته، ولا تعفى الذين أصدروا قرار الاستبعاد من المسئولية عن الاستخفاف بذاكرة الأمة وإهانتها. وللأسف، فإن ذلك يحدث فى ظروف نحن أحوج ما نكون فيها إلى تعزيز وشائج الانتماء وإيقاظ الذاكرة التاريخية للأمة، والدفاع عن القيم الحضارية لهذا المجتمع، الذى كاد كل شىء ينفرط فيه!

إن تسييس النظر للتاريخ، وفرض حاكمية السياسة على مختلف الأنشطة التى يمارسها المجتمع يهدر الكثير من القيم التى يجب أن نحافظ عليها ونعتز بها. ولئن كان استبعاد مسلسل سعد زغلول نموذجا يصور الاستهانة بالتاريخ، فبين أيدينا نموذج آخر يصور استهانة من نوع آخر بمجمل العمل الوطنى.

لقد قامت الصحف المصرية القومية بحملة دعائية واسعة للحفاوة بمناسبة مرور عشرين عاما لتولى الرئيس حسنى مبارك للسلطة فى مصر. وهى حفاوة فى مكانها لاريب، لأن ما تحقق على صعيد العمل الوطنى خلال هذين العقدين لا يمكن إنكاره، وينبغى أن يلقى ما يستحقه من تسجيل وتقدير.

حين تتبعت ما نشر خلال تلك الحملة، التى استمرت أسبوعين تقريبا، وجدت أنها خلت من أى إشارة لاسم الدكتور كمال الجنزورى، الذى كانت يده فى تنفيذ كل ما تم خلال سبعة عشر عاما، من تلك السنوات العشرين، منذ أن كان وزيرا للتخطيط فى سنة ١٩٨٢، ثم نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتخطيط ابتداء من عام ١٩٨٥، وإلى أن أصبح رئيسا للوزراء فى عام ١٩٩٦، وخرج من الوزارة فى سنة ١٩٩٩.

خلال تلك السنوات السبع عشرة وضع الدكتور الجنزورى توقيعه الشخصى على مشروعات واستثمارات بقيمة ٢٩٢ مليار جنيه، منها ٢٧٥ مليارا على البنية الأساسية وحدها. وأى قراءة محايدة للمشروعات التى أنجزت خلال تلك الفترة تعطى الدكتور الجنزورى شهادة تقدير، وتحفر اسمه بحروف بارزة على صفحاتها.

لقد أصاب الرجل وأخطأ لا ريب، وأثار إعجاب البعض بينما أثار غضب الآخرين، لكن القدر المتيقن أنه أعطى الكثير لهذا البلد، وبذل غاية جهده لكى يؤدى واجبه الوطنى، وخرج مرفوع الرأس وموفور الكرامة.

لماذا تم تجاهل اسم الرجل فى عرض إنجازات العقدين الماضيين؟ القدر المتيقين أن الرجل لم ينسب إليه ما يشينه أو يستوجب محو اسمه من صفحات الزمن المصرى، وأن استبدال غيره به اقتضته الملاءمات السياسية التى نحترمها، وإن لم نحط علما بتفاصيلها. لكن خروج الرجل من منصبه ـ الذى كان لابد أن يخرج منه يوما ما ـ فهمه البعض على أنه إخراج من التاريخ أيضًا. وتصرفوا على هذا الأساس، الأمر الذى أدى إلى إسقاط اسمه حتى من المرحلة التى كان له دوره المركزى فيها. واستقر الأمر على ذلك النحو للأسف، وهو ما يذكرنا بما كان متبعا فى الدول الشيوعية، حتى كان اسم الرجل يحذف من السجلات والكتب، ووجهه يمحى من صور اجتماعات القيادة، إذا ما غضب عليه ونحى من منصبه لأى سبب.

(٤)

أثق بأن استبعاد اسم الدكتور الجنزورى تم دون توجيه أو تعليمات من «الجهات العليا»، وقد تابعنا بأنفسنا الرئيس حسنى مبارك وهو يكرم المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء السابق، ويهديه وشاح النيل، اعترافا بجهده وفضله فى أثناء افتتاح محطة كهرباء عيون موسى. وأرجح أن ذلك الاستبعاد تم من جانب حملة المباخر ودعاة مدرسة الميل مع الريح إيثارا للسلامة، واتقاء المزالق بالإيغال فى التزلف للقائمين، وإنكار أو ذم السابقين. وذلك ليس خطأ سياسيا وحضاريا فحسب، ولكنه خطأ أخلاقى أيضًا.

فحُسبان كل تارك لمنصبه «بائدًا»، والحكم عليه بالموت السياسى أو المدنى، يجعل كل مسئول معرضا لمثل ذلك المصير، الأمر الذى يدفع الواحد منهم لكى يتشبث بمقعده حتى

آخر رمق، وبأى ثمن. وفى هذه الحالة فإن المصلحة العامة والوطنية لابد أن تتراجع لديه، ويغدو الشاغل الأساسى للمسئول هو الدفاع عن موقعه والاستبسال فى نيل رضا أصحاب القرار، حتى لا يلقى ذلك المصير البائس.

ومن الخطير للغاية أن يبنى الإدراك الوطنى على قاعدة الحذف وليس الإضافة. ذلك أن هذا البنيان يتقوى بتقوية لبناته واجتماع جهد القائمين عليه. أما اعتماد منطق الحذف فإنه يضعف البنيان، ناهيك عن أنه لا يتيح له أن يعلو.

ومن الطبيعى أن يثور الاختلاف حول الرؤى السياسية، بل إن الذين أثروا فى التاريخ وصنعوه لم يكونوا شخصيات باهتة، لكنهم أولئك الذين اشتد الخلاف حولهم. وقد قيل فى الأثر إنه «يستدل على نباهة الرجل من الماضين باختلاف الناس فيه، ألا ترى إلى علىّ كرم الله وجهه هلك فيه فئتان: محب أفرط، ومبغض فرط»!

وإذا كان الاختلاف طبيعيا، فإن إلغاء الطرف المختلف معه أو حوله يعد سلوكا غير حضارى، فضلا عن أنه يلقن الناس درسا فى عدم المروءة وقلة الوفاء وغَمْط الحق.

لقد ذم القرآن الذين ينكرون أفضال السابقين، فأدان ذلك النهج البائس الذى بمقتضاه ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، أى استقبال اللاحقين بمسبة السابقين. ومن المشاهد المخجلة فى التاريخ الفرعونى أن بعض الملوك إذا ما تولوا، كانوا يعمدون إلى مسح تاريخ السابقين المدون على المسلات، ظنا منهم أنهم بذلك ينفردون بصدارة التاريخ. ولم يكونوا يعلمون أن ذلك الظن سوف يجرمهم على مدار التاريخ.

إن احترام شخوص التاريخ، بعيدة وقريبة، ليس احتراما لرموز وقيم نريد لها أن تبقى وتسود فحسب، ولكنه أيضا تعبير عن احترام الذات. وللأسف، فإن مواكب المهللين والمنافقين، تفسد علينا كل ذلك، حين تصر على تجميد التاريخ عند لحظة بذاتها يحسبون أنها نهايته ونهاية العالم، مع أن كل ما يهللون لأجله ويسبحون بحمده ليس أكثر من طرفة عين فى مسار التاريخ؛ ولكنهم لايبصرون ولايفقهون، واأسفاه!

أزمة المرجعية

الأصداء القوية التى أحدثها قرار الأستاذ محمد حسنين هيكل بالاعتزال أو الانصراف تعبر عن تقدير له يستحقه بامتياز. لكنى أزعم أنها أيضًا مسكونة بخوف مكتوم من المهم أن نفصح عنه وأن نتصارح فى صدده، خوف من أن يتركنا وحدنا، بغير راية أو دليل، فى زمن سمته الجدب والتصحر وعنوانه التيه.

(١)

ليس بوسعى أن أضيف شيئًا إلى ما قيل عما يمثله الأستاذ هيكل الآن على الصعيدين الوطنى والثقافى فى مصر والعالم العربى. وهو الأمر الذى جعله «مرجعًا» ينتظر كثيرون كلمته ويهتدون بآرائه. ومن المفارقات أنه منذ غاب عن ساحة المناصب اشتد حضوره فى الوجدان العام. بل إنه كلما تقدم فى السن ازداد توهجًا وحضوراً، الأمر الذى كان له أثره المشهود فى تعزيز مرجعيته. وذلك يفسر الجزع الذى انتاب كثيرين ممن رأوا ذلك الحضور أحد مصادر الاطمئنان والثقة بالمستقبل. ومن ثم هزتهم فكرة اعتزاله أو انصرافه، خصوصًا حين يتلفتون حولهم ويرون - على امتداد البصر - زحف التصحر وتجليات الجدب موزعة على الجهات الأربع.

بدرجة أو أخرى، يذكرنا المشهد بما جرى فى أعقاب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ وإعلان الرئيس جمال عبد الناصر عن رغبته فى التنحى بسببها، الأمر الذى أدى إلى خروج المظاهرات العارمة التى طالبته بالعدول عما انتواه. نعم هناك فرق بين الحالتين من عدة أوجه، لكن ثمة قاسمًا مشتركًا بينهما يتمثل فى ذلك الجزع الذى أصاب الناس. وهم يرون قائد المسيرة يلوح بالانصراف والأمة غارقة فى وحل الهزيمة. إذ كان فى خروجهم آنذاك شيء من الحرص على استنقاذ الذات بقدر ما كان فيه من التعلق بالزعيم.

فى زماننا ثمة شعور مماثل بالهزيمة والانكسار، و«الأستاذ» فى مجاله زعيم لا يبارى. وهو بين الأحياء زعيم «أوحد» بحق إن شئت الدقة. من ثم فلا غرابة فى أن يستشعر كثيرون قلقًا وخوفًا إزاء تنحيه بدوره فى تلك الظروف. وهو تشخيص إن صح فإنه يثير أكثر من سؤال حول مسببات الانكسار وعناصر مواجهته. وتلك قضايا كبرى جديرة بالمناقشة حقا، لكنى معنى فى اللحظة الراهنة بزاوية واحدة من المشهد، تتمثل فى تحرير أزمة المرجعية التى يتعلق بها الناس ويسترشدون، حينما تدلهم بهم الأمور ويستشعرون الخطر. وهى القضية التى لم تنل ما تستحقه من الانتباه والتحليل، وسط أجواء الانفعال بمسألة انصراف الأستاذ هيكل أو تنحيه على الرغم من أنه لا يزال حاضراً بيننا لم يغب، حفظه الله وأطال فى عمره.

(٢)

هل لدينا أزمة مرجعية حقًا؟

المرجعية فى السياق الذى نحن بصدده هى سلطة معنوية مهيمنة فى مجال ما، لا تملك بالضرورة موقعًا وظيفيًا أو سلطة إجرائية، ولكنها تستمد شرعيتها من مدى الإجماع حولها وقوة تأثيرها فى المجال العام. ولأنها موثوق بها وموصولة بالضمير والإدراك فإنها تغدو بمثابة المنارة الهادية التى يستضىء بها الآخرون فى مسيرة حياتهم، ويسترشدون بها فيما يستشكل عليهم من أمور. وفى كل الأحوال فإنهم يستشعرون الأمان فى وجودها. وفى الديمقراطيات الحديثة تتعدد تلك المرجعيات، متوزعة بين الأشخاص والمؤسسات والمراكز غير الحكومية. أما فى عالمنا الثالث الذى يتراجع فيه دور المؤسسات، فإن مرجعية الأشخاص تحتل المساحة الكبرى من صدارة التأثير على الضمير العام. والمرجع فى مجاله هو ذلك الموهوب صاحب المعرفة والخبرة والحضور، الذى هو خليط من الشيخ والأستاذ والمعلم والحكيم، صاحب الرأى الراجح والقول الفصل. ولأن مواصفاته على ذلك النحو، فإن علماء الشيعة الاثنى عشرية عَدُّوه «فلتة» فرفعوا مقام المرجع الدينى (المجتهد) إذ منحوه لقب «آية الله» الذى إذا ما اتسع نطاق نفوذه وتزايد الإجماع من حوله، فإنه يصبح تلقائيًا «آية الله العظمى».

إنك إذا تلفت حولك فى مصر مثلاً، باحثًا عن المراجع أو الذين يمكن أن نطلق عليهم

المعلمين الشيوخ الكبار، فسوف يصدمك حجم الفراغ على ذلك الصعيد. فإذا توقفت عند ميادين الثقافة والصحافة والفن والفقه، فإنك ستفاجأ بالغياب شبه الكامل لذلك الطراز الرائد من البشر، الذين ينعقد من حولهم الإجماع العام، ويمارسون السلطة المعنوية المهنية التي أشرت إليها. نعم سترى في كل مجال أناسًا موهوبين وأذكياء وواعدين ربما، ولكنك ستظل مفتقداً إلى المقامات العالية والأساتذة ذوي الأوزان الثقيلة. وإذا دققت في الصورة جيداً، فستجد أن ثمة سباقًا صاخبًا بين بعض ذوي الطموح - أكثرهم من متوسطي الموهبة أو معدوميها - على محاولة ملء الفراغ وتقدم الصفوف وإثبات الحضور، ليس عبر العطاء المتميز، وإنما عن طريق الفوز بالوجاهات والمناصب واقتناء الألقاب الموحية بالتميز. وهي ظاهرة تقتضي رصداً من أكثر من زاوية.

(٣)

خصص الدكتور جلال أمين فصلين في أحدث كتبه «عصر الجماهير الغفيرة» لتحرير وتأصيل الأزمة التي نتحدث عنها. أحدهما ركز على ظاهرة تآكل المراجع في الحياة الثقافية، والثاني عالج مسألة تنامي الولع بالشهادات العليا في المجتمع، خصوصًا شهادة «الدكتوراه». في الفصل الأول تتبع مسار الحياة الثقافية في مصر منذ بداية الاحتلال الإنجليزي (في عام ١٨٨٢م) وحتى الآن أي أنه رصد مؤشرات تلك الحياة على مدى ١٢٠ عامًا وكان للرصد هدفان أولهما إثبات حالات الصعود والهبوط، والثاني محاولة تفسيرها. وهو ما سأحاول عرضه هنا في تلخيص أرجو ألا يكون مخلاً كثيراً.

لاحظ مثلاً أن العقود الثلاثة بين بداية الاحتلال وقيام الحرب العالمية الأولى (١٨٨٢ - ١٩١٤) شهدت مناخًا رفيع المستوى بصورة نسبية في الثقافة المصرية. إذ أنتجت تلك الفترة محمد عبده في الفقه والفكر الديني، وقاسم أمين وفرح أنطون في الفكر الاجتماعي، ومحمد المويلحي والمنفلوطي في الأدب، ومحمود سامي البارودي في الشعر، ومحمد عثمان في الموسيقى. كما شهدت الفترة ذاتها محاولات ناجحة للغاية لتطوير الصحافة والمسرح. ولاحظ المؤلف أن الشيخ محمد عبده، وهو الفلاح الذي لا يدين لصعوده الاجتماعي إلا لتعليمه وذكائه الفطري، كان يتبادل الرسائل مع بعض من

أكبر مفكرى عصره، مثل تولستوى فيعبر عن أفكار أصيلة وجريئة فى الوقت نفسه، بثقة عالية بالنفس، وبلغة عربية رفيعة، نفتقد كلا منهما بشدة فى أيامنا هذه.

شيء مثل هذا حدث فى فترة ما بين الحربيين العالميتين (١٩١٤ - ١٩٣٩). وهى الفترة التى شهدت الأعمال الرئيسية لطه حسين والعقاد وتوفيق الحكيم وأحمد أمين وسلامة موسى والمازنى وغيرهم. كما شهدت ازدهار الشعر على أيدى أحمد شوقى وحافظ إبراهيم وتطوير الموسيقى على أيدى سيد دوريش وزكريا أحمد والقصبجى، والمسرح المصرى بجهود أمثال چورچ أبيض ويوسف وهبى والريحانى، وظهور بدايات الأفلام المصرية التى كان بعضها بدوره رفيع المستوى، ومن إنتاج سيدات مثل عزيزة أمير وفاطمة رشدى، وظهور ثورة فى فن النحت على يد الفنان محمود مختار.. إلخ.

فى رأيه أن الثقافة المصرية شهدت انحطاطًا ملحوظًا فى الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة يوليو (١٩٣٩ - ١٩٥٢). المرحلة التى وصفها توفيق الحكيم فى إحدى مقالاته بصحيفة أخبار اليوم بالعصر «الشكوكى» نسبة إلى المنولوجست ذائع الصيت آنذاك محمود شكوكو، الذى عدّ أغانيه الخفيفة والقصيرة المعتمدة على العامية السوقية أحيانًا، رمزًا لتلك المرحلة.

سجل الدكتور أمين بعد ذلك للفترة التى أعقبت قيام ثورة يوليو (من ١٩٥٢ - حتى ١٩٧٠) أنها شهدت ازدهارًا ثقافيًا ملحوظًا، ما زالت شواهده حاضرة فى الوجدان المصرى إلى الآن (وهو ما تعبر عنه الإشارات المتواترة إلى العصر الذهبى للثقافة والفنى فى الستينيات) - وفى رأيه أن الثلاثين عامًا التالية (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) تضافرت عوامل عدة لإفساد المناخ الثقافى، وهبوط مؤشرات ازدهاره، على النحو الذى أسهم فى تخليق الأزمة التى نتحدث عنها.

فى تفسيره للعنصر الحاسم فى مؤشرات الصعود والهبوط انطلق من رصده لأحوال الطبقة الوسطى، التى هى بالأساس الطبقة المنتجة للثقافة والمستهلكة لها. ورأى أن ازدهار الطبقة الوسطى، حين تصبح منتجة ومستقرة، يستصحب ازدهارًا موازيًا للحياة الثقافية والعكس. ولأن تلك الطبقة تآكلت وتشوهت خلال العقود الثلاثة الأخيرة - منذ بدء ما سمى بعصر الانفتاح - فقد أصحاب الثقافة ما أصابها، وكان ما كان!

أضيف إلى تفسير الدكتور أمين عوامل أخرى منها مثلاً احتكار مواقع الصدارة لأمد

طويل من جانب نفر من أهل الثقة، الذين يحجبون تلقائيًا غيرهم من أهل المعرفة والخبرة. ومنها أيضًا الدور الذى يقوم به الإعلام بعدما صارت آلياته الجبارة قادرة على تزوير النخبة، بتسليطها الأضواء على أناس من المرضى عنهم، ونفخها فى صورتهم، الأمر الذى يؤدى إلى نصب هياكل جوفاء تتمتع بحضور إعلامى مكثف، بينما تفتقد إلى المصداقية فى التعبير عن ضمير الأمة وأحلامها. ومن شأن ذلك أن يروج لقيم النفاق والفهلوة والخفة، التى لا تربى سوى الذيول والمقلدين وتجهض إمكانية ظهور المراجع.

(٤)

بالتوازى مع التراجع فى نوع النخبة رفيعة المستوى، برزت ظاهرة التصاعد فى كم المنسوبين إلى تلك الطبقة المتميزة من البشر، وهو ما عالجه الدكتور جلال أمين فى الفصل الذى خصصه لظاهرة التكالب على اقتناء لقب «الدكتور». لم يشر إلى الذين انتحلوا اللقب دون أن يحصلوا على الشهادة، ووجود هؤلاء ملحوظ فى الحياة العامة لكنه تحدث عن «الصرعة» التى أصابت الجميع فتعلقوا بها بصورة أو أخرى، حتى عَدَّها «وباء» حل بالأمة دون أن يحاول أحد مكافحته. وكان من شأن ذلك أن أصبحت مصر «بلد الشهادات» بحق حيث غدت من أعلى المعدلات فى العالم فى عدد حملة الشهادات العليا (الدبلوم - والماجستير والدكتوراه). وبين يدى إحصاءات أعدتها منظمة اليونسكو (لسنة ٢٠٠٠) بينت أن حملة تلك الشهادات فى مصر كان عددهم آنذاك ٣٣٧ ألف شخص، فى حين أن عددهم فى ألمانيا لم يتجاوز ١٣٤ ألفًا وفى فرنسا ١٥١ ألفًا وفى إنجلترا ٨٨ ألفًا. وكندا ٦٧ ألفًا، أما الهند التى كان عدد سكانها آنذاك ١٢ ضعف سكان مصر فإن عدد حملة الشهادات فيها كان ٢٩١ ألفًا.

فى تفسيره للظاهرة ذهب الدكتور جلال أمين إلى أن من أهم أسبابها غياب السياسة وصعود دور المهنيين والتكنوقراط فى المجتمع المصرى. ذلك أن ثورة يوليو ١٩٥٢ أحدثت فراغًا كبيرًا فى الحياة العامة حين ألغت الأحزاب السياسية وتراجع فى ظلها هامش المشاركة الديمقراطية. لذلك، فإن فرص التعرف على العناصر القيادية فى المجتمع تضاءلت إلى حد كبير، بحيث أصبحت الجامعة وليست الأحزاب السياسية هى الوعاء

الذى تجرى الاستعانة به فى توفير القيادات (كان الدكتور جمال حمدان يتندر على شعار تحالف قوى الشعب العاملة المرفوع آنذاك، ويقول إنه فى حقيقة الأمر ليس سوى تحالف بين العسكر والجامعة) - وبسبب ذلك التغييب للحياة السياسية، فقد ارتفعت أسهم الفنيين (التكنوقراط) الذين يفترض أنهم محايدون ومنفذون جيدون.

هذه الأجواء فى رأيه هى التى فتحت الباب لاندفاع كثير صوب اقتناء لقب الدكتوراه، بأى ثمن بحسبان أن ذلك سبيل إلى تبوء المكانة فى المجتمع، وإلى صعود سلم الترقى فى الحياة السياسية. حتى توافرت لنا فى النهاية أعداد مهولة من حملة الدكتوراه (فى بعض دول الكتلة الشرقية كانت الدكتوراه تمنح للأصدقاء من «الرفاق» العرب، وفى أوروبا وأمريكا جهات تبيع الشهادة لمن يدفع). وحين كثرت وتكدست الشهادات على ذلك النحو قلت قيمتها وتضاعفت فى الدكاترة الأرقام، الأمر الذى لا يدع مجالاً للتساؤل عن المرجعية أو الأعلام.

(٥)

مع زحف التصحر وشيوع الجدب برزت ظاهرة أخرى، تمثلت فى محاولة تعويض خفة الوزن باستخدام رصيد اللغة. إذ كما أن هناك من التمس الوجاهة فى لقب الدكتوراه، فإن آخرين أصبحوا يحققون الغاية ذاتها من خلال الاستعارات اللغوية ذات الرنين المتميز.

يروى الدكتور محمد عنانى فى كتابه «مقالات فى الأدب والحياة» أنه شارك فى ندوة إذاعية حول الأدب، وكان المذيع يقدم كل مشارك مشفوعًا بلقب «الكبير» قائلاً إن هذا كاتب كبير وذاك ناقد كبير وما إلى ذلك. استلفت ذلك انتباه أحد المثقفين المخضرمين من الجالسين (الدكتور أحمد هيكل أستاذ الأدب ووزير الثقافة الأسبق) فهمس فى أذن الدكتور عنانى قائلاً: على أيامنا لم يكن وصف الكاتب الكبير يطلق إلا على شخص واحد فقط هو عباس العقاد.

الدكتور عنانى وهو يعلق على الملحوظة أضاف أنه حين طالع فصلاً عن ألقاب المماليك فى كتاب «النجوم الزاهرة» لابن تغرى بردى لاحظ أنه حين تتضاءل قوة المملوك تكثر ألقابه. وكذلك الحال حين تضعف مؤسسة ما، حيث يعوض العجز عن الفعل بالتفخيم

فى الأوصاف. وهى قاعدة عامة فيما يبدو، حيث نقل عن أحد المتخصصين فى تاريخ مصر القديمة قوله إن شواهد التاريخ تدل على أن الألقاب تكثر وتكبر عندما تضعف هياكل البنيان. وفى بعض مراحل الضعف تلك فإن خادم المعبد كان يشار إليه بألقاب كثيرة لا تتناسب مع مكانته المتواضعة، ولا يكاد أحد يطلقها على كبير الكهنة فى عصور قوة الدولة.

إن الكبار لا يحتاجون إلى ألقاب يرتقونها أو يصعدون عليها لكى يثبتوا حضورهم، فعطاؤهم المتميز وحده كفيل بإطالة قاماتهم وإثبات ذلك الحضور. أما أنصاف الموهوبين وعديمو الموهبة فهم وحدهم الذين يحتاجون إلى سلم الألقاب والشهادات لكى يصعدوا عليه ويدَّعوا لأنفسهم طول القامة وثقل الوزن. والأستاذ هيكل نموذج نادر فى الصحافة المصرية لأنه لا يقدم نفسه بأكثر من كونه صحفيّا أو «جورنالجيا» حسب تعبيره الأثير، (الأستاذ أحمد بهاء الدين رحمه الله كان يكتفى دائما بالقول بأنه «محرر» فى جريدة كذا) - فى حين أنه لا يكاد أحد يوجد فى صحافتنا إلا ويَعُدّ نفسه أولاً كاتبًا صحفيّا، ثم لابد بعد ذلك أن يضيف عنوان الكرسى الذى يقعد عليه. فهذا رئيس وذاك نائب والثالث مدير والرابع مساعد والخامس رئيس قسم والسادس رئيس قسم مناوب.. وهكذا. بل إننى رأيت بعينى مدفنًا لاحدهم تصدرت واجهته لوحة رخامية كتب عليها اسمه، مضيفا أنه «مدير تحرير» لجريدة كذا. وفاته أن يذكر رقم الهاتف المباشر والمحمول والفاكس!

إن أزمة المرجعية فى جوهرها تعبير عن بعض أوجه أزمة المجتمع. والمسألة أكبر من مجرد تآكل شريحة من النخبة وانحسار دورها لأن تلك الشريحة تضم هداة القافلة وأدلة الضمير فيها. وويل لقافلة تسير بلا دليل، وتستبدل المهرجين والحُواة بالمرشدين والهداة.

كلام الحكومة وكلام الجرائد

عجيب أمر هذه الحكومة، التي لم تترك شيئا إلا واستحوذت عليه واستأثرت به. حتى «كلام الجرائد» استكثرته علينا، وعزّ عليها أن ننفرد به، فعمدت إلى منافستنا فيه حتى خطفته وأخذت امتيازه عن جدارة لا يباريها فيه أحد. آية ذلك أننا فوجئنا في الآونة الأخيرة بأن كلام الحكومة ذهب بعيداً في الادعاء على نحو غير قابل للتصديق، ومال إلى تسويق الأحلام والأوهام غير القابلة للتحقيق. الأمر الذي يدعونا إلى التسليم ورفع الرايات البيضاء، والاعتراف أمام الملإ بأن كلام الحكومة حقق تفوقًا ساحقًا على كلام الجرائد!

(١)

لست هنا في مجال التحقق من أصل العبارة أو فصلها، لكن الشاهد أنها شاعت حينا من الدهر، بعدما لاحظ الناس أن كلام الجرائد ليس محمولا بالضرورة على محمل الجد. وقد تحولت الشائعة إلى حقيقة حين انفصلت الصحف عن الناس بمضي الوقت، وأصبحت صوتا (أو سوطا) للحكومة وليست صوتا للمجتمع. ولست أستبعد أن يكون مصطلح «كلام الجرائد» قد دخل قاموس اللغة المتداولة في وقت متزامن مع ظهور مصطلح «البوليتيكا»، الذي يعني في خطابنا الدارج التهريج والاحتيال. إذ كما أن الكلام أصبح يسقط ضمنا من الحسبان ويفقد صدقيته إذا وصف بأنه «كلام جرائد»، على رغم ما تتمتع به مهنة «صاحبة الجلالة» من شرف ونبل، فقد حدث الشيء نفسه بالنسبة للسياسة. فهذا الفن الرفيع في إدارة المجتمع، الذي هو عند الغربيين فن الممكن، وفي ثقافتنا العربية والإسلامية هو كل ما كان الناس به أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، هذا الفن حينما ابتذل وانتهكت تقاليده وحرماته، صبّ عليه المجتمع لعنته، حتى وصف التهريج والاحتيال بأنه ضرب من «البوليتيكا»، أو السياسة.

أدرى أن فقدان الصحف للصدقية وسخرية الناس من «كلام الجرائد» مما لا يدعو إلى الفخر بحال، وأن تفرد الصحف بهذه الصفة لا يشرفها على الإطلاق، وإنما يغدو دافعا إلى بذل الجهد لاستعادة ثقة الناس وإعادة الهيبة والاحترام إلى كلام الجرائد، بحيث يقابل المصطلح بالاهتمام والتقدير، وليس بالسخرية ومط الشفاه وعدم الاكتراث. وبدلا من أن تتراجع هذه الوصمة، وجدنا أن كلام الحكومة وقع في المحظور، وأصبح يزايد على كلام الجرائد في التهافت والعبثية، وعد ذلك من عموم البلوى الذى يورث الغم والنكد.

(٢)

لست مبالغا في القول بأن الحكومة تريد أن تستحوذ على كل شيء في البلد، بحيث لا تترك لغيرها أي ميزة، فضيلة كانت أم رذيلة. فقبل حين خرجت علينا صحف الصباح بخبر كبير يعلن عن إنشاء مجلس قومي لحماية المستهلك، في ندوة حضرها خمسة وزراء. وجاء ذلك الإعلان في كلمة ألقاها وزير التموين في أثناء الندوة التي انعقدت تحت شعار «تنشيط آليات حماية المستهلك».

حينما قرأت الخبر، وطالعت الصورة المنشورة إلى جواره، وجدت الوزراء الخمسة على المنصة. ولم أجد مستهلكا واحدا معهم، وتساءلت: لماذا تنصب الحكومة نفسها حامية للمستهلك ووصية عليه، في حين أنها أحد المتهمين بإهدار حقوقه؟! ذلك أن المستهلك ليس بحاجة إلى من يحميه من تلاعب المنتجين فحسب، وإنما هو في حاجة بذات القدر إلى من يحميه من تلاعب الحكومة ذاتها، في الضرائب والمواصفات وفي صفقات البيع والشراء ونحو ذلك.

ما أعرفه أن حماية المستهلك مهمة تنهض بها جماعات أهلية وعلمية محايدة، مستقلة عن الحكومة التي لها أجهزتها التي تقوم بدورها في هذا المجال، أو عن المنتجين، وهي تراقب الاثنين وتقدم لهم النصح في جانب، وتعلن على الملإ من جانب آخر أهم نتائج أبحاثها وتحليلها للسلع المعروضة في الأسواق، كاشفة بذلك عما يعتورها من خلل أو مخالفات.

ولأنها نوع من الرقابة الشعبية التي تمارسها النخبة المختصة نيابة عن المجتمع ودفاعا عنه،

فليس للحكومة دخل فيها، وينبغى أن ترفع يدها عنها. لكن حكومتنا السنية لم تقبل بذلك، وإنما نصبت نفسها حامية للمستهلكين، وقررت أن تعلن عن ميلاد ذلك المجلس القومى فى حضور خمسة وزراء، وأن تتولى وزارة التموين أمانة هذا المجلس الجديد.

الذى أعلمه أن جمعية أهلية تشكلت فى مصر قبل عدة أشهر، يرأسها الدكتور مصطفى طلبة، الذى كان مساعدا للأمين العام للأمم المتحدة لشئون البيئة. وقد ضمت الجمعية عددا من الشخصيات العامة، إلى جانب نفر من الخبراء والمختصين. وبدأت نشاطها بالفعل، الذى احتفت به بعض الصحف القومية وشجعته. غير أن الحكومة لم تكن لتدع مهمة من هذا النوع تفلت من أيديها وتخرج عن سلطانها. فما أن ولدت جمعية حماية المستهلك، حتى انقضت الحكومة على الفكرة وخطفتها، وقررت بدورها إنشاء مجلس قومى لحماية المستهلك! فى خطوة يمكن أن توصف بأنها محاولة لتأميم الفكرة، وفرض الحراسة الحكومية عليها. ولو أن الحكومة ستنهض بالمهمة على خير وجه لفرحنا واستبشرنا، ولكن خبراتنا علمتنا أن الحكومة حين تلجأ إلى إجراء من ذلك القبيل، لا يكون هدفها أن تعمل هى وتقوم بالواجب، وإنما هدفها أن تمنع غيرها من العمل حتى لا ينكشف أمرها، وتصاب بالحرج أمام الرأى العام.

(٢)

شعرت بالاستياء حين قرأت خبر إنشاء مجلس حماية المستهلك، لشكى فى مقاصده كما ذكرت توا. وحين استمعت إلى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، وتابعت تصريحات رئيس الوزراء فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف، تملكنى شعور قوى بالرثاء. وقلت إن الحكومة التى تستغفل الناس وتضحك على عقولهم بهذا الشكل لا يطمأن بحال إلى جدارتها بحماية المستهلك. وما غاظنى أكثر وأكثر أن رئيس الحكومة شدد فى كلامه على التزام الحكومة «بالشفافية الكاملة»، بما يعنى أنه لن يتعامل معنا بأى شفافية، ولكن بشفافية عند الحد الأقصى تصل نسبتها إلى ١٠٠٪، بحيث لن يخفى على الناس شيء من أمر أداء الحكومة لما تعهدت به أمام الجماهير.

حين أعدت قراءة كلام رئيس الوزراء، ووقعت فيه على ما يصعب تصديقه، ويتعذر

على أى مواطن عادى أن يقتنع به، وجدت أن الرجل لم يكن مضطرا لاستخدام وصف «الشفافية» الكاملة، بل لم يكن مضطرا للتطرق إلى فكرة الشفافية أصلا.

أدركت أن «كلام الجرائد» يبدو متواضعا كثيرا إلى جانب ما قاله، وخطر لى أن ألفت الأنظار إلى أن بيان الحكومة وحديث رئيس الوزراء جاءا إعلانا عن بدء مرحلة جديدة فى الخطاب الرسمى، فى ظلها أصبح كلام الحكومة هو أعلى مراتب كلام الجرائد.

وجدتها «واسعة» كثيرا نسبة الـ ٥,٥٪ التى ادعى أن النمو الاقتصادى حققها، لأن أى مار بالأسواق المصرية يستطيع أن يدرك أن ثمة ركودا موحشا يخيم عليها، هو إلى الشلل أقرب. ولو أن ما قاله رئيس الوزراء صحيح لدبت الروح فى الأسواق، ولتراجعت أخبار التفليسات التى أصبحت كالوباء فى مصر، ولانتعشت الآمال فى الحاضر والمستقبل. لكن كل شواهد الواقع تقطع بأن ما قاله رئيس الحكومة عن معدل النمو لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد. ومن الخبراء من يقول إن النمو الاقتصادى لو بلغ نصف النسبة المعلنة لكان خيرا ولرضى به الناس مؤقتا.

ولكن الحقيقة أن شواهد النمو ذاتها غير ثابتة أو مرصودة.

وما يحير المرء أن رئيس الوزراء قال بآخرة إن الركود عملية صحية وغير متعمدة، وهو ذاته الذى قال قبل عدة أشهر إن الركود مخطط. ومثل هذا الكلام المرسل والمجانى كان محسوبا فى السابق على الجرائد، ولكنك رأيت بعينيك كيف أن الحكومة امتلكت زمامه وتفوقت فيه!

(٤)

ولأنه باع لنا حكاية نسبة النمو التى أشار إليها، فإن رئيس الحكومة بشرنا بأن التحسن الاقتصادى وبوادر الفرج ستظهر علاماته بعد ستة أشهر، بحيث يستشعر الناس الربيع فى عز الصيف.

وإذ يتمنى المرء أن يكون ذلك الحدس فى محله - والأيام بيننا على أى حال - إلا أنها تظل «واسعة» أيضًا فكرة التلويح بحل الأزمة وبدء انفراجها خلال ستة أشهر، ببساطة لأن الحلول الاقتصادية لا تهبط على الناس فجأة من السماء، لكنها تمثل حصادا لجهد حقيقى

يبذل فى طور، ثم يثمر فى طور آخر. ولأن الذى نراه بأعيننا ونعيشه بأنفسنا لا يرصد أثرا لذلك الجهد، فمن المستغرب جدا أن يراهن على ثمرته خلال ستة أشهر، إلا أن تكون المراهنة الحقيقية هى على ضعف ذاكرةالناس وتسامحهم!

أما الاكتشاف المذهل الذى دلنا عليه رئيس الحكومة، فهو أن الإحباط والتشاؤم المخيمين على الأجواء الاقتصادية فى الساحة المصرية، مصدرهما ٢٨ شخصا فقط لاغير، هم الذين وصفهم «بالمتعثرين»، الذين عجزوا عن سداد ما عليهم فتعثرت مسيرتهم، فأشاعوا أن السوق راكدة وأن المستقبل مظلم. وهم الذين خوفوا الناس، ونفّروا المستثمرين ودفعوهم إلى الهرب خارج البلاد، وتسببوا فى وقف سداد المستحقات للخلق، الأمر الذى أوقف الدورة الاقتصادية فى البلاد. وقد بلغوا من قوة النفوذ والتأثير أن الحكومة صدقت مزاعمهم، فتوقفت بدورها عن سداد ديونها المستحقة لشركات المقاولات، كما توقفت عن استكمال كثير من مشروعاتها.

لقد صارحنا رئيس الحكومة بهذه الحقيقة المروعة ، وفاء بحق «الشفافية الكاملة» التى أعلنها. الأمر الذى يعنى أن السياسة الاقتصادية بريئة من الكارثة التى وقعنا فى حبائلها، وتفشت وعمَّت حتى أصابت المهنيين والحرفيين وأهل الصناعة والتجارة والزراعة. وهو ما يعنى أيضًا أن أولئك الملاعين الـ ٢٨ هم أصل الداء وأس البلاء. وأن ألسنتهم الطويلة ونواياهم الشريرة هى التى ضللت الناس وأوهمتهم بأن فى البلاد مشكلة، بينما الحقيقة التى بينتها «الشفافية الكاملة» هى أن أزهى العصور التى نتقلب فيها - امسكو الخشب - تجاوزت حدود السياسة، بعدما أشبعتها زهوا، إلى حدود الاقتصاد والتجارة والصناعة، ولكن الناس - كل الناس - لا يعلمون. وإذا كانوا لم يروا أثرا للوجه المشرق من أوضاعنا الاقتصادية، فتلك مشكلتهم، لأن الذى لا يرى الشمس لا ينبغى أن يحكم بأنها غير موجودة، لأن ذلك يعنى فى حقيقة الأمر أنه إما غطى عينيه بنظارة سوداء، وإما أنه مصاب بالعمى!

المشكلة إذن، تكمن فى تلك الفئة الشريرة التى تضم ٢٨ شخصًا متعثرًا، الأمر الذى يعنى أننا لو أسكتناهم وقطعنا ألسنتهم، أو تخلصنا منهم بأى وسيلة، فإن ذلك سيزيح الغمة عن أعين الأمة. بحيث ينقشع الضباب وتشرق الشمس ويصبح بمقدورنا أن نتباهى حقا بأزهى عصورنا الاقتصادية.

بعدما دلتنا الشفافية الكاملة إلى ذلك الاكتشاف، فإن السؤال الذى يتبادر إلى ذهن أى مواطن عادى من أمثالنا هو: ما دام قد عرف أصل الداء ومصدر البلاء، لماذا سكتت الحكومة طول الوقت على نميمة أولئك النفر من عصبة الأشرار الموتورين؟! وأى قوة جبارة تلك التى تساندهم حتى أرهبت الحكومة، فوقفت عاجزة عن وضع حد لمزاعمهم وافتراءاتهم؟

(٥)

من بشارات الشفافية الكاملة أيضًا أن الدكتور عاطف عبيد أعلن فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف «أن هذه هى أول حكومة تعترف بحجم مشكلة البطالة، وتأخذ زمام المبادرة لدراستها وتقديم الحلول المفيدة لها»! وهى العبارة التى أبرزتها الصحف القومية على صدر صفحاتها الأولى، ولأننى واثق بأن رؤساء التحرير المحترمين الذين سمعوه وهو يقول هذا الكلام لم يصدقوا منه حرفا، فقد استربت إزاء إبرازهم له، وشككت فى أن يكون لدى بعضهم على الأقل قصد خبيث من وراء ذلك. كأن يكونوا قد أرادوا أن يقولوا للقراء: انظروا، ليس كلام الجرائد وحده المطعون فيه، ولكن هذه عيِّنة من كلام الحكومة، أنكى وأفدح!

من ناحيتى، استغربت جدا ما قاله الدكتور عبيد، حول تفرد حكومته وسبقه إلى الإنجاز الذى أشار إليه. إذ مبلغ علمى أنه شخصيا وهو نائب لرئيس الوزراء، أشرف على مسح ميدانى شمل محافظات الجمهورية كافة قبل خمس سنوات، حين كان مسئولا عن مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء، وأعلن آنذاك عن نتيجة المسح التى بينت أن حجم البطالة مليون و٤٠٠ ألف نسمة.

معلوماتى أيضًا أنه منذ وضعت الخطة العشرينية فى أعقاب المؤتمر الاقتصادى الأول والأخير (فى سنة ١٩٨٢) والتى تضمنت أربع خطط خمسية تنتهى فى سنة ٢٠٠٢، منذ ذلك الحين، وموضوع التشغيل ومكافحة البطالة هو أحد أهداف سياسة الحكومة، فكيف إذن نصدق أن حكومته هى الأولى التى امتلكت شجاعة التصدى للموضوع؟ ومن أى باب من أبواب «الشفافية» يمكن أن يدخل علينا هذا الكلام؟

(٦)

لم أستغرب والأمر كذلك أن الأحزاب المصرية أعلنت رفضها بيان الحكومة. واستلفت نظرى فى هذا الصدد مقالة كتبها الدكتور جودة عبد الخالق أستاذ الاقتصاد الخبير، وعضو اللجنة المركزية فى حزب التجمع، كان عنوانها: «البيان حافل بأرقام لا يصدقها عقل». وفى مقالته ذكر أن الحزب رفض مناقشة البيانات الهلامية التى تجافى الواقع، والتى وردت في كلام رئيس الحكومة؛ لأن مثل هذه المناقشة من قبيل تضييع الوقت فيما لا يجدى، و«تجرنا إلى مشكلة لا تفضى إلى شيء ينفع الناس». بل ذهب إلى أن البيان الذى أدلى به أمام مجلس الشعب «لا يستحق الرد» (!!)، لما تضمنه من «مغالطات ومبالغات وتهويمات». ومع ذلك، فإنه سجل على البيان ملاحظتين جوهريتين هما:

* أنه امتلأ بتجاوزات صارخة فى قراءة الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى مصر. ومن نماذج ذلك أن الأرقام التى ذكرها عن معدل النمو الاقتصادى والتضخم والبطالة، لا يصدقها عقل، ولا يؤيدها واقع.

* أن التشخيص الذى قدمه رئيس الحكومة لمشكلات الاقتصاد المصرى يدعو إلى الضحك والرثاء. فحالة الركود سببها أخطاء فى حسابات المستثمرين الذين أفرطوا فى بناء الطاقات الإنتاجية بلا تدبر لطاقات السوق. ومشكلة سعر الصرف سببها جشع المضاربين وشركات الصرافة. ونقص الادخار يعود إلى فقر المصريين وقلة حيلتهم. والعجز الخطير في الميزان التجارى، الذى حقق رقما قياسيا عالميا بعدما وصل إلى ١٤٪ من الناتج المحلى، ناتج عن اندفاع المستوردين وكسل المصدرين. والبطالة ليست مقصورة علينا، وهى قدر كتبه الله علينا. وبهذه الصورة ـ وبعدما ثبت أن الحق على الطليان ـ نفض رئيس الحكومة يده من المسئولية عما هو حاصل، وتحلل من أى التزام بحل مشكلاته.

(٧)

هى مصادفة لاريب أن يقدم رئيس الحكومة بيانه إلى مجلس الشعب فى يوم، وبعد ثلاثة أيام تصدر منظمة الشفافية الدولية تقديرها حول مدى التزام دول العالم بتطبيق مبدإ

الشفافية وكشف الفساد، وإذا بنا نكتشف أن الدراسة التى شملت ٩٠ دولة أدرجت مصر فى المرتبة الرابعة بعد الستين فى ترتيب التزامها بالشفافية. ونجد أن دولا أخرى ترى على الخريطة بالكاد، وليست من ذلك الصنف الذى يلوح بلافتات أزهى العصور وحضارة سبعة آلاف سنة، سبقتنا وبدت أكثر شفافية منا. ومن هذه الدول ناميبيا ومالاوى وكولومبيا وتايلاند وموريشيوس.

هى مصادفة أيضًا أن يجىء كلام رئيس الوزراء حافلا بالأغاليط ومتفوقا على كلام الجرائد على ذلك النحو، بعد أسابيع قليلة من التصريحات التى انتقدت حكومة الدكتور الجنزورى، ونسبت إليها التلاعب فى الأرقام والبيانات، الذى أسهم فى حدوث الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد. وهو ما يحتاج إلى أن نعيد التفكير فيه، لأن الدكتور عاطف عبيد الذى قدم إلينا قبل أيام بيانه المجرح، كان رئيس المجموعة الاقتصادية فى حكومة الدكتور الجنزورى التى انتقدت بياناتها، وكان الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد الحالى هو الرجل الثانى فى تلك المجموعة.

وسط الحيرة والبلبلة التى تنتاب المرء، فإنه لا يملك إلا أن يتساءل عن الحقيقة التى لم تفلح «الشفافية الكاملة» فى إظهارها، وعما إذا كانت «ريمة رجعت إلى عادتها القديمة»، أم ماذا؟

شخصيا، أراهن على مرحلة ما بعد الشفافية، ولا أكف عن الدعاء بأن يمن الله على ـ وعليكم ـ بطول العمر حتى ندركها.

هل نعلن موت السياسة؟!

هل تعد نتائج الانتخابات النيابية التى جرت أخيرا مؤشرا على موت السياسة فى مصر؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فبماذا نفسر الفوز الكبير للمستقلين، والتراجع الكبير لدور الأحزاب السياسية كلها بلا استثناء؟ بماذا نفسر حقيقة أن أهل السياسة جاءوا فى ذيل القائمة، وأن الذين ترشحوا على غير قائمة السياسة والأحزاب فازوا بالحظ الأوفر من الأصوات؟ هل ملَّ الناس السياسة فاستقالوا منها، واتجهوا إلى من يسمون بنواب الخدمات، وانحازوا إلى العصبيات العائلية والجهوية، ومن ثم فإنهم أعرضوا عن برامج الأحزاب التى يفترض أن تعالج الشأن العام، وصوتوا لمصلحة الخاص فى حياتهم؟ وهل يسوِّغ لنا ذلك أن الانتخابات - بدورها - قد أصابتها صرعة «الخصخصة»؟!

(١)

التساؤلات التى أوردتها تحتاج إلى مناقشة، وهى تنصب على جانب واحد فى المشهد الانتخابى الذى عايشناه. وهناك عدة جوانب أخرى تستحق منا وقوفا وملاحظة، إذا ما أردنا أن نقلّب المشهد ونجتهد فى قراءته. غير أنى أستأذن فى أن أبدأ بغير هذا وتلك، ربما لأننى لا أستطيع أن أقاوم رغبة ملحة فى تقييم الحصيلة الكلية للانتخابات، خصوصا بعد الذى حفلت به الصحف المصرية من تعليقات، علا فيها بشكل حاد صوت التهويل والتهوين. ذلك الذى ارتفع بالانتخابات إلى أعلى عليين وعَدَّها فاصلة فى تاريخ التمثيل النيابى بمصر، أو الذى خسف بها الأرض وهبط بها إلى أسفل سافلين، وعَدَّها «وصمة» فى تاريخ التمثيل النيابى بمصر، كأن المعلقين تحولوا إلى شعراء، دأبهم المبالغة، والمراوحة تحت إغراء مفردات الحماسة فى اللغة، بين الأقصى والأدنى. وهو النهج الذى يسقط نقطة الوسط، ولا يعترف بها.

ولا أعرف لماذا لا يرضينا أن تكون الانتخابات خطوة إلى الإمام بالنسبة لسابقاتها؟ ولماذا نتردد أو نستحى من أن نعلن أنها إذا كانت أفضل مما عرفناه، فإنها تظل دون ما تمنيناه؟ ليس فقط لأن «الكمال الديمقراطى» غير موجود على هذه الأرض - ولنا عبرة فيما جرى بالولايات المتحدة - ولكن أيضًا لأننا لا نستطيع أن ننتقل هكذا دفعة واحدة من الكفاف أو الجفاف الديمقراطى إلى الكمال الديمقراطى، حيث ليس ذلك صحيحا من الناحية العملية، ولا هو ممكن من الناحية النظرية؟ ثم إننا إذا تعاملنا مع المشهد الانتخابى بحسبانه خطوة إلى الإمام، فذلك يعنى ضمنا التسليم بأننا نتحرك فى الاتجاه الصحيح وعلى الطريق الصحيح، ويعنى أيضًا أن ثمة أملا فى بلوغ الغاية، وأن المراهنة على بعد غد فى محلها (المراهنة على الغد توقعنا فى محظور المبالغة الذى ندعو إلى تجنبه).

إذا لاحظت أننى أتحدث عن الإيجابية النسبية للحصيلة الكلية للانتخابات، فلا يغيبن عن فطنتك أن ذلك المنطق يقفز فوق التفاصيل بحلوها ومرها، ولا ينفى أو يصادر كلام الذين عدَّدوا الإنجازات والتجاوزات أو العورات، وإنما يفترض أنه على الرغم من ذلك كله، فإننا خطونا إلى الإمام خطوة ينبغى ألا يبخس حقها أو تنكر. الأمر الذى يجيز لنا أن نعلن فى النتيجة أننا لم نرسب فى الامتحان، وأننا نجحنا بدرجة «مقبول». وعلينا أن نجتهد فى المرة القادمة لكى نحسِّن التقدير إلى «جيد»، الأمر الذى قد يوصلنا إلى درجة «الامتياز» يوما ما، نسأل الله ألا يكون بعيداً.

(٢)

الأرقام المحايدة تقول إنه من بين ٤٤٢ مرشحا للحزب الوطنى لم ينجح سوى ١٧٢ شخصا، بينما سقط ٢٧٠، أى أن نسبة النجاح لم تتجاوز ٣٨,٨٪. وفى حين تطلع حزب الوفد إلى الفوز بمائة مقعد، فإنه لم يستطع أن يحصل على أكثر من سبعة مقاعد. وحزب التجمع حصل على ستة مقاعد. أما الحزب الناصرى، فقد فاز بمقعدين اثنين، وحصل حزب الأحرار على مقعد واحط فقط. وإذا جمعنا كل ما حصلت عليه الأحزاب المصرية (العدد القانونى ١٥ حزبا شارك منها فى الانتخابات خمسة فقط، وهذا من آيات الجدب السياسى)، فستكون الحصيلة ١٨٨ مقعدا.

بالمقابل، فإن بقية أعضاء المجلس الذين تجاوز عددهم ٢٥٠ شخصا انتخبوا بوصفهم مستقلين، وصوّت الناس لهم بحسبانهم خارج دائرة الخريطة الحزبية. غير أن نسبة كبيرة منهم (٢١٣) انضموا إلى الحزب الوطنى، الأمر الذى رفع نسبة تمثيله فى مجلس الشعب من ٣٨,٨٪ إلى ٨٧٪، وعلم أن ١٧ من أولئك الذين رشحوا كمستقلين ينتمون إلى التيار الإسلامى، وأن خمسة آخرين من ذوى التوجهات الناصرية.

إذا اعتمدنا رأى الناس ورأيناه مقياسا، فسنجد أن ٥٦٪ من أعضاء مجلس الشعب الجديد انتخبوا بوصفهم مستقلين. وبرغم أن تحولهم إلى أحزاب أخرى يثير تحفظات قانونية وسياسية، فإننا لن نخوض فى ذلك الجدل الآن. وسنظل واقفين مؤقتا أمام اختيار الجماهير، برغم كل ما احاط بذلك الاختيار من ملابسات إيجابية أو سلبية.

(٢)

هذا الاختيار الجماهيرى يستدعى ملاحظات عدة. فى مقدمتها:

* أن كتلة التصويت الرئيسية أدارت ظهرها لكل الخريطة الحزبية، المعترف بها قانونا، حيث لم تجد فيها لاتعبيرا عن أشواقها ولا إطارا يغرى بالتأييد. الأمر الذى يعنى أن الأحزاب كلها تواجه أزمة حقيقية، يتقدمه فى ذلك الحزب الوطنى الذى سقط ٢٧١ من مرشحيه (بنسبة ٦١,٢٪)، ومن هؤلاء سبعة من أمناء الحزب فى المحافظات؛ وأربعة من رؤساء اللجان المخضرمين والتقليديين فى مجلس الشعب. وهذه خلاصة لم يختلف عليها أحد من الذين علقوا على المشهد الانتخابى.

* أن المأزق لا يواجه الأحزاب السياسية فحسب، وإنما يواجه أيضا المجتمع بأسره فى حقيقة الأمر؛ لأن النتيجة كشفت عن أن الخريطة الحزبية فى مجملها ليست أفضل تعبير عن الرأى العام المصرى، كما أنها ليست أفضل تمثيل للأمة. وإن شئت مزيدا من المصارحة، فقل إن الأحزاب السياسية تضم عناصر معزولة عن الرأى العام، الذى لم يتوافر له بعد من يمثله تمثيلا حقيقيا.

* أن الحزب الوطنى برغم ارتفاع رصيده النسبى سيدخل مجلس الشعب متكئا على عصا

المستقلين الذين انضموا إليه بعد الفوز. الأمر الذى من شأنه أن يغير من تضاريس المجلس النيابى القادم. فقد درجنا على أن يكون الحزب هو صاحب الفضل على الأعضاء الذين رشحهم على لائحته. وتغيرت الصورة هذه المرة، حيث أصبح الأعضاء - أو عدد كبير منهم - هم أصحاب فضل أكيد عليه. وإذا كان الحزب فى السابق هو صاحب اليد الطولى فى ترشيح الأعضاء، فإن الأعضاء هذه المرة غدوا هم أصحاب اليد الطولى فى ترفيع الحزب وإطالة قامته ورقبته فى المجلس.

إن شئت، فقل إن الحزب فى السابق كان يدخل المجلس مطمئنا إلى أن الأغلبية الساحقة فى جانبه وأن «العصمة» بيده. وهذه المرة لم تعد أغلبيته ساحقة، وأهم من ذلك أن «عصمة» أعضائه أصبحت فى أيديهم، وليست بيد قيادته.

* هذا التطور أدى إلى تفكيك الصورة المستقرة فى الأذهان، التى عَدَّت الحزب والحكومة ومجلس الشعب شيئا واحدا خلال السنوات السابقة. وفى ظل التضاريس الجديدة، فإن هذه المقولة أصبحت محل نظر وغير مسلم بها. إذ فضلا عن ارتفاع الرصيد النسبى لأحزاب المعارضة، وفضلا عن الوجود المعتبر لممثلى التيار الإسلامى بين المستقلين، فإن المستقلين الذين أعلنوا انضمامهم للحزب لن يكون ولاؤهم له مطلقًا، ولن يكون امتثالهم لتوجهاته مضمونا دائما. وإنما سيظل هناك باستمرار هامش لحرية الحركة التى قد تهز اليقين الذى ظل طيلة السنوات الماضية سمة لأداء الحزب داخل المجلس، ناهيك عن تأثر هالة الحزب الذى خرج من المعركة واقفا على قدميه حقا، لكن وجهه لم يخل من جروح وندوب عميقة، بينما يحتاج فى سيره إلى من يتكئ عليه.

* ما وصفته بالوجود المعتبر لممثلى التيار الإسلامى بين المستقلين يثير تساؤلا عن مدى الشفافية فى الخريطة السياسية. ويدعو إلى تفكير جديد فى مكونات تلك الخريطة، على الأقل بعدما تبين أن عدد الأعضاء الذين ينتمون إلى ذلك التيار - والذين حققوا الفوز برغم صعوبات جمة - أكثر من ضعف ممثلا أكبر أحزاب المعارضة (الوفد)، ويكاد يعادل ممثلى تلك الأحزاب مجتمعين، الأمر الذى أصبحت فيه كفة الأصوات التى صبت خارج الشرعية، أرجع من تلك التى صوتت للأحزاب الشرعية.

(٤)

لا أريد أن أضيع وقتا فى مناقشة من يقول بأن النتائج لا تعنى بالضرورة إعلان موت السياسة، لأن الموت إذا كان لابد أن تشخص به الحالة، فالأحزاب الراهنة أولى به، لأنها أول الخاسرين. ولن أجادل من يقول بأن السياسة ومعها الأحزاب لم تمت، ولكن الجميع أصابتهم صدمة أدخلتهم غرفة الإنعاش. ذلك أن المهم أن المشهد الانتخابى جاء كاشفا عن أن الحياة السياسية ومعها الكيانات الحزبية كافة أصبحت فاقدة المناعة، وآيلة للسقوط فى أى اختبار حقيقى، بل إن أكثرها سقط بالفعل غير مأسوف عليها.

وينبغى أن نسجل أن الانكشاف حدث حين انتقل الإشراف على الانتخابات من أيدى أجهزة الإدارة إلى الجهاز القضائى. وعلى الرغم من أن إشراف القضاء كان جزئيا وليس كليا، وعلى الرغم من أنه حقق المراد منه فى أغلب الدوائر وليس كلها، فإن ذلك كان له أثره الكبير فى النزاهة النسبية للعملية الانتخابية، خصوصًا فى مرحلتها الأولى، وهى التى جاءت نتائجها بمثابة زلزال قلب الموازين، وهز بشدة أركان الخريطة السياسية. وعلى الرغم من أن جهودا عدة بذلت لإنقاذ الموقف وتخفيف آثار الزلزال فى المرحلة الثانية، وبلغت تلك الجهود ذروتها فى المرحلة الثالثة والأخيرة، فإن الواقعة كانت قد وقعت بالفعل، وكان ما كان.

سقطت الأحزاب فى الاختبار ونجح المجتمع، وظل الفائز هو الحلم الديمقراطى الذى يتوق الناس إلى تحقيقه. والإعراض عن الأحزاب هو من تجليات ذلك النجاح، على الأقل من حيث إنه يعبر عن إرادة المجتمع فيما يرفضه، وإن لم يحدد بالضبط ما الذى يريده الناس، برغم أننا نستطيع أن نستخلص من ذلك الإعراض أن المجتمع يتطلع إلى التغيير، ولا يجد فيما هو معروض عليه ما يقنعه أو يشبعه.

فى هذا السياق، فإن نتائج الاستطلاع الذى أجراه مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام حول اتجاهات التصويت تستوقف الباحث وتحتاج إلى تحقيق وتفسير. فقد بين الاستطلاع أن ٦٤٪ من العينة تفضل مرشح الخدمات، وأن ٢١٪ يرون السمعة الطيبة أساسا للتصويت، بينما الذين يصوتون لأسباب سياسية لا تتجاوز ١٥٪. وهو ما يعنى أن ٨٥٪ من العينة تدفعها إلى التصويت أسباب خاصة، لا علاقة لها بالسياسة.

فى استطلاع آخر مهم، أجراه فى وقت سابق مركز «المشكاة» بالقاهرة، تبين أن ٤٦٪ من الذين شملهم الاستطلاع (أى حوالى نصف الناخبين) لا رأى لهم فى مجرد ما إذا كان هناك حزب أو تيار سياسى يعبر عنهم، كما تبين أن ٢٦٪ رأوا أن الأحزاب والتيارات السياسية القائمة لا تعبر عن رأيهم.

وفى تحليل النتائج، علق الدكتور نادر الفرجانى مدير المركز الذى أشرف على الاستطلاع على هذه الأرقام قائلا إنها تعكس عزوفا مستلفتا للنظر عن السياسة أو استقالة منها، حيث ثبت أن قرابة ثلاثة أرباع الناخبين المصريين (٧٢٪) فى حالة استقالة عملية من السياسة. وهو ما يعنى أن كل الأحزاب والتيارات السياسية تتنازع مجرد «التعبير» عن حوالى ربع القاعدة الانتخابية فى البلاد.

تحتاج دراسة تلك المؤشرات إلى مناقشة موسعة من أهل الاختصاص، تفسر وتشخص مواطن الضعف وأسباب الاستقالة المفترض. وإلى أن يتحقق ذلك فإن شبح «موت السياسة» سيظل يحوم فى الأفق.

(٥)

ملف المشهد الانتخابى حافل بالرسائل التى يجب أن تستقبل برحابة صدر وتعالج بصراحة وشجاعة، وبالمهام التى ينبغى أن ينهض بها المعنيون بالأمر قبل فوات الأوان، وبالدروس التى يجب أن تستوعب دون إبطاء. وذلك كله ينخرط تحت عنوان «أزمة الحياة السياسة فى مصر». ومن حسن الحظ أن نتائج الانتخابات كانت مدوية بحيث ترددت أصداؤها فى كل اتجاه، حتى أصبح تحليلها والتعليق عليها قاسما مشتركا أعظم بين كل الكتاب والمعلقين، فى الصحف القومية والحزبية.

أتمنى أن تؤخذ حصيلة تلك المناقشات على محمل الجد، فتمحص من جانب أهل النظر والخبرة، لكى تستخلص منها الدروس والعبر، التى تساعد على تصويب المسيرة وتجاوز الأزمة التى هى وثيقة الصلة بالمستقبل الديمقراطى فى مصر. غير أنى لا أستطيع أن أختم هذه المقالة قبل أن أسجل ملاحظتين على الأداء الانتخابى، لا لكى نناقشهما وإنما لكى نحاسب المسئولين عنهما، حتى لا نسمح بتكرار أى منهما مرة أخرى.

الملاحظة الأولى، تتعلق بممارسات بعض رجال الأعمال، الذين يتزايد دورهم فى الحياة العامة. وبعد أن فعل بعضهم بالاقتصاد ما نعرف وما لا نعرف نجدهم الآن يتجهون إلى مجالات النشاط الأخرى، من الرياضة إلى السياسة. ولا غضاضة فى ذلك بطبيعة الحال، خصوصا إذا كانوا من الشرفاء والمنتجين (وقليل ما هم). وبصرف النظر عن دوافعهم إلى تلك المشاركة، وسواء كانت تعزيزا لنفوذهم أو جريا وراء الوجاهة أو احتماء من الملاحقة القانونية بالحصانة، فإن الأساليب التى استخدمها أولئك البعض شوهت قيما عدة، على نحو يتعذر السكوت عنه.

لقد تحدث أكثر من كاتب مثلا عن المرشح الذى عقد اجتماعا انتخابيا تحت قبة جامعة القاهرة بكل جلالها، وفى حضور مجلس الجامعة ومديرها، الأمر الذى يُعَدّ إهانة لتقاليد الجامعة وأساتذتها ورسالتها. ولست هنا بصدد التفصيل فيما جرى، مما أفاض فيه زملاء آخرون. وإنما لا أخفى أن الفجيعة كانت مضاعفة عندى: مرة لما جرى، ومرة ثانية لتمريره والسكوت عنه، فى حين أن الأمر فادح إلى الحد الذى ينبغى أن يساءل فيه ليس مدير الجامعة فحسب، وإنما وزير التعليم العالى أيضًا.

الملاحظة الثانية، تتعلق بمحاولة البعض إشعال نار الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط لكسب المعركة الانتخابية فى إحدى دوائر القاهرة. ولست هنا أيضًا فى صدد استعادة ما فصلت فيه صحيفة «الوفد» بوجه أخص، لكنى لا أخفى دهشة من أن يكون المرشح المسلم الذى عمد إلى إثارة الفتنة منتميا إلى الحزب الوطنى. لكن الأسوأ من ذلك والأغرب أن المرشح كان قد استخدم الأسلوب ذاته فى انتخابات سنة ١٩٩٥، ونجح فى الانتخابات ثم كوفئ باختياره رئيسا لإحدى لجان مجلس الشعب. لم يحاسبه أحد سياسيا ولا تنظميا عما فعله فى دائرته، ولا ما فعله فى جسم الوطن. ولأن الأمر بدا سهلا وعاديا بالنسبة له، فقد عاود الكرة مرة ثانية فى الانتخابات الأخيرة، لكن الجماهير هى التى عاقبته وأسقطته، حين أتيح لها أن تسمع صوتها وترفعه عاليا.

الشىء المطمئن فى ذلك كله أن المجتمع لا يزال حيا لم يمت. لذلك فإن مراهنتنا على بعد غد ينبغى ألا تعد إسرافا فى التفاؤل.

خائفون لا أقوياء

لا أخفى أننى كنت مستعدا لتفويت ما جرى (من تلاعب) فى انتخابات الإسكندرية، لولا أننى قرأت بعد يومين عنوانا فى إحدى الصحف القومية تحدث عن «عيد الديمقراطية»، وعلى الرغم من أن العنوان كان يخص انتخابات الحزب الوطنى، فإنى وجدت الكلام عن «ذلك العيد» فيه نوع من الجرأة والتجاوز، والاستخفاف بعقول الناس. انتابنى شعور بالمهانة والاستفزاز من جراء ذلك، حيث خطر لى أن الذين يتحكمون فى مصائرنا لم يعودوا يكتفون بتزوير إرادة الناس عيانا جهارا، ولكنهم ذهبوا إلى أبعد، وصاروا يقنعونهم بأنهم يجب أن يكونوا سعداء بتلك الممارسات، وأن عليهم أن يعبروا عن حفاوتهم وفرحتهم بها. عندئذ هتفت: تزوير واستغفال، هذا كثير علينا والله.

(١)

ما أفهمه لكى نحتفل بعيد الديمقراطية، أن تكون لدينا أولاً ديمقراطية، نمارسها ونتقلب فيها، ثم بعد ذلك نصفق لها ونقيم لها عيدا إذا كان ذلك لازما. أما أن يكون هناك عيد ولا تكون هناك ديمقراطية أصلا، فإن ذلك يصبح نوعا من الاستهبال والضحك على الذقون؛ إذ إننا نطالَب فى هذه الحالة بأن نتخيل أن لدينا ديمقراطية، وأن نجعل منها قيمة افتراضية. ولكن حتى هذه المحاولة إذا كان يرجى منها أمل، فإنه يتعذر الإقدام عليها بعد يومين من مذبحة الديمقراطية التى وقعت فى الإسكندرية، حيث يصعب على الذين شهدوا وقائع المذبحة أو تابعوا ما جرى فيها أن يستوعبوا الفكرة. وقد كان من مقتضى الكياسة وحسن التدبير أن يمر فاصل زمنى ينسى الرأى العام ما حدث فى الإسكندرية، وبعد ذلك ربما جاز لنا أن نهلل لحكاية الديمقراطية ونتحدث عن عيدها. لكن ذلك لم يحدث، الأمر الذى يعنى أن الذين يحاولون إخراج المشهد الديمقراطى لم يعنوا بإتقان

عملهم، وبالتالى فإنهم لم يمانعوا فى أن تقع مذبحة الديمقراطية فى يوم، وبعد يومين يحدثون الناس عن عيد للديمقراطية، فى حين أن القوى السياسية فى هذه الحالة كان يتعين عليها أن تقيم «مندبة» أو مناحة للديمقراطية!

هذا التزامن البائس بين المذبحة التى جرت فى الإسكندرية وبين الحديث عن عيد الديمقراطية، أرجح أنه لم يكن ناشئا عن سوء التقدير والإهمال فى إخراج المشهد الديمقراطى فحسب، ولكنه أيضا معبر عن عدم الاكتراث بمشاعر الناس وذاكرتهم. ولا أستبعد أن تكون مسألة الملاءمة برمتها لم تخطر على بال المسئولين عما جرى، ومن ثم فإنهم لم يفكروا فيها أصلا، لأنها تحتاج إلى كياسة وسياسة، وهم ليسوا من أهل ذلك، حيث لا توجد سياسة من الأساس، ثم إنهم موظفون يتلقون التعليمات، وولاؤهم للذين جاءوا بهم ولمن يخدمونهم فى أهل النفوذ والسلطان.

(٢)

قلت إننى كنت مستعدا لابتلاع ما جرى فى الإسكندرية وتمريره، ليس رضا به بطبيعة الحال، ولكن لأن اللعب فى الانتخابات أصبح عرفا مستقرا فى حياتنا السياسية. وفى ظل استمرار الأوضاع الراهنة لم يعد لدينا أمل فى تغيير هذه «العادة». ومن ثم فإن خيارنا لم يعد بين انتخابات حرة وأخرى نزيهة، ولكنه أصبح بين انتخابات مزورة بشكل ذكى وراق، وأخرى مزورة بشكل غليظ وفج. ومثل هذه الخيارات أصبحت من تجليات «فقه الانكسار» فى العالم الثالث. وهو ما عبر عنه رئيس جمهورية أورجواى الراحل خوليو سانجوينتى الذى يؤثر عنه قوله إن أنظمة العالم الثالث تنقسم إلى فئتين واحدة تمارس الديكتاتورية اللينة (ديكتا بلاندا) وأخرى تمارس ديكتاتورية صارمة أو شرسة (ديكتادورا).

حين قرأت كلام المسئول الذى تحدث عن «عيد الديمقراطية»، قلت إننا بصدد الدخول فى طور ثالث من أطوار الديكتاتورية لا ينسب إلى الليونة أو الصرامة، وإنما يعمد إلى أفكار الانتساب إلى الديكتاتورية أصلا، وتغطية الشراسة بقناع كاذب، مسكون بالتدليس والمخادعة، التى وصلت إلى حد نسبة ما يجرى إلى ذروة الديمقراطية!

شجعنى على إعادة النظر فى استعدادى لابتلاع ما جرى أن الانتخابات التى جرت فى

دائرة الرمل بالإسكندرية حفلت بدرجة عالية من الشراسة، لم يكن لها أى مسوِّغ. فهى ليست سوى واحدة من ١٧٥ دائرة فى البلد، ومن ينجح فيها لن يقلب موازين القوى فى مجلس الشعب، ولن يسبب للحكومة أو النظام حرجا من أى نوع. بل ربما استخدم نجاح المعارضة فيها بوصفه ورقة تستفيد منها الحكومة فى تجميل وجهها وادعائها ممارسة الديمقراطية والتعددية والشفافية وغير ذلك.

لكن الحكومة بجلالة قدرها حولت المعركة الانتخابية إلى موقعة حربية، وبالغت كثيرا فى تقدير حجمها وفى أسلوب التعامل معها. فوجدنا أن إجراءات ومواقف غير عادية اتخذت مقترنة بحشود أمنية وغير أمنية من ذلك القبيل الذى لا نراه إلا فى حالات الطوارئ القصوى. وجرت تغطية المشهد بحملة إعلامية مفتعله وتسريبات صحفية غير بريئة. حتى يخيل للمرء أن الحكومة رأتها قضية مصيرية فألقت بكل ثقلها فيها، مستخدمة فى ذلك كل ما تعرف من أساليب وضغوط، لكى تكسب القضية وتكون النتيجة لصالحها.

(٣)

القضية لها جذور تمتد إلى عام ألفين، حين جرت انتخابات مجلس الشعب فى شهر أكتوبر من ذلك العام، واستنفرت الدولة أجهزتها وشمرت عن سواعدها ليس فقط لإنجاح مرشحى الحزب الوطنى، ولكن أيضا لإسقاط مرشحى المعارضة، خصوصا المنسوبين إلى الإخوان. آنذاك حدثت واقعة مسكونة بالطرافة والمفارقة. فقد تم اعتقال مندوبى اثنين من مرشحى المعارضة قبل إجراء الانتخابات، فلجآ إلى القضاء الإدارى شاكين من أن ذلك سوف يحرمهما من حقهما القانونى فى إيفاد مندوبين عنهما إلى لجان التصويت، فقضت المحكمة بوقف إجراء الانتخابات فى الدائرة إلى حين الإفراج عن المندوبين. غير أن الداخلية رفضت الامتثال لحكم المحكمة وأجرت الانتخابات فى موعدها، وكانت المفاجأة أن المرشحين اللذين أريد إسقاطهما واعتقل مندوبوهما حصلا على أعلى الأصوات فى الدائرة. (حصل كل منهما على ٣٦٠٠ صوت بفارق ألفى صوت عن الفائزين بعدهما).

صدمت المفاجأة الذين يديرون اللعبة وأحرجتهم، فقرروا التعامل مع الموقف بشكل

آخر فى انتخابات الإعادة التى كان مقررا إجراؤها فى (٢٥/ ١٠). وكان الإجراء الذى اتخذ هو وقف إجراء انتخابات الإعادة إلى أجل غير مسمى، تنفيذا لحكم المحكمة السابق الإشارة إليه. وكان القرار باعثا على الدهشة، لأن الداخلية تجاهلت الحكم فى السابق وأجرت الانتخابات فى موعدها غير معترفة به، ولكن حين جاءت النتيجة على غير هواها أشهرت الحكم فى وجه الجميع التزاما باستقلال القضاء واحتراما لسيادة القانون!

طيلة السنتين الماضيتين ظلت الحكومة ممتنعة عن إجراء الانتخابات فى دائرة الرمل، على الرغم من أن السيدة جيهان الحلفاوى التى كانت قد حصلت فى البداية على أعلى الأصوات فى الدائرة استصدرت ١٦ حكما قضائيا لصالحها ألزمت الحكومة بتحديد موعد لإجراء الانتخابات، ولكن تم تجاهل تلك الأحكام.

لم تكن المشكلة أن الحكومة رفضت تنفيذ أحكام القضاء فقط، ولكن أيضا عدم تمثيل دائرة الرمل فى مجلس الشعب طيلة سنتين أصبح يلقى شبهات قوية على دستورية انعقاده. وهو رأى كثير من أساتذة القانون الدستورى، وفى المقدمة منهم الدكتور إبراهيم درويش (وهو من شيوخهم) الذى حين سألته فى الموضوع قال إن قرار الداخلية بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى غير دستورى، لأنه يتنافى مع المبادئ الدستورية العامة، من حيث إنه يحرم فئة من الشعب من التمثيل فى البرلمان، كما أن امتناع الحكومة عن إجراء الانتخابات طيلة سنتين يعنى مصادرة حق أبناء الدائرة فى أن يكون لهم من ينوب عنهم فى مجلس الشعب. وإذ يثبت أن الباعث الدافع إلى ذلك هو عدم تمكين جزء من الرأى العام من اختيار من يمثلهم فى المجلس، فإن عدم مشروعية ذلك الباعث يعد سببا آخر للطعن فى دستورية انعقاد المجلس طيلة هاتين السنتين.

(٤)

تغير الموقف حين أصدرت محكمة القضاء الإدارى حكما حازما فى ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٢ ألزم وزير الداخلية بضرورة الإعلان عن دعوة الناخبين فى دائرة الرمل للانتخابات فى مدة أقصاها ٦٠ يوما، على أن تجرى الانتخابات بين جميع المرشحين البالغ عددهم ٢٦ شخصا. إزاء ذلك لم يجد أهل القرار ثغرة يمكن من خلالها التسويف وتأجيل

الانتخابات، ومن ثم لم يكن هناك مفر من دعوة ناخبى دائرة الرمل للتصويت واختيار من يمثلهم فى مجلس الشعب فى يوم الخميس ٦/٢٧.

لم تكن مهلة الستين يوما فرصة متاحة أمام المرشحين فحسب ولكنها كانت أيضا فرصة الذين يديرون العمليات الانتخابية من وراء ستار لكى «يرتبوا الأوضاع» ويحشدوا الحشود ويرفعوا درجة التعبئة والاستنفار لقطع الطريق أمام مرشحي الإخوان، والانتصار لمرشحى الحزب الوطنى.

الذى فعلته الأجهزة المعنية يفوق أى خيال، خصوصا أنها تعاملت مع الموضوع بوصفه معركة حياة أو موت، حتى بدا وكأن الشعار الذى رفعته هو: إما نحن وإما هم. ولست أبالغ إذا قلت إن ما جرى يتعذر وصفه أو الإحاطة به. يكفى أن تعلم أنه ما من مؤسسة إلا وجندت إمكاناتها لصالح مرشحى الحزب الوطنى وما من شيخ حارة إلا واستُخْدم لجمع الأسماء وحشد الأصوات لحزب الحكومة، وما من واحد من ناشطى المعارضة إلاَّ وتلقى رسالة تحذير وتهديد. بل إن مرشحى المعارضة لم يمكَّنوا من الحصول على جداول أسماء الناخبين وبيان مقار اللجان، إلا بعد أن رفع الأمر إلى القضاء. وحين استصدروا حكما يلزم الشهر العقارى بعمل توكيلات للمندوبين، حوصر مقر الشهر العقارى بقوات ضخمة لمدة ست ساعات، وجرى الاستيلاء على التوكيلات وتمزيقها. وتصادف أن كان من بين المندوبين ٣٠ محاميا، استغاثوا بنقابتهم التى تدخلت لتسوية الأمر.

(٥)

حين اقترب موعد التصويت ألقى القبض على كل الذين يقودون حملة الدعاية لشل حركة مرشحى المعارضة. أما فى يوم التصويت ذاته الخميس فإن حملة التعبئة المضادة وصلت إلى ذروتها. فى الصباح خرجت الصحف القومية معلنة أنه تم القبض على مجموعة إخوانية فى الإسكندرية سعت إلى «إثارة المواطنين»، وقد تم إجهاض مخططهم وأحيلوا إلى النيابة العامة التى أمرت بحبسهم لمدة ١٥ يوما.

وفى الصباح ذاته وزع فى الدائرة بيان مزور أعلن انسحاب المرشحين. الأمر الذى اضطرهما إلى تسيير عربات تحمل مكبرات صوت لتكذيب البيان. بعد ذلك بقليل وزع بيان آخر باسم بعض الجمعيات الخيرية بمنطقة الرمل كان عنوانه «حرمة دخول المرأة لمجلس

الشعب شرعًا» تضمن فتوى استهدفت إسقاط السيدة جيهان الحلفاوى، وهو ما يذكرنا بالبيان الذى وزعه مرشح الحزب الوطنى المنافس للسيد منير فخرى عبد النور فى دائرة الظاهر فى الانتخابات السابقة، مروجا لحرمة التصويت لغير المسلم! (من يحاسب الحزب الوطنى على هذه الجرائم والفتن؟!).

فى الصباح الباكر حوصرت لجان التصويت، وتمت الاستعانة بأعداد غفيرة من أصحاب السوابق والبلطجية، الذين وقفوا حاملين السيوف والجنازير والأسلحة البيضاء مهددين بالاعتداء على كل من تسول له نفسه الاقتراب من اللجان! ولم يستطع بعض القضاة أن يسجلوا محاضر فتح الصناديق، لأن أحدا لم يسمح له بدخول اللجان. نعم كان القضاة جالسين فى الغرف للإشراف على التصويت، ولكن لم تكن لهم ولاية على ما يجرى خارج المقار، التى تجمع أمامها المئات، وظلوا عاجزين عن الوصول إلى حجرة التصويت، أو ممنوعين من ذلك.

فى لجان أخرى كثيرة جىء بحوالى ألفين من الموظفين والعمال الذين أعطوا بطاقات مزورة حيث صوتوا بأسماء آخرين، ثم نقلوا إلى لجان أخرى فصوتوا مرتين وثلاثا. ومن الطريف أن أحد القضاة لاحظ ذلك، فأمسك ببطاقة أحد الموظفين وسأله عن اسمه المدون بها فلم يعرفه!

أما الذين احتجزوا والذين ضربوا والذين سحبت بطاقاتهم منهم، فحدث عنهم ولا حرج. المهم أن الانتخابات جرت فى هذه الأجواء المرعبة. وأعلن عن فوز مرشحى الحزب الوطنى، وكان الفائز الأول الذى أعطى حوالى ٥ آلاف صوت هو ذاته من فشل فى أن يجتاز الدور الأول سنة ألفين حيث لم يستطع الحصول على ٦٠٠ صوت. أما السيدة جيهان الحلفاوى التى حصلت آنذاك على ٣٦٠٠ صوت وكانت الأولى فى الدائرة، فإنها أعطيت هذه المرة خمسائة صوت فقط!

(٦)

الذى جرى مقلق لا ريب وبائس بامتياز. أولا لأنه جرى فى حين أن السلطة لم تكن مضطرة لأن تفعل كل ما فعلته. وثانيا لأنه كاشف عن ضعف السلطة وليس عن قوتها، كما قد يتوهم متابع المشهد لأول مرة. وهذا ما يخيفنى شخصيا، لأن ذلك الاستخدام

المبالغ فيه للعضلات يذكرنى بقصة قرأتها قبل حين عن المؤرخ والمفكر الإيطالى جويلمو فريدو مؤلف كتاب شهير بعنوان «السلطة». وهو الكتاب الذى حلل فيه مسألة شرعية السلطة، وقال فيه ما خلاصته: إن كل نظام يفتقد إلى الشرعية يعيش حالة غير عقلانية من الرعب والهلع، بحيث يرى فى أبسط مظاهر الاعتراض وأكثرها تواضعا، خطراً ماثلا يهدد وجوده، فيسارع إلى قمعه بمنتهى الشدة. ولذلك فإنه رأى فى هذه الأنظمة القمعية أنها فى حقيقة الأمر أنظمة ضعيفة وخائفة.

الذى دفع المفكر الإيطالى الكبير إلى التفكير فى الموضوع على هذا النحو واقعة تعرض لها شخصيا، هى أنه قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كان فى زيارة للولايات المتحدة. وسألته إحدى الصحف عن أوضاع بلاده التى كانت آنذاك تحت حكم موسولينى، وما أدراك ما هو. فانتقد تلك الأوضاع فى كلام نشر مقتضبا فى صفحة داخلية، ثم نسى الموضوع، إلى أن عاد إلى بلاده فوجد أن الدنيا قد انقلبت عليه، وتعرض للتحقيق والمضايقة، الأمر الذى أدهشه، ودفعه إلى التساؤل عن السبب فى أن نظاما فى قوة وسطوة وجبروت حكم سوسولينى، يتعامل بتلك الدرجة من التخوف والقلق على كلام متواضع قاله أكاديمى ليس له أى طموح سياسى، نشرته مقتضبا صحيفة تصدر فى أقصى الأرض؟

وهو يجيب عن السؤال أدرك أن مثل هذه الأنظمة الجبارة ليست بالقوة التى توحى به، وإنما هى ليست سوى أنظمة قمعية وخائفة. حينذاك هاجر الرجل إلى جنيف، وكتب مؤلفه الذى صدر فى عام ١٩٤٢، وصار مرجعا مهما فى فضح المستبدين وفهم طبيعة الأنظمة السياسية وتأصيل مدى شرعيتها.

إن «الأشاوس» الذين كسبوا معركة رمل الإسكندرية لا يعرفون أن الوطن خسر كثيرا بما فعلوه. ليس ذلك فحسب، ولكنهم ليسوا بالقوة التى يتصورون، وأنهم أضعف وأخوف مما يظنون.

حين تصبح السلطة جزءا من المشكلة

فى حالات كثيرة، يتطلع المجتمع إلى المسئولين لحل المشكلات التى تواجه الناس فيه. ولكن حين يصبح المسئولون أنفسهم جزءا من مشكلات المجتمع وعبئا عليه، فإننا نصبح بإزاء طريق مسدود، يصعب الخروج منه فى الظروف العادية، دون إصلاح جذرى أو جراحة موجعة. ويبدو أننا أصبحنا فى هذه الحالة، حيث ضاقت السبل بالجميع، حتى وصلوا إلى اقتناع خلاصته أنه لم يعد هناك جدوى من تغيير السياسات، وإنما من الضرورى تغيير الذين يضعون السياسات، لأن المشكلات بدأت بوجودهم، أو تفاقمت بسبب استمرارهم.

(١)

فى حدود علمى، فإن هذا الكلام قيل فى أحد اجتماعات مجلس الوزراء، ولكن رئيس الوزراء عَدَّه «نكتة»، وقهقه بصوت عال حين سمعه، ثم عبره بسرعة وانتقل إلى موضوع آخر. والحكاية التى سمعتها من أحد الوزراء أن الدكتور عاطف عبيد حين كان رئيسا للوزراء دعا إلى اجتماع لمناقشة المشكلات الاقتصادية، حضره نفر من كبار الخبراء والمصرفيين من غير أعضاء الحكومة. وبعد أن افتتح الاجتماع وتحدث عن الغرض منه، دعا أحد كبار المصرفيين لكى يدلى بدلوه فى المسألة، فتدخل فى الحديث وزير الاقتصاد آنذاك - الدكتور يوسف بطرس غالى - قائلا إنه يعرف رأى فلان «بك»، وأنه سينوب عنه فى الحديث. وعندئذ أبدى الدكتور عاطف دهشته، وقال: إذا كان الرجل موجودا معنا، فلماذا لانسمع منه رأيه؟ فرد الدكتور غالى قائلا: سأختصر لكم رأيه فى كلمتين، فهو يعتقد أننى ما دمت على رأس وزارة الاقتصاد فلا أمل فى حل المشكلات التى نواجهها!

ضحك الدكتور عاطف بصوت عال، وقد عدّ كلام الدكتور يوسف نكتة جادت بها روحه المرحة. ثم استدار صوب المصرفى الكبير وقال: دعونا نسمع رأى «فلان بك» إذن. فرد صاحبنا قائلاً: لقد عبر الدكتور يوسف عن رأيى كاملا، وليست عندى إضافة على كلامه!

للحظة تكهرب الجو، وساد الاجتماع صمت مفاجئ، لم يقطعه سوى صوت الدكتور عاطف عبيد وهو يحول مجرى الحديث إلى موضوع آخر. وكان له ما أراد.

حين سمعت القصة، كان أول سؤال خطر لى هو: هل المشكلة حقا فى يوسف بك، أم فى عاطف بك، أم فى ماذا؟ بعد ذلك تطور السؤال وأصبح كما يلى:

هل نحن بصدد مشكلة فى الاقتصاد، أم أنها فى الإدارة والسياسة؟

(٢)

تلح على المرء مثل هذه الأسئلة حين يقرأ فى صحف الصباح أن الدول «المانحة» ومعها المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية التى تحاول إقالة الاقتصاد المصرى من عثرته المخيفة، سوف تجتمع فى شرم الشيخ خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير (عام ٢٠٠٢). وإذا صح ما بثته وكالة «أنباء الشرق الأوسط» يوم الاثنين (١٧/ ٢/ ٢٠٠١)، فإن «مؤتمر الإنقاذ» ينتظر أن يقدم إلى مصر ما يعادل ٢,٥ مليار دولار، منحا وقروضا ميسرة، علّها تجدى فى الحيلولة دون غرق السفينة، بعدما لاحت شواهد ونذر عدة موحية بأن عجلة الاقتصاد المصرى توقفت عن الحركة تقريبا، حتى إن الحكومة المصرية طلبت قروضا عاجلة من بعض الصناديق العربية وألحت على توفيرها قبل نهاية العام. كما توحى تلك النذر بأن العام القادم (٢٠٠٢) سيكون أسوأ من سابقه. بل إنه يشاع فى أوساط السفارات الأجنبية التى تتابع الوضع الاقتصادى بأن قيمة الدولار يرجح لها أن تصل فى ذلك العام إلى ستة جنيهات وربع جنيه مصرى.

وسواء كان المبلغ الذى تتطلع مصر إلى الحصول عليه من مؤتمر الدول المانحة سيصل إلى ذلك القدر الذى ذكرته الوكالة المصرية أم أقل منه قليلا، فإن ذلك يستصحب سؤالا مباشرا هو: هل يحل ذلك إشكال الاقتصاد المصرى؟

حين رجعت إلى من أعرف من أهل الاقتصاد والخبرة، قالوا إن توفير ذلك المبلغ سيكون مفيدا لاريب، لكنه لن يحل المشكلة. وعلى حد تعبير أحدهم، فإن ذلك سيكون بمثابة «مسكن» يهدئ الألم لبعض الوقت، لكنه لن يؤدى إلى شفاء المريض بحال، لأن المرض أكبر بكثير مما يمكن علاجه بحفنة دولارات، أيا كان حجمها. وأخطر ما فى المرض سوء تشخيصه، لأن التشخيص الغلط لابد وأن يؤدى إلى علاج غلط، والنتيجة بعد ذلك معروفة.

قال أكثر من واحد إننا لم نضع أيدينا فى مصر على التشخيص الصحيح للمشكلة بعد، لأن ذلك يتطلب جرأة وشجاعة على نقد الذات لاتتوافر لنا، ولأن الذين يتولون التشخيص ويرسمون السياسات والتوجهات العامة لهم مصلحة فى حصر الأمر فى مجرد الاقتراض من الخارج والجباية من الداخل. ذلك أن تجاوز هذه الحدود يعنى توسيع نطاق البحث والمسئولية، ومن ثم الطعن فى شرعيتهم هم، وفى جدارتهم بالاستمرار فى مواقعهم.

(٣)

مصر ليست بلدا فقيرا يحتاج إلى العون الاقتصادى، ولكنها بلد ابتلى بمن لم يقدره قدره، فأساء تقدير إمكاناته، وفشل فى أن يستخلص من طاقاته المادية والبشرية، ومن إمكاناته الكبيرة قدرة على النمو ورافداً للتقدم. هكذا قيل لى، فسألت: كيف؟ ولماذا؟

رد على أحد الخبراء قائلاً: ستعرف السبب إذا أجبت عن السؤال التالى: لماذا تقل إنتاجية العامل المصرى فى بلده؟ ولماذا تراه خلاقا ومتميزا إذا عمل فى بلد آخر؟ ولماذا يتعثر الباحث أو العالم ويسقط فى هوة اليأس هنا، ثم تراه كائنا آخر متفوقا ومبدعا حين يهاجر إلى الخارج؟

فاجأنى السؤال، وذكرنى بصديق أردنى من قبيلة كبيرة تعيش فى الصحارى المصرية، كان يمتلك عقارات فى العريش وفى عمان. وحين أراد أن يبنى عمارة كبيرة فى العاصمة الأردنية استجلب عمالا مصريين فأتموا البناء على أحسن مايكون، ثم أراد فى وقت لاحق أن يبنى عدة بيوت صغيرة (شاليهات) على شاطئ العريش، ففوجئ بأنها بنيت على نحو

سيئ للغاية، برغم أن مجموعة البناء واحدة: المقاول لم يتغير، والعمال هم هم. ولم يكن هناك من تفسير لتلك المفارقة سوى أن البيئة هى التى تغيرت، وتغير البيئة استصحب تغيرا مماثلاً فى المناخ العام وفى معايير وقيم العمل.

ثمة مفارقة أخرى وثيقة الصلة بتدهور مستوى العمالة المصرية التى تعمل داخل البلد، تتمثل فى أن بعض شركات المقاولات حلت الإشكال عن طريق استجلاب عمال من تركيا وكوريا لإنجاز الأعمال الموكول إليها، حين كانت هناك «أعمال» بطبيعة الحال. وما استمرار استجلاب عاملات فى بعض البيوت من إندونيسيا والفليبين وسريلانكا والحبشة، سوى دليل آخر على فساد استثمار القوى العاملة فى بلد لديه فائض كبير من القوى البشرية التى تعانى من البطالة الكاملة أو المقنعة.

(٤)

إهدار الثروة البشرية نموذج فادح يجسد سوء الإدارة فى مصر، ولا دخل فى ذلك لا لاقتصاد ولا لحصيلة النقد الأجنبى. ويستغرب المرء كيف أن بلدا مثل الفليبين استطاع أن يستثمر بشكل جيد فائض القوى البشرية فيه، ونجح فى تصديرها إلى منطقة الخليج وبقية أنحاء العالم العربى، بينما فشلت مصر فشلا ذريعا فى ذلك. وقد انتهى الأمر بإقصاء العمالة المصرية من الخليج، الذى بنى أصلا بسواعد العمال المصريين، وحل محلهم العمال الآسيويون، والمغاربة فى مجال الخدمات الفندقية، وأخيراً دخلت الصين بجيوشها من البشر، بأعدادهم الكبيرة وأجورهم الرخيصة، لتصبح منافسا قويا للجميع.

النماذج الأخرى كثيرة. من مياه نهر النيل التى نهدرها بطريقة عبثية، ونتركها فى النهاية لكى ترتمى بالمجان فى البحر المتوسط، إلى البترول والمعادن التى تزخر بها الصحارى المصرية، إلى السياحة التى تمثل ثروة أخرى هائلة فشلنا فى حسن استثمارها.

على صعيد آخر، لا أرى سببا لتدهور الصادرات الزراعية أو الصناعية سوى أنه من تجليات الفشل الذريع فى إدارة هذين القطاعين الأساسيين، الأمر الذى أدى إلى تفوق منتجات بعض الدول الخليجية على المنتج المصرى، وإلى اكتساح السلع الآسيوية لأسواقنا، بنوعيتها الأفضل وأسعارها الأرخص.

إن السؤال المحير فعلا فى هذا الصدد هو : لماذا يكون المنتج المصرى هو الأردأ فى محلاتنا التجارية؟ ولماذا أصبح رقى المتجر وارتفاع مكانته يقاسان بمقدار جلبه لما هو مستورد، وإحجامه أو طرده لما هو مصرى؟ لماذا لاتكون هناك ـ مثلا ـ مواصفات قياسية للسلع المتاحة فى السوق، تحسن المنتج المحلى، وتجعله منافسا للمستورد، الأمر الذى يقلل من الاستيراد، ويمكننا من التصدير؟

ذلك مثل بسيط لجزئية الاستيراد والتصدير التى تمثل إحدى المعضلات التى فشلنا فى حلها حتى الآن. وكل الذى فعلناه أننا أنشأنا وزارة مستقلة للتجارة الخارجية، وقلنا إن التصدير أصبح قضية حياة أو موت. وبعدما أطلقنا النداء استغرقنا فى النوم. ولم يعد أحد يسأل تصدير ماذا؟ ولمن ؟ ـ وكانت النتيجة أن بعضا من المطلعين على الكواليس الاقتصادية أصبحوا يقولون إن إسناد تلك الوزارة إلى «يوسف بك» هو تهميش لدوره وتقليص لمجال حركته، لأنها وزارة لا عمل حقيقيا لها.

مثل هذه المشكلات لا يحلها اجتماع الدول المانحة، ولا يجدى معها اقتراض ملايين الدولارات من هنا وهناك. ثم إنها مسألة أكبر من «عاطف بك» أو «يوسف بك»، أو أى بك آخر فى الحكومة. ذلك أنها تحتاج إلى نهج مختلف فى إدارة المجتمع، تتوافر له مواصفات مغايرة تماما لما هو سائد منذ سنوات فى مصر.

(٥)

هل يكون الإصلاح السياسى هو الحل؟

إذا لم يكن ذلك هو الحل الأوحد، فهو بلا ريب الحل الأول، شريطة أن نتفق على مضمون ذلك الإصلاح، حتى لايتم إجهاضه قبل أن يولد أو يرى النور. والإصلاح الذى أنشده هو ذلك الذى يجعل المجتمع شريكا حقيقيا فى تقرير حاضره ومستقبله، وقادرا على محاسبة كل مسئول مهما علا مقامه عن أدائه. إذ بالمشاركة والمساءلة يتحقق حضور المجتمع، وبغيرها يتم إقصاؤه، ويصبح البلد نهبا للذين انفردوا باحتكار السلطة والثروة فيه. وهذا هو الحاصل فى مصر الآن. ولذلك زعمت بأن عناصر تلك النخبة المهيمنة أصبحت جزءا من المشكلة المصرية التى نعانيها، وما برحنا نعالجها بالمسكنات التى أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه.

ذلك أن المسئول حين يدرك أن شرعيته مستمدة من رضا المجتمع عنه وثقة الناس به، وحين يعلم أن المجتمع قادر على أن يحاسبه، فيبقيه إن أصاب، أو يقصيه إذا أخطأ أو قصَّر، فإن حساباته كلها لابد أن تختلف، وأداءه ينبغى أن يتغير. على الأقل فإنه سيغدو مجبرا على أن يضع مصلحة المجتمع نصب عينيه وفوق كل اعتبار، حيث يصبح ولاؤه كله له. أما حين يقتنع بأن بقاءه ومستقبله السياسى مرهونان برضا من هم أعلى منه، وأن المجتمع محذوف بكامله من المعادلة السياسية، فإنه لن ينشغل إلا بجلب المزيد من الرضا وتقديم المزيد من قرابين الولاء إلى الممسكين بمفاتيح القرار والمصير. وهذه هى المشكلة!

وحين يصبح ولاء الذين يتصدون لحل مشكلات المجتمع متجها إلى أعلى وليس إلى أسفل، أعنى للناس «اللى فوق» وليس للناس «اللى تحت»، فستكون تلك عقدة العقد، التى لاسبيل إلى حلها بمثل المسكنات التى نلجأ إليها بين الحين والآخر.

قد نختلف حول أسلوب العلاج، ولابأس من تعدد الاجتهادات على ذلك الصعيد، إنما الذى أرجو ألا نختلف عليه هو تشخيص الداء. بما يستصحبه ذلك من ربط ضرورى بين الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى، وضرورة البدء بالثانى لضمان الوصول بأمان إلى الأول، والله أعلم.

الفصل الثالث

أجراس من كل مكان

هيا بنا نلعب!

أمضيت أسبوعين فى رحلة عمل، تنقلت فيها بين إيران وأفغانستان وباكستان. واستلفت انتباهى فى أثناء الرحلة أننى حيثما ذهبت وجدت أعضاء مجلس النواب الأمريكى هناك. يتحرون ويناقشون، وينقلون الرسائل. ويشاركون فى صنع الرؤية الأمريكية للأحداث المتلاحقة فى المنطقة. وغاظنى أننى كلما وقعت على جريدة، قرأت فيها أخبار تحركات أعضاء «الكونجرس» فى مختلف عواصم العالم العربى والإسلامى، كأنهم تفرغوا لتقصى أحوالنا ودس أنوفهم فى شئوننا. وازددت غيظا حينما تذكرت أن لدينا بدورنا مجلسا ونوابا، وتساءلت لماذا لا يهتم نوابنا بالسياسة فى عالمنا العربى والإسلامى، كما يهتم النواب الأمريكيون؟!

(١)

أدرى أن هناك من سيقول على الفور: إنه لا محل للمقارنة بين نوابنا ونوابهم، وإن المقابلة غير واردة بين مجلس الأمة عندنا والكونجرس عندهم، والديمقراطية عندنا والديمقراطية عندهم، وحين نتحدث عن النواب المصرين «ونظرائهم» فى الولايات المتحدة فإننا نوظف اللغة فى حقيقة الأمر للتسترعلى التدليس والتغليط. وقد سمعت ذات مرة الشيخ محمد الغزالى رحمه الله وهو يعلق على خبر نشرته إحدى الصحف عن لقاء تم بين وزير الخارجية فى إحدى إمارات الخليج الصغيرة وبين «نظيره» الأمريكى، إذ قال ضاحكا: إن الخبر مكذوب من عنوانه، فكيف يكون هذا نظيرا لذاك؟!

لست هنا فى مقام المقابلة بين الطرفين، ليس فقط للأسباب التى نعرفها، ولكن أيضا لأن الأمريكيين من هواة التقاضى والحصول على تعويض عن أى خطإ أو هفوة. ولن أستبعد إذا ما تكرر استخدامى لمصطلح «النظراء» أن يجدها أحدهم فرصة ويطالبنى

بتعويض عن الإساءة إلى سمعته الأدبية والتشهير بكرامته البرلمانية، من جراء تصنيفه فى مربع واحد مع نواب آخرين انتسب أكثرهم إلى الحياة النيابية بالتزوير والبلطجة، وسمعة بعضهم مما لا يشرف مواطنا عاديا، ناهيك عن ممثل للأمة.

لكن الذى دعانى إلى ذكر ما رأيته فى أعضاء الكونجرس الأمريكى، أننى حضرت مؤتمرا صحفيا لبعضهم فى العاصمة الأفغانية كابول، فوجدتهم يتحدثون بلغة على درجة عالية من المهارة والمسئولية، يخاطبون الأفغان ويدغدغون مشاعرهم، ويلوحون للروس إغراء وغواية، ويبعثون برسائل التحذير لإيران، ويطلقون بالونات الاختبار صوب باكستان، ويلعبون على الأوتار الحساسة فى الهند، ويعملون ألف حساب للصين. ولم ينسوا بطبيعة الحال أن يعبروا عن كل ما فى الموقف الأمريكى من عجرفة واستعلاء. كل هذا والمتحدثون ما بين الثلاثينيات والأربعينيات من العمر. الأمر الذى جدد عندى مشاعر الغيظ والحزن.

(٢)

الذى وقعت عليه لم يكن اكتشافا، وما كان له أن يحدث صداه عندى لولا أننى سافرت وفى حلقى غصة، منذ قرأت فى ذلك الصباح على الصفحات الأولى من صحفنا القومية خبرا يقول إن مجلس الشعب أقام احتفالا للنادى الأهلى بمناسبة فوزه ببطولة إفريقيا للدورى. وحضر الاحتفال رئيس مجلس الشعب ووزير شئون مجلسى الشعب والشورى ووزير الشباب. وخلاله أهدى رئيس لجنة الشباب والرياضة موسوعة مجلس الشعب إلى النادى الأهلى (لا تسأل: لماذا؟).

فى اللقاء قال الدكتور فتحى سرور كلاما كبيرا أعرب فيه عن سروره وسعادة أعضاء مجلس الشعب بالجلوس مع أبطال مصر، وقال: إن من حق الشعب أن يكرم النادى (الأهلى) ويوجه له التحية عن طريق نوابه. وأوضح أن الدور الرقابى لمجلس الشعب على مستوى النشاط الرياضى لا يقتصر فقط على توجيه اللوم عند فقدان البطولات، بل لا بد أن يقوم بتشجيع النشاط الرياضى إذا توّج بالنجاح. ثم أضاف أن الرياضة لها هدف سياسى(!) - وأنها ليست عملية بدنية وصحية فقط، وإنما كذلك يتعلق الهدف السياسى بالشعب واسمه وسمعته.. إلخ.

فى اللقاء ذاته قال السيد كمال الشاذلى : إن النصر الذى تحقق هو لشعب مصر بأكمله (هل يعنى ذلك أن شعب مصر موعود بالهزيمة لأنه يخسر أكثر المباريات الدولية؟)، ولم يفته أن يشير إلى أن البرقية التى أرسلها الرئيس حسنى مبارك إلى الفريق كانت تعبيرا صادقا عن عمق الفرحة التى انتابت مصر كلها، فى المدن والقرى والنجوع والدساكر.

أما الدكتور على الدين هلال وزير الشباب فى حينه فإنه تحدث عن أمور عدة أهمها علاقة الرياضة بالسياسة (لاحظ أن الجامعات محظور عليها الانخراط فى السياسة، وكذلك العلماء وأئمة المساجد، لكنها مباحة للنوادى الرياضية).

أدهشنى الخبر وأوْجعنى فاحتفظت بقصاصته، ليس لأننى ضد النادى الأهلى، ولا ضد تكريم لاعبيه إذا حققوا فوزا فى أى ساحة، ولكن لأننى استغربت أن يدخل مجلس الشعب على الخط مع إقحام اسم مصر وشعبها فى الموضوع. الأمر الذى لا يخلو من مبالغة سمجة.

(٢)

قال لى أحد المطلعين على ما يجرى فى كواليس السياسة المصرية : إن السيد كمال الشاذلى أهلاوى الهوى. قلت ليكن، فهذا شأنه هو، ولكن ذلك لا يسوِّغ أن يحتفل مجلس الشعب ورئيسه ـ بجلالة قدرهما ـ بفوز النادى الأهلى على فريق «صن داونز» فى دورى متواضع. وما كان له أن يستدعى إلقاء الخطب العصماء عن فرحة الشعب وعلاقة الرياضة بالسياسة والادعاء بأن الحفل من قبيل ممارسة الدور الرقابى للمجلس، كأن المجلس لم يترك شاردة ولا واردة فى البلد إلا وراقبها ووفاها حقها من المراجعة والتدقيق، وبقى أن يكافئ ناديا رياضيا على فوزه فى مصادفة سعيدة أو من جراء جهد مشكور.

اتهمنى محدثى بأننى لم أستوعب بعد قواعد الإدارة فى مصر، التى قطعت شوطا بعيدا فى الخلط بين الخاص والعام، وكيف أن ذلك حاصل فى مجالات المال والاقتصاد، حيث تداخلت الخطوط بين خزانة الدولة وحسابات بعض الأفراد النافذين. من ثم فلا غرابة فى أن يحدث فى مجال الرياضة، بحيث إذا كان وزير مجلسي الشعب والشورى

أهلاويا، وفاز الأهلى فى أى مباراة، فيتعين أن يحتفل به مجلس الشعب، وأن يزغرد الشعب كله، ناسيا كل همومه، ومؤديا واجبه الوطنى فى الحفاوة بالذين رفعوا رأس مصر المكدود عاليا فى ملاعب كرة القدم.

قلت إنه إذا كان الأمر كذلك، فطالما أن اختصاص الوزير يشمل مجلسى الشعب والشورى، فإن احتفال مجلس الشعب وحده فى ظل ذلك المنطق يصبح غير كاف. وكان على مجلس الشورى بدوره أن يقيم حفلا آخر، فى مواصلة إيجابية لدوره الرقابى وأداء لواجبه الوطنى فى تجسيد فرحة الشعب المصرى.

ما زلت غير قادر على استيعاب فكرة أن يرهن اسم مصر بمدى لياقة أحد اللاعبين الشبان وقدرته على التصويب بحذائه فى المرمى، وأراه نوعا من الادعاء والنفاق، أن يجلجل صوت مطرب فى الإذاعة صائحا «المصريين أهمه» وأن تهلل الصحف لإنجازات «الفراعنة» لمجرد أننا أصبنا هدفا أو فزنا فى مباراة. خصوصا أن الجميع يلتزمون الصمت حين نخسر المباراة، نتيجة تقاعس أو خيبة الفريق ذاته من المصريين المنسوبين إلى الفراعنة الذين أنجبوا الأولين.

هذا التهليل لا تفسير له سوى أنه تعبير عن الإفلاس، والبحث عن أى إنجاز على أى جبهة، حتى إذا كان ذلك إنجازا وهميا لا يقدم ولا يؤخر. لكن ذلك ليس ما يهمنى فى اللحظة الراهنه وإنما الذى يبعث على الاستياء والقلق حقا هو انزلاق مجلس الشعب صوب الاهتمام بالقضايا الصغرى واستغراقه فيها، وانصرافه عن القضايا الكبرى، وخروجه تماما من دائرة التأثير السياسى، خصوصا فى الظروف الراهنة، التى توشك السفينة فيها على الغرق بالجميع، ولا تملك المؤسسة التشريعية بترف الانشغال بمتابعة مباريات كرة القدم.

(٤)

فى طريق العودة من إسلام آباد توقفت الطائرة فى دبى. ووقعت عيناى فى إحدى الصحف الخليجية على تقرير من القاهرة عنوانه كما يلى: نائبان يتبادلان اتهامات بالفساد والسرقة. عادت إلى الغصة لحظة قراءته، وفهمت منه أن أحد النواب المحترمين تقدم باستجواب لرئيس الوزراء حول تصرف أحد البنوك فى قروض تزيد على ٩٠٪ من

الأموال المودعة، بالمخالفة للقواعد المصرفية. وحينئذ تحفظ نائب آخر على الاستجواب، قائلا إنه سبق تقديمه، وإن عضو المجلس عدل عنه ثم عاد إليه لأنه طلب قروضا من البنك ذاته ولم تتم الموافقة عليها. وبعد ذلك انفجرت المناقشة حيث اتهم كل واحد الآخر بأنه «حرامى»، يتلاعب للحصول على قروض من بنوك الدولة .

كانت صورة أعضاء الكونجرس الأمريكى التى رأيتها قبل أيام، ما زالت باقية فى ذهنى لم تبارحه، وأنا أقرأ تفاصيل الاشتباك وتبادل الاتهامات بالنصب والنهب بين عضوى المجلس. ولم يكن هناك مفر من المقابلة بين ما شاهدت وما قرأت.

ازداد الطين بلة حين وصلت إلى القاهرة وقرأت على الصفحة الأولى من جريدة «الوفد» أن نواب مجلس الشعب تهربوا من حضور إحدى الجلسات، وتسللوا لمشاهدة مباراة مصر والسنغال، مؤثرين متابعة المباراة على مناقشة قضايا الأزمة الاقتصادية والبطالة ومستقبل الزراعة، ووقف العمل بالمنطقة الحرة فى بورسعيد.

طبقا لما ذكرته الوفد فإن الدكتور فتحى سرور لاحظ عدم اكتمال النصاب فى الجلسة، وسأل عن النواب فقيل له إنهم فى اجتماعات اللجان، فأمر بإطفاء الأنوار هناك واستدعائهم. وحين تم له ذلك، لاحظ أن بعضهم بدأ فى التسلل خارج القاعة بعد نصف ساعة لمتابعة المباراة، فحذرهم من مغبة الانصراف بدون إذن.

فى اليوم التالى كانت المفارقة واضحة على صفحات «الأهرام»؛ فكل مناقشات مجلس الشعب نشرت على نصف صحفة فقط، بينما توزعت التعليقات على مباراة السنغال التى هزمت فيها مصر على ثلاث صفحات، تضمنت ٨ موضوعات تحليلية لما جرى فى شوطيها. وعلى الرغم من أن التفاوت فى تغطية كل من جلسة مجلس الشعب والمباراة لم يكن مقصودا بطبيعة الحال، فإنه محمل برسالة تبدو كاشفة عن تفاوت حظوظ نواب مجلس الشعب ولاعبى كرة القدم، وكيف أن المباراة التى تمت فى «مالى»، لقيت اهتماما تجاوز خمسة أضعاف الاهتمام بالمباراة الأخرى التى جرت فى مجلس الشعب.

(٥)

فى أحد أعداد جريدة الأهرام قرأت شهادة كتبها الزميل شريف العبد، أحد مندوبى الجريدة فى مجلس الشعب، وتحدث فيها عن تكالب أعضاء المجلس على شراء

السلع الأجنبية (ليسوا وحدهم!)، فى وقت ترتفع فيه أصوات الجميع بضرورة تشجيع الصناعة المصرية.

فى سياق شهادته ذكر زميلنا ما يلى: لننظر إلى وفودنا البرلمانية التى تسافر إلى أوروبا وأمريكا لحضور مؤتمرات هناك. ذلك أن أعضاء الوفد المصرى يكونون دائما أكثر الوفود شراء وإقبالا على التسوق طوال إقامتهم فى الدولة الأجنبية. بل لا نكون مبالغين إذا قلنا إن أغلب أعضاء الوفد يتغيبون عن حضور جلسات المؤتمر، الذى سافروا للمشاركة فيه، لانشغالهم بالتسوق وشراء الملابس المستوردة وأدوات التجميل وخلافه. يشهد بذلك رجال الجمارك الذين يحظر عليهم فتح الحقائب «البرلمانية» فى أغلب الأحيان.

هذه الشهادة الآتية من قلب المجلس تكمل الدائرة وتسلط الضوء على دوافع انشغال أعضائه ورئاسة مكتبه بشئون كرة القدم، وانكبابهم على التسوق وتراشقهم بتهم النصب والنهب. ذلك أنهم أدركو أن المسألة ليست جداً من البداية، وأن ما يفعلون هو بالضبط ما يراد منهم. إذ عليهم أن يمارسوا كل شىء باستثناء مهمتهم الحقيقية فى المشاركة والمساءلة.

ونحن نخطئ إذا ما ألقينا بكل اللوم على النواب، برغم أنهم ليسوا معفين تماما من المسئولية، لأن المشكلة ليست فيهم وحدهم، وإنما هى بالدرجة الأولى فى خرائط الواقع التي أقصتهم من عالم السياسة، وجعلت خيوطها ومفاتيحها حكرا على أناس آخرين فوق الحساب. وهى الخرائط التى أقامت المجلس ثم فرغته من مضمونه، وملأته بالأعضاء الموالين ثم حولته إلى مرفق للتجمل، وليس ساحة للمشاركة أو المساءلة، الأمر الذى دفعهم إلى الحرص على متابعة مباريات كرة القدم وتفضيل رؤيتها على الهواء، على المشاركة فى مناقشة الأزمة الاقتصادية ومشكلة البطالة فى البلاد.

وهم معذورون نسبيا، لأنه حين لا يطلب منهم مشاركة جادة أو عمل جاد، فلا غرابة فى أن يرفعوا شعار: هيا بنا نتسوق أو نلعب. أما «نظراؤهم» الأمريكيون الذين يجوبون عواصمنا هذه الأيام، فإنهم يتحركون فى أجواء وخرائط مختلفة، ولذلك فإنهم يؤدون أدوارا حقيقية ليس فيها ادعاء أو تمثيل.

من أعاجيب الفرنجة!

حين لاحظت اهتمام الصحف المصرية والعربية بالانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة ومفاجآتها المثيرة، أدركت أن الديمقراطية فى بعض الأقطار حقيقة يعيشها الناس، بينما هى فى بلادنا «فيلم» يتفرج عليه الناس. فينفعلون بمشاهده، ويصفقون لبعض أبطاله، ويتعاملون مع ما يرون بحسبانه أحد مبتدعات الخيال السياسى وعجائبه، التى كتب علينا أن نتعاطاها بحاستى السمع والبصر وحدهما، دون اللمس أو التذوق!

(١)

صحيح أن ما جرى فى فرنسا مما لا يستغرب فى أى دولة ديمقراطية، لكننا معذورون إذا ما عددناه من الغرائب والعجائب حين نقارنه بما يحدث عندنا. وحالنا فى ذلك لا يختلف عن حال المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى، الذى استغرب انضباط الجيش الفرنسى حين جاء إلى مصر غازيا فى عام١٧٩٨م، وهو الذى ألف فوضى جيش المماليك وانقلاب نظامهم العسكرى، فأعرب عن دهشته إزاء ما رآه، وقال إنه: من عجيب أمر (عسكر) الفرنحة، أنهم إذا قال لهم كبيرهم «مارش»، فإنهم يمشون!

حين قرأت ما نشر شخصيا عن الانتخابات الفرنسية وما جرى فيها، كلما وقعت على مشهد فى المعركة الدائرة هناك، كنت أفتح الفم من الدهشة وأقول: ذلك بدوره من عجيب أمر الفرنجة!

من تلك العجائب أن عدد الذين رشحوا أنفسهم لمنافسة الرئيس چاك شيراك كانوا ستة عشر شخصا بالتمام والكمال، وأن الرئيس الفرنسى سينتخب لمرة ثانية فقط، يتحول بعدها إلى مواطن عادى يبحث عن عمل آخر، أو يشارك فى الحياة العامة من موقع آخر،

كما فعل الرئيس الأسبق جيسكار ديستان، وكما يفعل رؤساء سابقون آخرون فى الولايات المتحدة، من فورد إلى كارتر وصولا إلى كلينتون، الذى ذكرت الأنباء الأخيرة أنه بصدد تقديم برنامج تليفزيونى مقابل ٥٠ مليون دولار فى السنة.

إذا هززت رأسك مستخفا بهذا الكلام وسألت: لماذا عد ذلك من عجيب أمر الفرنجة؟ فردى السريع أن هذا الذى يحدث عندهم مما لم نألفه، ولانحلم برؤيته فى بلادنا فى الأجل المنظور على الأقل. وشيوع أخباره فى الصحف السيارة ومن خلال محطات البث الفضائى لا يسقط عنه وجه الفرادة أو العجب فيه. بالنسبة لنا بطبيعة الحال، فنحن نعلم مثلا أنهم وصلوا إلى القمر، ويحاولون إقامة فنادق وتنظيم رحلات منتظمة فوق سطحه، لكن علمنا ذلك لا ينفى عن الحدث أنه من عجائب الفرنجة.

فمبلغ علمنا أن الرؤساء فى عالمنا لا ينافسون، ولا يحبون التزاحم على المنصب. وقد رأيت أن الجنرال مشرف نزل إلى الملعب وحيدا، واستفتى الناس فخرج فائزا ومتفوقا على نفسه! وقبل حين أراد رئيس أوزبكستان أن يخرج المشهد على نحو أفضل قليلا، فإنه أوحى إلى نائبه بترشيح نفسه منافسا له فى انتخابات الرئاسة. ويوم التصويت خرج المنافس من الغرفة المخصصة لذلك، وأعلن أنه أعطى صوته للرئيس كريموف، حيث لم يجد أفضل منه!

الذى نعرفه أيضا أن القيادة فى العالم الثالث ليست اختيارا يباشره الناس، لأجل محدود، ولكنها قدر مكتوب، الله وحده صاحب الأمر فيه. هو الذى أعطى وهو الذى يأخذ دون حيثيات. ومن مأثوراتنا أن «ملك الملوك إذا وهب، فلا تسألن عن السبب». هى «وقف» إن شئت الدقة، سجل بأسماء أناس بذواتهم، أو فئات دون غيرها. والوقف لا ينقضى، وليس لأحد أن يغير من شروطه ومواصفاته. فهو فى تعريفه الشرعى «حبس العين عن أن تكون مملوكة لأحد من الناس». وجواز ذلك فى حبس «العين» يمكن القياس عليه فى «حبس» أقطار بكاملها. إذ هى فى حقيقة الأمر مجموعة «أعيان». والحبس مصطلح مناسب تماما للمقام!

صحيح أن الوقف لا يورث لكن فقهاء السلطان لا يعدمون وسيلة «للاجتهاد» وحل الإشكال بحيث تستمر «النظارة» فى السلالة قدر الإمكان.

(٢)

العجيبة الثانية أن الانتخابات أسفرت عن مفاجأة لم تكن فى الحسبان. وهى فوز المرشح المتطرف لوبان بالمرتبة الثانية بعد شيراك مباشرة، وسقوط المرشح الاشتراكى جوسبان فى سباق الصدارة، بحيث احتل المركز الثالث.

وهذه ليست عجيبةواحدة، ولكنها أربع عجائب فى بعض. الأولى أن تكون فى الانتخابات مفاجأة. ذلك أن ما نعرفه أن الانتخابات عندنا هى من الثبات و«الاستقرار» واللطافة بحيث لا يتوقع المرء أى مفاجأة فى نتائجها. إن كانت رئاسية فهى فى حقيقة الأمر تجديد للبيعة، والسؤال هو ما إذا كانت النتيجة أكثر من مائة فى المائة أو أقل قليلا من ذلك. وإن كانت تشريعية، فالحزب الحاكم «مكتسح» وضامن للنتيجة. والسؤال هو: كيف ستوزع الغنائم على بقية الأحزاب الصغيرة، من باب استكمال الديكور الديمقراطى؟

الفرق بين الانتخابات الحقيقية وتلك التليفزيونية والدعائية، هو بمثل الفرق بين اليقين واللايقين. فى الأولى يدخل المرشح قلقا ويده على قلبه متحسبا لأى مفاجأة قد تطيح به فى اللحظة الأخيرة. وفى الثانية يدخل المرشح منفرج الأسارير وفى بطنه «بطيخة صيفى»، وفى جيبه «ثقة الجماهير» التى أودعتها أمانة فى أيدى مرشحى الحزب الحاكم. ولا فرق عندهم بين اللحظة الأولى أو الأخيرة.

أما العجيبة الثانية - صدق أو لا تصدق - فهى أن يخوض الرئيس بجلالة قدره انتخابات الإعادة مع شخص آخر. يبدو منافسا قويا له. ذلك أن مجرد خوض الرئيس الانتخابات مع منافسين هو فى ثقافتنا تنازل كبير من جانبه. إذ طالما أن المسألة «وقف»، فليس هناك ما يسوّغ خوضه للانتخابات أصلا. أما إذا تواضع وخاضها مع آخرين، فالمفترض فى هذه الحالة أن يقدر منافسوه هذه «البادرة الكريمة»، ومن ثم يفسحون له طريق الفوز، ولا نقول يعطون أصواتهم له كما فعل نائب الرئيس الأوزبكى، ولكن كان المنتظر منهم إما أن ينسحبوا وإما أن ينصحوا أنصارهم بالتصويت لصالحه، من باب تقدير تواضعه «ورد الجميل» له.

أما إذا لم يفعلوا هذا أو ذاك، ويصر نفر منهم على منازلته ومناطحته حتى النهاية،

فتلك مفاجأة لم تكن في الحسبان، وتستحق أن تتناقلها ألسنة الركبان، ويتندربها الأصدقاء والخلان، بوصفها من عجائب الزمان!

(٣)

العجيبة الثالثة التي ما زالت تستعصى على الأفهام كانت فى أن يكون «الآخر» الذى ينافس الرئيس ويناطحه، ويمد رقبته حتى يضع رأسه فى مقام رأس الرجل الجالس على قمة السلطة فى فرنسا، هو ذلك المدعو لوبان، الذى هو شيخ المتطرفين و«أميرهم». ذلك أننا نعرف أن أمثال هؤلاء من سواقط القيد فى العمل السياسى - ومكانهم ليس على قوائم المرشحين لأى انتخابات، من اتحاد لاعب الكرة الشراب وماسحى الأحذية، إلى الانتخابات المحلية والنيابية، ولا تسأل عن الرئاسية. ومن خبرتنا فإن المتطرفين مكانهم الطبيعى هو بطن الأرض وليس ظهرها. وبعد التسامح قد يوضعون فى السجون والمعتقلات. أما إذا سمح لهم بأن يبقوا فى بيوتهم ووسط أهليهم، فينبغى أن يحمدوا الله، ويقبلوا وجه أيديهم وظهرها على تلك «النعمة». وإذا غامر أحدهم ذات يوم ورشح نفسه لأى انتخابات عامة فسيكون ذلك من أعراض إصابته بالخبل الذى يشكك فى سلامة قواه العقلية، ومن ثم فمن مصلحة المجتمع و«الديمقراطية» أن يودع مستشفى متخصصا لعلاجه على الفور. وحتى ننسب الفضل لأهله، فينبغى أن نسجل للدولة أنها تبادر إلى توفير ذلك العلاج. على نفقتها الخاصة، فى إطار سياستها الرشيدة لإعداد «المواطنين الصالحين»، ورعاية المرضى أو الجانحين منهم.

ولأن التطرف عندنا قضية أمنية وليست سياسية أو اجتماعية، فإن المرء ليستغرب كيف أن الأمن الفرنسى فاتته هذه الحقيقة، وسمح لجماعة ذلك المتطرف لوبان بأن يعملوا فى ظل الشرعية، ويزيدوا من أنصارهم منذ أكثر من ربع قرن. وتلك لعمرى هى العجيبة الرابعة. فقد ترشح الرجل للرئاسة فى عام ١٩٧٤، ولم يحصل إلا على ٠,٧٤ فى المائة من الأصوات (أى أقل من واحد فى المائة). لكنه حين ترشح فى سنة ١٩٨٨ ضاعف من أنصاره عدة مرات، وحصل على ١٤,٣٨٪. فى ١٩٩٥ واصل تقدمه وحصل على ١٥٪ من الأصوات. أما حين ترشح هذا العام فإنه حصد ١٧٪ من الأصوات. كل ذلك والأمن الفرنسى نائم، وكأنه لا توجد فى البلد «حكومة». الأدهى من ذلك أن المشرفين على

الانتخابات تقاعسوا عن القيام «بواجبهم» الذى نعرفه لإنقاذ الموقف . فلم يقوموا باللازم إزاءتصحيح النتائج ، حماية للمسيرة الديمقراطية وتأمينا للاستقرار الاجتماعى وقطعا لدابر المتطرفين الأشرار!

(٤)

أما أغرب عجائب الفرنجة وأكثرها مدعاة للدهشة ، فهى أن السيد ليونيل جوسبان زعيم الحزب الاشتراكى ، ورئيس الوزراء الذى تطلع إلى منازعة شيراك على الرئاسة ، هذا الرجل حين خسر فى الجولة الأولى أمام لوبان الذى سبقه بنقطتين ، قرر الاستقالة من الحزب ، واعتزال العمل السياسى!

هذه ليست نكتة ، ولكنها حقيقة لها سوابقها فى دول ديمقراطية أخرى . إذ حين يخسر الحزب الانتخابات فإن رئاسته تقدم استقالتها ، لكى تفسح المجال لقيادة جديدة ربما تكون أقدر على الأخذ بيد الحزب وتهيئته للفوز فى الانتخابات التالية .

لست أشك فى أن بعضا من شبابنا لا بد أن يستغربوا هذا الكلام . وربما استبدت الحيرة بأحدهم فسأل : وهل يستقيل زعيم الحزب إذا خسر الانتخابات؟

معذور ذلك الشاب وأمثاله ، لأنهم ليسوا على علم بذلك «الاكتشاف» ، والمستقر فى أذهانهم أن الزعامة صفة لا تسقط عن أى زعيم إلا إذا قبض الله روحه وفارق الحياة . وفى هذه الحالة فقط يتحول من الزعيم الراكب إلى الزعيم الراحل!

الزعامة فى بلادنا مثل القيادة ، قدر وليست اختيارا . ولأنها «مكتوبة» للشخص وموقوفة عليه ، فإن التلازم بينه وبين الموقع يستمر ما استمر قلبه ينبض بالحياة . ثم إننا لا نعرف أن أحدا استقال من قدره . فالمرء يستقيل إذا كان قد اختار ، ولأن ذلك لم يحدث وإنما تولت الأقدار ذلك الاختيار ، فإن الاستقالة تبدو مستحيلة وغير واردة .

فضلا عن هذا وذاك ، فإن قاموس حياتنا السياسية لا يعرف كله الاستقالة من المنصب أيا كان . الاستثناء الوحيد على ذلك هو ما يحدث مع مدربى كرة القدم ، الذين يجدون أنفسهم مضطرين إلى الاستقالة ـ تحت ضغط الجماهير فى الأغلب ـ فى حالة ما إذا لحقت بالفريق الذين يتولون تدريبه هزيمة منكرة . فيما عدا ذلك فكل جالس على كرسى فى

المحروسة تشبث به وقبض عليه بيديه وأسنانه حتى آخر رمق. وفى ثقافة من هذا النوع فإن استقالة زعيم الحزب الاشتراكى من منصبه فى الحزب وفى رئاسة الحكومة، واعتزاله الحياة السياسة، تبدو أمرا عصيا على أفهام أمثالنا «وفزورة» محيرة يصعب على كثيرين حلها.

(٥)

بعد الانتخابات، نشرت صحيفة الحياة اللندنية مقالة كتبها ألان جريش رئيس تحرير «لاموند ديبلوماتيك» رأى فيها نتائج الجولة الانتخابية الأولى بمثابة «انتفاضة» شعبية. وقال إن التصويت لصالح لوبان محمل برسالة إنذار موجهة إلى الحكومة، ولا بد لها من أن تستمع إلى صوت المجتمع، وإلا فإنها ستدفع ثمنا غاليا إذا أهملت مضمون تلك الرسالة، لأن صعود اليمين المتطرف يتغذى من مشكلات المجتمع الفرنسى التى لها أصداؤها فى أنحاء أوروبا.

ذكر جريش أيضا أن لوبان حصل على ثلث أصوات العاطلين عن العمل وربع أصوات العمال. وحصته من أصوات النساء كانت أقل بخمسة فى المائة منها بين الرجال، وأن حكومة جوسبان الاشتراكية خسرت تأييد الطبقات الشعبية التى أصبحت خارج أى تأطير سياسى. وقد أصبحت تلك الطبقات مملوءة بالاحتجاج والغضب بعد الذى أصابها من جراء مسيرة العولمة وعمليات البناء الحالية لأوروبا. ثم خلص فى النهاية إلى أن فرنسا ـ لكى تحارب تطرف لوبان ـ بحاجة إلى مشروع سياسى حقيقى، قادر على التعبئة وعلى تمكين الناس من أن يحلموا بمستقبل أفضل.

وجدت هذا الكلام بدوره من عجائب الفرنجة، حيث تغيب عن بالنا فكرة أن تصويت الناس يمكن أن يكون رسالة إنذار للحكومة، لأننا تعلمنا أن المجتمع يستقبل ولا يرسل. ثم إننا لم نعرف إلا تصويتا يتغزل فى الحكومة ويذوب حبا فيها وهياما بسياستها الرشيدة وقيادتها التى قل أن يجود الزمان بمثلها. ثم إنه بدا غريبا أن يعرف ذلك الصحفى العكروت كم حصل كل مرشح من مختلف فئات المجتمع، وربما خطر ببال بعضنا أن عنصرا مدسوسا فى وزارة الداخلية هو الذى سرب تلك المعلومات بحسبان أن الداخلية هى الوحيدة التى تطبخ النتائج وترتب نتائجها قبل إجراء الانتخابات.

أما الأكثر مدعاة للدهشة فهو قول صاحبنا إن التطرف يتغذى من مشكلات المجتمع، وإن فرنسا بحاجة إلى مشروع سياسى يجعل الناس يحلمون. فمثل ذلك الكلام تستغربه أسماعنا ومداركنا، حيث نعرف أن المتطرفين أبالسة من جنس آخر، يولدون من بطون أمهاتهم هكذا متطرفين، أما المجتمع فهو بألف خير وسلام، وهؤلاء دخلاء عليه، فقد دسَّتهم بين الناس جهات أجنبية مشبوهة.

تضاعف حكاية «المشروع السياسى» من الدهشة، حيث إننا لا نفهم أن بلدا محترما مثل فرنسا يحتاج إلى مثل ذلك المشروع إلا إذا كان هناك فراغ فى القيادة صاحبة الحق فى إبداء التوجيهات وتوزيع التكليفات، التى تعلمنا أنها بمقام ألف مشروع. وهو ما يدعونا إلى التساؤل: هل تدهورت أحوالهم إلى ذلك الحد، فافتقدوا القيادة الملهمة، وباتوا يبحثون عن مشرع سياسى؟!

(٦)

الشىء الذى يقلقنى فى الفيلم الديمقراطى عندنا، أننا برغم طول خبرتنا به وتجربتنا معه، لم نتقن إخراجه بعد، وما زلنا نمارسه كما لو كنا ما زلنا مبتدئين فيه، على الرغم من أن القاصى والدانى يشهد لنا بالريادة الإبداعية فى هذا المجال. آية ذلك أن أحد الوزراء المخضرمين فى قيادة الحزب الحاكم رشح نفسه للانتخابات البرلمانية فحصل بعد جهد جهيد على ١٧ ألف صوت، وبعد حين جاءت انتخابات المحليات، فرشح ابنه فى الدائرة ذاتها، وهو صحفى ناشئ، فحصل على ١٣٩ ألف صوت، أى ما يعادل ٨٠ ضعفا لما حصل عليه الأب (لاحظ أن الفرق بين شيراك ولوبان لم يتجاوز نقطتين فقط، وكذلك بين لوبان وجوسبان). ولأننا نعرف كيف تطبخ الانتخابات واعتدنا على ذلك، فإننا لم نعد تستغرب اللعب فى النتائج، إنما أصبح مصدر قلقنا واستغرابنا أن يتم اللعب بتلك الطريقة الفجة والبدائية. ولذلك فلم يعد مطلبنا أن يتوافر لمطبخ الانتخابات طاقم أكثر نزاهة، باعتبار أن ذلك أمر يتجاوز حدود السقوف المتاحة ويقتضى إجراء تغييرات بعيدة المدى، إنما أصبح المطلب أكثر تواضعا، ويكاد ينحصر فى أن يكون الطاقم أكثر احتشاما وكفاءة فى ممارسة اللعب حتى إشعار آخر على الأقل!

فضيحة ثقافية

الحوار الدائر حول الاحتفال بمرور مائتى عام على الحمله الفرنسية على مصر (الاسم الحركى: مصر وفرنسا - آفاق مشتركة) هو كارثة بكل المقاييس. أما الكارثة العظمى فهى فكرة الاحتفال بحد ذاتها. وإذا سألتنى عن «أم الكوارث»، فردِّى أن لها حديثا آخر، أرجو أن تستطيع عليه صبرا.

فأنت إذا سألت أى طالب فى المرحلة الإعدادية أو الثانوية درس شيئا من تاريخ مصر الحديث، عن حدث عام ١٧٩٨، فسيقول لك على الفور إنه الاحتلال الفرنسى لمصر. وقد يستطرد قائلا إنه العام الذى ثارت فيه القاهرة ضد الغزاة، وكان الأزهر هو رأس الثورة ومعقلها، فصدرت الأوامر بقصف الجامع الكبير واحتلاله، ومن ثم اقتحمت الخيل الأزهر لأول وآخر مرة فى تاريخه، وأعمل الجند الفرنسيون سيوفهم فى طلبته وشيوخه، وشنق بعض علمائه ومعهم شيخ العميان الذى اتهم بالتحريض على الثورة، وانتهى الأمر بتحويل الأزهر إلى إسطبل!

(١)

هذه الإجابة البسيطة المستقرة فى الوجدان المصرى طيلة القرنين الماضيين يغيبها أو يستنكرها نفر من مثقفينا، وأكثرهم تهذيبا يراها مجرد «وجهة نظر» أو قراءة للتاريخ من زاوية معينة. ولأنهم «ليبراليون» «ومتنورون»، ينادون بالعقلانية والموضوعية، وبحرية الاجتهاد والاعتراف بالرأى الآخر فى كل شىء، فإنهم لا يترددون فى تقديم «اجتهادات» و«قراءات» مغايرة للحدث، منطلقين من أن ثمة زوايا متعددة يتعين ملاحظتها، وأن كل شىء بما فى ذلك الذاكرة الوطنية قابل للمراجعة «والتفاوض»!

● أحدهم، وهو مثقف بارز وكاتب محترم، قال: أنا أتعامل مع التاريخ بلا عقد، والذى

أفهمه من الحملة الفرنسية أن المدفع ذهب وبقيت المطبعة (هل يستطيع مثقف هندى أن يقول إن الاستعمار الإنجليزى رحل وبقيت الديمقراطية؟! وهل يجرؤ مثقف جزائرى على القول بأن الاستعمار الفرنسى غادر وبقيت الحداثة وشبكة الطرق؟!).

- مسئول كبير فى وزارة الثقافة قال: ما جرى فى ذلك العام لم يكن احتلالا، ولكنه كان انتصارا لمصر على الجيش الفرنسى (الانتصار تحقق بالرحيل فى عام ١٨٠١) ـ كما أن الحملة فشلت وانتصر فيها الفكر والتنوير والعلم. ونحن حين نحتفل بمرور مائتى عام على العلاقات الثقافية مع فرنسا، نؤكد مجددا انتصارات الشعب المصرى، ونفكر فى الوطن بالدرجة الأولى بعيدا عن العواطف والانفعالات (لاحظ أننا نتحدث عن غزو واحتلال). والنظرة التشاؤمية التى يعبر بها البعض فى رؤية المسألة تعوق استفادتنا من المناسبة سياحيا واقتصاديا، وهى المناسبة التى أرسلها لنا القدر فى ظرف دقيق لكى نعوض التأثير السلبى لجريمة الأقصر فى سمعة مصر واقتصادها (المهم تنشيط السياحة!).

- أحد أساتذة الفلسفة الكبار كتب يقول: فى اعتقادى أن كل الجدل الدائر بين أنصار الاحتفال بالحملة الفرنسية وخصومه، يمكن أن يحل بقليل من التأمل الفلسفى!ـ (يعنى إذا فتَّحنا مخنا!). ولأنه واحد من أهل الاختصاص فى هذا المجال، فقد اكتشف أن التاريخ «داهية» ونحن لا نعرف. وأنه على رغم أن جمال عبد الناصر قام بحملة عسكرية على اليمن، فإنها نقلت البلاد من تخلف عصر الإمامة إلى بداية النهضة والتحديث، الأمر الذى دعا اليمنيين للاحتفال بها، فلماذا لا نفعل نحن الشىء نفسه مع حملة بونابرت العسكرية؟! فعلى رغم أنه غزا مصر فإنه جاء بالمطبعة والعلماء و «نورنا»، حتى صارت تلك الحملة بداية لاكتشاف مصر. وإذا نظرنا إلى المسألة من هذه الزاوية، فسنجد أن الحملة الفرنسية تستحق الاحتفال. (لم يفرق الأستاذ الكبير بين ذهاب الجنود المصريين إلى اليمن بدعوة من قادة ثورتها للوقوف «معهم»، وبين الغزوة الفرنسية التى اقتحمت البلاد عنوة واستخدمت مختلف أساليب القمع والترويع «ضد» الشعب المصرى! وكما ترى فإن «التأمل الفلسفى» طمس الفوارق بين الأمرين، ووضع جمال عبد الناصر وبونابرت فى كفة واحدة!).

- أحد أساتذة التاريخ المخضرمين روى لنا قصة الاحتفال بالحملة، وقال إنه كان عضوا

فى لجنة شكلت منذ أربع سنوات، وإنه كان العضو الوحيد «غير الفرانكوفونى» فيها ـ (أليس هذا الاعتراف المدهش كافيا لحسم الأمر؟!) ـ وقد ثار جدل بين أعضاء اللجنة حول فكرة الاحتفال فى سنة الاحتلال، وفى النهاية رجحت كفة المؤيدين بعدما تبين أن هذا الاحتلال (العظيم) أحيانا بعد موات، وأخرجنا إلى النور من الظلمات. وإزاء ذلك استقر الرأى على «أن المناسبة تستحق أن نحفل بها ولا نحتفى بها». وهو ما يعنى أن الصياغة اللغوية تحل الإشكال وتريح الضمير الوطنى، وأن الذين عارضوا الفكرة التبس عليهم الأمر، ولم ينتبهوا إلى أن كل الحاصل الآن هو مجرد «احتفاء» وليس «احتفالا»! ـ من ثم فهى غلطتنا وليست غلطة أحد آخر!

(٢)

- أستاذ آخر للتاريخ بإحدى الجامعات الإقليمية دعا إلى التعامل برفق مع العلاقات المصرية الفرنسية (مرة أخرى: كبر مخك!). وقال فى مقال منشور: إن الأقلام الناقدة للاحتفال بذكرى الحملة (المباركة!) تبدو وكأنها مخطط «لتسميم العلاقات مع فرنسا»! وأضاف أن تلك الأقلام تقول إن الفرنسيين جاءوا لنا غزاة. ولم يقل أحد إننا نحتفل بالاحتلال، ولكن ـ تساءل الأستاذ الكاتب ـ هل جعل التاريخ مادة خصبة لإثارة كوامن الماضى وأحقاده بين الدول؟ ـ ألا يكفينا ما فعله الإرهاب الأسود فى بلادنا، وما يسعى إلى تحقيقه من ضرب السياحة وشل حركتها، فنسعى جاهدين إلى خزائن التاريخ، نخرج منها ما يسمم تلك العلاقات بين مصر ودول العالم؟! ثم خلص صاحبنا إلى القول بأن «الحملة الفرنسية على مصر هى جزء من تاريخ مضى وانتهى أمره. وإذا كان البعض يرى فيها الشر كله، ويتخذ منها مادة لإثارة الأحقاد والبغضاء، فإنه يجب أن نذكر أن العلاقات بين الدول ليست أسيرة أحداث الماضى أو قيداً عليه!».

- أحد الدبلوماسيين المصريين السابقين المهتمين بالثقافة، كتب فى صحيفة عربية لندنية يقول: فى رأيى الشخصى أن الاحتفال أثار حساسيات مبالغا فيها، ونعرة قومية لا محل لها (المسألة بسيطة ونحن المعقدون!) ـ فالتساؤل الجوهرى فى هذا الصدد هو عما إذا كانت للحملة فى مجملها أفضال حضارية على مصر، لا ما إذا كانت

احتلالا ، أو ما إذا كانت أغراضها سياسية وعسكرية ، أكثر منها ثقافية وحضارية . فليس بوسع أحد الإنكار ، منذ الجبرتى (المؤرخ) إلى يومنا هذا ، أجنبيا كان أو مصريا ، أن الحملة أخرجت مصر من العصور المظلمة ، وأنها كانت بداية لتاريخ مصر الحديث (الادعاء كاذب كما سنرى بعد قليل) . ولا ينبغى أن ننسى أننا هذا العام أيضا فى غمار الاستعداد للاحتفال بذكرى الفتح العربى لمصر ، لأهميته بالنسبة لنا ، وأن غيرنا من الدول يحتفل بحملات أجنبية مماثلة عليها . (لاحظ الإشارة الخبيثة التى تضع الحملة الفرنسية فى سياق واحد مع الفتح العربى ، والاثنين فى مصاف الحملات الأجنبية!) .

- أحد الأدباء الفرانكوفونيين قال مرة إن النتائج «الموضوعية» للحملة الفرنسية تستحق أن نحتفل بها ، بصرف النظر عما كان يقصده منها بونابرت . وهو المنطق ذاته الذى يبرئ ساحة مختلف الحملات الاستعمارية ولا يرى فى الاستعمار خبثا أو غضاضة ، إنما يغفر له جرمه إذا كانت النتائج «الموضوعية» تتضمن شيئا توهمنا أنه إيجابى وأفاد البلد المحتل (نفس ملاحظة الدبلوماسى السابق التى تقول : الاحتلال لا يهم ، الأهم هو ماذا كسبنا؟) - فى مقام آخر رأى الأديب المحترم أن معارضى الاحتفال من «المتطرفين» و«المتاجرين بالدين» - الأمر الذى أحسبه شهادة لصالح التطرف وأفضل دعاية له!

لدى شهادات أخرى كثيرة من ذاك القبيل ، تلتقى مع ما مررنا به فى أنها تعبير عن الكارثة التى تعانى منها الساحة الثقافية فى مصر . ولو أن أحدا من الباحثين المتخصصين فى تحليل الخطاب حقق النصوص التى سعت إلى تسويغ وتسويق الاحتفال بمرور مائتى عام على الحملة الفرنسية ، لخرج «بثروة» من الفضائح التى لا تشرف زماننا بأى حال ، ولولا أن فريقا آخر من الباحثين والكتاب عبروا عن مواقف معاكسة ، رافضة لجميع المزاعم التى حاولت تجميل وجه الحملة ، ومتمسكة بموقف «أصولى» ثابت فى مواجهة الاستعمار بكل صوره ومهما كانت «إنجازاته» ، أقول لولا وجود هذا الفريق لكان المشهد أشد بؤسا وقتامة .

(٢)

مع ذلك ، لعلى لا أبالغ إذا قلت إن المشهد فى جملته يبدو عبثيا ، إذ لا يخطر على بال أحد أن يجرى الحديث عن أى تجربة استعمارية بتلك اللغة ، التى تبنت منطق عتاة

الاستعماريين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الذين ما برحوا يروجون لفكرة الرسالة الحضارية للاستعمار. وهو ما عبر عنه المستشار الألمانى بسمارك فى مؤتمر عقد فى عام ١٨٨٤م وشهدته ١٤ دولة غربية لمناقشة قواعد المنافسة فى مجال السيطرة على العالم. إذ قال فى افتتاح المؤتمر إن بلاده دعت إلى عقد المؤتمر إيمانا منها بأن الحكومات الأوروبية كافة تحدوها الرغبة فى اشتراك سكان إفريقيا فى التقدم الحضارى، عبر فتح القارة أمام التجارة وتوفير وسائل التعليم لسكانها وتشجيع البعثات ونشر المعارف (أليست هذه هى الإنجازات الحضارية التى يتحدث عنها بعض مثقفينا؟!).

وحين قرأت ما كتبه البعض عن دور الحملة الفرنسية فى إخراجنا من الظلمات إلى النور، تذكرت ما زعمه جول فيرى رئيس حكومة فرنسا (عام ١٨٨٥م) عن البعد الإنسانى والحضارى للاستعمار، الذى تسوِّغه المسئولية التاريخية التى تتحملها الأجناس العليا (البيضاء) إزاء واجبها فى تمدين أمثالنا ممن ينتمون إلى الأجناس السفلى!

لسنا ندعو إلى مخاصمة الفرنسيين أو العداء لهم. لكننا فقط ندعو إلى احترام الذاكرة الوطنية للأمة، والفصل بين توقيت احتلال فرنسا لمصر عام ١٧٩٨ وبين أى جهد آخر لتنمية وتنشيط العلاقة بين البلدين. و على رغم أن جرم الاحتلال حدث جسيم بحد ذاته، فإننا ينبغى ألا ننسى أيضا أن الغزوة الفرنسية فى ذلك العام كانت أول اختراق غربى للعالم الإسلامى، وأنها استهدفت بين ما استهدفته القضاء على أكبر قوة مقاتلة فى دار الإسلام بعد قوة دار الخلافة.

وليس صحيحا كل ما يروج له البعض عن انكسار الشعب المصرى وتخلفه وبؤس حاله فى ذلك الوقت، لكى تعد الحملة الفرنسية طوق نجاة له، وطاقة نور هبطت من السماء. إنما الصحيح أن الحملة الفرنسية أجهضت نهضة كانت مصر تعيشها آنذاك، حتى خربت البلاد تماما خلال السنوات الثلاث التى استغرقتها الغزوة. وفكرة إجهاض الحملة لنهضة مصر التى لاحت بوادرها فى مجالات عدة تراوحت بين الثقافة والتجارة والصناعة والزراعة، يتبناها عدد من المؤرخين والباحثين البارزين، وقد بذل زميلنا الدكتور مصطفى عبد الغنى جهدا طيبا فى لفت النظر إلى موقفهم وتسليط الضوء عليه. وفى مقدمة هؤلاء المؤرخين والباحثين الدكتور رؤوف عباس فى كتابه «الجذور الإسلامية

للرأسمالية»، ومكسيم رودنسون فى كتابه عن الإسلام والرأسمالية، وعفاف لطفى السيد والدكتور لويس عوض فى كتابه عن الفكر المصرى، ومحمود أمين العالم وسمير أمين وعبدالرحيم عبد الرحمن، وغيرهم. وقد تبنى الأستاذ محمود شاكر فى كتابه «رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا» الموقف نفسه وفصل فى الحديث عن رموز النهضة الثقافية التى برزت فى تلك المرحلة، وعن كنوز المخطوطات والكتب التى استولى عليها الفرنسيون؛ لكى يدلل على أن الأمة لم تكن بالموات الذى يصوره البعض.

(٤)

يذهلنا أيضا ذلك الحديث عن المنجزات الحضارية التى حققتها الحملة. فالمطبعة أحضرها نابليون لكى تطبع له منشوراته وأوامره للشعب المصرى، ولكى يصدر جريدتين تعبران عن أمجاده، ليقرأها جنوده أو لا بأول. وفى كل الأحوال فإن الفرنسيين أخذوها معهم عند رحليهم، ثم إنه ليس صحيحا أن المطبعة كانت فتحا جديدا، لأنه كانت هناك مطبعة فى إسطنبول قبل قدوم الحملة إلى مصر.

وحجر رشيد الذى يقولون إنه من أعظم إنجازات الحملة، عثر عليه أحد الضباط مصادفة فى أثناء بناء حصن فى المدينة. وحين رحل الفرنسيون أخذوه معهم، ولكن الجيش الإنجليزى تصدى لهم وعمل على تجريدهم مما يحملون، فأعطاهم الفرنسيون الأشياء غير المهمة. واحتفظوا بأشياء أخرى رأوها ثمينة ولا يمكن التفريط فيها. وكان حجر رشيد من تلك الأشياء غير المهمة التى سلمت للإنجليز، وهذا هو سر وجود الحجر إلى الآن فى المتحف البريطانى، وليس فى أى متحف فرنسى.. فلماذا المبالغة فى الأمر إذن؟

«والديوان» الذى أنشأه نابليون أريد له أن يقوم بوظيفتين اثنتين، هما: جمع الضرائب والغرامات، وتهدئة الناس وحثهم على الامتثال لأوامر «سارى عسكر»!

والعلماء الذين أحضرهم نابليون، كانوا جزءا من مشروعه الاستعمارى الذى استهدف دراسة أوضاع البلاد لتمكين الغازى من بسط سلطانه وتحقيق أحلامه، ولم يحضروا لشيء مما يتوهمه بعض مثقفينا ممن يرددون معزوفة وهتافات التنوير ومشتقاته.

الخلاصة أن كل ما أتى به نابليون معه، وهلل له بعض مثقفينا، كان جزءا من معدات «الشغل» ومستلزمات التمكين لقهر الشعب وإذلاله، لذلك لا بد من أن يصدمنا إلى حد الذهول منطق تشويه الذاكرة الوطنية الذى يقول: الاحتلال ليس مهما، الأهم هو هل أفادنا حضاريا أم لا؟ ـ أو ذلك الذى يقول: لا تنكئوا جراحا، دعونا نروج للسياحة ونأكل عيشا!

بينما «مولد» الحملة «المباركة» منصوب، صدر فى القاهرة (عن دار الهلال) الجزء الأول من كتاب نفيس يفضح أساطيرها وينزع عنها أقنعة الغش والتدليس. والجديد فيه أن مؤلفته الدكتوره ليلى عنان أستاذة الحضارية الفرنسية بجامعة القاهرة، جمعت مادة بحثها من شهادات المؤرخين الفرنسيين الجدد، الأمر الذى يلقى أضواء قوية على الكارثة الثقافية العظمى التى نحن بصددها. .

موعدنا بعد ذلك مع حديث «أم الكوارث» بإذن الله.

من يكون رجل العام؟!

قل لى من أى بلد عربى أنت، أقول لك من هو رجل العام فى بلدك. ليس هذا العام فحسب، وإنما للعام القادم أيضًا، والذى يليه والذى يليه، وسأخمن لك ذلك فى حالة واحدة، هى أن يظل الجالسون على صدارة الكراسى فى أماكنهم، وأن يطيل الله فى أعمارهم.

(١)

لقد أصبحت قياسات الرأى العام فى بلادنا نسخة مكررة من نتائج الانتخابات النيابية. فكما أن الحزب الحاكم هو الفائز مقدما فى أى انتخابات على أى مستوى، كذلك أهل الحكم، لابد لهم من أن يفوزوا بالمراتب الأولى فى أى استقصاءات تتحرى أهم الشخصيات المنجزة على صعيد العام. وهو ما نشهده فى العالم العربى بأسره، حيث لم يحدث مرة واحدة أن تم اختيار رجل العام على مستوى الأمة العربية، وإنما «تصادف» أن كان رجل كل عام فى كل بلد عربى هو المسئول الأول فيه، وهو مايضعنا بإزاء مشهد مبك ومضحك في الوقت نفسه: مبك لأنه دال على أن الرموز القابضة على السلطة لم تستول على مقدراتنا فحسب، وإنما استولت أيضًا على خيالنا وأحلامنا. ومضحك لأن البطانة التى تقرر ذلك الاختيار تجد نفسها مدفوعة إلى تقديم اسم شخص واحد طيلة سنوات بقائه على الكرسى، مع تقديم مسوِّغات مختلفة فى كل عام تدعم ذلك الاختيار وتسوغه أمام الناس.

ذلك ليس أمرا مفاجئا أو غريبا على أى حال فى ظروف واقعنا. فحين يحتل أهل الحكم صدارة نشرات الأخبار، ويصبح مايفعلونه، أيا كان، هو العنوان الرئيسى للصفحات الأولى لصحف الحكومة، وكل مايقولونه هو زبدة الحكَم و«خطة عمل»

لمؤسسات الدولة والأجيال القادمة؛ وحين تصبح كل زياراتهم تاريخية، وكل اتصالاتهم تسهم فى تغيير خرائط العالم، وكل تصريحاتهم لها صداها ودويها فى أنحاء الكرة الأرضية؛ حين يحدث ذلك، فينبغى ألا نندهش إذاوجدناهم على رأس الشخصيات المختارة فى استطلاعات الرأى التى تعد فى نهاية العام. بل أجد أن احتكارهم لصدارة تلك الاستطلاعات أمر طبيعى فى ذلك السياق، وسيكون أمرًا شاذا ومستلفتا للنظر لاريب إذا قرأنا فى صحف الصباح ذات يوم أن شخصية العام مواطن عادى أدى خدمة جليلة لمجتمعه، كما حدث ذات مرة فى إنجلترا حين تم اختيار ناظر مدرسة قتل لأنه تصدى للدفاع عن أحد تلاميذه؛ فأدخلته النخبة التاريخ، ونصبته شخصية العام، وقدمته على ملكة إنجلترا.

(٢)

فى إحدى الدول الخليجية، تم تشكيل فريق لكرة القدم من أبناء الأمراء، وبعد حين نظمت مباراة لذلك الفريق «الأميرى» ضد فريق آخر يتبع أحد النوادى الأهلية، واستشعر المسئولون عن النادى حرجا، حيث لم يطمئنوا إلى العواقب التى يمكن أن تترتب على فوز فريقهم، خصوصا أن النادى معتمد فى ميزانيته على الدولة وكذلك فى استمراره على شموله برضا المقامات العلية. ولم يستغرق الأمر وقتا طويلا حين نوقش الموضوع بين مسئولى النادى. وتم الاتفاق على ضرورة تجنب إلحاق الهزيمة بفريق الأمراء، والتعادل معهم على أحسن الفروض، مع الترحيب بأى أهداف يحرزونها فى مرماهم. ولأن الطريق كان مفتوحا أمام الأمراء، وحارس المرمى الأهلى كانت لديه تعليمات واضحة بالحفاوة بأى تسديد للكرة فى مرماه، كما أن أحدا من لاعبى الفريق الأهلى لم يجرؤ على محاولة الوصول إلى المرمى الأميرى، فقد مرت المباراة بسلام وأعلن عن فوز فريق الأمراء بهدفين مقابل لاشىء!

شىء من هذا القبيل حاصل الآن فى إحدى الدول المغاربية، التى يتولى فيها واحد من أبناء السلطان فيها رئاسة أحد النوادى الرياضية، الأمر الذى أصبح مصدرا لمشكلات عدة كلما لحقت هزيمة بفريق كرة القدم التابع للنادى. وقد تراوحت تلك المشكلات بين الاعتداء بالضرب على بعض الحكام الذين لم يراعوا حصانة النادى

الذى يرأسه ابن السلطان، وبين إطلاق الرصاص على بعض المشجعين من النوادى الأخرى، وبلغت ذروتها حين تم هدم مقر أحد النوادى العريقة عقابا لجمهوره على تطاولهم على المقام العالى فى إحدى المباريات الكروية. وقد صدر حكم بالإعدام على عدد من الناس بسبب تلك الواقعة، ولكن ابن السلطان أعلن العفو عنهم، انطلاقا من روحه الرياضية!

(٢)

فى أدبيات العرب تعريف للاستبداد بأنه الاستئثار بالسلطة والثروة، ولكن تضخم دور الدولة فى العصور الحديثة، والذى ضاعفت من حجمه وتأثيره ثورة الاتصال وتقنياتها الجبارة، القادرة على تشكيل الإدراك وإعادة صياغة الوعى العام، هذا التطور فتح شهية السلاطين الجدد للاستئثار بما هو أبعد من السلطة والثروة، ومن ثم الهيمنة على العقل والوجدان فى المجتمع. فلم يعد يكفى أن يستمتع أهل الحكم بالسلطة والجاه، أو باكتناز الأموال والتقلب فى نعيم الثراء، وإنما تطلعوا إلى احتكار مواقع الصدارة فى مجالات الثقافة والرياضة والعلوم والفنون والطفولة... إلخ.

هذا التغول للسلاطين الجدد وإصرارهم على احتكار الواجهات، خلق طبقة واسعة من المنافقين وحملة المباخر، الذين مضوا يهللون وراء ركبهم فى كل اتجاه. واستخدمت أجهزة الإعلام فى فرض حضورهم على الإدراك العام من خلال الإلحاح على البث اليومى، وملاحقة التحركات السلطانية فى كل صوب.

وإزاء تعدد الأنشطة وكثرتها، فإن السلاطين لم يعودوا قادرين على الاحتفاظ بالصدارة فى كل موقع، فتقدم أفراد العائلة للنهوض بذلك الدور، حيث توزعت عليهم بعض الأنشطة، وأصبحوا بدورهم نجوما لهم حضورهم فى صدارة مختلف المحافل والمناسبات، ولهم مواكب المنافقين وحملة المباخر الذين تكفلوا بمهمة التسويغ والتلميع.

بمضى الوقت دخلت البطانة على الخط، ومثلما تربع السلاطين وذووهم فى صدارة واجهات الوطن، نصب كل واحد من البطانة نفسه سلطانا فى دائرته الصغيرة على

المستوى البلدى أو المهنى. وطفت على السطح ظاهرة المماليك الجدد، الذين منح كل واحد منهم إقطاعية استفرد بها، وأصبح سلطانها الذى يتمدد فى صدارتها. وعلى درب السلاطين الكبار سار الصغار، وتمثلوهم فى كل ما يفعلون. فبعدما نالوا حظهم من الاستفراد بالسلطنة وتمكنوا منها بعد حين، استعانوا بأفراد العائلة كى يكون لهم من الجاه نصيب، ثم دخل أفراد البطانة والحاشية على الخط. . وهكذا.

(٤)

هذه الصورة ستجدها مكررة فى العالم العربى، ولو أن باحثا رصد مؤشراتها للاحظ أنها اتسمت فى الآونة الأخيرة بدرجة عالية من الجرأة والفجاجة، خصوصا من جانب صغار المماليك الجدد. فقد بدا مضحكا ـ ومبكيا أيضًا ـ أنهم فى بداية العام لم يفتهم أن يحتكروا صدارة الإنجاز فى مواقعهم، حيث استنسخت بطانتهم ما يفعلونه هم مع السلاطين الكبار.

وكما أن رجل العام على مستوى القطر أصبح الرجل الأول فيه، فكذلك أصبح رجل العام على مستوى الوزارة أو الوحدة الإنتاجية بدوره الشخص الذى يجلس على رأسها. وأصبحت هناك قياسات «للرأى العام» جاهزة لإضفاء الصفة الأكاديمية على تلك الرغبات.

وكما أن هناك «ترزية قوانين»، فقد ظهر فى الأفق ترزية استطلاعات الرأى العام، يتولون تفصيل النتائج حسب الطلب. وإذا كان الأولون من رجال القانون فالآخرون من أساتذة الجامعات المتخصصين فى هذه الأمور، ولديهم القدرةعلى أن يضعوا رئيس أى مؤسسة على رأس من يتخيرهم أفراد العينة رمزا للإنجاز.

هذه البضاعة شاعت فى مصر بشكل مستلفت للنظر خلال العقد الأخير، وطلعت علينا الصحف القومية بنماذج من الاستفتاءات التى تحفظ للأكابر مواقع الصدارة. وإذا كنا قد فهمنا مقتضيات تمرير أمثال تلك الاستفتاءات المصطنعة فى عالم السياسة، فإن ما استلفت النظر مثلا أن بعض الصحف كلفت عددا من «الترزية» بإجراء اللازم. وهؤلاء لم يقصروا فى الاستجابة. فإذا كان الاستفتاء حول أهم الكتاب السياسيين مثلا، فإن رئيس المؤسسة سيكون هو الأول وبعده الرجل الثانى فى الدرجة أو فى النفوذ. ولا يمنع الأمر

من أن تجرى مؤسسة أخرى استفتاء مماثلا، فـ «يتصادف» (!) أن تختار أغلبية العينة رئيس المؤسسة الثانية أهم كاتب سياسى، ولن تختلف النتيجة إذا كان الاستفتاء حول أهم مفكر إستراتيجى أو أهم كتاب صدر فى الأسواق. إذ طالما أن رئيس المؤسسة هو الذى سيدفع الأجر، فوجوده على رأس قائمة الأفضل أو الأحسن مضمون.

(٥)

لم أستطع أن أمنع نفسى من الضحك حين قرأت ما كتبه أحد الزملاء عن نجوم الصحافة فى عام ٢٠٠١، إذ بمنتهى الجرأة حصر أولئك النجوم فى حدود المؤسسة التى يعمل بها، وتجاهل تماما كل المؤسسات الأخرى الموجودة فى البلد. وبدرجة الجرأة نفسها، تخير الأشخاص الرئيسيين فى مؤسسته وعَدَّهم أهم كتاب العام وفى المقدمة منهم رئيسه الأعلى. أكثر من ذلك، فقد بلغت به الجرأة حد حُسبان المطبوعة التى يرأس تحريرها أهم مطبوعة على مدار العام!

مسحة النفاق التى اتسم بها الكلام هى أهون ما فى الأمر. لكن ما هو خطير ومفجع هنا هو ذلك المدى الذى بلغه ابتذال فكرة الاستفتاء، والازدراء الشديد للرأى العام. ذلك أن من كتب هذا الكلام ألغى القارئ واحتقره، وأخرجه من حسبانه تماما، ولم ير سوى رؤسائه الذين أراد أن يجاملهم، وجهده الذى أراد أن يزهو به. ولم يتردد فى أن يلقى بالكلام فى وجه المجتمع، من خلال صحيفة قومية سيارة.

ليست هذه حالة خاصة أو فريدة من نوعها، وإنما هى استنساخ لنهج استشرى فى مجالات العمل العام، بمقتضاه حذف المجتمع من حساب النخبة، التى تحولت بمضى الوقت إلى بطانة سائرة فى الركب، ولا تكف عن التهليل والتصفيق لكل جالس على أى كرسى، وكل متحكم فى شئون الخلق، مهما كان عددهم، من الملإ الأكبر إلى الملإ الأصغر.

(٦)

إذا تتبعنا المسألة من البداية، فسنجد أن الأمر يبدأ باحتكار السلطة وتهميش دور المجتمع. ذلك أن مثل هذا الاحتكار يؤدى إلى تضخيم دور الفرد، الأمر الذى يستصحب تفكيكا وتدميراً مستمرين لمؤسسات المجتمع. وبمضى الوقت ينتهى تضخيم دور الفرد بتأليه

السلطان ورفعه فوق البشر، وبأدوات الدولة الحديثة وجبروت قدراتها المتزايدة. يكرس التأليه للسلطان ويستمر تقزيم دور الرعية. ثم تتوالى التداعيات بعد ذلك، حيث ينسحب التأليه على أسرة السلطان وامتداداته، ثم على بطانته الأقرب فالأقرب، وهكذا.

فى النهاية، لن تر فى الواجهات سوى السلاطين ومن لف لفهم، وستجد أن هؤلاء يتصرفون كما لو أنهم يتحركون فى فضاء واسع، لا وجود فيه لكائنات غيرهم. ولا غرابة فى ذلك لأن ذلك البنيان لم يستمد شرعيته من قبول الناس أو رضاهم، ولكنه فرض على الناس فرضا، كأنه قدر مكتوب لا خيار لهم فيه.

وإذا تم التعامل مع الناس بوصفهم رعايا يستقبلون ولا يرسلون، وطالما احتفظ السلاطين ومن حولهم من المماليك الكبار والصغار بمواقعهم فوق كل الرءوس، وبمرابعهم بعيدا عن الناس فى مختلف فصول العام، فلن نتوقع فى الأجل المنظور أن يكون للرأى العام دور أو اعتبار، لا فى اختيار أهل الإنجاز وشخصيات العام، ولا فى أى شىء آخر.

لقد خطر لى ذات مرة أن أقترح على الذين يجرون تلك الاستقصاءات أن يَعُدُّوا الحكام خارج المنافسة، هم وعائلاتهم ومماليكهم، ثم تكون الدعوة لاختيار شخصيات العام بين الناشطين فى العمل العام، لكنى أحجمت عن إطلاق تلك الدعوة، لأننى أدركت أن الفساد فى مجتمعاتنا واصل إلى النخاع، ومن ثم لم أكن مطمئنا إلى نزاهة الجهات التى يمكن أن ترعى تلك العملية. حيث لم أستبعد - مثلا - أن تتدخل فى الاختيار الولاءات والرشا وصراعات الأجنحة وأصحاب المصالح، وأيدت شكوكى الأقاويل والروايات التى تتردد فى الكواليس كل عام بشأن اختيار الفائزين بجوائز الدولة، أو كتب العام، أو اختيار أهم الأعمال الفنية أو غير ذلك من المسابقات.

فى النهاية، وجدت أنها ليست مشكلة استقصاءات أو ترزية قوانين وقياسات للرأى العام، ولكن المشكلة تكمن فى الفساد السياسى الذى استشرى وتوحش خلال السنوات الأخيرة، حتى إنه لم يترك قطاعا إلا واخترقه ولا قيمة من قيم العمل العام إلا أجهضها وفرغها من مضمونها.

بين دودى وهادى!

لا يستطيع المرء أن يمنع نفسه من المقارنة بين حظ الرجلين من الإدراك العام: دودى وهادى. فقد رحل الاثنان صريعين عن عالمنا خلال الأسابيع الماضية، غير أن الأول ظل ملء السمع والبصر، بينما كان نصيب الثانى مجرد سطر في خبر!

إذا لم تكن تعرف دودى الآن فلابد من أنك خارج الزمن ولا تعيش العصر. ولم لا، وقد صار الرجل من المعلوم من الدنيا بالضرورة، الأمر الذى قد يعرض منكره يوما ما إلى ما لا تحمد عقباه. هو في ذمة الله حقا، لكن أحدا لا يستطيع أن ينفي أنه دخل التاريخ من باب العشق. إذ منذ وقع فى غرام الأميرة ديانا فإنه صار خبرا مقررا على ملايين البشر. أصبح اسمه على كل لسان، وصورته في كل مطبوعة، وسيرته وحركاته وسكناته شاغلا للمخبرين والمصورين، الذين احتشدو فى طوابير وقوافل توزعت بين البر والبحر والجو للفوز بصفحة مطوية أو خبر منسى أو لقطة في أي وضع. وحين لقى مصرعه مع الأميرة ديانا، صار الخبر هم الدنيا والناس، وظلت وسائل الإعلام تتحدث عن سيرته وعلاقاته وخططه، ولم يتوقف الحديث حتى هذه اللحظة.

كان دودى شيئًا منكورا، بالنسبة لعامة الناس علي الأقل، قبل ذيوع أمره مع ديانا. خاصة أهل الثراء فى الغرب كانوا يعرفونه في الأغلب، بحسبانه الوريث المنتظر للمليونير محمد الفايد، صاحب محلات هارودز وفندق ريتز في باريس، وأشياء أخرى كثيرة، وهو الملياردير الذى رفضت الحكومة البريطانية منحه الجنسية، فاضطر للاحتماء بجنسيته المصرية. ولا يزال متمسكا بالإقامة فى بريطانيا، التى اختارها مقرا له، وكل استثماراته وأمواله موجودة فى أوروبا، وإن كانت الصحف قد أشارت إلى بعثه أحيانا ببعض الصدقات لنفر من المحتاجين بالإسكندرية!

دخل من باب الشهادة

من يكون هادي هذا؟ ـ كان هذا هو الرد الذي سمعته ممن ذكرت الاسم أمامهم، وبعضهم من كبار المثقفين والأكاديميين، وهم معذورون فى الواقع، لأن اسمه مرّ كومضة لمعت فى لحظة زمن ثم غابت.

لا علاقة لهادي بدودى من قريب، أو بعيد، وما بينهما لا يتجاوز التشابه في وزن الاسم، والاتفاق النسبي فى توقيت الرحيل عن الدنيا، وإن جاء مشهد الرحيل مختلفا، وكذلك المساحة التى احتل كل منهما فى الإدراك العام.

لشح المادة الإعلامية التي تحدثت عن هادى خارج لبنان، فلم نعرف عن شخصه سوى أنه شاب غض فى الثامنة عشرة من عمره. أصرّ على أن يشارك فى المقاومة اللبنانية بمناطق الجنوب، فرابط في إقليم التفاح ضمن قوات «حزب الله» التى تقود معركة الدفاع عن الأراضى اللبنانية المحتلة. وقد اشتبك هو وزملاؤه مع وحدة إسرائيلية جاءت تصفى الحساب وتنتقم لإبادة ١٢ من عناصر الجيش الإسرائيلى في معركة سابقة. كان هادي ضمن المجموعة القابعة في منطقة «الجبل الرفيع»، وحين حدث الاشتباك أصابته قذيفة أودت بحياته، فحمل الإسرائيليون جثته معهم، ضمن آخرين، وعادوا أدراجهم من حيث أتوا.

دخل هادى التاريخ من باب الشهادة. وهذا هو كل ما نعرفه عنه الآن. مرة واحدة ذكرت صحفنا اسمه على الصفحات الأولى فى سطر واحد أو أكثر تحت صورة له. وبعدها انقطعت أخباره، فلم نر له صورة ولم نقرأ له سيرة، ولم نتابع له حلما. وكان السبب في الإشارة إلى اسمه، أنه ابن الشيخ حسن نصر الله، زعيم «حزب الله» في لبنان، الذي رأيت له صورة وهو يبتسم بعيد استشهاد ابنه، وقد ظهر ملتحيا ومرتديا عمامة آل البيت السوداء، وقرأت له كلاما قال فيه إنه فخور «بالوسام الإلهى» الذى منح لابنه (يقصدالشهادة)! وأضاف: إننا لا ندخر أبناءنا للمستقبل، ولكننا نتباهى بهم حين يذهبون إلى الجبهة، ونرفع رؤوسنا حين يسقطون شهداء.

على رغم أن هادي ابن زعيم كبير في عالم الجهاد، لا يقل في قدره عن زعامة محمد الفايد فى عالم الثراء، فإنني لم أجد لاستشهاده صدى فى مختلف وسائل الإعلام. طيلة الأسبوع الذى أعقب مصرعه، ظللت أقلب الصحف وأتابع قنوات ومحطات البث

التليفزيوني، أبحث جاهدا عن أي ذكر للشهيد ابن الزعيم، شخصه أو دوره، لكني صادفت تجاهلا شديدا وصمتا مثيرا ولافتا للنظر، من جانب وسائل الإعلام العربية بخاصة. من ثم شغلني السؤال التالي: ما الذي يعنيه للوجدان العام، إشغال الناس لعدة أسابيع أو شهر بسيرة وقصص ومغامرات دودي الفايد؟ وما دلالة ذلك التجاهل التام لحدث استشهاد هادي نصر الله في جنوبي لبنان؟

حين حاولت الإجابة عن السؤال، خطر لي أن أستعرض القيم التي يمثلها ويزكيها الراحلان. ذلك أن كل واحد منهما ظهر على المسرح فى إطار سياق أو مشهد معين، محمل بمجموعة من الإشارات والقيم. وسواء شئنا أم لم نشأ، فإن الاهتمام بالشخصية وحجم الأضواء المسلطة عليها قد يعبر ضمنا عن قدر من التحيز إلى القيم التي اجتمعت فيه، أو كان هو رمزا لها لذلك ألح عليّ هذا السؤال:

ما هي يا ترى تلك المعاني والقيم التي تتداعى إلى الذهن حين يذكر اسم كل من دودي الفايد، الذى أطل علينا عاشقا، وهادى نصر الله الذى قرأنا خبره شهيدا؟

الثراء، أم الجهاد؟

إن الصورة المستقرة لدودي الفايد في أذهاننا هى تلك التي نشرتها له الصحف مرات كثيرة، وهو بثياب البحر فوق ظهر اليخت الذي يملكه أبوه، وقد تدلت سلسلة ذهبية من رقبته وغطى عينيه بنظارة شمسية، بينما رقدت إلى جواره الأميرة ديانا مستمتعة بأشعة الشمس وبفيض الحب.

أما صورة حسن نصر الله، اليتيمة التي نشرت له، فقد قدمته شابا كث الحاجبين، مرتديا ثياب الميدان، وقابضا على مدفع صغير من طراز كلاشنكوف، ومرابطا تحت الشمس الحارقة وسط أحراج إقليم التفاح.

حين تدبرت الأمر وجدت أن المعاني والقيم التي تتداعى إلى الذهن حين يسمع المرء اسم دودى الفايد هى: الوسامة ـ النعومة ـ الفراغ ـ الثراء ـ المجون ـ النساء ـ العشق ـ لاس فيجاس ـ هوليوود ـ ديانا ـ هارودز ـ فندق ريتز ـ السائق المخمور ـ المرسيدس ٢٨٠.

أما هادى نصر الله، فإن اسمه والسياق الذى ذكر فيه يستدعيان إلى الإدراك المعانى

والصور التالية : الرجولة ـ التضحية ـ الجهاد ـ الشهادة ـ الخشونة ـ الوطن ـ المقاومة ـ التحرير ـ فلسطين ـ الجبهة ـ الجنة .

كان دودى مشغولا بلذته ، أما هادي فقد أعطى أمته روحه . والأول جاءه الموت على حين غرة فأفسد عليه حلمه و دنياه ، والثانى ذهب إلى الموت فاتحا ذراعيه ومشتريا آخرته بدنياه . الأول مات ، وغادر الدنيا قتيلا ، بينما الثانى لم يمت وودعنا شهيداً .

حين رحل دودي ، فإنه أطفأ حلم أبيه في أن يخلفه على عرش مملكة المال والثراء . أما حين رحل هادى فإنه أضاء وجدان أمته وأنعش أملها فى غد تظله الكرامة والكبرياء . من ثم فلا غرابة فى أن يبكى محمد الفايد ابنه وينفطر قلبه حزنا عليه وحسرة ، ولا عجب فى أن يفرح حسن نصر الله ، ويَعُدّ فوز ابنه بالشهادة وساما يبعث على الاعتزاز والفخار .

هكذا فإن كلا من الراحلين يعد رمزا لمنظومة معينة من القيم . دودي يمثل قيما فردية وخاصة ، وهادي يمثل منظومة أخرى للقيم مجتمعية وعامة . الأولى محورها الذات ، ووثيقة الصلة بثقافة المتعة واللذة المهيمنة على النموذج الغربي ، أما الثانية فالذات فيها تراجعت بينما تقدم المجتمع ، في تعبير جلى عن ثقافة أخرى مغايرة ، ربما جاز لنا أن نسميها ثقافة «التكليف» ؛ القابعة في خلفية النموذج الحضاري الإسلامى .

بين ثقافتى المتعة والتكليف

ثقافة المتعة هى نتاج طبيعي للمشروع الرأسمالى العلمانى الذى جعل من إشباع رغبات الفرد وإذكاء نوازعه الاستهلاكية ركيزة ومحورا . وحين نحَّت العلمانية الدور المركزى للإله ، وهمشت من دور الدين حتى ألغت مرجعيته ، فإنها من الناحية العملية نصبت الإنسان ذاته إلها . وجعلته المطلق الأوحد . حتى صار هو مصدر الأخلاق والقيم .

هكذا فإنه بعد أن حققت العلمانية هدف «تفكيك سوق الخلاص» (والتعبير للباحث الاجتماعي الفرنسي «جاك ليتر»)، أصبح بمقدور الناس أن يخترعوا «الديانات» التي تناسب أمزجتهم وأهواءهم ، فظهرت «الديانات الوثنية» التي حذرت الكنيسة الإنجليزية الناس منها قبل حين (وسبق أن تحدثنا عنها قبلا) ـ الأمر الذي أدى إلى بروز خريطة عشوائية روحية أفرزت «متدينين» بغير أديان حقيقية ، يتعبدون بالمتعة ويشبعون أشواقهم

الروحية بالخرافة، التي مثلت حينا في تلفيق انتقائى بين الملل والنحل (المسيحية مع الهندوسية والبوذية مثلا)، ومثلت أحيانا أخرى في التعبير بواسطة كرة الكريستال أو أوراق اللعب (الكوتشينة) أو في عبادة الشيطان!

ثقافة التكليف لها شأن مختلف، إذ هي وثيقة الصله بالدور المركزي الذي تؤديه العقيدة في منظومة قيم المجتمعات الإسلامية. وهي العقيدة التي قررت أن الله لم يخلق الكائنات عبثا، وقدَّرت أن لكل كائن حكمته ووظيفته، وتلك الكائنات سخرها الله للإنسان، الذي استخلفه عنه في عمارة الأرض.

والأمر كذلك، فإن الثقافة الغربية بالذاتية التى أعلت من شأنها، والحرية الواسعه التي وصلت إلى حد التفلت التي اتسمت بها، باتت تحتمل وتحتفي بنموذج فتى لعوب أو امرأة متهتكة أو نجم شاذ جنسيا في عالم السينما أو الأزياء، ما دام قد حظي بقبول الناس لسبب أو آخر. لذلك فإن دودي وديانا وفرساتشى يمكن أن يصبحوا «نجوما» فيه من دون أي حرج. إذ ليس في سجل أي من هؤلاء ما يمكن أن يخجل منه، أو ينكره عليهم المجتمع. حيث ممارساتهم لها شرعيتها، وهي تعبير طبيعى عن القيم السائدة في المجتمع، التي اتسعت لهم ووضعتهم جنبا إلى جنب مع الأم «تريزا»!

أما الثقافة الإسلامية برؤيتها المتميزة للإنسان ودوره، والسقف الديني والأخلاقى الحاكم لها، ومنظومة القيم المجتمعية التي تبثها وتروج لها، فإن النموذج الإنساني فيها لابد من أن يختلف. نعم. هى لا تصنع ملائكة، ولكنها تشكل مجتمعا يربى على قيم إيمانية مطلقة، ويميز بين الحلال والحرام والصلاح والفساد. الأمر الذي يضفي ثباتا على القيم العليا، التى تظل نجوما سامقة يهتدي بها الناس ويتطلعون إلى تمثلها ما أوتوا إلى ذلك سبيلا. ولذلك فإن هادى نصر الله ويحيى عياش وفتحى الشقانى ومحيى الدين الشريف، يعدون نتاجا طبيعيا لها، أزمة أعلام أم مجتمع وهم التعبير الوفى عن مثلها.

أزمة إعلام أم مجتمع

والأمر كذلك، فإنني أفهم لماذا يولي الإعلام والمجتمع في الغرب اهتماما كبيرا بدودي الفايد، ولا أنكر دور صحافة الإثارة التي تفننت في جذب اهتمام الناس وإذكاء فضولهم،

مستثمرة مقولة إن الناس يحبون الخوض في سيرة الناس. ولكن الذى لم أفهمه هو لماذا نتساق وراء النموذج الغربى إلى ذلك الحد، الذي يجعلنا نسلط الأضواء على رموز تمثل قيما تتناقض مع كل ما نحاول أن نثبته وندافع عنه من قيم في مجتمعاتنا وبين شبابنا. ويزداد المرء دهشة حين يجد أن النموذج الذي يمثل قيمنا ونتطلع إليه، هو بين أيدينا وتحت أبصارنا. ولكنه لا يحظى منا إلا بالإعراض والصد.

وحين يكون هذا هو حظ الحقيقة الملهمة في مجتمعاتنا، فإن الذي ينبغي أن نفكر فيه هو: هل هى أزمة الإعلام اللاهث وراء النجومية والنميمة والإثارة، أم أنها أزمة مجتمع تتعرض منظومة قيه لامتحان عصيب؟

علينا أن نختار في النهاية النموذج الذي ننشده لشبابنا: هل هو دودي أم هادي؟ - وسيظل من غرائب زماننا، وأخشى أن أقول من علامات الساعة، أن تنتابنا الحيرة ونحن نحاول المفاضلة بين الاثنين!

إرهاب مسكوت عنه

فى اليوم نفسه الذى ارتكب فيه شارون المذبحة التى قتل فيها ٢١ فلسطينيا - ارتكبت فى مصر مذبحة أخرى راح ضحيتها ٢١ مواطنا فى حوادث على الطرق العمومية. لكن صحفنا أبرزت المذبحة الشارونية على صفحاتها الأولى، وتناقلت صورها. وتعدد المعلقون عليها الذين قالوا فى شارون ما قاله مالك فى الخمر. أما المذبحة الثانية التى سقط فيها نفس عدد الضحايا من المصريين، فلم يزد حظها على النشر فى صفحات الحوادث، من دون تحقيق أو تعليق أو تصوير. وبطبيعة الحال فإننى لست ضد الاهتمام بالممارسات الإرهابية التى يرتكبها شارون فى الأراضى المحتلة، وإنما الذى يشغلنى هو السؤال: لماذا لا نوجه اهتماما مماثلا للإرهاب الذى يتعرض له المواطن المصرى، الذى بات يخرج من بيته كل صباح، ولا يتعرض للمهانة وقلة القيمة فحسب، ولكنه كذلك لم يعد واثقا بما إذا كان سيعود إليه أم لا؟

(١)

أدرى أن مفهوم الإرهاب فى مصر لا يزال أسير التعريف الذى يكاد يحصره فى حدود تهديد أمن الدولة والمساس بالسلطة والنظام القائم، وهو التعريف الذى ينطبق فقط على ممارسات الجماعات المتطرفة، الأمر الذى يخرج من نطاق الإرهاب ما يمارس بحق المجتمع من جرائم، قد تكون بنفس درجة الجسامة، وغالبا ما يكون ضحاياها أكبر. وللأسف فإن ذلك المفهوم كانت له انعكاساته على ممارسات أجهزة الأمن وأقسام الشرطة، إذ طالما أن الجريمة - أى جريمة - بعيدة عن الحكومة ولا علاقه لها بالشخصيات العامة أوالنظام، فالمسأله بسيطة، ولا تستحق اهتماما أو استنفارا من أى نوع!

بدورى لا أريد أن أقلل من شأن ممارسات الجماعات الإرهابية، ولا من الأمن

السياسى، إنما الذى أرجوه أن نولى اهتماما واحدا بالتصدى لكل الإرهابيين، ولكل تهديد لأمن المجتمع. والإرهابى كما أفهمه هو كل من يتسبب فى إيذاء المجتمع أو ترويعه متعمدا أو من خلال الإهمال الجسيم. فالذى يبيع اللحوم الفاسدة والذى يغش فى مواد البناء على نحو يؤدى إلى انهيار العمارات، والذى يتاجر فى المخدرات ويوزع السموم على الناس، هؤلاء جميعًا وأضرابهم ينبغى أن يصنفوا ضمن الإرهابيين، لأن جرائمهم من العيار الثقيل، الذى يضرب المجتمع فى الصميم ويروعه، ومن ثم فوصمهم بالإرهاب يتناسب مع فداحة ما يرتكبونه من جرائم، وتشديد العقوبة بحقهم من مقتضى حماية المجتمع من شرورهم.

لا أتردد فى ضم الذين يروعون الناس على الطرق العمومية، بإهمالهم واستهتارهم إلى قائمة الإرهابيين الذين تتسبب ممارساتهم فى إزهاق أرواح العشرات يوما بعد يوم. وعلى رغم أن ذلك قد لا يكون حلا كافيا للمشكلة متعددة الجوانب، لكنه يظل نوعا من الردع الذى قد يسهم فى كبح جماح المهملين والمستهترين، ومن ثم فى تقليل عدد الضحايا.

(٢)

أدرى أن الدولة الحديثة بما يتوافر لها من قوة وجبروت رجحت كفة السلطة على كفة المجتمع؛ ومن ثم أصبحت جرائم أمن الدولة هى فقط الجريمة السياسية التى تهدد النظام العام أو الشخصيات العامة، الأمر الذى أدى إلى تراجع أهمية الجرائم التى ترتكب بحق المجتمع. وتلك آفة خلت منها إلى حد كبير المجتمعات الديمقراطية التى توافرت لها حصانات عدة، مكنتها من الصمود النسبى أمام تغول السلطة. وهو ما تكفلت به مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة سواء كانت مجالس منتخبة أو أحزابا سياسية أو منظمات أهلية ونقابية. وهى الحصانات التى لا تتوافر لمثل مجتمعاتنا التى تعانى من الكفاف الديمقراطى، وفى أحسن حالاتها فإنها تقيم الهياكل الديمقراطية وتتحدث عنها طويلا بالإطراء والغزل، لكنها لا تمارسها.

أجهزة الإعلام المختلفة تعكس بقوة هذا الخلل. فموت عشرة أو عشرين مواطنا فى انهيار منزل أو سقوط عمارة أو تصادم قطار أوسيارة، لا يذكر فى نشرات التليفزيون

الإخبارية، حيث لا يعد خبرا بمقاييسها. وإنما الخبر هو ما تقوله السلطة أو ما تفعله رموزها. وقص شريط فى مبنى جديد، أو مقابلة مجاملة لضيف عابر، هو خبر مهم يتابعه التليفزيون ويسجل دقائقه، لأنه يخاطب السلطة - مالكة الجهاز - وليس المجتمع الذى هو مجرد متلق.

الشىء نفسه تفعله الصحف القومية بوجه أخص؛ فالصفحات الأولى للسلطة، أما المجتمع فإنه إذا ذكر فعادة ما يكون فى زوايا بريد القراء أو صفحات الحوادث والوفيات ومن يدقق فيما تنشره تلك الصحف يلاحظ أن المجتمع فيه مجرد زائر، وضيف ثقيل أحيانا، بينما السلطة هى صاحبة البيت، الذى تتمدد فيه هى «وأولادها» من دون أى تكليف!

(٢)

صبيحة اليوم الذى نشرت فيه على الصفحات الأولى أخبار مذبحة الأرض المحتلة التى راح ضحيتها ٢١ مواطنًا فلسطينيا، نشرت جريدة «الأهرام» على الصفحة الثامنة والعشرين أخبار المذبحة التى كان ضحيتها ٢١ مواطنا على الطرق العمومية فى مصر.

ما فعله شارون عرفناه، فاطلعنا على تفاصيله، وتحددت فيه المسئولية التى كانت ظاهرة لكل العيان، وتابعت الصحف تداعياته وأصداءه فى الأيام التالية. أما ما حدث فى مصر - فى دارنا وتحت أعيننا - فقد نشر مختصرا فى صفحة داخلية صبيحة ذلك اليوم، وبعد ذلك لم نسمع عنه خبرا.

ما نشر عن المذبحة المصرية كان على النحو التالى:

- لقى ١٤ شخصا مصرعهم، بينهم ١٢ من طلاب المدرسة التجارية بقنا، وأصيب ١٦ شخصا آخرين، من جراء سقوط حافلة للنقل العام كانوا يستقلونها، وكانت الحافلة قد اصطدمت بسيارة نقل بأحد منعطفات الطريق الغربى أمام جسر نجع أبو حميد التابع لقرية القرايا، مما أدى إلى انقلاب الحافلة وسقوطها فى الترعة.

أغفل الخبر ذكر الضحايا - لأنهم من الأهالى - بينما أورد أسماء المحافظ ومدير أمن قنا ومدير المباحث، لأنهم يمثلون الحكومة.

تحت هذا الخبر جاءت فاجعة أخرى كان عنوانها : مصرع ٧ أشخاص وإصابة ١٢ فى حوادث تصادم ببنى سويف وبنها . وتحت العنوان ما خلاصته أن سبعة أشخاص لقوا حتفهم وأصيب ١٢ شخصا آخرين بإصابات مختلفة ، فى حوادث تصادم ببنى سويف وبنها بسبب السرعة الجنونية وعدم الالتزام بقواعد المرور .

مجموع ضحايا الحادثين هو ٢١ شخصا ، أى أننا بصدد مجزرة حقيقية ارتكبها بعض الإرهابيين ، ومرت على الجميع مرور الكرام ، فلم ينشغل بها أحد ولم يتحرك لأجلها أحد . بينما صدمنا وهز مشاعرنا جميعًا ما فعله شارون فى الأرض المحتلة !

وهذا الرقم (٢١) ليس حصرا لضحايا الطرق فى مصر خلال ذلك اليوم ، والذين لا أشك فى أن عددهم أكبر من ذلك . لأن الاستهتار ليس مقصورا على محافظات دون أخرى ، ولكنه الرقم الذى حصله عدد من مندوبى الأهرام فى قنا وبنى سويف والقليوبية .

وحتى لا يظن أحد أنها مشكلة الطرق العمومية ، فإننى أضع بين أيدى الجميع الخبر التالى ، الذى نشرته الأهرام فى اليوم السابق مباشرة :

بسبب السرعة الجنونية لقيت زوجة شابة مصرعها على يد مجند بقوات أمن القاهرة عندما دهمها بسيارة الترحيلات التى كان يقودها بشارع بورسعيد . وتبين أن القتيلة كانت تسير بصحبة زوجها فى السابعة صباحا فى طريقهما إلى عملهما . وفى أثناء سيرهما فوجئا بسيارة ترحيلات تسير بسرعة جنونية ، ولم يتمكن قائدها من السيطرة على عجلة القيادة فصدم الزوجة بينما نجا الزوج الذى تعلق بمؤخرة السيارة وتمكن من الإمساك بالمتهم . وألقت المباحث القبض على الجانى وأحيل إلى نيابة الدرب الأحمر التى أمرت بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيقات التى أشرف عليها المستشار عبد الناصر عبد العزيز المحامى العام الأول لنيابات جنوب القاهرة . وكان إيهاب ربيع رئيس نيابة الدرب الأحمر قد تلقى بلاغا من مستشفى أحمد ماهر بوصول سيدة فى بداية العقد الثالث من العمر مهشمة الجمجمة وجميع أطرافها ممزقة ويخرج جنين مقتول فى الشهر السابع من أحشائها ، وتبين من التحقيقات التى باشرها محمد عبد الحليم وكيل أول النيابة أن القتيلة ٢٣ سنة كانت تسير مع زوجها ٣٠ سنة بشارع بورسعيد فى طريقهما لعملهما بإحدى شركات الأدوية . وفى أثناء سيرهما سمعا صوت سيارة تسير بسرعة جنونية من خلفهما

فاتجها إلى جانب الطريق إلا أن قائد السيارة انحرف تجاههما ودهس الزوجة بسيارته وتناثرت أجزاء جسدها على الطريق وفر الجانى هاربا. لكن الزوج جرى خلف السيارة وتعلق بمؤخرتها لمسافة كيلومتر واستغاث بالمارة الذين تمكنوا من إيقاف قائد السيارة بالقوة. وبمواجهة السائق واسمه حسين محمود ٢٥ سنة أكد أنه لم يستطع التحكم فى عجلة القيادة، بينما أكد الفحص المبدئى للسيارة أنه ليس بها فرامل، فأمرت النيابة بحبس السائق أربعة أيام وتوجيه تهمة القتل الخطإ إليه.

لاحظ أيضا أن اسم الضحية لم يذكر، وبالكاد ذكر اسم السائق، بينما ظلت الحكومة هي الحاضرة بقوة فى القصة. إذ على رغم أن السيدة القتيلة تهشمت جمجمتها وخرج من بطنها جنين في شهره السابع مقتولا بدوره، على رغم بشاعة ما أصاب السيدة وجنينها، فقد تم تجاهل اسمها. ولم يكن ذلك متعمداً بطبيعة الحال، ولكن الذى كتب لم يعن بذكرها لأنها مواطنة عادية. أما الذى لم يكن متعذرا نسيانه فهو السلطة ورموزها: المحامى العام لنيابات جنوب القاهرة، ورئيس نيابة الدرب الأحمر ووكيل أول النيابة.

(٤)

مجزرة الأربعاء تهز أي بلد متحضر، والحادث الفظيع الذي وقع في اليوم الذي سبقه من البشاعة بمكان. والحادث الأول يستوجب محاسبة كثيرين من الجالسين فوق الكراسى، وتحديد مسئولية كل واحد منهم عن الظروف التى أدت إلى اصطدام الحافلة بسيارة النقل، سواء تعلقت تلك الظروف بالإشارات أو إجراءات ضبط السرعة. ولا يكفى أن يحاسب السائقان أو أن تصرف المحافظة عدة مئات من الجنيهات للأسر المنكوبة، وإنما المهم أن يتم التعامل مع المسألة بجدية وحزم حتى لا تتكرر فى أماكن أخرى.

أما الحادث الثاني فملابساته أفدح. فهذه سيارة شرطة. يقودها مجند، ليس شرطيا محترفا، أطلقت فى شوارع القاهرة بغير فرامل، الأمر الذى يستوجب أيضا مساءلة الذين سمحوا بخروج السيارة وهي بتلك الحالة البائسة، والذين سلموها لمجند حديث التعيين، الأمر الذي كان من الطبيعى أن يؤدى إلى قتل كل من يعترض سبيلها.

فى وقت سابق حين أصرت وزارة الداخلية على استخدام حزام الأمان، وفرضت على

المخالفين غرامات جمعت منها حصيلة بلغت مئات الألوف من الجنيهات، قلت إن ذلك تعبير عن الخلل في ترتيب المهام والأولويات، وهناك كثير من الخطوات والإجراءات التي يتعين إنجازها قبل أن نصل إلى مرحلة إلزام الناس بحزام الأمان. ودللت على ذلك بأن أوضاع المرور فى مصر أصبحت تحتمل أن يقود المرء سيارته من دون رخصة، وربما من دون فواصل، لكنها أصبحت تتشدد فى إلزام الناس بحزام الأمان. وشاءت المقادير أن تقع الواقعة، وأن نقرأ ذات صباح أن سيارة الشرطة ذاتها، وليس سيارة أى مواطن عادى، كانت تسير فى قلب القاهرة بدون فرامل، ولا تسأل عن حزام الأمان بطبيعة الحال.

(٥)

لسنا بصدد حالات فريدة فى بابها، ولكننا بصدد ظاهرة بائسة، جعلت حوادث الطرق فى مصر من أعلى المعدلات في العالم، إذا لم تكن أعلاها على الإطلاق. وكنت قد قرأت تصريحا بهذا المعني نشره الأهرام فى ١٠/ ٨/ ٢٠٠٠، منسوبا إلى رئيس هيئة الطرق والكبارى، الذى قال إن متوسط عدد المصابين في تلك الحوادث سنويا يصل إلى ٥آلاف قتيل و ١٥ ألف مصاب. وعلى حد تعبيره فإن ضحايا حوادث الطرق سنويا فى مصر يفوق أعداد ضحايا الحروب الحديثة.

إن رقم خمسة آلاف قتيل يعادل تقريبا عدد ضحايا الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة التى تمت فى الحادى عشر من سبتمبر. وهى الهجمات التى بسببها أعلن الرئيس بوش أن بلاده فى حالة حرب، وجرى إقامة التحالف الدولى، الذى باسمه احتلت أفغانستان. صحيح أن ثمة فروقا كثيرة بين الحالتين، ما يحضرنى منها الآن فرقان، أولهما أن هذا العدد من الناس يقتل عندنا كل عام، بينما ذلك حدث فى الولايات المتحدة مرة واحدة، بسببها دخلت الولايات المتحدة وإنجلترا وحلفاؤهما فى حرب. الفرق الثانى يمثّل فى أن دم الذين يقتلون عندنا من النوع الرخيص فيما يبدو، لذلك فإنه لا يحرك شيئا فى المجتمع، الأمر الذى يسمح بتكرار القتل كل عام. أما الدم الأمريكى، فإنه من النوعية النادرة، التى لا تسيل بالمجان، وإنما يجب أن تستنفر الدنيا لأجل الحفاظ على كرامتها ورد اعتبارها.

يستشعر المرء مهانة مضاعفة وهو يتابع المشهد، مرة لغزارة الدماء التى تهدر ولكثرة

الأرواح التى تزهق بالمجان، ومرة لأن ما يحدث يقابل بقدر مدهش من اللامبالاة، التى تكاد تصل إلى حد الازدراء، سواء من جانب الأجهزة التنفيذية أو من جانب وسائل الإعلام.

إن ظاهرة من ذلك القبيل حين يدفع المجتمع ثمنا باهظا لها بصورة يومية، فإن الأمر يتطلب بحثا جادا وعلاجا مسئولا وحازما. والتراخى الظاهر فى التعامل معها لا يفسر إلا بكونه تعبيرا عن العجز أو الإهمال. وفى الحالتين فإن حساب المسئولين عن ذلك التراخى ينبغى أن يكون عسيرا وشديدا، بحسبان ما يجرى تهديدا لأرواح الناس وحقهم فى الحياة. فهؤلاء المسئولون إذا حلوا الإشكال فلهم أن يبقوا على العين والرأس. أما إذا فشلوا فى مهمتهم، فمن البديهى - والضرورى - أن ينحوا جانبا بحيث يستبدل بهم غيرهم، ممن لا يكونون أمثالهم. أما أن يبقى كل شىء كما هو عليه، ويستمر سقوط القتلى من عوام الناس على الطرق بصفة يومية، فذلك مما يستعصى على العقل السوى فهمه أو تفسيره. الأمر الذى يدعونا للتساؤل بإلحاح: متى يمكن أن يكون لأرواح الخلق اعتبار أو ثمن؟

إذا جاز لنا أن نتصارح، فسنجد أن الأمر فى حقيقته يتجاوز حوادث الطرق وضحاياها، وأن المشكلة الحقيقية تكمن فى الإجابة عن ذلك السؤال الأخير. أعنى أن قيمة المواطن واعتباره هما مفتاح القضية. وتدهور تلك القيمة وغياب ذلك الاعتبار يقفان وراء كثير من مشكلات الناس فى هذا البلد. إذ حين يشعر أى مسئول بأنه سوف يحاسب على تقصيره فى حق الناس أو عجزه عن تقديم الخدمة اللازمة لهم. فإنه سوف يتصرف إزاءهم على نحو مغاير تماما. أما عندما يدرك أنه فوق الحساب، وأن موقعه لن يتأثر إلا حين لا تشمله عين الرضا أو حين يخطئ فى حق واحد من الأكابر، فلن يهمه كثيرا أن يقتل على الطرق خمسة آلاف أو خمسين ألفا، حيث سيظل همه أن يبقى فى الحظوة. وهذا ينطبق أيضًا على وسائل الإعلام التى حصرت نفسها فى مخاطبة السلطة، ورأت شأن المجتمع همّا من الدرجة الثانية أو الثالثة.

إن بوسعنا أن نأخذ راحتنا فى التنديد بشارون والمذبحة التى قام بها جنوده فى الضفة الغربية. لكننا سنظل نتحدث بحذر واحتشام حيث يتعلق الأمر بالمذبحة التى يتعرض لها أبناء الشعب المصرى على الطريق العام، بسبب الاستهتار والإهمال، يوما بعد يوم.

إننا بحاجة إلى إقامة تحالف وطنى لمواجهة هذا النوع من الإرهاب فى مصر.

تجفيف منابع الغضب

هل ولَّى زمن الغضب فى بلادنا ؟

شغلنى السؤال حين قرأت فى صحف الصباح أن القضاة فى إيطاليا قدموا استقالة جماعية، احتجاجا على محاولة الحكومة التدخل فى النظام القضائى. انتابنى شعور بالفرح لأول وهلة. لكن الأمر انتهى بى إلى الحزن والاكتئاب. فرحت لأننى وجدت أناسا يغارون على كرامة مهنتهم، ويرفعون صوت الاحتجاج والغضب، ولا يترددون فى الاستقالة من مناصبهم، حين وجدوا أن ثمة عدوانا على تلك الكرامة لاح فى الأفق. لكنى ما لبثت أن استسلمت للحزن الذى أوصلنى إلى الاكتئاب حين استحضرت ظروفا مشابهة عندنا، ولم أستطع أن أمنع نفسى من المقارنة التى تعرف نتيجتها. ثم ألح على السؤال الصعب: لماذا لم يعد أحد يغضب فى بلادنا، برغم أن كثيرين استغضبوا؟

(١)

خلاصة الحكاية التى فتحت السيرة أن ثمة توترا وحسابات قديمة بين رئيس الوزراء الإيطالى سيلفيو بيرلسكونى وبين القضاة والمدعين العامين بالبلاد. ومرجع الأزمة بين الطرفين يكمن فى أن سجل السيد بيرلسكونى - رجل الأعمال الكبير - حافل بالمخالفات القانونية، التى تراوحت بين دفع الرشا والتهرب من دفع الضرائب. وهى المخالفات التى لم يغفرها له القضاء ولا الادعاء العام، فتم استدعاؤه للتحقيق فى أثناء توليه رئاسة الحكومة فى عام ١٩٩٤م، الأمر الذى اضطره للاستقالة من منصبه آنذاك.

ولأن الرجل لايزال متهما بالفساد، وملفه غير المشرف لايزال مفتوحا، الأمر الذى لايزال يهدد مستقبله السياسى، فإنه عمد إلى ملاحقة القضاة الذين أصروا على إجراء تحقيق معه فى السابق، وفضحوه، ثم حاول الحد من سلطة المدعين العامين، وإجراء

تعديل فى قانون انتخاب المجلس الأعلى للقضاء. وكان وزير العدل الحالى روبيرتو كاستيللى هو الأداة الرئيسية التى استخدمها فى تلك الإجراءات.

لم يكن الأمر سهلا ولايزال، لأن اتحاد القضاة والمدعين وقف له بالمرصاد، كما أن المعارضة السياسية له فى المجلس النيابى (البرلمان) شنت حملة قوية ضده، واتهمت وزارة الداخلية بالتواطؤ معه فيما يسعى إليه. ويبدو أن الحملة اشتدت أكثر من اللازم ضد وكيل وزارة الداخلية بوجه أخص، فلم يجد مفرا من تقديم استقالته.

كانت ورقة الاستقالة الجماعية التى قدمها القضاة والمدعون، لأول مرة فى تاريخ إيطاليا بمثابة قنبلة سياسية شديدة الانفجار هزت الساحة السياسية الإيطالية، وأحرجت بيرلسكونى العنيد والمراوغ. وحتى كتابة هذه السطور، لم يعرف رده على هذه الخطوة. وفى حدود ما نشر، فإنه لايزال يدرس الموقف مع مستشاريه للخروج من المازق.

(٢)

أيا كانت نهاية القصة المثيرة، فشقها الأهم بالنسبة لى تمثل فى الموقف الذى اتخذه القضاة والمدعون بالاستقالة الجماعية، ثم فى تلك الحيوية السياسية التى تموج بها البلاد والتى ضغطت على وكيل وزارة الداخلية حتى اضطرته للاستقالة.

لقد أصر القضاة والمدعون العامون على الدفاع عن استقلالهم حتى آخر رمق ضد تلاعب السياسيين واحتيالهم. وهو الاستقلال الذى مكنهم من استدعاء برليسكونى للتحقيق معه فى تهم الفساد وهو رئيس للحكومة فى عام ١٩٩٤، ثم مواصلة الضغط عليه على نحو اضطره للاستقالة فى نهاية المطاف. من ناحية أخرى، فإنه يستلفت النظر فى الأزمة الراهنة الدور الذى يقوم به وزير العدل لصالح بيرلسكونى، وهذا الوزير محسوب بدوره على السياسيين، حيث يعد أحد ممثلى الرابطة الشمالية العنصرية فى الحكومة.

حين وجدت أن طرفى الأزمة هما: سياسيون يريدون تطويع القضاء لصالحهم، وقضاة يقفون بصلابة ضد ذلك التغول، لم يكن هناك مفر من المقارنة؛ لأننا فى مصر

نشهد موقفا مماثلا من جانب الحكومة ومغايرا من جانب القضاء. أعنى أن الحكومة مابرحت تعمل بهدوء لاحتواء القضاء فى خطى حثيثة تواصلت طيلة السنوات الأخيرة، وبالمقابل فإن قضاءنا استقبل تلك المحاولات - فى أغلب الأحوال - بهدوء مماثل مرر للحكومة ما أرادته، ولم يتسبب فى إحداث أى اشتباك بين الطرفين، فى ظاهر الأمر على الأقل. أعنى أن سياسة الاحتواء التى اتبعتها الحكومة قوبلت بدرجة مستلفتة للنظر من القابلية للاحتواء من جانب القضاة، أو أغلبهم إن شئت الدقة.

والأمر كذلك، فلعلى لا أبالغ إذاقلت إن الحكومة بعدما نجحت فى تأميم الحياة السياسية والثقافية بشكل عام، وبعدما ضمنت موافقة مجلس الشعب فى جيبها، استطاعت فى نهاية المطاف أن تكمل بنجاح مشهود حلقات تأميم السلطة القضائية، التى ظلت مستقلة فى العلن طبقا للدستور والقانون والأصول. ولكن الحبال السرية التى تربطها بسياسة الحكومة أصبحت قوية ومتينة للغاية، وكانت فى ذلك تماما مثل استقلال البنك المركزى الذى خبرناه جيدا فى الأسابيع الماضية، ورأينا فيه نموذجا مبتكرا للمستقل التابع!

(٣)

المشهد الأخير فى المسلسل تمثل فى تشكيل المحكمة الدستورية العليا، التى هى واحدة من آخر ثلاثة حصون تحمى العدالة فى مصر (الحصنان الأخيران هما محكمتا النقض والإداريةالعليا). وهى المحكمة التى أنشت فى عام ١٩٦٩، وظلت منذ ميلادها موضع تجاذب بين السلطة ورجال القانون. ويذكر لها فى العام الماضى (٢٠٠٠) أنها هى التى قررت الإشراف القضائى على الانتخابات، وهو حكم يمثل نقطة تحول مهمة فى تاريخ الممارسة السياسية والديمقراطية فى مصر.

فى الدستور خمس مواد تنظم أمور تلك المحكمة، تؤكد استقلالها وتحدد اختصاصاتها، وتنص على أن أعضاءها غير قابلين للعزل، كما ترى أن الأحكام التى تصدرها فى مرتبة القانون، وتنشرها الجريدة الرسمية.

فى العام ذاته (١٩٧٩) صدر قانون المحكمة الدستورية الذى نص على أنها تضم إلى جانب الرئيس عددا كافيا من الأعضاء. وتصدر أحكامها وقراراتها من سبعة أعضاء.

وعند خلو منصب الرئيس أو غيابه، يقوم مكانه الأقدم فالأقدم من بين أعضائها. فى القانون أيضًا أن رئيس المحكمة وأعضاءها يعينون بقرار من رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

التشكيل الجديد للمحكمة الدستورية العليا جاء مفاجئا على نحو صدم رجال القانون والمعنيين بسير العدالة فى مصر. لماذا؟

* لأنه لأول مرة فى تاريخ المحكمة عين رئيسها من خارج أعضائها، فى مخالفة صريحة لكل الأعراف والتقاليد القضائية المستقرة منذ إنشائها، وهى التى قضت بأن يكون أقدم الأعضاء بالمحكمة هو الذى يلى رئيسها بالأقدمية، ليكون خلفا له. وقد تعاقب على المحكمة منذ إنشائها ٨ رؤساء. جميعهم شغلوا المنصب بهذه الطريقة. ولكن التعيين الأخير لرئيس المحكمة (فى سبتمبر ٢٠٠١) شذ على ذلك الأسلوب.

* لأن الرئيس المعين، المستشار فتحى نجيب، نقل من موقعه رئيسا لمحكمة النقض ورئيسا لمجلس القضاء الأعلى، ولما يقض فى النقض أكثر من ثلاثة أشهر فقط. ولم يعرض أمره على مجلس القضاء الأعلى أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية وفى ذلك مخالفة دستورية، لأن نقل رئيس النقض لايجوز بنص الدستور.

* لأن رئيس المحكمة الجديد خبرته كلها فى وزارة العدل، وآخر مناصبه فيها أنه كان المساعد الأول للوزير. ومعروف أنه كانت له اليد الطولى فى إعداد مشروعات القوانين المطعون على معظمها أمام المحكمة الدستورية، الأمر الذى يستغرب معه أن يكون صاحب مشروعات القوانين المشوبة بعيب المخالفة الدستورية هو نفسه الذى يحكم فى دستوريتها من عدمه، ناهيك عن أنه وقف مدافعا عن تلك المشروعات فى مجلس الشعب!

* لأن قرارا صدر بتعيين خمسة مستشارين جدد أعضاء فى المحكمة الدستورية. وإذا لاحظنا أن أحكامها وقراراتها طبقا للقانون تصدر بتوقيع سبعة مستشارين عليها، فمعنى لك أن الحكومة ضمنت أغلبية تكفل لها إصدار الأحكام على النحو الذى يستجيب لرغباتها. وهؤلاء القضاة جاءوا من القضاء المدنى، والمعتاد أن يكونوا من القضاء الإدارى الأقرب إلى اختصاص الدستورية، علما بأن بعضهم اعترضت عليه الجمعية العمومية للمحكمة.

أحد شيوخ القانون والقضاء فى مصر حدثنى فى الأمر، وهو يعلق على ما جرى للمحكمة الدستورية، قال بصوت مخنوق: لقد صفِّيت وانتهى دورها!

(٤)

ذلك مشهد أخير فى المحنة المسكوت عنها. وقائمة المشاهد السابقة التى تعبر عن تغول الحكومة وسيطرتها على الجهاز القضائى «المستقل» طويلة، من بينها على سبيل المثال:

* تحكم وزير العدل فى تعيين رؤساء المحاكم الابتدائية، وهؤلاء هم الذى يتحكمون من الناحية العملية فى اختيار الدوائر وتوزيعها، أى أنهم هم الذين يقبضون على مفاتيح سير التقاضى فى مرحلته الأولى. والوزير الذى هو سياسى فى الحزب الحاكم وعضو فى السلطة التنفيذية حين يباشر تلك المهمة، من الطبيعى أن تكون له حساباته ونظراته فى الأشخاص الذين يقع عليهم اختياره. وقد كانت رئاسة تلك الدوائر فى جنوب القاهرة والجيزة مثلا، طريق بعض المستشارين الذين تم اختيارهم إلى مناصب عليا فى الجهاز التنفيذى، فقد عين بينهم محافظون ووزراء.

* تبعية التفتيش القضائى لوزير العدل. والتفتيش هو الجهاز الذى يتولّى تقييم أعمال رجال القضاء والنيابة تمهيدا لترقيتهم، فضلا عن أنه يقوم بمحاسبة من انحرف منهم. وذلك يعنى أن مصائر رجال ذلك المرفق المستقل تمسك بها السلطة التنفيذية. صحيح أن الذين يباشرون التفتيش القضائى مستشارون أو قضاة منتدبون، لكنهم حين يمارسون عملهم ذاك يباشرونه بصفتهم منسوبين إلى السلطة التنفيذية، لا قضاة مستقلين.

وإذا كانت السلطة التنفيذية هى التى تتحكم فى ترقيات القضاة، فإن ذلك يفقدهم قدرا غير قليل من شعورهم بالاستقلال. صحيح أن السلطة قد لاتتدخل فى ترقية القضاة، ولكن يكفى أن يشعر القاضى بأن فى إمكانها ذلك. وصحيح أيضًا أن بعض القضاة قد لايعيرون ذلك الاعتبار اهتماما، لكن من الصحيح أن البعض الآخر تظل عينه على رضا السلطة خشية أن يؤثر ذلك على مستقبله الوظيفى.

* يلاحظ المتابعون للشأن القضائى وسير العدالة فى مصر أن جميع الذين حل عليهم

الدور لكى يكونوا نوابا عامين أو رؤساء للنقض خلال السنوات الأخيرة، خرجوا من مكتب وزير العدل. وإزاء تكرار العملية، فإن كثيرين أصبحوا يشكون فى أنها مجرد مصادفة، أن ينتدب نفر من كبار القضاة إلى مكتب وزير العدل، لكى يمضوا فيه عدة سنوات، يصبحون خلالها جزءا من الجهاز التنفيذى، ويرتبطون برابطة الولاء للوزير. وهؤلاء يتم اختيارهم بعناية، بحيث يصيبهم الدور بعد أجل معين، (باعتبارهم الأقدم)، وحين يحل ذلك الأجل نجد هؤلاءالأشخاص على رأس النيابة العامة أو محكمة النقض، حيث يتولون مناصبهم تلك فى نقلة واحدة من مكتب الوزير.

* النيابة العامة وأعضاؤها ليسوا مستقلين كما نتصور، ولكنهم موظفون يتبعون وزير العدل. واستمرار هذا الوضع يقدح فى استقلال النيابة، ويجعلها جزءا من الجهاز التنفيذى، مع ما فى ذلك من مخاطر وشبهات لاتحول دون تأثر موقف النيابة بالسياسات العامة، أو بضغوط الجهاز التنفيذى ومصالح وحسابات شخوصه.

(٥)

سيقول قائل إن هذه المثالب والثغرات ليست منسوبة إلى «أزهى العصور»، ولكن أغلبها متوارث منذ وقوع مذبحة القضاة فى سنة ١٩٦٩. وهذا صحيح، لكن من الصحيح أيضًا أن المذبحة حين وقعت طالت بعض القضاة لكنها لم تمس الجهاز القضائى ذاته. كذلك فإن ماحدث من ضغوط الجهاز التنفيذى وتغوله فى فترات لاحقة اتسم ببعض الحذر، فى حين أن ذلك التغول أصبح يتم فى السنوات الأخيرة بجرأة شديدة، وفى بعض الأحيان، على نحو غير مسبوق.

عندى قصص يشيب لها شعر الرأس عن تدخلات رموز السلطة التى مورست من خلال تلك الثغرات، وعن ضغوط مورست هنا وهناك لمجاملة أشخاص وتحقيق مصالح لبعض الأكابر، وعن ظلم وقع بحق أبرياء كثيرين شاء حظهم العاثر أن يدخلوا فى خصومة مع أشخاص نافذين، أو أقارب وأصدقاء لأولئك النافذين. وعندى حكايات

كثيرة عن المكافآت والعطايا التى توزع بحسابات تفتقد إلى البراءة، على بعض رجال القضاء والنيابة.

ومما رفع من درجة الكآبة عندى، أننى كلما حدثت شيوخ المهنة بما أعرف، بادرونى بنظرات يختلط فيها الإشفاق بالحسرة وقالوا إننى لا أعرف شيئا، وإن القدر الذى حصلته ليس سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، حيث ما خفى كان أعظم.

المشكلة أن ما يحدث فى الطوابق العليا له صداه السلبى فى المستويات الأدنى، وأن النماذج التى تضرب للأجيال الجديدة من العاملين فى القضاء والنيابة تنقل إليها سلبيات بأكثر مما تنقل إليهم ما عرفناه عن ذلك المرفق من عزة ونزاهة وكبرياء.

الأسوأ من كل ما قلت أن تعمم الصورة، ويظن ظان أن كل رجال القضاء والنيابة فقدوا استقلالهم. أو وقعوا ضحية الغواية. وذلك ما أنفيه بشدة مؤكدا أن الشرفاء القابضين على الجمر لايزالون هناك، لم ينقرضوا ولم يندثروا بعد. ولكن المشكلة أن أعدادهم تتناقص، وأخشى ما أخشاه أن يتحولوا إلى استثناءات بمضى الوقت، إذا استمر المنحدر، الذى يعرف الجميع أن مجرد الوقوف على بدايته مؤشر على ما سيليه من تداعيات موصلة إلى الهاوية.

(٦)

رب سائل يسأل: لماذا يطالب القضاة دون غيرهم بأن يغضبوا، والحاصل فى مرفق العدالة ليس سوى تكرار واستنساخ للحاصل فى مواقع أخرى؟

السؤال وجيه، حيث إنها محنة مجتمع يعانى من تغول السلطة واستشرائها، وليست مشكلة قطاع دون غيره. وهو تحليل أوافق عليه تماما. وبرغم أن ما حدث فى إيطاليا كان مناسبة الحديث فى الموضوع، فإن مرفق العدالة بوجه أخص له حساسيته البالغة التى أحسبها ليست خافية على أحد. لأننى أزعم أن الخلل فيه مؤذن بفساد العمران كله، حيث هو المرفق الذى إذا اعتدل صح الجسد كله، وإذا فسد لاقدر الله له أصيب الجسد فى مقتل.

أدرى أن جهدا متصلا بذل خلال السنوات الأخيرة لتطويع النخبة واحتوائها، وتجفيف

منابع الغضب حيثما وجدت، بالترغيب حينا وبالترهيب فى أحيان كثيرة. وهذا التجفيف إذا قدر له أن ينجح، فإنه يعنى مباشرة فقدان الجسم المصرى للمناعة ضد أى آفة، وضد أى أمل فى المستقبل. إن شئت فقل إنه نوع من «الإيدز» الثقافى، المؤدى إلى الانحطاط والتهلكة. ولن يستطيع الجسم أن يصمد إلا إذا تقوى ببعض المناعات والحصانات، التى تظل استعادة الغضب والاحتجاج من تجلياتها الضرورية.

أجراس من الأرجنتين

أريد أن أعلن البراءة مما حدث فى الأرجنتين حين كتبت يوما مقالا بحسن نية، وقاصدا وجه الله لا أكثر، قلت فيه إن السلطة أصبحت جزءا من مشكلة البلد، وإنه لم يعد كافيا ولا مجديا تغيير السياسات، وإنما صار ضروريا أن يشمل التغيير الذين يضعون السياسات. وما كاد العدد ينزل إلى الأسواق حتى انفجر الوضع فى الأرجنتين، وخرج الناس فى العاصمة بيونس أيرس مطالبين بتغيير الذين يضعون السياسات فى بلادهم. فوجئت بما جرى، وخشيت أن يظن أحد أن لى يدا فيه، خصوصا أن أجهزة الأمن الدولية تبحث منذ ١١ من سبتمير عن عناصر «نائمة» فى عواصم العالم، تعد لتفجيرات هنا أو هناك. وقلت إن أحدا ربما ربط بين توقيت نشر المقال فى «الوفد» وبين الاضطرابات التى وقعت فى الأرجنتين، التى لا يزال يعيش فيها ثلاثة ملايين من أصول عربية، يتابعون ما يجرى فى بلادنا.

وإلى أن يثبت أن ذلك التزامن مجرد مصادفة، تكون الفأس قد وقعت فى الرأس. وتحسبا لذلك الاحتمال، فقد آثرت أن أعلن تلك البراءة على الملإ، وقبل أى كلام.

(١)

لا تستغرب أن يحدث ذلك الربط، ولن أفاجأ به. فبعد أن ركَّب الأمريكيون فى مطار كراتشى أجهزة وكاميرات تنقل صور القادمين والمسافرين مباشرة إلى مكاتب المخابرات المركزية فى واشنطون، بحيث يمكن احتجاز أى شخص مشتبه فيه بعد دقائق من وصوله إلى المطار الباكستانى، بتعليمات صادرة من أمريكا، بعد أن حدث ذلك،

لاتستبعد أن يظن أحد الخبَّاصين أن ما كتبته فى «الوفد»، وهى صحيفة معارضة، تلقفته المعارضة فى الأرجنتين أو الجالية العربية هناك، واستخدمته فى إثارة الجماهير، وتحريضها للخروج إلى الشارع والمطالبة بطرد وزير الاقتصاد وإسقاط الحكومة.

وهذا الربط برغم أضراره المحتملة، إلا أنه لايخلو من فائدة. على الأقل من حيث إنه يثبت أن الكلام الذى نكتبه لا يذهب هباء، ولا هو نفخ فى قربة مقطوعة كما يشاع. وإنما كلامنا إذا صمَّ المسئولون آذانهم عنه وعَدُّوه ثرثرة لا قيمة لها، واحتملوه فقط من باب السماح لنا بالتنفيس وممارسة حرية الصياح، إلا أن الجماهير ليست كذلك. فهى يقظة ومتنبهة، وتنتظر الإشارة لكى تتحرك وتصوب المعوج بنفسها. صحيح أن «الإشارة» فى الحالة التى نحن بصددها صدرت فى القاهرة، وكان لها صداها فى بيونس أيرس بأمريكا اللاتينية، إلا أن ذلك قد يكون نتيجة خطإ بسيط فى عنوان المتلقى، ثم إن ذلك يحسب للموقف وليس عليه. فهو دال على قوة تأثير الكلمة وشدة فعاليتها، والتجاوب السريع معها على المستوى الإنسانى، المتجاوز للحدود الجغرافية والقطرية. ونحن بتقدير ما نتمتع به من نظرة إنسانية ورسالية، سوف يسعدنا لا ريب أن نقول كلمة هنا فتحدث صداها فى جنوب أمريكا اللاتينية، حيث أهم ما يعنينا هو محاربة الفساد والإفساد حيثما وجد فى الكرة الأرضية، لا فرق عندنا بين مصر والأرجنتين. ثم لا تنس أن إصرارنا على ذلك الموقف سيعنى أن عملية الإصلاح سيتسع نطاقها بمضى الوقت، وسوف تصل إلى شواطئنا يوما ما. وإذا لم ندركها نحن، وهو الأغلب لأن لدينا عملا كثيرا فى أمريكا اللاتينية وفى أنحاء إفريقيا، فستدركها أجيالنا اللاحقة، وإلى أن يتحقق ذلك فليس أمامنا سوى الاعتصام بالصبر مع تكثيف جرعة الدعاء، والحرص على رضا الوالدين.

أما إذا ألح قارئ فضولى على أن يركز على احتمالات إحداث التغيير المنشود فى مصر، فردى على ذلك من شقين: أولهما أننى عدلت فى ذلك على الدعاء، والأمر أصبح مرهونًا بالاستجابة، وذلك ما لا نملكه. وثانيهما: أن طرح القضية ينم عن تفكير قطرى وإقليمى ضيق الأفق، بينما المطلوب فى ظل العولمة وبعدما أصبح العالم قرية واحدة أن نرتقى بآفاق تفكيرنا لكى يصبح بدوره إنسانيا وكوكبيا.

(٢)

بهذه الروح الكوكبية دعونا نشارك «إخواننا» فى الأرجنتين همَّهم ونستعرض ما جرى فى بلادهم، واضطرهم إلى الخروج إلى الشارع والمطالبة بإسقاط وزير الاقتصاد والحكومة ومن أتى بالاثنين، برغم أننا لا نشاطرهم انفعالهم الذى ذهبوا إليه.

فذلك البلد الغنى بزراعته وصناعته وشواطئه، ظل إلى أربع سنوات خلت ثالث أقوى دولة اقتصادية فى أمريكا اللاتينية، بعد البرازيل والمكسيك. ولكن سوء الإدارة، والفساد الذى ضرب الكثير من دول العالم الثالث تسرب إليه، على الصعيدين السياسى والاقتصادى. ولن نفصل فى شأن سوء الإدارة وذلك الفساد لأننا نعرف الاثنين جيدا، ولن يفيدنا كثيرا تكرار شواهدهما. وحين تزامن ذلك مع الركود الاقتصادى الذى خيَّم على كثير من دول أمريكا اللاتينية، فإن شعور الناس بتفاقم الأزمة بدأ يظهر على السطح. فقد تدهورت قيمة العملة المحلية (البيزو) أمام الدولار. وظلت تتراجع على نحو فشلت الحكومة فى السيطرة عليه، ووصلت نسبة البطالة إلى ٢٠٪. واستسهلت الحكومة مد أيديها إلى الخارج لإنقاذ الموقف بين الحين والآخر، فظلت تقترض وتقترض، حتى وصلت قيمة ديون ذلك البلد الذى لا يزيد عدد سكانه على ٣٥ مليون نسمة إلى ١٣٢ بليون دولار. وعلى الرغم من أن الأزمة كانت مستحكمة قبل حوادث ١١ من سبتمبر، فإن الهزة الاقتصادية العنيفة التى أحدثتها تلك الفاجعة ضربت بقوة الاقتصاد الأمريكى، وأصابت جيرانها فى أمريكا اللاتينية، الأمر الذى فاقم من أزمة الأرجنتين، ومنذ لاحت شواهد الانهيار الشامل فى الأفق، فإن المؤسسات الاقتصادية الدولية نصحت الرئيس فيرناندوا دى لاروا بتعيين أحد رجالها، دومنجو كافايو، فى منصب وزير الاقتصاد، لإخراج البلد من محنته.

فى كل مراحل الأزمة كان الفقراء هم الذين يدفعون الثمن، سواء من البطالة أو ارتفاع الأسعار أو تدهور الخدمات العامة، الأمر الذى ظل يلهب ظهور الطبقات الدنيا يوما بعد يوم. وإزاء استمرار التدهور، لجأ وزير الاقتصاد إلى إجراءات أشد وأقسى، فطلب تخفيض الإنفاق الحكومى بنسبة ٢٠٪، وخفض مرتبات العاملين إلى النصف. ولكى يدفع لأولئك العاملين رواتبهم، جرى سحب مدخرات صندوق التأمين والمعاشات، مما ترتب عليه وقف مرتبات المتقاعدين.

مع كل إجراء يتخذ كان رصيد وزير الاقتصاد والحكومة والنظام كله يتآكل. وقد بدأت المسألة بالتعبير عن الغضب والتذمر ضد وزير الاقتصاد، الذى أصبحت مَسبَّته أمرا شائعا فى دوائر الإعلام والسياسيين والبرلمان، حتى إنه حين أقام حفلا بمناسبة تزويج ابنته فى شهر يوليو الماضى، فإن الجماهير تظاهرت أمام بيته وشتمته، وذكرت أمه بسوء، كما ذكرت مجلة «نيوزويك» فى عدد ٢٥ من ديسمبر الأخير (٢٠٠١). بل إنهم ذهبوا إلى حد رشق سيارة العروسين بالبيض.

(٣)

حين ضاق الخناق على الناس، واستمرت الضغوط التى أثقلت كاهلهم، فقدوا صبرهم، فانفجر غضبهم على نطاق واسع يوم الجمعة الماضى، على النحو الذى ترددت أصداؤه فى أنحاء الدنيا. خرج الفقراء والجياع إلى الشوارع، فيما وصفته وكالة الأنباء الفرنسية بأنه «انتفاضة» ظلت تردد شعارات معادية للوزير والحكومة، وقصدت جماعات منهم المحلات والمتاجر حيث نهبت ما فيها من أغذية وسلع ومعدات كهربائية. وكان ملاحظا أن مجموعات من المتظاهرين اتجهت إلى فرع مطاعم «مكدونالدز» الأمريكية، وأضرمت فيه النيران، واستلفت أنظار المراقبين أن الغاضبين هاجموا مقر وزارة الاقتصاد ونهبوا بعض المصارف، التى كان فى المقدمة منها المصرف الأمريكى «سيتى بنك» والأرجنتينى بانكو بروفنسيا»، والإسبانى «بى. بى. فى. آى».

وعلى الرغم من أن الشرطة تصدت للمتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع والطلقات المطاطية، كما أطلقت الرصاص على مهاجمى المتاجر، فقتلت ٢٢ شخصا وجرحت ٢٠٠ واعتقلت ٣٣٠، فإن ذلك لم يوقف الغضب، بل زاده اشتعالا، الأمر الذى دفع بعض المتظاهرين إلى التجمع أمام القصر الجمهورى وترديد الهتافات المعادية، وإحراق السيارات التى وجدت هناك.

نقلت وكالات الأنباء عن بعض المتظاهرين قولهم: نحن جياع، نريد طعاما، و.. لقد فقدنا الأمل فى مستقبلنا ومستقبل أولادنا ويئسنا بما فيه الكفاية و.. لا يكفى أن يذهب كافايو (وزيرالاقتصاد)، ولكن على الجميع أن يغربوا عن وجوهنا و.. نريد حكومة تساعد الفقراء ولاتقتلهم.. إلخ.

أعلن رئيس الجمهورية فرناندوا دى لاروا الطوارئ لمدة ثلاثين يوما ، لكى تتوافر له صلاحيات استثنائية تمكنه من السيطرة على الموقف . واجتمع المجلس النيابى (الكونجرس) وصوت على تجريد وزير الاقتصاد من الصلاحيات الواسعة التى منحت له لكى يواجه الحالة المزرية التى وصل إليها اقتصاد البلاد . فقدم الرجل استقالته على الفور .

لم يكن ذلك كافيا فاستمرت المظاهرات ولم يتوقف شلال الغضب ، فاستقالت الحكومة كلها ، لكن مشاعر الناس لم تهدأ إلا حين وجد رئيس الجمهورية أن استقالته وحدها هى التى يمكن أن تمتص الغضب العارم ، وتعيد الهدوء إلى البلاد . وحين فعلها وذاعت أخبارها ، ابتهج الناس وعاد السكون إلى العاصمة . ولم ينس الرئيس لاروا قبل مغادرة مكتبه فى قصر الرئاسة أن يوقع قراراً ألغى فيه إعلان الطوارئ ، وقال لمن أحاطوا به فى تلك اللحظة ، أريد أن يكون إلغاء الطوارئ هو آخر عمل أرجو أن يذكرنى الناس به .

(٤)

استشعرت غصة حين تابعت التفاصيل . وبرغم ما دعوت إليه من كوكبية فى التفكير ، وصبر على المكاره ، والانتظار حتى يحل علينا الدور فى مسيرة إصلاح الكرة الأرضية ، ويستجيب الله لدعاء الولايا ومكسورى الجناح فى بلادنا ، فإننى حين وجدت تشابها بين الأرجنتين ومصر لم أطق صبرا ، وقلت لماذا لا أرفع الصوت داعيا إلى تدارك الموقف حتى لا ينتهى بنا الأمر إلى ما انتهى إليه فى بيونس أيرس؟ ومتمنيا هذه المرة ألايتكرر ما حدث فى الأسبوع الماضى ، فأدق جرس الإنذار هنا لكى يسمعه الناس فى ريودى جانيرو بالبرازيل . ولا تلتقطه أذن فى القاهرة التى شغل فيها الجميع بزيجات الحاج متولى . وبرغم أن المسلسل قد انتهى وفشلت زيجة الرجل الرابعة ولله الحمد ، فربما اتسع وقت النخبة والمجتمع للانشغال بأمر آخر ، قد لا يرى البعض أنه ليس فى أهمية قضية الحاج متولى حقا ، ولكنه إذ يتعلق بمستقبل الوطن ، فأحسب أن لدينا وقتا للتفكير فيه بشكل جاد ، قبل أن تحين مسلسلات رمضان القادم .

لأول وهلة ، وجدت أن ديون الأرجنتين الأجنبية ١٣٢ مليار دولار ، بينما ديون مصر ٢٨ مليار دولار (الدين المحلى ٢٠٠ مليار جنيه) ـ قلت أيضًا إن مأزقهم أشد لأن ديونهم قصيرة الأجل وهم عاجزون عن سداد أقساطها ، بينما ديوننا طويلة الأجل ، نستطيع أن نسددها على مدى ١٥ سنة قادمة .

لكن القلق بدأ يساورني حين تذكرت أن الحمل في مصر أثقل، فهم هناك ٣٥ مليونا ونحن تجاوزنا ٦٥ مليونا، من ثم ففقراؤنا أكثر من فقرائهم، والإحباط واليأس من المستقبل الذي أصابهم تتسع سحابته في سمائنا يوما بعد يوم.

وجدت أيضًا أن ثمة تشابها في ظروف البلدين جديرا بالنظر. فكلاهما له مصادر إنتاجه الذاتية الوفيرة، التي أهدرها سوء الإدارة ونهشها الفساد. وكلاهما يعاني الركود والبطالة وتسريح العمال. كما أن كلا منهما تدهورت عملته بصورة بائسة، وما زالت على منحدر لاتكاد تعرف نهايته. وفي البلدين تم تعليق أمل الإنقاذ على من رشحته صلاته أو خبرته بصندوق النقد الدولي. كما أن البلدين لجأ إلى الاقتراض ومد اليد إلى الخارج لسد حاجات المجتمع، ولم يعتمدا على استثمار واستنهاض همم المتجين في الداخل.

لست خبيرا في الشأن الاقتصادي، وربما كان عند أهل ذلك الفن كلام آخر في المقارنة بين البلدين. وقد سمعت من بعضهم أن الوضع في مصر على جملته وبرغم كل شيء، يظل أفضل منه في الأرجنتين، لكنه ليس باعثا على الاطمئنان في نهاية المطاف. وفهمت حين سمعت التفاصيل أن ما يحول دون انفجار الأوضاع عندنا أن ذلك ليس راجعا لكفاءة في إدارة الاقتصاد (الذي ألغيت وزارته)، ولكن لأن مصر محروسة بأضرحة الأولياء المنتشرين في ربوعها وأن صمود القاهرة سرُّه في وجود سبعة من أضرحة آل البيت فيها.

مع ذلك، تظل تجربة الأرجنتين شاخصة أمام أعيننا في الأفق، ودالة على أن صبر الفقراء له حدود، وليس بلا نهاية، ولأن الجوع «كافر»، فأخشى ما أخشاه أن تعجز كتيبة الأولياء عن النهوض بدورها حين يفيض الكيل.

رسالة الحقيقة المصرية

عندما يسأل صحفى أمريكى عن دور مصر الغائب، فإنه يصيبنا بالوجع مرتين: مرة لأنه يشير إلى حقيقية مُرَّة يتعامى عنها كثيرون. ومرة ثانية لأن السائل أمريكى، رصد ذلك الغياب واستشعر أهمية أن تملأ مصر مكانها الشاغر، بينما لا يزال بعضنا يطنطن بحكاية «أم الدينا»! وحين يقول صاحبنا ذاته إننا لا نريد مصر «الشرطى» ولكننا نتطلع لمصر «المنارة»، فإن كلامه يتحول إلى وخز ينكأ الجراح ويهيج مشاعر الحزن والغضب لدى أى مواطن غيور على بلده.

(١)

مثل هذه الإشارات الموجعة والمحرجة تضمنها مقال نشره الصحفى الأمريكى توماس فريدمان، معلق صحيفة «نيويورك تايمز» الذى ذاعت شهرته فى العالم العربى أخيرا. المقال كتب بمناسبة زيارة الرئيس حسنى مبارك للولايات المتحدة، ونشرته الصحيفة الأمريكية، ونقلته عنها صحيفة الشرق الأوسط فى اليوم التالى مباشرة. وعلى الرغم من أن الكاتب معروف بتحيزه لإسرائيل، وعلى الرغم من أن هناك من قد يشكك فى نواياه ومقاصده، فإن ذلك المقال الذى أشير إليه مسَّ وترا حساسا لم يجانبه فيه الصواب، ولا يسع قارئه إلا أن يعترف بأنه شهادة حق سجلت تشخيصا دقيقا للواقع المصرى، وجاءت خالية هذه المرة من أى ادعاء أو افتراء.

أدعو فى قراءة تلك الشهادة إلى التفرقة بين الشخص والموضوع، لأنه من أيسر الأمور أن نمتنع عن مناقشة الموضوع اكتفاء بتجريح الشخص والتشكيك فيه. وهى عادة كثيرين ممن يحاولون الهروب من مواجهة الحقيقة والاعتراف بنقائصها، حيث يحسمون الأمر ويتوقفون عن أى مناقشة اكتفاء باتهام المتحدث أو الكاتب بأنه «ضد مصر» أو حاقد

عليها. وفيما نحن بصدده فلك أن تقول فى حق الرجل ما شئت. ومن جانبى ليس لدى أى دفاع عنه، وإنما لى كتابات فى الرد عليه ونقض مقولاته وكشف مغالطاته وتلاعبه بالألفاظ والأفكار وهو يوالى الدفاع عن إسرائيل. غير أن تلك الخلفية لا تنتقص من أهمية الشهادة التى أدلى بها، وإن كنت لا أخفى شعورا بالضيق وعدم الارتياح حين أجد نفسى متفقا معه فى أغلب ما قال، ومؤيدا ما أثاره من نقاط وملاحظات. لكنك إذا ما أردت أن تكون منصفا فلن تفعل غير الذى فعلت.

(٢)

ما الذى قاله الكاتب الأمريكى؟

فى مستهل مقاله أخبرنا بأنه قرأ فى صحيفة «نيويورك تايمز» أن مصر حذرت واشنطون قبل الحادى عشر من «سبتمبر الماضى» من وجود خطط لدى تنظيم «القاعدة» لشن هجمات ضد الولايات المتحدة، وأن لديها فى الوقت الحاضر خطة جديدة لإقامة دولة فلسطينية. وقال إن هذا الكلام جيد، لكنه لا يوحى بالاطمئنان، والسبب فى ذلك هو «أننا لا نحتاج من مصر إلى أن تكون شرطيا يقدم خدماته لنا، ولكننا نرجو لها أن تعبر عن الجانب المتقدم فينا».

وهو يفصِّل فى هذا المنطوق الموجع قال: ما أعنيه أننا نحتاج إلى مصر لكى تؤدى الدور الذى قامت به فى السياسة العربية فى بدايات القرن العشرين. وهو الدور الذى أناطه التاريخ بها، والذى لا بديل عنه، وهو المتمثل فى قيادة العالمين العربى والإسلامى نحو الحداثة، مع رسالة أيديولوجية لها جذور عميقة فى التقاليد العربية والإسلامية، لكنها تتميز بطابعها التقدمى والتعددى والديمقراطى. وهذا هو الشىء المهم الذى تستطيع مصر أن تقدمه لنا، وهذا بالضبط ما لم تقم به طيلة عقود كثيرة.

بعد ذلك أضاف قائلا: لكى أكون صريحا أكثر، فإننى أسجل أن مصر تحتل موقعا فريدا فى العالم العربى، حيث تمثل مركز الثقل فيه، ولديها أكبر طبقة متوسطة، وأفضل جمهور متعلم فى مختلف التخصصات، وأفضل الطاقات، الأمر الذى يؤهلها لكى تصبح «تايوان» البحر المتوسط. لكنها برغم كل ما توافر لها من إمكانات، أصبحت بلدا

يعانى من الركود، على نحو سمح لبلدان عربية صغيرة أخرى أن تتجاوزها، وتسبقها فى مجالات متعددة.

وهو يشير إلى تلك البلدان، ذكر أن الأردن كان البلد العربى الأول الذى حقق اتفاقية مع الولايات المتحدة ضمنت له التجارة الحرة معها. فى الوقت نفسه، فإن البحرين اتخذت خطوات ملحوظة فى مجال التمثيل الديمقراطى. أما قطر فقد أصبحت البلد الريادى فى مجال البث الإعلامى المجانى عبر الأقمار الصناعية. من ناحية أخرى فإن تونس، على الرغم من طبيعة نظامها السياسى، قد قادت الطريق نحو اقتصاد ليبرالى، ونجحت فى إقامة أواصر وطيدة مع الاتحاد الأوروبى (لم يذكر ما حققته دبى على صعيد التجارة وما أنجزته لبنان فى مجال السياحة).

كل هذه النماذج المتقدمة كان من المفترض أن تنطلق من مصر - هكذا قال الكاتب. ثم أضاف: لو أن ذلك حدث لكان لمصر تأثيرها التحديثى الهائل فى العالم العربى، خصوصا أقطاره التى تعانى من التخلف والركود. لكن ذلك لم يحدث. فمصر التى أنجبت فى القرن الماضى مثقفين كبارا مثل نجيب محفوظ وطه حسين وتوفيق الحكيم لم تستطع أن تنجب بدائل لهم. والسبب فى ذلك أن المناخ الثقافى فى مصر يعيش حالة من الجمود من جراء فرض سياسة الرقابة المشددة لوقت طويل على الإعلام والحياة الثقافية بوجه عام.

(٢)

وهو يواصل تشخيصه للوضع الراهن، قال: إن القيادة المصرية أدركت فى منتصف التسعينيات أن البلد بحاجة إلى خصخصة اقتصادها وإصلاحه، لمجاراة الزيادة الكبيرة فى أعداد المصريين، هذه الزيادة التي ستتضاعف خلال العشرين سنة المقبلة. لكن بعد تحقق القليل من الإصلاح الذى أنتج القليل من الازدهار، تراجعت الحكومات عن القيام بالجزء الأهم فى عمليات الإصلاح. ومنذ سنة ٢٠٠٠ والاقتصاد المصرى يعانى من حالة فقر الدم. إذ يبدو أنه عاجز عن جذب الاستثمار المحلى أو الأجنبى بشكل واسع. فدولة مثل كوستاريكا التى لا يزيد عدد سكانها على أربعة ملايين نسمة

(ما يعادل سكان حى شبرا!)، تصدر سلعا أكثر مما تصدره مصر التى وصل سكانها إلى ٦٨ مليون نسمة. أما تايلاند التى تتمثال مع مصر فى عدد السكان، فإنها تصدر عشر مرات أكثر منها!

وإذا كانت مصر قد تعرضت للتهديد من جانب تنظيم «القاعدة» (وعناصر الجهاد) فإنها فى مواجهة ذلك التهديد اتبعت أسلوبا اعتمد على اعتقال قادة الأصوليين النشطاء أو إبعادهم خارج البلد (الأصح أنهم هربوا ولجئوا إلى الخارج ولم يبعدوا). وذلك أحدث فراغا أيديولوجيا مكن مهووسا بالعنف مثل أسامة بن لادن من أن يملأه. ويبدو أن البلدان العربية وبالخصوص مصر، لم تستطع أن تجسد على الصعيد العملى، بديلا إسلاميا تقدميا وديمقراطيا قادرا على مواجهة طروحات بن لادن المتطرفة.

(٤)

فى الجزء الثالث من مقاله قال توماس فريدمان: إن الإدارة الأمريكية تسعى إلى إنفاق الأموال على إعلانات تليفزيونية وبرامج باللغة العربية لإيصال رسالتنا إلى العالم العربى بلغة أهله. وهو أمر مشكوك فى نتائجه. ذلك أن ثمة رسالة أكثر فعالية وتقدمية نستطيع أن نبثها بالعربية تبدأ بإجراء المقارنة بما كان يمكن أن يتحقق من تأثير بواسطة مصر فى العالم العربى. لكن ذلك لم يحدث.

أضاف وهو يختم: إن الرئيس حسني مبارك ليس عدونا. بل إنه حقا من أنصار الولايات المتحدة ويشكل حصنا قويا أمام وقوع حرب عربية - إسرائيلية جديدة. لكن إن كان يريد مساعدتنا حقا، وإن كنا نريد حقا قبول مساعدته، فعلينا أن نتجنب التحدث معه عن تنظيم القاعدة أو إسرائيل. علينا أن نتحدث معه حول مصر فقط.

إننا إذا كنا تعلمنا شيئا واحدا من أحداث ١١ من سبتمبر، فإنه يتمثل فى حقيقة أن الإرهاب ليس نتيجة للفاقة المالية، بل هو نتاج الفقر فى الكرامة. إنهم أولئك الشبان العرب المنتمون إلى الطبقة المتوسطة، والذين يشعرون بأنهم محصورون فى بلدان لا تقدم لهم إلا القليل من فرص العمل، والقليل من الفرص التى تمكنهم من تحقيق طاقاتهم الداخلية، أو صياغة مستقبلهم، وهم يلومون الولايات المتحدة على وضعهم هذا.

علينا أن نكسر هذه الحلقة المفرغة ولا أحد يستطيع أن يقوم بذلك بشكل أكثر فعالية أفضل من المصريين. هل يمتلك بوش الجرأة لقول ذلك، أو أننا سنستمر فى الكذب على أنفسنا وعليهم؟

(٥)

بوسعنا أن نسجل ملاحظات عدة على كلام السيد فريدمان، على الرغم من اتفاقنا معه على جوهر التشخيص الذى قدمه، أهمها أنه لم يحاول أن يفسر أسباب ذلك الغياب المصرى، وما استصحبه من تقليص لدورها وما ترتب عليه من فراغ فى العالم العربى، وعلاقة ذلك كله بغياب الديمقراطية والتدمير المستمر لخلايا ومؤسسات المجتمع المدنى، الأمر الذى أسفر عن نشوء كيانات وأوضاع أصابتها الشيخوخة وانتهى عمرها الافتراضى، فعجزت عن أن تضيف شيئا، وكان طبيعيا فى هذه الحالة أن يصاب البلد كله بتصلب الشرايين، وأن يسبقه أى قطر آخر أصغر، ما زالت الدماء تجرى فى عروقه.

من تلك الملاحظات أيضا أنه فسر الإرهاب وأحداث ١١ من سبتمبر، بأنه من نتاج الفقر فى الكرامة الذى يعانى منه الشبان العرب، وذلك صحيح بصورة نسبية، ولكنه لا يفسر لنا ـ ولا لأى أحد ـ لماذا صوب هؤلاء الشبان هجومهم نحو الولايات المتحدة دون غيرها من الدول الغربية؟ ولماذا لم يهاجموا أهدافا أوروبية أخرى؟ هذا إذا سلمنا بأن العرب هم المسئولون عما جرى.

ثم إنه وهو يتحدث لم يكن معنيا بدور ريادى تقوم به مصر، ولم يكن قلبه على البلد بطبيعة الحال (لاحظ أنه قال إن أمريكا لا تريد أن تسمع من مصر شيئا عن فلسطين)، وإنما كانت عنايته أكبر بالصورة المثلى التى تستطيع مصر أن تجسدها، لكى تتوافق ـ تخدم إن شئت الدقّة ـ مع المصالح والأهداف الأمريكية. وهو أمر لا غرابة فيه، حيث ينبغى ألا نتوقع منه أكثر من ذلك. ولا أستبعد أن يكون قد تطلع لأن تقدم مصر التى تمناها ـ وهى السباقة إلى التصالح مع إسرائيل ـ بدور ريادى فى تعميم ذلك التصالح، وتمكين إسرائيل من الحضور والمشاركة فى نسيج المنطقة، فى استعادة مبطنة لمشروع «شرق

الأوسطية» الذى دعا إليه بيريز فى وقت سابق، وهو يحاول أن يغرى دول المنقطة ويزين لها أفاق السلام.

ذلك كله يدخل فى إطار المقاصد المشكوك فى براءتها، وهو ما دعوت فى البداية إلى تجاوزها، والالتفات إلى دقة التشخيص وصواب الملاحظات.

بوسعنا أن نقول أيضا إن الكاتب أغفل الدور الذى تقوم به مصر على الصعيد الأمنى فى العالم العربى - ذلك أن «خبراءها» فى ذلك المجال منتشرون فى أقطار عربية عدة. كما أن أعدادا كبيرة من رجال الأمن فى تلك الأقطار يتلقون تدريباتهم فى مصر.

لفت نظرى إلى تلك الحقيقة قبل عدة سنوات أحد القادة السياسيين فى تونس، حين قال إن مصر دأبت فى الماضى على إرسال معلمين وأساتذة إلى بلاده، وعلى أيدى هؤلاء تعلمت عدة أجيال من الشباب، لكنها كفت عن ذلك فى السنوات الأخيرة وأصبحت توفد إلى تونس وغيرها من الدول رجال الأمن لتبادل المعلومات ونقل الخبرات والمشاركة فى التحقيقات.

إن شئت الدقة، فقل إن ذلك ليس مسلكا خاصا بمصر، إنما هو توجه عربى عام. آية ذلك أن «الإنجازات» التى حققتها اجتماعات مؤتمر وزراء الداخلية العرب، تفوق بمراحل وبما لا يمكن مقارنته - مثلا - بإنجازات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

(٦)

الذى يدهش المرء ويذهله أن كثيرين على مستوى القيادة فى مصر ليسوا مدركين حقيقة وأبعاد الأزمة التى يعانى منها البلد، فى الداخل والخارج. وقد أصابنى ذلك الذهول منذ أيام حين التقيت أحد كبار المسئولين فى إحدى المناسبات قبل أيام، ووجدته يتحدث باطمئنان كامل وثقة لا حدود لها عن الحريات التى ننعم بها والديمقراطية التى نتقلب فيها، حتى أصبحنا بحاجة لأن نضبط حدودها قبل أن «ينفلت العيار»، وعن الريادة التى نتمتع بها عربيا ودوليا... إلخ.

لم أصدق ما سمعت، حتى عقدت المفاجأة لسانى وسقطت الكلمات فى حلقى.

وقررت ألا أناقش الرجل، بعد إذ حسدته على العالم الافتراضى الذى يحلق فيه وعلى السعادة التى يستشعرها والحبور الذى يتمتع به. لكن أكثر ما أقلقنى أن يكون ذلك هو الشعور السائد فى دوائر النخبة صاحبة القرار، لأن الأخطر من المرض ألا يدرك المرء أنه مريض، فتلك حالة تضيع بالكامل فرصة العلاج، وتعجل بالهلاك المحقق. وهى «المصيبة العظمى»، التى تحدث عنها بيت الشعر الشهير.

لقد نشرت الصحف قبل أيام أن أحد أعضاء مجلس الشعب قال فى إحدى المناقشات: إن مصر «بلد متخلف»، فاعترض على ذلك عضو آخر قريب من دوائر القرار، وأعلن تحفظه على ذلك الوصف، وطلب حذفه من مضبطة الجلسة. ويبدو أن النائب الذى صدر عنه الكلام أدرك أنه وقع فى المحظور، فحاول أن يصحح الانطباع الذى أخذ عن كلامه فقال إنه قصد أن مصر متخلفة اقتصاديا فقط!

مثل ذلك الحوار ليس بعيدا كثيرا عن الكلام الذى سمعته من المسئول الكبير فى ذلك المساء، من حيث إنه يعنى أننا مختلفون ليس حول العلاج، ولكن الخلاف يبدو أنه حول ما إذا كانت هناك مشكلة أم لا، وما هى؟ وأين بالضبط؟ ومن المسئول عنها؟ وإذا صح ذلك، فمعناه أننا ما زلنا نقف عند نقطة الصفر لم نبارحها. وأننا بدورنا مستمرون فى الكذب على أنفسنا، ودفن رءوسنا فى الرمال.

(٧)

إذا صح ذلك فإن مشكلتنا ستصبح أكثر تعقيدا، حيث يبدو أننا بحاجة إلى أن نبذل جهدا كبيرا لكى نقنع أصحاب القرار بأن هناك مشكلة، حتى وإن تحدث عنها القاصى والدانى. وفى حدود علمى فإن أطرافا عدة لها مصلحة فى حجب تلك الحقيقة، وهى الأطراف ذاتها التى قيل لى إنها تلفت بصورة غير مباشرة أنظار المسئولين الذين يتوجهون للقاء أصحاب القرار إلى مراعاة عدم إزعاجهم أو تعكير أمزجتهم بنقل الأخبار السيئة أو التركيز على الأوضاع السلبية، بزعم أن المسئوليات الجسام تثقل كواهلهم، وأن لديهم ما يكفى من الهموم والمشكلات.

إن ثمة وسائل عدة لنقل رسالة الحقيقة إلى أولى الأمر. وفى المجتمعات الديمقراطية

فإن الانتخابات ومنابر الرأى ومجالس التمثيل الشعبى هى التى تتكفل بتوصيل تلك الرسالة. غير أن انسداد تلك الآفاق فى المجتمعات غير الديمقراطية يفتح الباب لاحتمالات أخرى ربما كانت الأساليب غير السلمية فى المقدمة منها. وغاية ما يتمناه المرء أن تصل رسالة الحقيقة المصرية إلى الأسماع المعنية من خلال الأساليب المعتمدة فى المجتمعات الديمقراطية، وفى الوقت المناسب. أما إذا أصرّ دعاة «أزهى العصور» وحملة ألوية النفاق السياسى الذين هم أصحاب الصوت المعلى، والذين هم يحرسون انسداد الآفاق ومحاصرة الحقيقة، فينبغى ألا نكف عن دق الأجراس وتحذيرهم من أنهم بذلك يقامرون ليس بمستقبلهم فحسب، وإنما بمستقبل البلد كله.

تلك اللحظة الديمقراطية الرائعة

عدت من متابعة انتخابات الرئاسة الإيرانية بشعور هو خليط من الغيرة والغيظ والأسى.

فى ذلك المساء ونحن جلوس فى بهو الفندق نتحدث عن أجواء اللقاء الكبير الذى سيعقده السيد محمد خاتمى صبيحة اليوم التالى فى باحة إستاد الشهيد شيرودى للناخبين فى طهران، جاءنا من أخبرنا بأن إحدى محاكم العاصمة ألغت الاجتماع. كان الخبر مفاجئا لبعضنا على الأقل، ممن لم يتصوروا أن محكمة عادية يمكن أن تلغى اجتماعا لرئيس الجمهورية. وازدادت دهشتنا حين علمنا أن المحكمة التى رأسها قاض مغمور وبسيط، استندت فى قرارها إلى أن الإستاد ملكية عامة، ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يستخدمه فى الدعاية الانتخابية لشخصه، وهو غرض خاص لا ينبغى أن تتحمل الدولة عبئه.

قال لنا من نقل الخبر إن مصير اللقاء أصبح معلقا، وإن فريق السيد خاتمى يبحث عن حل للإشكال ينقذ الموقف، وليس أمامنا سوى أن ننتظر حتى نرى نتيجة مساعى الحل.

(١)

انتقل الحديث إلى أمور أخرى فى الانتخابات التى تنافس عليها عشرة أشخاص، لكنى لا أخفى أن مغزى خبر إلغاء اجتماع الرئيس ظل شاغلا لى، الأمر الذى لم يمكننى من متابعة مناقشات الزملاء فى الجلسة. كنت أعلم أن بعض أعضاء مجلس صيانة الدستور - الذى يتولى مراقبة سلامة العملية الانتخابية - وجهوا تعميما حذروا فيه من استخدام الأماكن والمنابر العامة لصالح أى من المرشحين. وفهم الجميع أن السيد خاتمى هو المقصود بذلك التحذير، لأن ذلك المجلس يهيمن عليه المحافظون، الذين لم يقصروا

فى ملاحقة الرئيس ومحاسبته على كل صغيرة وكبيرة. لذلك فإنهم أصدروا تعليمات برفع إعلانات دعائية له ظهرت فى الشوارع قبل بدء الحملة الانتخابية، برغم أن الإعلانات لم تحمل رسمه أو اسمه، لكنها تضمنت عبارات ارتبطت بخطابه، ومن ثم عُدَّت دعاية له.

أيضًا فإنهم أعطوه ١٣ ساعة فى الإذاعة والتليفزيون، شأنه فى ذلك شأن أى مرشح آخر، لكى يقدم نفسه ويشرح برنامجه، ويجيب عن أسئلة محاوريه ويرد على ناقديه. وتوزعت تلك الساعات على الأسابيع الثلاثة التى خصصت لحملة الدعاية الانتخابية. وبذلك أتيح لكل مرشح أن يعرض على الملإ ملاحظاته على أداء الحكومة وبرامجها، وأن يقدم إلى الناس رؤيته لإصلاح ما يراه معوجا، وفى الوقت ذاته أعطى السيد خاتمى فرصة الرد والدفاع عن نفسه.

عمليا، فإن تلك البرامج التليفزيونية والإذاعية كانت بمثابة محاكمة علنية للحكومة، تابع الناس فصولها فى حلقات شبه يومية، وتمكنوا من خلالها أن يكوّنوا صورة واضحة لكل مرشح.

(٢)

بعد ساعتين جاءنا من قال: إن المشكلة حلت، وإن الاتفاق تم على أن يستأجر السيد خاتمى الإستاد لنصف اليوم التالى، وهى الفترة التى يستغرقها لقاؤه بجماهير العاصمة، الذين يشكلون أكبر كتلة انتخابية فى إيران (٦٥ مليون نسمة بينهم ٤٢ مليونا لهم حق التصويت، وفى طهران وحدها سبعة ملايين و ٦٠٠ ألف ناخب) ـ أضاف محدثنا أنه لكى لا تحدث مشكلات لاحقا فى عقد المؤتمر الصحفى العالمى الذى سيجيب فيه السيد خاتمى عن أسئلة الصحفيين الذين قدموا لمتابعة الانتخابات (٤٠٠ صحفى من أنحاء العالم لم يكن بينهم أحد يمثل صحيفة مصرية!)، ولإتمام ذلك اللقاء فإن فريق خاتمى استأجر أيضًا قاعة فى أحد الفنادق الكبيرة، وأبلغ الجهات المعنية بذلك.

فى لقاء إستاد شيرودى وفى المؤتمر الصحفى، وفى اللقاءات الأخرى التى شهدتها وحضرها الرئيس خاتمى، كان الرجل يأتى ويخرج كأى مرشح، بغير مواكب ولا

مراسم، ودون أن يصطف له الحرس على جانبى الطرق، أو تغلق الشوارع بالساعات أو يتوقف نبض الحياة، أو تكسر له إشارات المرور، وتجلجل صفارات عربات الشرطة فى سماء المدينة.

استغربت حين سمعت رئيس حملته الانتخابية يقول له أمام ممثلى الصحف القادمين من أنحاء العالم: اختصر فى الإجابة من فضلك، لأن هناك أسئلة كثيرة. واستغربت أكثر حين رأيته يضحك ويرد عليه قائلا: أنت رئيسى الآن!

لقد علمونا أن كلام الرئيس رئيس الكلام، ليس لأحد أن يوقفه فضلا عن أن يوجهه، ومن ثم فله الحق فى أن يسترسل كما يشاء، إذ الوقت ملكه، وكذلك الإذاعة والتليفزيون والصحافة. فعنده الحكمة وفصل الخطاب، وكل ما يصدر عنه درر جديرة بأن تسجل على الجدران وتحول إلى تعاويذ تعلق فى الرقاب وأناشيد يرددها الكبار قبل الصغار. لذلك فأول ما خطر لى حين سمعت صاحبنا هذا يطلب منه أن يختصر فى الكلام ولا يطيل، أن ذلك نوع من التطاول وقلة الأدب، وكفيل بأن يفقد الرجل منصبه ويضيع مستقبله. وقد انتابنى شعور بالاستغراب والدهشة حين وجدت الرجل جالسا وهو يبتسم إلى جوار السيد خاتمى فى اجتماع لاحق، وكأن شيئا لم يكن.

لم أستطع أن أتخلص من الشعور بالدهشة حين علمت أن الراتب الشهرى للرئيس خاتمى لا يتجاوز ٨٣٠ دولارا، أى ما يعادل ٣٣٠٠ جنيه مصرى. وهو أجر أى موظف عادى فى فروع الشركات أو البنوك الأجنبية فى مصر، ولا يمكن مقارنته براتب سكرتيرة فى البورصة أو مستشار فى الصندوق الاجتماعى.

بهذه المناسبة، علمت أن السيد خاتمى بعد أن قضى ٩ سنوات وزيرا للإرشاد، فإنه لم يمتلك سيارة ولا بيتا. وأخبرنى أحد رفاقه أنه عرض عليه آنذاك أن يعيره سيارة فائضة لديه، لكنه اعتذر عن قبول العرض، ولم يجد غضاضة فى أن يتنقل بسيارات الأجرة، حتى شغل منصب رئيس الجمهورية.

وإلى الآن، فإنه لا يملك بيتا فى طهران، بسبب بسيط هو أن راتبه لا يسمح له بشراء بيت، وهو بالكاد يكفيه هو وأبناءه الثلاثة، وبخاصة أن له ابنتين فى الجامعة، وتكاليف تعليمهما تقتطع ربع راتبه على الأقل.

(٢)

ليس فى الكشف عن تلك المعلومات وتداولها نميمة من أى نوع، ولكنها الشفافية التى تقترن بالمشهد الديمقراطى الرائع الذى يلوح فى إيران الآن. حيث إن الشفافية لا تتجسد فقط فى الحيدة والنزاهة فى الانتخابات أو فى مصارحة الجماهير بحقائق الأوضاع السياسية والاقتصادية، لكنها تقتضى أيضًا اطلاع الرأى العام على حقيقة الوضع المالى والاقتصادى للحكام، بحيث يكون الناس على علم بمصادر دخلهم وحقيقة ثرواتهم إن وجدت، حين تولوا السلطة وحين تركوا مناصبهم (إذا كانوا ممن يتركون المناصب بطبيعة الحال!).

استخدمت عامدا مصطلح «المشهد» فى وصف التجربة الانتخابية فى إيران، وأحسب أن كثيرين يدركون الفرق بين المشهد الديمقراطى والنموذج الديمقراطى. وللتذكير فقط، فإننى ألفت النظر إلى أن المشهد يتجسد فى واقعة بذاتها، أما النموذج فيجسده الواقع المستقر وليس مجرد الواقعة. ذلك أن الواقع الإيرانى لا يزال يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد واتخاذ المزيد من الخطوات والإجراءات كى يكتسب السمت الديمقراطى، الذى يتيح للناس كافة باختلاف توجهاتهم السياسية والفكرية حق المشاركة والمساءلة.

وإذا أخذنا الانتخابات مثلا، فسنجد أنها تتمتع حقا بالحرية والنزاهة المطلقة فى التصويت والفرز، لكن الترشيح لها ليس حقا لكل أحد، وإنما على الراغبين فى الترشيح أن يقدموا أوراقهم إلى الجهة المعنية، ثم تعرض تلك الأوراق على مجلس صيانة الدستور الذى يقوم بدور «المصفاة» الأولى، فيجيز أناسا ويستبعد آخرين، بعد دراسة لكل حالة. وأحيانا يكون القرار مستندا إلى أسباب قانونية، كما أنه قد يستند إلى أسباب سياسية وحسابات وملاءمات ثقافية فى أحيان أخرى. أى أن الأمر لا يترك على جملته لرأى الجماهير واختيارها، ولكن المجلس يحدد دائرة الاختيار التى يتعين على الجماهير أن تصوت لمن تشاء فى حدودها. وذلك الدور الوصائى لمجلس صيانة الدستور يعد ثغرة فى المشهد الديمقراطى، لم ينجح الإصلاحيون حتى الآن فى علاجها. وغاية ما استطاعوا أن يفعلوه بشأنها فى أثناء الولاية الأولى للرئيس خاتمى، أنهم نجحوا فى إلزام المجلس بذكر الأسباب التى يستند إليها فى رفض المرشح، لكى يطلع صاحب الشأن عليها على

الأقل، هذا إذا لم يكن إعلانها يسبب حرجا أو ضررا له. وهم الآن يضغطون بكل ما يملكون من قوة من أجل توفير ضمانات حياد أعضاء مجلس صيانة الدستور (يضم ١٢ عضوا، نصفهم من الفقهاء الذين يعينهم القائد السيد خامنئى، والنصف الآخر يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى). ويطالبون فى الوقت ذاته بعدم توسيع صلاحيات المجلس بما يتجاوز الحدود التى رسمها الدستور، الذى أعطاه فقط حق الإشراف على الانتخابات، وقد جرى التوسع فى ممارسة ذلك الحق حتى أعطى المجلس لنفسه صلاحية إجازة الأعضاء أو شطبهم، الأمر الذى أضر كثيرا بالعملية الديمقراطية.

(٤)

فى مناقشة هذا النقطة، قلت إن هذه الثغرة فى المشهد الديمقراطى يمكن أن نستفيض فى ذكرها إذا كنا نقارن الوضع فى إيران بالنموذج الديمقراطى فى إنجلترا مثلا، وإننا فى العالم العربى آخر من يقبل منه إيراد انتقاد من ذلك النوع. لأننا حين نقارن بالحاصل فى بريطانيا (لاحظ أن الانتخابات جرت فى البلدين فى وقت متزامن، وأن «المحافظين» منوا بهزيمة منكرة فى البلدين)، فإننا نقارن واقعة ديمقراطية بواقع ديمقراطى، أو مشهدا واحدا بنموذج متكامل. لكن المقارنة لابد أن تختلف إذا كانت بين ما هو حاصل فى بلادنا وبين ما يجرى فى إيران، لأننا فى هذه الحالة نقارن ديمقراطية غائبة بأخرى منقوصة، الأمر الذى يجعل الأخيرة أفضل حالا، أو أقل سوءا بتعبير أدق.

وبكلام آخر، فنحن حين نقارن إيران ببريطانيا فى مجال الممارسة الديمقراطية، فإننا نكون كمن يقارن شخصا أعور بآخر مبصر العينين. أما إذا قارنا إيران بالوضع فى أغلب الأقطار العربية فسنكون بصدد مقارنة أعور بأعمى!

خذ مثلا تلك الثغرة المتمثلة فى شطب أسماء بعض المرشحين قبل بدء العملية الانتخابية بواسطة مجلس صيانة الدستور، ثم إطلاق العملية بعد ذلك لكى تأخذ مسارها فى حرية ونزاهة شديدتين، سواء فى الدعاية أو التصويت أو الفرز. وقارن الصورة بما يحدث فى مصر مثلا، حين يفتح الباب على مصراعيه لكل من يريد الترشيح. ثم بعد

ذلك يبدأ التلاعب والقمع واعتقال المرشحين وأهاليهم والناخبين، ثم التزوير فى النتائج، وتفصيلها حسب الطلب لكى تصبح على قياس القد السياسى.

فى مقارنة من هذا القبيل، أى الكفتين ترجح، خصوصا إذا وضعنا فى الحسبان أن الثورة الإسلامية فى إيران عمرها فى حدود ٢٢ عاما، بينما نحن على أبواب السنة التاسعة بعد الأربعين من عمر الثورة المصرية؟

استخلص من المقارنة ما شئت، ثم فكر فى إجابة عن السؤال التالى: هل يمكن أن نقول إن الثورة الإيرانية قطعت خطوة جيدة إلى الأمام خلال ٢٢ عاما، فيما يخص الممارسة الديمقراطية على الأقل، بينما الثورة المصرية تراجعت خطوتين إلى الوراء خلال ٤٩ عاما؟

(٥)

يوم التصويت عدت إلى فندقى مندهشا مما رأيت. إذ على الرغم من أن المعركة كانت محسومة، وكان الجميع على ثقة بأن السيد خاتمى لا منافس له، وأن نجاحه مضمون، نتيجة انسحاب اليمين رسميا من المعركة، لأنه لم يكن قادرا على منازلته، فإنه بسبب من ذلك راهن كثيرون على ضعف الإقبال على عملية التصويت. وهناك من تمنى ذلك لكى ينجح خاتمى بأغلبية بسيطة تضعف من مركزه أمام القوى الأخرى. برغم هذه الملابسات، فإن الإقبال على لجان التصويت كان غير عادى، وبسبب الزحام فقد اضطرت وزارة الداخلية إلى تمديد وقت التصويت ثلاث مرات، ولم تغلق اللجان أبوابها إلا قبل منتصف الليل. ولم يكن هناك من تفسير لذلك سوى أن الجماهير وعت جيدا قواعد اللعبة، وأدركت أن إقبالها على التصويت يقوى من موقف السيد خاتمى فى مواجهة خصومه السياسيين، ويُمكِّنه من أن يستخدم ذلك الثقل فى الضغط من أجل تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية التى ينشدها.

بسبب ذلك الإدراك، فإن الإقبال على التصويت حقق نسبة عالية، وصلت إلى ٨٠٪، وهو رقم غير عادى فى أى انتخابات مضمونة وخالية من المنافسة. وحين تقارن ما جرى فى طهران بما حدث فى انتخابات مجلس الشورى، التى تزامنت معه، فإنك لا

تستطيع أن تقاوم الشعور بالغم والبؤس. خصوصا حين تعلم أن نسبة الإقبال لم تتجاوز ٥٪ أو ٧٪ على أحسن الفروض، (بعد المجاملة والتزوير) ـ وأن عددا كبيرا من اللجان فتحت أبوابها في الصباح، وظلت طول النهار تهش الذباب ويشرب أعضاؤها الشاي والقهوة، ولم يمر عليها أحد سوى بعض المرشحين ورجال المباحث.

(٦)

ثمة بعد آخر في المقابلة أحسبه من الأهمية بمكان، يتمثل في أن الإصلاحيين في إيران لديهم أمل في إصلاح أحوال بلدهم، مراهنين في ذلك على التأييد الشعبي الكبير لهم، الذي فرض حضورا قويا لممثليهم في مؤسسات المجتمع المنتخبة. فهم يأملون مثلا في إحداث قدر من التوازن في عضوية مجلس صيانة الدستور، بحيث تخف قبضة المحافظين عنه، وذلك حين يحل موعد تغيير أعضائه بعد شهر، وتعرض على مجلس الشورى قائمة مرشحي السلطة القضائية للموافقة عليهم. ويأملون أيضًا في تعبئة الرأي العام من أجل تصحيح كثير من الأوضاع المختلفة سواء تلك التي شابت صلاحيات القائد وكادت تضعه فوق القانون، أو التي تعلقت باختصاصات مجلس صيانة الدستور، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

هم يأملون أيضًا في أن تساعد الأغلبية غير المسبوقة التي حصل عليها السيد خاتمي في انتخابات ولايته الثانية، والأغلبية المعتبرة التي يتمتعون بها في مجلس الشورى، على تمرير عدة قوانين متعلقة بضمانات الحريات العامة، وعلى توفير ظروف أفضل لحيدة السلطة القضائية، التي استخدمها المحافظون في الولاية الأولى سلاحا لقمع الإصلاحيين وملاحقتهم.

ما أريد أن أقوله: إن الهامش الديمقراطي المتاح هناك أعطى للإصلاحيين أملا في أن يغيروا ـ من خلال المؤسسات الشرعية ـ أشياء كثيرة لتصحيح ما فيها من عوج يعوق عملية الإصلاح. وسواء تمكنوا من إحداث ذلك التغيير أم لا، فأكثر ما يهمنا في السياق الذي نحن بصدده أن الأمل في التغيير توافر لديهم. وهذا أمر مهم للغاية، لأن وجود ذلك الأمل هو الضامن الوحيد للاستقرار الاجتماعي. ذلك أن وجوده يعني أن

الباب مفتوح على مصراعيه لإحداث التغيير بالطرق السلمية . إذ فى ظل ذلك الوجود تنتفى الحاجة إلى استخدام أى وسائل أخرى غير سلمية ، ومن ثم يستأصل العنف من جذوره .

المشكلة تحدث والخطر يلوح بشدة حين يغيب ذلك الأمل ، ويستشعر الناس أن ثمة انسدادا فى الأفق السياسى ، لا يتيح لهم تصور بدائل سلمية للتغيير المنشود . إذ فى هذه الحالة تطل شرور كثيرة برأسها ، بحيث يغدو العنف بديلا مطروحا لإحداث ذلك التغيير .

لست أعرف إلى أى مدى يدرك القائمون على الأمر فى مصر أن اللعب بالعملية الانتخابية على النحو الذى طال مؤسسة لا حول لها ولا طول ، ولا دور لها من أى نوع ، مثل مجلس الشورى ، هذا اللعب الذى لم يخف أمره على أحد يسهم فى انسداد الأفق السياسى ، وتيئيس الناس من الأمل فى الإصلاح من خلال مؤسسات المجتمع الشرعى . ومثل هذا اليأس إذا شاع واستحكم فإنه منذر بما لا تحمد عقباه من تداعيات وشرور ، نسأل الله تعالى أن يجنبنا عقباها ، وأن يلطف بنا فى نوازلها .

(٧)

وأنا أقلب الصحف بعد العودة من طهران ، قرأت أن تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى ، بعد الفوز الكاسح الذى حققه فى الانتخابات ، كان عليه أن يذهب إلى قصر الملكة لتلقى الأمر بتشكيل الحكومة حسبما تقضى الأعراف هناك ، فخرج فى سيارته مع سائقه ، بلا موكب ولا مهرجان ولا هيلمان . وفى الطريق ظهرت إشارة المرور الحمراء ، فوقفت سيارته امتثالا للأمر ، كأى مواطن خاضع للنظام والقانون . وفى وقوفه فإنه ظل يتبادل الكلمات والإشارات مع ركاب السيارات الواقفة ، إلى أن انفتح الطريق ، فواصل سيره إلى قصر الملكة فى هدوء .

قرأت أيضًا أن بنما ، التى كانت حتى سنوات قليلة مضت من جمهوريات الموز فى أمريكا اللاتينية ، التى يحكمها الجنرالات ، ولا تعرف غير القمع بمختلف أشكاله ، شهدت منذ ثلاثة أسابيع انتخابات ديمقراطية حرة فاز فيها رئيس من أبناء الفقراء افتخر

بأنه فى شبابه عمل ماسحا للأحذية . وبثت وكالات الأنباء صورة لخالته وهى تبيع أوراق اليانصيب عند إشارات المرور فى العاصمة .

قلت، متأثرا بانطباعات العودة من إيران : لماذا إذا أردنا أن نتنفس هواء منعشا، أو نتطلع إلى مشهد ديمقراطى مبهج، كان علينا دائما أن نمد أبصارنا إلى خارج الحدود، ونرفعها عن مواقع أقدامنا، مع أننا بدورنا «أوادم»، وأبناء تسعة أشهر، ويلح علينا الشوق ذاته إلى ذلك الغد الأفضل القصِىّ، الذى لا يأتى أبدا؟

ألست معذورا فيما انتابنى من شعور بالغيرة والغيظ والأسى؟ وهل لى أن أضيف بعد ذلك كلمة ترسم خطا آخر فى الصورة هى : الإحباط؟

خيولنا التى لا تصهل

هذا الذى يحدث الآن يفوق كل خيال : المدى الذى ذهب إليه الاستقواء الأمريكى، والصمت المطبق على الشارع العربى. وإذا كان الاستقواء يدهشنا، فإن الصمت بما يوحى به من استسلام واستضعاف يصدمنا ويحيرنا. الأمر الذى يجدد طرح السؤال : هل مات الشارع العربى ، أم أن صوته هو الذى انحبس ؟ ـ نحن الذين استفز كبرياءنا فى خمسينيات القرن الماضى صدور كتاب «العرب ظاهرة صوتية»، ثم فوجئنا فى مستهل القرن الجديد بأنهم تخلوا حتى عن تلك القشة التى تعلقوا بها فى إثبات الوجود، حتى أصبحوا أقرب إلى الظاهرة الجغرافية، منسوبة إلى المكان ومقطوعة الصلة بالزمان.

(١)

خلال الأسابيع الأخيرة، حمل السفير الأمريكى فى إحدى العواصم العربية مذكرة مكتوبة من حكومته إلى المسئولين فى القطر الشقيق، طلبت اتخاذ إجراءات محددة لتجفيف ينابيع التطرف والإرهاب. وركزت المذكرة على مناهج التعليم الدينى بوجه أخص، حيث دعت إلى اختصار ساعات تدريس مواد العلوم الدينية من ٢٠ ساعة فى الأسبوع إلى أربع ساعات فقط. وبحيث لا يتجاوز تدريس تلك المواد حدود الأمور العبادية المباشرة، التى تنصب على علاقة المرء بربه، الأمر الذى يعنى استبعاد كل ما يتعلق بنظم المعاملات والحياة العامة، وعلاقة المسلمين بغيرهم من المناهج. كما طلبت الرسالة أن يبادر المسئولون عن قطاع التربية والتعليم إلى مراجعة كتب العلوم الدينية كافة فى ضوء تلك «المقترحات»، وعلى وجه السرعة، بحيث تطبق المناهج الجديدة ابتداء من العام الدراسى القادم.

فى حدود علمى، فإن الرسالة خضعت للدراسة والمناقشة على أعلى المستويات فى القطر الشقيق، وأن توجهات صدرت لاتخاذ إجراءات تنفيذها، استجابة للرغبة الأمريكية، وحتى لا تتجه الأمور إلى ما هو أسوأ، إذا ما تم التقاعس فى تلبية تلك الرغبة.

أضم هذه المعلومة إلى ما سبق أن ذكرت عن مطالبات أمريكية لبعض الحكومات العربية والإسلامية بمراجعة وتنقيح مناهج التعليم الدينى فى مدارسها، واستبعاد ما يظن أنه يشكل مدارك التلاميذ ومعارفهم على نحو لا تستريح له السياسات الأمريكية، من قبيل ما يتعلق بالجهاد مثلا أو ما يذكر بجرائم وممارسات بنى إسرائيل. ولن أستغرب أن تشمل المطالبة لاحقا إجراء «تنقيح» مماثل فى كتب التاريخ، لحذف كل مايتعلق بصلاح الدين واسترداده لبيت المقدس. فذلك مطلب إسرائيلى قديم وملح، أشرت إليه فى كتابات سابقة، ذلك طبعا إلى جانب المطالب الأخرى التقليدية التى يدعون فيها إلى تحسين صورة إسرائيل فى وجدان الأجيال الجديدة، أما صورة العرب «المتوحشين والأوغاد» فى الكتب المدرسية الإسرائيلية فلن تمس بطبيعة الحال!

ما استلفت نظرى فى المذكرة الأمريكية أنها لم تكتف بطلب «المراجعة والتنقيح»، وإنما ذهبت فى المدى إلى ما هو أبعد بكثير، حيث حددت ساعات الدراسة، والإطار الذى ينبغى أن تتم المراجعة فى حدوده. حتى يظن المرء أنهم بعد ذلك سيحددون أسماء بذواتها للقيام بمهمة التدريس، ويستبعدون أسماء أخرى، أو أنهم سيطلبون من المدرسين حلق لحاهم، ويفرضون عليهم أزياء معينة!

(٢)

القتل بغير حساب فى أفغانستان - يوم السبت ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠١ نشرت الصحف أن الطائرات الأمريكية قصفت موكبا من ١٤ سيارة كانت متجهة إلى كابول، مما أدى إلى وقوع مذبحة راح ضحيتها ٦٥ شخصا. ولم يكن أولئك الأشخاص أفرادا عاديين، ولا «أعداء» من تنظيم القاعدة أو حركة طالبان، وإنما كانوا من زعماء القبائل وشيوخها وقادة المجاهدين السابقين، الذين اعتزموا المشاركة فى الاحتفال بتنصيب الحكومة الجديدة فى العاصمة الأفغانية.

كيف تعاملت واشنطون مع الخبر؟

أعلنت المتحدثة باسم وزارة الدفاع فيكتوريا كلارك أن الوزارة لا علم لها بما أوردته وكالة الأنباء الأفغانية بشأن الموضوع، فى حين تحدث وزير الدفاع رونالد رامسفيلد عن قصف «موكب معاد»، مما أسفر عن سقوط عدد كبير من القتلى وتدمير عدة عربات.

القصف تم بطريق الخطإ بطبيعة الحال، وقد استخفت به واشنطون كما رأيت، فلم تجد ضرورة للاعتراف بما حدث أو الاعتذار عنه. ومثل هذه «الأخطاء» التى أدت إلى مذابح فى أفغانستان تقع يوما بعد يوم، وهى لم تميز بين حلفاء وأعداء، وحظ الأخيرين منها موفور لا ريب.

لقد استبيحت الدماء على نحو غير مسبوق، حتى دماء الأسرى الذين شاء حظهم التعس أن يقعوا فى أيدى من لا يرحم، وتم ذلك فى ظل إهدار معلن لكل الأعراف والقوانين الدولية. ولم يقصر القادة الأمريكيون ولا قادة التحالف الشمالى فى الدعوة إلى «التخلص» من أولئك الأسرى. وقد ردد تلك الدعوة فى روما رئيس الوزراء الجديد حميد قرضاى الذى كان قد ذهب للقاء الملك السابق قبل استلامه رسميا للسلطة.

ما جرى فى قلعة «جانجى» بالقرب من مزار شريف، حين قصفت الطائرات الأمريكية تمردا للأسرى، أدى إلى قتل حوالى ٦٠٠ شخص، كان ١٢٠ منهم لا يزالون مربوطين بالحبال، يمثل استجابة أمينة للدعوة إلى التخلص من أولئك «الإرهابيين».

فى صحيفة «الحياة» اللندنية (عدد ١٢/ ١٢/ ٢٠٠١) أن بعض المنظمات الإنسانية، مثل «أطباء بلا حدود»، و«منظمة العفو الدولية» و«هيومان رايتس ووتش» أبدت قلقها إزاء ظروف اعتقال الأسرى فى أفغانستان ومصيرهم. وقد ازدادت مخاوف تلك المنظمات من وقوع انتهاكات وتصفيات جسدية، بعد المجزرة التى طالت أكثر من ٦٠٠ أسير «أجنبى» فى قلعة جانجى، وبعد اكتشاف جثث عشرات الأسرى الذين «قتلوا خنقا» بحسب شهادات أوردتها صحيفة «نيويورك تايمز.

(٣)

يحقق رجال المخابرات الأمريكية الآن مع سبعة آلاف أسير، حسب تصريح المتحدث باسم قوات التحالف الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة، كنيتون كيث (الأهرام ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠١)، وليس معروفا على وجه الدقة كم عدد العرب والمسلمين غير الأفغان من بين هؤلاء الذين رأينا صور بعضهم حين عرضوا على الصحفيين، وهم أذلاء ومربوطون بالحبال، ولكن لقطة عرضتها قناة «الجزيرة» كشفت عن هوية واحد منهم، تبين أنه كويتى اسمه محمد العنزى ولايزيده عمره على ١٥ عاما، وله قصة مثيرة نشرتها الصحف الكويتية تستحق أن تروى. إذ حسبما ذكرت صحيفة «الرأى العام» (فى يومى ١٨ و ١٩ / ١ / ٢٠٠١)، فإن الفتى محمدا اصطحبه أبوه هادى العنزى، الذى قرر الانضمام إلى جماعة طالبان والدفاع عنهم ضد الحملة العسكرية الأمريكية، والأب كان ضابط شرطة برتبة رائد، تقاعد فى ١٠/ ١٠ الماضى (٢٠٠١) ورقى إلى رتبة مقدم. وفى اليوم التالى مباشرة (١١/ ١٠/ ٢٠٠١) ـ أى بعد ٤ أيام من بدء القصف الأمريكى ـ سافر إلى أفغانستان ومعه ابنه محمد، وقرر أن يقاتل مع العرب الذين اعتصموا بالجبال والكهوف. وفى «تورا بورا» استشهد الأب، وتم أسر الابن.

فى ١٩/ ١٢/ ٢٠٠١ نشرت صحيفة «الرأى العام» أن أسرة المقدم هادى العنزى رفضت استقبال العزاء فى فقيدهم، وأن أشقاءه قالوا لمندوب الصحيفة إنهم يستحقون التهنئة، لأن أخاهم مات شهيدا، وقد رفع رأس أسرته عاليا. وفى نفس العدد، نشرت الأسرة إعلانا على ربع صفحة جاء فيه مايلى: أبناء عبد الرحمن فيحان شريان العنزى يزفون إلى الأمة الإسلامية نبأ استشهاد ابنهم المجاهد البطل هادى عبد الرحمن فيحان العنزى، الذى أسلم روحه الطاهرة إلى ربها فى شهر رمضان المبارك، فى أثناء نصرته للمستضعفين، ودفاعا عن العقيدة وحياض الإسلام فى أفغانستان ـ إنا لله وإنا إليه راجعون.

للقصة دلالات مهمة ليست خافية، لكن يعنينى منها فى السياق الذى نحن بصدده أن بين العرب الذين قتلوا أو أسروا، وتعرضوا للإذلال والتعذيب والخنق، رجال من طراز هادى العنزى لا علاقة لهم بالإرهاب أو بأى جماعة أو تنظيم، ولكنهم ظنوا أن قتالهم إلى جانب طالبان هونوع من النصرة للمستضعفين والدفاع عن الإسلام. وبصرف النظر

عن خطإ اعتقادهم أو صوابه، فإنهم فى النهاية يظلون رجالا أصحاب قضية ضحوا بحياتهم فى سبيلها.

لا تكمن المأساة فقط فى تجاهل العالم العربى لأبنائه الذين قتلوا أو أسروا فى أفغانستان، ولكن أيضا فى سكوته على مصير زوجاتهم وبناتهم وأبنائهم الذين شردتهم الحرب ولاحقتهم المذلة، وتعرض البعض منهم للخطف أو الاغتصاب.

هذا الصمت لا ريب مخجل، ومحزن، لكنه يتحول إلى فضيحة فى حق منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربى، التى كان الظن أنها أول من يرفع الصوت ويحرك القضية، لكننا لم نسمع لها صوتا، فى تحيز ربما للحسابات السياسية على حساب الاعتبارات الإنسانية. وإذ اختفت منظماتنا العربية من المشهد فى تلك اللحظة، فإننا لم نسمع سوى صوت المنظمات الدولية التى سبقت الإشارة إليها.

(٤)

الفتك فى فلسطين بغير حساب أيضًا، برخصة أمريكية مفتوحة. والأدهى من ذلك أنه يتم فى العلن، وسط ذهول الجميع وصمتهم المدهش. و«الاستقواء» الذى تحدثت عنه تبدى فى أمور عدة، أخص بالذكر منها ما يلى :

* التحول فى الخطاب السياسى الأمريكى المؤيد بشكل صريح للقمع الوحشى الذى يمارسه شارون وحكومته، وعَدُّ ذلك نوعًا من «الدفاع عن النفس». الأمر الذى بدا وكأنه إلغاء لمبدإ دفاع الفلسطينيين عن أنفسهم فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى، الأطول فى التاريخ والوحيد من نوعه فى عالم اليوم. فى هذا السياق رأت واشنطون أن حماس والجهاد منظمتان «إرهابيتان»، وأنذرت الرئيس عرفات بضرورة القضاء عليهما وتفكيك وإغلاق كل المؤسسات التابعة لهما، حتى تلك التى تقوم بوظائف إغاثية واجتماعية.

* بشكل مواز استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو للمرة الثانية لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار دولى بإرسال قوات لحماية الفلسطينيين من الهجمات الإسرائيلية، وعمليات التدمير والقتل المستمرة.

* أصدر البيت الأبيض قرارًا بتجميد أموال المنظمات الأمريكية العاملة فى مجال إغاثة

الفلسطينين ، وسوّغ متحدث رسمي ذلك الإجراء قائلا : إن تلك المنظمات ترعى أبناء الشهداء وعوائلهم . وكأن المطلوب فى عرف الدولة المتحضرة والعظمى أن يشرد هؤلاء ويتم تجويعهم عقابا لهم على أفعال آبائهم .

* لأول مرة فى تاريخ الاتحاد الأوربى ، طلبت دول الاتحاد من الرئيس عرفات تفكيك بنية منظمتى حماس والجهاد فى توصيف غير مسبوق من جانب الدول الأوربية عَدَّ المنظمتين إرهابيتين . ونشرت الصحف أن ذلك التحول تم بضغط أمريكى ، وأن ذلك الضغط ذهب إلى حد أن وزير الخارجية الأمريكى «كولن باول» طلب من وزراء خارجية الدول الأوربية الامتناع عن استقبال عرفات فى هذه المرحلة . (الشرق الأوسط ١١/ ١٢/ ٢٠٠١) .

فى ظل ذلك التحول أطلقت يد رئيس الحكومة الإسرائيلية ، حتى تجاوز الخطوط التى كانت حمراء فى السابق ، ومن بينها عدم المساس بالسلطة الفلسطينية ، التى قرر تقويضها وحدد إقامة الرئيس عرفات ومنعه من الحركة ، وكان من بينها أيضًا عدم احتلال أراض المنطقة (أ) الخاضعة بالكامل ـ نظريا ـ للسلطة الفلسطينية ، فاحتل منها شارون ما شاء وأعمل فيها ما استطاعه من ترويع وتخريب ، فى إطاحة فجة لكل ما تبقى من اتفاقيات اوسلو .

إن شئت فقل : إن جوهر هذا الموقف تمثل فى مد المعركة ضد الإرهاب من أفغانستان إلى فلسطين ، وقيام الولايات المتحدة بدور رئيسى على طول تلك الجبهة .

(٥)

حين غرق الشارع الفلسطينى فى الدم ، وعمدت القوات الإسرائيلية إلى قتل أطفال المدارس فضلا عن الرموز والشيوخ ، تحركت مجموعة من أعضاء الحركة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطينى ، وذهبت إلى رام الله للتعبير عن احتجاجها . ورأينا فى صحف ١٩/ ١٢/ ٢٠٠١ صورة لأعضاء تلك الحركة ، وقد تمددوا على الأرض أمام مصفحة إسرائيلية ، رمزًا لذلك الاحتجاج قرأنا أيضًا أن مجموعة من النسوة اليهوديات الفرنسيات ، من ذوات الاتجاهات الليبرالية واليسارية قررن تنظيم تظاهرات نصف شهرية فى منطقة «لى هال» بالعاصمة باريس ، للإعلان عن رفض سياسة الاغتيالات الإسرائيلية

ورفض الاحتلال للأراضى الفلسطينية، وطبقا لما نشرته «الحياة» فى ١٨/ ٢/ ٢٠٠١، فإن أعضاء تلك المجموعة التى أطلقت على نفسها اسم «المتشحات بالسواد»، قررن الاستمرار فى التظاهرة، وتجميع أكبر عدد ممكن من النساء العربيات كل أسبوعين، لحين زوال الاحتلال الإسرائيلى.

حين يقرأ المرء هذه التقارير، ويتلفت حوله باحثا عن الصدى الأهلى فى العواصم العربية، تفجعه حقيقة الصمت المطبق على جنبات ذلك الشارع، بطوله وعرضه، ولا يكاد يرى حضورا جماهيريا يذكر إلا فى موكب الجنازات اليومية فى الأرض المحتلة.

خطورة هذه الظاهرة تكمن أولاً فى ذاتها، وكونها تعبر عن واقع بائس، فقدت فيه الجماهير والمنظمات الأهلية القدرة على التعبير عن مجرد الاحتجاج والغضب ولو بطرق سلمية، فى حدود «الظاهرة الصوتية» ـ وهو مشهد يذكرنا بحالة الموات التى عاشها سكان بغداد فى أواخر العصر العباسى الثانى، حين اجتاحها التتار وقتنذاك، وفعلوا الأفاعيل بأهلها، الذين استسلموا على نحو مذهل لكل ما فعل بهم، الأمر الذى صدم ابن الأثير صاحب «الكامل» فى التاريخ وأبكاه، حتى كتبت قائلاً: إنه تمنى لو أن أمه لم تلده لكى يعيش ذلك اليوم الأسود الذى رأى فيه وقائع تلك المأساة الفظيعة.

الوجه الآخر لخطورة الظاهرة يتمثل فى أن ذلك السكون المخيم على الشارع العربى، يوحى للآخرين بأنهم بصدد أمة تبلدت، ومات فيها الشعور والإحساس ونزعت منها القدرة على الغضب، الأمر الذى يغريهم بالمضى إلى ما هو أبعد فى استقوائهم واستكبارهم. وهو ما يفتح شهيتهم لقصف وإذلال أى بلد عربى لا تروق لهم سياسته، ولن يعدموا ذريعة لتسويغ ذلك القصف، وربما لا يكترثون أصلا بتقديم الذرائع.

السؤال الكبير الذى يثيره هذا المشهد هو: ما الذى أصاب الشارع العربى حتى انتهى أمره إلى تلك النهاية المحزنة، التى أخرجته من معادلة التأثير فى الداخل والخارج؟ ـ يطل علينا السؤال بقوة فى هذه اللحظات التى نحن أحوج ما نكون فيها إلى سماع صوت الجماهير العربية، لكى تقول كلمتها فيما يجرى على الساحة الواسعة الممتدة من أفغانستان إلى فلسطين، لظنى أن ذلك لو حدث لسارت الأمور سيرًا آخر يقينا.

الإجابة عن السؤال مفتوحة، ويلح علىّ فى هذا الصدد مثل بدوى لا أمل من التنبيه إلى مضمونه ودلالاته، يقول إن الخيل المخصية لا تصهل ـ ترى هل يجيب المثل عن السؤال؟